

قيس جواد العزاوي

الدولة العثمانية

من الخلافة إلى الانقلابات

١٩٠٨ - ١٩١٣

ترجمة: عاصم عبد ربه

الدولة العثمانية

من الخلافة إلى الانقلابات

١٩٠٨-١٩١٣

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2899
- الدولة العثمانية: من الخلافة إلى الانقلابات ١٩٠٨- ١٩١٣
- قيس جواد
- عاصم عبد ربه
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:
Du Califat aux coups d'Etat:
Les cinq coups d'Etatmilitaires au sein de L'Empire
ottoman de 1908 a 1913
Par: Kais Jewad

First Published by Editions Alphabeta

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الدولة العثمانية

من الخلافة إلى الانقلابات

١٩٠٨ـ١٩١٣

تـــأليف : قيس جواد العزاوي

ترجمـــة : عاصـم عبـد ربـه



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

العزاوى، قيس جواد.
الدولة العثمانية من الخلافة إلى الانقلابات ١٩٠٨/١٩١٣،
تأليف: قيس جواد العزاوى، ترجمة: عاصم عبد ربه.
ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٧
٢٧٦ ص، ٢٤ سم
١ - الإمبراطورية العثمانية
(أ) عبد ربه، عاصم (مُترجم)
(ب) العنوان ٩٥٣,٠٩

رقم الإيداع: ٣٣٦٤ /٢٠١٧
الترقيم الدولى: 8 - 0967 - 92 - 977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

شكر وعرفان.. 11

مقدمة.. 17

تمهيد.. 23

مدخل.. 39

القسم الأول

تراجع إمبراطورية

الفصـــل الأول : الجيش والمال.. 65

الفصل الثانـــى : أصول المعارضة.. 79

القسم الثانى

عزل السلاطين

الفصل الثالـــث : انقلاب حركة تركيا الفتاة.. 97

الفصل الرابـــع : انقلاب الجند.. 121

الفصل الخامس : انقلاب الجنرال محمود شوكت باشا.. 143

الفصل السادس : ردود الفعل العربية.. 159

القسم الثالث

الاتحاديون و تقسيم الإمبراطورية

الفصل السابع : انقلاب "ضباط الإنقاذ".. 173

الفصل الثامن : انقلاب الباب العالي.. 187

الفصل التاسع : ردود الفعل العربية.. 197

القسم الرابع

تحليل وخاتمة

تحليل.. 217

خاتمة.. 235

الهوامش.. 243

إهـــداء المترجـم

إلى شهداء الثورة المغدورة،

إلى أصدقاء غيبتهم سنوات الحزن الأخيرة،

إلى روحي أمي وأبي،

إلى زوجتي الغالية، المخلصة، الصابرة،

إلى حبتي قلبي .. سعاد وفرح

عاصم عبد ربه

إهـــداء المؤلف

إلى زوجتى

التى لولاها لم يكن لهذا العمل أن يتحقق أبدًا

مع كل العرفان والامتنان...

قيس جواد

شكر وعرفان

أود أن أقدم بالغ شكرى إلى السيد الأستاذ جان بول شارنيه على نصائحه الوجيهة التى سهلت كـثيرا من مهمتي، وأعرب عن امتنانى إلى أصدقائى الذين شجعونـى وبشكل خاص: سيلفى لوبرا، وشهاب الصـراف،وحاجـى دهقانى، ومحمد زامورى وأسامة خليل.

قيس جواد

مقدمة الطبعة العربية

د.قيس العزاوي مثقف عربي بارز، وقومي عروبي شهير. ولد قيس العزاوي في العراق الشقيق، لكنه أكمل تعليمه الجامعي في مصر التي عشقها، وأصبحت بحق بلده الثاني. وفي إطار معارضته لنظام الحكم في العراق، كانت هجرة قيس العزاوي إلى لبنان، حيث لعب دورًا مهمًا في الحركة الثقافية في بيروت آنذاك.

انتقل قيس العزاوي بعد ذلك إلى باريس، حيث أسس دار نشر عربية شهيرة، ساهمت في إثراء الوجود العربي في المهجر الأوربي، حيث كانت الدار ملتقى المثقفين العرب.

وفي إطار نزعته العروبية، ومع حركة مراجعة التاريخ في سنوات المِحَن العربية، بدأ إهتمام قيس بالدراسات التاريخية. وكانت بداية دراساته حول الفترة العثمانية، حيث دام الوجود العثماني في المشرق العربي أربعة قرون، كما ترك آثارًا على حاضر المنطقة حتى الآن. أراد قيس العزاوي أن يبحث في العمق، ليصل إلى جذور الأزمة الراهنة في واقعنا العربي المعاصر.

من هنا أصدر قيس العزاوي كتابه المهم "الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط" مهتمًا بأسباب سقوط الدولة العثمانية، والذي كان سببًا مهمًا في توالي دخول الاستعمار الأوربي إلى المنطقة العربية، والعوامل التي أدت إلى الضعف والسقوط، أو كما يقول قيس:

"أغلب هذه العوامل ما زال قائمًا في واقع الاجتماع والفكر، ولو بأشكالٍ مختلفة، لذلك فإن دراستها لا تساعد على معرفةٍ أفضل لانهيار الدولة العثمانية فقط، بل تساهم أيضًا في تفسير التمزق الحادث في عالمنا العربي والإسلامي اليوم".

واهتمت الأوساط الثقافية بهذا الكتاب واحتفت به. ومن هنا كان من المهم إعادة نشر الكتاب في القاهرة، حيث دارت نقاشات مهمة حوله بين التيارات الفكرية، بل والسياسية أيضًا. وسعدت آنذاك لأني كنت صاحب فكرة إعادة نشر الكتاب في القاهرة.

وأهدى لي قيس العزاوي نسخة من كتابه بالفرنسية حول الانقلابات العسكرية في أواخر الدولة العثمانية، وكم سعدت بهذا الكتاب المهم، الفريد في موضوعه، حيث إنه لم يكتفِ بدراسة هذه الانقلابات فقط، ولكن درس أيضًا دور المؤسسة العسكرية في الدولة العثمانية منذ نشأة الإنكشارية، وصولاً إلى الجيش الحديث أو ما عرف بالجيش الجديد. ولا نستطيع فهم الصراع بين المؤسسة العسكرية ونظام الحكم في الدولة العثمانية وتركيا الحالية حتى الآن بدون الاطلاع على هذا الكتاب المهم.

ولكن أهمية كتاب الانقلابات العسكرية لا تنحصر في ذلك فقط، ولكن يدرس قيس العزاوي أيضًا كيف أصبحت هذه الانقلابات نموذجًا يحتذى به في المشرق العربي، وكيف تأثرت الجيوش العربية، لا سيما في سوريا والعراق بهذا النموذج. ومن المهم أن نوضح في هذا الإطار إعجاب الضباط الأحرار بنموذج كمال أتاتورك، وربما تعتبر مذكرات أنور السادات "البحث عن الذات" خير نموذج على ذلك.

على أية حال، أثار هذا الكتاب حين نشر بالفرنسية ردود فعل إيجابية عديدة، وتناوله بالتقريظ العديد من كبار الباحثين في مجال التاريخ العسكري. يرى الجنرال جان دالماس، وهو رئيس المجلس الفرنسي للدراسات العسكرية، أن "الكتاب يكشف لنا عن عالم لا نعلم عنه الكثير، كما أن المؤلف يقدم لنا الانقلابات العسكرية العثمانية كنماذج للانقلابات العسكرية العربية".

وفي مجال علم الاجتماع العسكري يقول البروفيسور آندريه كورفيزيه، أستاذ كرسي علم الاجتماع العسكري في جامعة السوربون: "إنه مؤلف قوي لأن فكرة دراسة الانقلابات العسكرية فكرة حصيفة، لأنها تقدم لنا مساهمة مهمة لدراسة المرحلة الأخيرة من حياة الإمبراطورية العثمانية".

أما البروفيسور جان بول شارنيه، مدير مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة السوربون، فيرى "أن الكتاب إلى جانب كونه مساهمة في السيوسيولوجيا العسكرية المقارنة، وتفكير نقدي للمصير العربي، فهو تاريخ لطريقة وظروف وقوع خمسة انقلابات عسكرية لا يعرف عن بعضها حتى الأساتذة المتخصصين في العثمانيات".

وأخيرًا يقول أستاذ التاريخ الأوربي والعثماني في جامعة السوربون، بروفيسور جان بيرنجيه: إنه استفاد كثيرًا مما جاء به المؤلف لأنه "ألقى أضواء جديدة على السنوات الأخيرة للإمبراطورية العثمانية، كما أنه يقيِّم جدًا الصورة التي قدمها المؤلف للسلطان عبد الحميد الذي عرف بالسلطان الأحمر في الغرب، في الوقت الذي عمل فيه هذا السلطان كل ما بوسعه لإنقاذ الإمبراطورية بتأكيده على وحدتها الدينية وحرصه على تآلف أقلياتها القومية".

يسعدني في النهاية أن أشكر المترجم عاصم عبد ربه على مجهوده الرائع في ترجمة هذا الكتاب المهم، وأشكر أيضًا مركز الترجمة على تقديمه هذا السفر القيِّم لقراء العربية.

د.محمد عفيفي

رئيس قسم التاريخ بآداب القاهرة

مقدمة

عسكر - **Militaires** إنكشارية **Janissaires**؟ تبدو القافية سلسة للغاية فى اللغة الفرنسية ولا تشير إلا إلى التكرار الشكلي الظاهر لأفعال ووقائع مختلطة. أجل كان الأوجاق «**L'odjak**» قد أطاح بالقِدْر "**renversait la marmite**"(*) [أعلن الجند العصيان]، اغتال الصدر الأعظم أو خلع السلطان غير أن الحال كان خلاف ذلك. على شاكلة المماليك فى مصر، كان الإنكشاريون ينتسبون إلى الشعوب المغلوبة التى أُخذوا منها عنوة، كالعبيد، فتيةً صغارًا، تم تحويلهم إلى الإسلام وتعليمهم، وتدريبهم على فنون الحرب، جعلت منهم الإمبراطورية سلاحها الخاطف الباطش، طليعة جيوشها المهاجمة فى مواجهة أوربا المسيحية. كانوا دعائم تثبيت السلطة وتعزيز الإسلام. غير أن عدم أهليتهم للانضباط والتحضر أدّت إلى نفاد صبر السلاطين ومن ثم القضاء عليهم على يد السلطان محمود الثانى عام ١٨٢٦.

غير أن العسكريين "الجُدُد" لم يوقفوا تداعى الإمبراطورية. وعند نهاية القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية تتراجع منذ مائتى عام: معاهدة كارلوفيتز(**) **Karlowitz** سنة ١٦٩٩. وفى مطلع القرن التاسع عشر انهار أحد أكبر الأنظمة الجيوسياسية فى أوربا: تخلى نابليون عن المخطط الكبير لفرانسوا الأول(***) ولويس الرابع عشر (تواطؤ فعلى، بصورة ما،

(*) L'odjak الأوجاق: كلمة تركية قديمة تشير إلى الكثير من المعانى. تاريخيًا استخدمت فى القسطنطينية للإشارة إلى قوات الإنكشارية، ثم للإشارة إلى وحدات الجيش العثمانى النظامية كما كانت تشير إلى قوات الإنكشارية التى تحتل الجزائر، تونس وطرابلس ومصر أحيانًا وانتهى الحال بالمصطلح للإشارة إلى تلك الولايات ذاتها. قلب الجندى القدر كناية عن إعلان الجنود تمردهم على الحاكم. كانت حركات عصيان الإنكشارية متكررة خصوصًا فى الولايات التابعة للباب العالى. (المترجم).

(**) معاهدة كارلوفيتز ٢٦/ ١/ ١٦٩٩ بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا والبندقية، بمقتضاها. تنازلت الدولة العثمانية عن بلاد المجر وإقليم ترانسلفانيا لدولة النمسا ومدينة أزاق لروسيا. (المترجم).

(***) فرنسوا الأول: ١٤٩٤ – ١٥٤٧ – ملك فرنسا الذى نجح فى هزيمة السويسريين بمجرد اعتلائه العرش (١٥١٥) ثم ضم شمال إيطاليا (ميلانو) وكان يرغب فى لقب الإمبراطور لكن الأمراء الألمان لم يمكنوه من ذلك. (المترجم)

وفقًا للظروف، مع الباب العالى لموازنة هجمات ملوك هابسبورج(*) لصالح التحالف الروسى المخيب للآمال. كانت الخسارات المتلاحقة لبعض الأقاليم فى حوض نهر الدانوب وفى اليونان قد أدخلت أيضًا الدولة فى لعبة الأمم، فى توازن القوى الكبرى. لكن الدولة العثمانية كانت قد تحولت من الفاتح المشاكس الكبير إلى رجل أوربا المريض، الذى تشله ديونه وتزعزعه حركات العصيان (الحجاز الوهابي، مصر) أو فقدان الشعوب العربية بأكملها. فابتداءً من سنة ١٨٢٠ وحتى سنة ١٩١٢ كانت بلاد شمال إفريقيا ومصر قد وقعت تحت سيطرة القوى الاستعمارية.

هكذا، وجد المسلمون أنفسهم، عشية إعلان الحرب العالمية الأولى، بحكم التحالفات الدولية، فى موقف متناقض ظاهريًا وغير مريح: الناطقون بالتركية والناطقون بالفارسية الموجودون في روسيا، المصريون والمغاربة فى معسكر الحلفاء؛ وأتراك تركيا والمشارقة إلى جانب الإمبراطوريات الوسطى (ألمانيا، النمسا، هنغاريا).

وعلى عكس الإنكشاريين كان الضباط الأتراك الجدد ينحدرون من صلب الشعب التركى: من طبقة البرجوازية الصغرى بشكل عام، أو من طبقة فلاحى الأناضول. ربما لأنهم كانوا أيضًا وطنيين أكثر منهم قوميين، فقد أرادوا إنقاذ ما تبقى من الدولة. لكن الجيش العثمانى كان مكونًا من كتلتين أساسيتين: وحدات تركية، ووحدات عربية فضلا عن العديد من القوات الألبانية عالية الكفاءة؛ ولم تكن بقية شعوب الدول الأخرى تعتبر مخلصة للدولة بما فيه الكفاية.

كان العرب مستقبلىّ الوحي القرآني وناشريه فى العالم. ولكنهم منذ بداية القرن السادس عشر، (باستثناء المغرب وجزئيًا خشية احتلال مسيحي جديد لشمال إفريقيا)، خضعوا للسيطرة العثمانية - المسلمة فى واقع الأمر. ولكن بعيدًا عن حركات التمرد القبلية، تأثر العرب بالحركات القومية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر.

(*) آل هابسبورج: إحدى أهم الأسر الحاكمة فى أوربا، مصدر الأباطرة المنتخبين رسميًا لحكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (١٤٣٨ - ١٧٤٠). كانوا حكامًا لكل الإمبراطوريات النمساوية والإسبانية والعديد من البلدان الأخرى. جمعتهم علاقات مصاهرة بكثير من العائلات الحاكمة فى إسبانيا، بوهيميا، هنغاريا... زالت الأسرة من الوجود بوفاة آخر ملوكها الإسبان والنمساويين وحلت محلها أسرة البوربون وأسرة اللورين. (المترجم)

من هنا كان السؤال الذي يطرحه قيس جواد: فى ثورة القوميات هذه التى تهز أركان الإمبراطورية العثمانية، من خلال تقسيم العرب هذا، وفى آمال التحديث السياسى والإدارى تلك التى يطمح إليها الجيش التركى (شباب الضباط، وجماعة تركيا الفتاة) لأنها المؤسسة الأكثر اندماجًا في حداثة كانت آنذاك متأثرة بألمانيا التى بدت، منذ ١٨٦٦ و١٨٧٠، كأهم قوة عسكرية بسبب تنظيمها وانضباطها العسكرى، ومعداتها الحربية وأساليبها القتالية: ماذا يرى، كيف يتفاعل عرب منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية الذين لا يزالون تحت السيادة العثمانية، والذين سيلتحق فريق كبير منهم بمعسكر الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، بسبب ثورة الشريف حسين أمير مكة، أملاً فى استقلال مفترض وغير أكيد؟

لا يقدم الكتاب نفسه إذًا كتحليل ونقد تاريخى للانقلابات العسكرية التركية الخمسة التى وقعت فى فترة ما قبل الحرب مباشرة (كان ينبغى كذلك تفحص المصادر التركية، والبلقانية، والطرابلسية، والأوربية...) وإنما باعتباره تقييمًا لانعكاس وأبعاد هذه الانقلابات فى المعتقدات والطموحات (المشروعات) العربية.

وبالتالى، أوضح المؤلف السياق والظروف السياسية لهذه "الأحـداث التاريخية" الخمسة، التى كان بعضها غير معروف خارج دوائر المتخصصين: تشكيل ومواضع تمركز الوحدات، أشخاص وأدوار القادة المحرضين والمنفذين. إنه يوضح بشكل خاص كيف قامت قبل الحرب العالمية الأولى، بعض التناقضات التى لا تزال تعصف بعالم اليوم.

- المواقف الملتبسة للدول الكبرى التى واصلت على مدى ثلاثة قرون صد هجمات الإمبراطورية، لكنها لم تكن تود حقيقة تفتيت الإمبراطورية تمامًا. كانت تأمل بعد اقتسام المغرب، اقتسام المشرق فيما بينها.
- عجز الدول العربية في المشرق، وهي مناطق تعانى من اختلال جغرافى – اجتماعى، تتوزع بين ولاءات قبلية متكررة وغير ثابتة، مذهبيات طائفية، نزعات قومية محلية متذبذبة بين آمال توحد المشرق العربي والمنافسات القبلية قديمة العهد التى واجهت بين بغداد – دمشق، شبه الجزيرة العربية – فلسطين...
- مشروعات التوطين السكانى للصهيونية الأولى في فلسطين، مشروعات رفضها عبد الحميد، السلطان الدموى، الصوفى، المستبد، الذى تم خلعه شخصيًا فى عام ١٩٠٩ بواسطة الجيش المقدونى.

- التأمل فى فترة النهضة تلك التى تمسك فيها العرب مسلمون ومسيحيون بعضهم باللغة، والثقافة والقومية أكثر من تمسكهم بالعلمانية لتأكيد وجود وطن عربى مناهض للعثمانيين- مثلما نادى بعض ضباط الانقلابات بضرورة التمسك بالنموذج العثمانى المترسخ أكثر من علمانية وفق النموذج الغربى (سوف تكون هذه الأخيرة إحدى المشاكل الكبرى التى واجهت مصطفى كمال(*))- من هنا كان الدور المتناقض للحركة الماسونية.

- تحليل يتناول طرق التغيير العنيفة للسلطة. لا نتحدث عن اغتيال الحاكم، التى لم تصبح بعد "تقنية الانقلاب" هذه التى سوف يبسّطها مالابارت **malaparte** انطلاقًا من نماذج بلشفية وفاشيستية، لكن عن سلسلة متنوعة تأتي من القمة أو من القاعدة، ناوبت بلا جدوى بين نزوات تحررية وبين نزعة وطنية تركية ثورية.

- فشل النموذج العثمانى كتجمع إمبراطورى والانفصال الدموى - تفجر الحروب البلقانية.

- مقارنة يجب إجراؤها بشأن الحراك الثوري بين الحزب المنظم على الطريقة البلشفية والجيش الذي كان يتمسك بدوره فى بلد لا يزال "شرقيًا". جدير بالملاحظة أن الثورة في الحالتين كلتيهما- روسيا، تركيا- لم تنتصر إلا من خلال الهزيمة العسكرية.

- النموذج الذى قدمه الضباط من "تركيا الفتاة" للقوميين العرب، فضلاً عن السلفى رشيد رضا فى فترة ما بين الحربين وكذلك للضباط الأحرار التالين لحقبة إنهاء الاستعمار: الجيش الذى بدا فى نفس الوقت حاميًا للاستقلال الوطنى

(*) مصطفى كمال أتاتورك "أبو الأتراك" (١٩-٥-١٨٨١ سالونيك، اليونان / ١٠-١١-١٩٣٨ إسطنبول، تركيا) ضابط بالجيش العثمانى تدرج فى كل المناصب حتى صار رئيسًا للوزراء ثم رئيسًا للجمهورية. أسس الحركة الوطنية التركية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، انضم إلى جمعية "الاتحاد والترقي". أنهى الخلافة الإسلامية وقاد تركيا نحو العلمانية. "أبو تركيا الحديثة" .(المترجم)

والضامن، من خلال تقنيته وتراتبيته، لتنمية اقتصادية وثقافية سريعة. هكذا ظهر تغيير جديد فى نغمة إدخال العسكر إلى المجالات السياسية: ليس الثورة التى تقوم فقط من أجل فرض حاكم من اختيارها (الحرس الإمبراطورى الرومانى، الإنكشارية، الساموراى...)، وليس اللجان الحاكمة الإسبانية أو وسيلة لاتينو- أمريكية يغلب عليها الطابع الاجتماعى - الاقتصادى الإقطاعى، برجوازى أو شعبى، وليس الانقلابات البونابارتية (١٨ نوفمبر(*) brumaire، ٢ ديسمبر)، التى سرعان ما اكتسبت صفة "المدنية" من خلال الاستفتاءات الشعبية التى أقرتها وخاصة عبر مبدأ عدم قبول العسكريين فى الوظائف المدنية العليا بالدولة، ليس "استنجادًا بالعسكر ".

لكن تعبيرًا عن وطن تم تحديثه، على الطريقة الناصرية: تحرر، كفاءة فنية، كرامة وطنية. قبل أن يتدهور، لعب هذا النموذج أدوارًا مهمة فى العديد من البلاد العربية، وبصورة أعم فى بلدان العالم الثالث.

"كان الملك الأول جنديًا سعيدًا كما قيل. هل كان الضباط الأتراك "جنودًا مفقودين"، "جنودًا أشقياء"؟ وماذا يكون أقرانهم العرب الحاليون؟

هكذا يمكن أن يقرأ كتاب قيس جواد: لآخر فورات الغضب العسكرية داخل الإمبراطورية العثمانية يتجاوز تنظيماتها وسكانها؛ إسهام فى دراسة تفسيرية اجتماعية عسكرية مقارنة ؛ رؤية نقدية متروية حول مآلات المصير العربى.

جان بول شارنيه(**)

(*) الشهر الثاني من التقويم الجمهورى الفرنسى - يوافق تقريبًا الفترة من ٢٢ أكتوبر إلى ٢٠ نوفمبر من التقويم الجريجورى. اكتسب اسمه من الغيوم المنخفضة والضباب الذى يميز طقس ذلك الوقت من السنة. أعطى اسمه إلى الانقلاب الذى جاء بنابليون بونابارت إلى حكم فرنسا (١٨ بومير) الموافق ٢٤ أكتوبر ١٧٣٩. (المترجم)

(**) رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية فى جامعة السربون - باريس.

تمهيد

١ - فترة الدراسة

لقد اخترنا أن نتناول هذا الموضوع لكي ننظر إلى تلك الفترة الممتدة من ١٩٠٨ إلى ١٩١٣ باعتبارها واحدة من أهم فترات التاريخ العثمانى، وأن العديد من النزاعات قد وقعت أثناءها، سواء كانت محلية أو دولية، وظهرت معارضة عنيفة تراوحت طرقها ما بين استخدام القوة واللجوء إلى العقل. كانت تلك النزاعات قد اتخذت شتى الصور الممكنة ووقعت على كل المستويات: فى الشارع؛ فى البرلمان بخصوص نطاق الحريات والمسئوليات؛ بين الجماعات الوطنية بشأن مشكلة اللامركزية؛ بين الطوائف بشأن مسألة الولاء للعثمانية أو الانضمام إلى الدول الغربية؛ نزاع بين الداخل والخارج، الجيش والسلطان، الحداثة والشريعة، الدين والعلمانية، النخبة وجماهير العامة وأخيرًا بين أتراك وعرب. كانت تلك فترة حاسمة وغنية بالدروس ربما حان وقت الرجوع إليها.

طوال هذه الفترة، للمرة الأولى والأخيرة في تاريخها، عرفت الإمبراطورية العثمانية بعض الحريات العامة التى سمحت للميول السياسية والاجتماعية بأن تعبر عن نفسها من خلال الأحزاب، الجمعيات، التجمعات الوطنية، دينية، اجتماعية، ماسونية... كان الحماس يتدفق في المناقشات الحادة التى جرت فى البرلمان، وفى الصحف الغزيرة بشكل مدهش – وفى الحياة العامة إجمالاً.

وفقًا للمصادر العربية، كان القوميون والطوائف غير المسلمة قد اختاروا التعاون مع القوى الخارجية. واقع الأمر، أن معظم الحركات، سواء كانت وطنية، أو دينية، أو سياسية أو اجتماعية، قد ارتبطت بالقوى الأوربية العظمي، التي شاركت بقوة فى إذكاء النزاعات السياسية والاجتماعية بين هذه الحركات، من جانب، والسلطان وحاشيته، من جانب آخر.

تجلى كل ذلك فى المرحلة الأخيرة من حياة الإمبراطورية، عبر سلسلة من الانقلابات المتلاحقة. وعلى الرغم من أهمية هذه الفترة في بروز الانقلابات العسكرية كظاهرة فى العالم الإسلامي، فلم يتم القيام بأى دراسة متعمقة لهذه الفترة حتى يومنا هذا. اهتم المؤرخون بانقلاب ١٩٠٨ فقط، لكونه سمح بإعادة الدستور، غير أن أحدًا منهم لم يأخذ في حسبانه مطلقًا، انقلاب "جمعية الاتحاد الإسلامى" في عام ١٩٠٩ - المعروف باسم "حادثة ٣١ مارس" ولا الانقلابات العسكرية الثلاثة الأخرى.

فضلاً عن اللجوء إلى المراجع والمصادر العربية واللاتينية، تعتمد هذه الدراسة على الوثائق، المذكرات، صحافة تلك الفترة. لقد اخترنا صحفًا تمثل كل التيارات. تقدم هذه الصحف تغطية واسعة لمختلف التيارات العربية في ذلك الوقت. سنوضح أن هذه الدراسة سوف تجري من خلال طرح وجهة نظر عربية فيما يتعلق بالأحداث الأساسية والتحليلات دون أن نسقط بسبب ذلك فى مذهبية وطنية. سوف نكتفى بدراسة الأحداث انطلاقًا من مؤلفات عربية بشكل أساسى.

تتيح لنا هذه الدراسة، فوق ذلك، تسليط كل الأضواء على تاريخنا المعاصر. من المهم أن نذكر بأن التدخلات العسكرية في مجال السياسة وكذلك الصراعات الدموية للاستيلاء على السلطة فى الإمبراطورية العثمانية، قد مهدت الطريق أمام الانقلابات التى لم تتوقف عن التكرار فيما بعد.

كان بعض ضباط الجيش العثمانى العرب، الذين تعلموا وتدربوا من خلاله، قد شاركوا من قريب أو بعيد في بعض الانقلابات، وقد كانوا هم أنفسهم السبب في تأسيس بعض الدول العربية المستقلة وإنشاء جيوشها. لقد غرسوا الانقلاب كمفهوم سياسي، طبقوه، قاموا بنقله إلى ضباط المستقبل(*). فيما بعد، سيطر هذا المفهوم على البلاد الإسلامية

(*) في أيامنا هذه، يكفى أن نرى كيف تزايدت هذه الظاهرة حتى نقتنع بأهمية دراسة تتناول ظروف ظهورها في المرحلة الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية. قام أحد الباحثين بإحصاء ٩٣ انقلابًا ومحاولة انقلابية وقعت في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٢.
ها هو الترتيب الخاص بكل بلد. =

بأكملها(*) لدرجة أنه قد جعل منها فرائس سهلة، خاضعة لنزوات جنرالات ليس بإمكانها الخلاص منهم. لقد كانت الجيوش الحديثة، في البلاد الإسلامية، هى أولى الخلايا الاجتماعية المنظمة في التمتع بكل ما حرمت منه باقى مؤسسات المجتمع الأخرى، سواء بشأن الامتيازات التى تحظى بها في الداخل أو الدعم الذي تلقاه من الخارج. لقد تعودت أن تلعب دورًا من الطراز الأول وكانت تتمسك بذلك. من المؤسف أن النموذج الذي تبنته هذه الجيوش كان خارجيا غربيا عن مجتمعاتها، سـواءً على المستوى العسكرى، أو التكنولوجى أو الأيديولوجى. لقد مثلت الحبل السرى الذي يربطنا بالخارج.

بالرغم من أهميتها، تظل تلك الفترة مجهولة، لايوجد عنها إلا قليل من المعلومات، فقد تناولت المؤلفات العربية والأجنبية: الانقلاب الدستورى، انقلاب محمود شوكت باشا، الذي عزل عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) مغفلة انقلاب الجند وانقلاب عصبة ضباط الإنقاذ وانقلاب الباب العالي التي لا يعرف عنها الكثير. لايمكن فهم هذه الفترة إلا إذا قمنا بدراسة كل أحداثها بلا استثناء.

(*)

البلد	عدد المحاولات	عدد الانقلابات	مجموع
العراق	١١	٦	١٧
سوريا	٨	٧	١٥
اليمن الشمالي	٥	٤	٩
ليبيا	٦	١	٧
تركيا	٣	٢	٥
المغرب	٤	١	٥
الأردن	٣	١	٤
مصر	٢	٢	٤
تونس	٤	-	٤
اليمن الجنوبي	-	٤	٤
السعودية	٢	٢	٤
عمان	٢	١	٣
إيران	٢	١	٣
الجزائر	١	١	٢
قطر	-	١	١
الإمارات العربية	١	-	١
البحرين	١	-	١
إجمالي	٥٩	٣٤	٩٣

يمكن أن نضيف، أنه بعد الاطلاع على عشرات الوثائق والمؤلفات، وهذا منذ حوالى خمسة عشر عامًا، فإننا لم نعثر على أفضل إيراد للوقائع إلا فى الصحافة العربية الصادرة فى ذلك الوقت التى، بتمثيلها لكل النزعات السياسية والتوجهات الاجتماعية مجتمعةً، قد شكلت بنكًا للمعلومات لا مثيل له، تمكنت من الإفادة منه لتحرير سلسلة من المقالات في الصحافة العربية، من أجل استعراض أحداث هذه الفترة التى كانت إلى الآن غير معروفة لدى كثير من القراء.

كان من الضرورى أن نستعرض وجهة النظر العربية حول هذه الأحداث المأساوية التي أدت إلى ضياع آخر إمبراطورية إسلامية وإلى تفتيت المنطقة العربية.

طُرح فى ذلك الوقت، كما يطرح اليوم على الفكر العربى الإسلامي، سؤال على جانب كبير من الأهمية. سؤال يُطرح بكل الصور ويجد إجابات من خلال مراكز بحثية، مؤسسات، جمعيات، روابط، أحزاب، ثورات وانقلابات. غالبًا ماطرح الإصلاحيون العرب هذا السؤال: "لأي سبب تراجعنا بينما يتقدم الآخرون؟" سوف يمل سيزيف (*) من دفع صخرته لكنا لن نتوقف عن طرحه على أنفسنا. مما لاشك فيه أن الانقلابات قد قتلت أحلام الحرية، الديمقراطية والحياة الدستورية لدى ملايين البشر. لقد كانت تجارب الانقلابات في البلاد العربية، اغتيالا حقيقيا للمجتمع المدنى، لقد نقلتنا من الكوارث إلى الانكسارات والهزائم.

٢ ـ خطة الدراسة

تنقسم هذه الدراسة كالتالى:

مدخل: يتضمن تعريفات مصطلح "انقلاب" بالعربية و الفرنسية والتركية؛ والأنماط المختلفة للانقلابات ودوافعها وأسبابها ؛ ثم تشكيل وتطور الجيش العثماني.

قسم أول: يحمل عنوان "تراجع إمبراطورية" يتضمن فصلين: الأول، "الجيش ومالية الدولة"، يستعرض الوضع العام فى الإمبراطورية وأسباب تراجعها بعد فترة المجد التي شهدتها في ظل حكم سليمان الأول (١٥٢٠ - ١٥٦٦). كانت أسباب التراجع عديدة.

غير أن اثنين من بينها قد برزا بحكم ما يمثلانه من خطر بالنسبة للدولة، وهما الجيش والماليــة.

نستعرض فى هذا الفصل نضوب الموارد المالية للدولة واختلال نظامها الضريبى؛ النزاع الذي دب بين الجيش والسلطان، وحركات التمرد والعنف التي صاحبتها، وزعزعت موقفها على المستوى الدولى وتسببت في أزمة اقتصادية وعسكرية، وسط جو الانحطاط هذا، ظهرت محاولة إصلاحية بدأت بالنظام المالى، وتقليص نفقات القصر وتطورت إلى التخلص من جيش الإنكشارية التقليدي وإنشاء جيش عصري جديد وفق النموذج الأوربى. من خلال اتصالهم بمعلميهم الأوربيين، تلقى طلاب المدارس الحربية العلوم الحربية الحديثة لكنهم تشربوا أيضًا بالأفكار التحررية، القومية والديمقراطية، أنشأوا أول حركة سياسية طالبت بالتحديث الشامل للإمبراطورية.

فى الفصل الثانى الذي يحمل عنوان: "جذور المعارضة" نتناول الفترة التي برز فيها الفكر القومي التركي من خلال مؤلفات أوربية وتركية، وظهر فيها تيار أدبى وطنى تركى، والتي ذاعت فيها الميول السياسية الوطنية وتطورت علاقتها مع الحركة المنادية بالدستور. شهدت الفترة التالية قيام الأحزاب السياسية التي سرعان ماتطورت وانتشرت: من "شباب العثمانيين" انتقلنا إلى (تركيا الفتاة) لنصل إلى جمعية "الاتحاد والترقى".

رافق هذه الفعاليات ظهور صحافة معارِضة خارج الإمبراطورية، تطورت وكان لها وقع كبير فى الداخل. ساهمت هذه المعارضة في إنشاء محافل ماسونية، ساعدت الحركة الصهيونية، واستفادت من مساعدات أوربية.

يتألف القسم الثانى الذي يحمل عنوان "عزل السلاطين" من أربعة فصول. الأول – الفصل الثالث- يتناول "انقلابات تركيا الفتاة"؛ قمنا فيه بدراسة أول انقلاب أعده وزير الحربية وعميد الأكاديمية البحرية تحت إشراف مدحت باشا قائد حركة "تركيا الفتاة "؛ والذى أدى إلى عزل واغتيال السلطان عبد العزيز. الانقلاب الثانى الذي قادته نفس المجموعة، قام بإزاحة السلطان مراد الخامس. على إثر ذلك سوف تجبر "تركيا الفتاة" السلطان عبد الحميد على وضع دستور وإقامة برلمان، وفي الفصل الثالث نفسه سوف نقوم

بدراسة "الانقلاب الدستوري" الذي سمح بعودة العمل بدستور مدحت باشا واستئثار جمعية "الاتحاد والترقى" بالسلطة شبه الكاملة والتي تورط رجالها في صراع عنيف، من خلال البرلمان والصحافة، مع المعارضة من جهة ومع السلطان من جهة أخرى.

في الثانى – الفصل الرابع – الذي يحمل عنوان "انقلاب الجند"، نكشف، انطلاقًا من عملنا على الصحافة العربية في تلك الفترة، تفاصيل (كانت حتى الآن غير معروفة، على حد علمنا، من المؤرخين) حول الحياة السياسية والصراع الذي نشب بين المعارضة والاتحاديين (نسبة إلى الاتحاد والترقي) في البرلمان وعلى صفحات الجرائد، وكذلك حول خفايا هذا الانقلاب الذي شاركت فيه، إلى جانب الجند، جمعية "الاتحاد الإسلامى" وأحزاب المعارضة التي تمثل قوميات وديانات أخرى مثل "حزب الليبراليين" و"حزب اللامركزية". شهدت هذه الفترة عودة الحياة البرلمانية وتشكيل حكومة جديدة.

في الثالث – الفصل الخامس – "انقلاب الجنرال شوكت باشا" وعزل السلطان عبد الحميد، تعلق الأمر بتحرك الجيش من سالونيك متوجهًا إلي إسطنبول، والذي سيأتى بالاتحاديين إلى الحكم ويطيح بالسلطان عبد الحميد. ولإيضاح وقع هذا الحدث على العاصمة، كرسنا فصلاً كاملاً – الفصل السادس – لاستعراض ردود الأفعال العربية وللنزاع الذي تفجر بين الأتراك والعرب على إثر خيبة أملهم تجاه سياسة الاتحاديين الذين استخفوا بالدستور من جانب، واعتبروه من جانب آخر لا يخص إلا الشعب التركى وحده. سيقود تفاقم النزاعات بين الأتراك والقوميات الأخرى، خصوصًا العرب، الإمبراطورية إلى التفكك والانهيار.

القسم الثالث والأخير "الاتحاديون وتفكيك الإمبراطورية"، يتكون من ثلاثة فصول. "انقلاب ضباط الإنقاذ " – الفصل السابع – الذي دبرته الحركة المناهضة للاتحاديين والذي شارك فيه أتراك وجنسيات أخرى. كان الهدف من هذا الانقلاب هو إعادة الدستور – الذي كان معطلاً – وضمان حقوق القوميات من خلال نظام لامركزي (ينهي مركزية الإدارة في الدولة). كانت تلك هي المحاولة الجادة الأخيرة للتصالح مع القوميات الأخرى ولإنقاذ الإمبراطورية من مصيرها المشئوم، بعد ذلك الإخفاق، توجهت القوميات إلى الخارج سعيًا وراء الانفصال. الفصل الثامن، "انقلاب الباب العالى" تحليل

لآخر الانقلابات التى عرفتها الإمبراطورية، كان مدبرًا من قبل الاتحاديين، توجه هذا الانقلاب ليس إلى معارضيهم فقط ولكن أيضًا إلى كل من لايخدم مخططاتهم سواء كانوا من أنصارهم أم لا. عقب هذا الانقلاب استولى طلعت، وجمال، وأنور على السلطة، كان ذلك هو الوقت الذي انتشرت فيه أفكار الجامعة الطورانية(*)، بدعم من الحكومة التي انخرطت في سياسة التتريك، الأمر الذي قدم للجنسيات الأخرى مبررًا للمضى فى طريق الانفصال. الفصل التاسع والأخير - ردود الفعل العربية - يتناول الصدمة التى أوقعتها سياسة الاتحاديين في صفوف العرب بالتنازل، خصوصًا عن ولاية طرابلس، للإيطاليين وبإبعاد العرب عن السلطة. وواقع الأمر، أن تشكيل حكومة محمود شوكت قد أثار الصحافة العربية لأنها ضمت أربعة وزراء يهود - معروفين بمواقفهم الصهيونية بشأن استعمار فلسطين - بدون أن تضم أى وزير عربي بينما كان العرب يمثلون أغلبية سكان الإمبراطورية. أنذر المؤتمر العربى الأول الذى عقد فى باريس بنهاية العلاقات العربية / التركية. انضم العرب، الذين لم يجدوا تلبية لمطالبهم، بعد ذلك إلى صفوف الشريف حسين لقتال الأتراك. أتاحت لهم الحرب هذه الفرصة، بينما تحالفت تركيا مع ألمانيا، انضم العرب إلى جوار الإنجليز ضد تركيا.

٣ ـ تحليل المصادر

١ - الكتب

من بين عشرات الكتب التي تتناول الدور السياسى للجيش والتي راجعتها من أجل إجراء دراستي هذه، كان القليل جدًا منها مفيدًا بشكل حقيقى، اذكر منها مايلى:

- أرنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨
- حسن حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش.
- إليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة.

(*) Pantouranisme / البانطورانية: حركة سياسية قومية ظهرت في تركيا العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر. كانت تهدف إلى توحيد أبناء العرق التركى الذين ينتمون إلى لغة وثقافة واحدة... (المترجم)

- أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية ومصر، مجتمع عسكرى.
- مجدى حماد، العسكريون العرب والوحدة العربية.
- نوفان الحمود، العسكر فى بلاد الشام فى القرنين السادس والسابع عشر.
- فاروق عامر، الخلافة العباسية فى عصر الفوضى
- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربى المعاصر.
- صلاح زرتونه، أنماط الاستيلاء على السلطة فى البلاد العربية.
- چان بول شارنيه، المجتمع العسكرى والانتخاب السياسى فى فرنسا منذ عام ١٧٨٩.
- صامويل ب. هنتين جتون، **Samuel P.Huntington**

Political Order in Changing Societies

- النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة

The Soldier and the state

- دافيد ستيفن.ر **David Steven R.**

Third World Coups d, Etat and International Security

- مانفريد هالبرن **Manfred Halpern**

The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa

Middle Eastern Armies and the New Middle Class

- هيروفيتز جاكوب كولمان **Hurewitz Jacob Colman**،

"The Military Dimension" in Middle East Politics.

فى الحقيقة، إنني لم أجد مرجعًا واحدًا، باللغة العربية كما هو الحال فى اللغات الأخرى، يحلل الانقلابات التى نتناولها هنا. هناك مؤلفات تتحدث بغير وضوح عن انقلاب عام ١٩٠٨، أو انقلاب محمود شوكت الذى أزاح السلطان عبد الحميد. المصدران الأولان

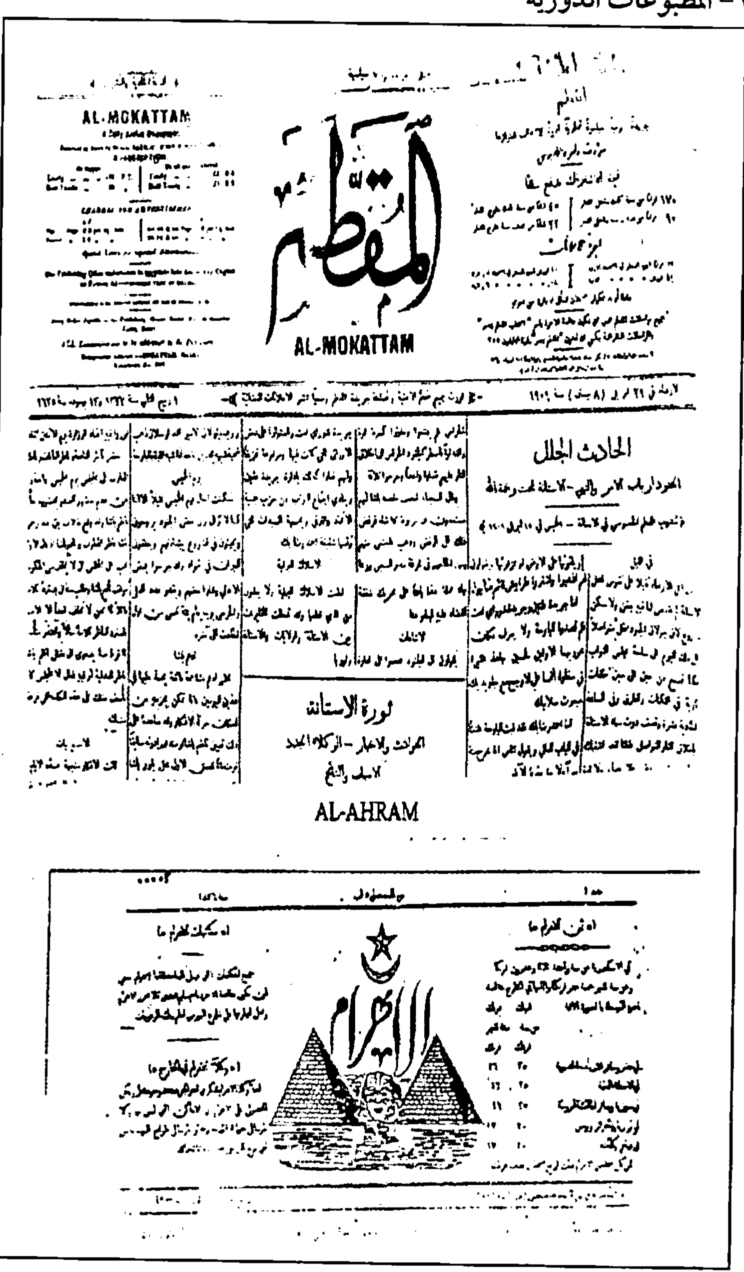
في القائمة وهما لرامزور Ramsaur وحلّاقHallâq كانا مكرسين لهذين الانقلابين. لنلفت النظر، مع ذلك، إلى أن الكتاب الأول الذي كتبه نائب القنصل الأمريكي في إسطنبول ما بين عامي ١٩٤٨، ١٩٥٠، كان في الواقع أطروحة دكتوراه، قد كشف عن فائدة كبرى، أما كتاب حلّاق فبالرغم من غناه بالأفكار والمعلومات، فقد عابه الافتقار إلى التحليل.

وجه القصور في عمل رامزور المتقن أنه يجاهر باتخاذ موقف ظاهر مشايع للاتحاديين، لدرجة أنه كان مضطرًا في كثير من الأحيان إلى تبرير كل تصرفاتهم. أما بالنسبة للكتب الأخرى، فإن الفائدة الوحيدة تكمن في تعريفات مصطلحات الانقلابات العسكرية أو في الملاحظات التي كانت في محلها حول تاريخية الظاهرة العسكرية.

كانت هذه الأعمال متباينة المستوى يظل كتاب الباحث الإسرائيلي بعيري Peeri أحد أفضل المراجع.

يجب الإقرار بأن العدد الخاص من مجلة "دراسات فى علم الحرب" الذي تناول الانقلابات العسكرية، كان في غاية الأهمية، سواء في كم المعلومات التي يقدمها أو في مصداقية التحليلات التي يعرضها، بالرغم من أنه لم يتناول الإمبراطورية العثمانية بأي مقاربة.

٢- المطبوعات الدورية



AL-MOKATTAM

المقطم

AL-MOKATTAM

الحادث الجلل

ثورة الآستانة

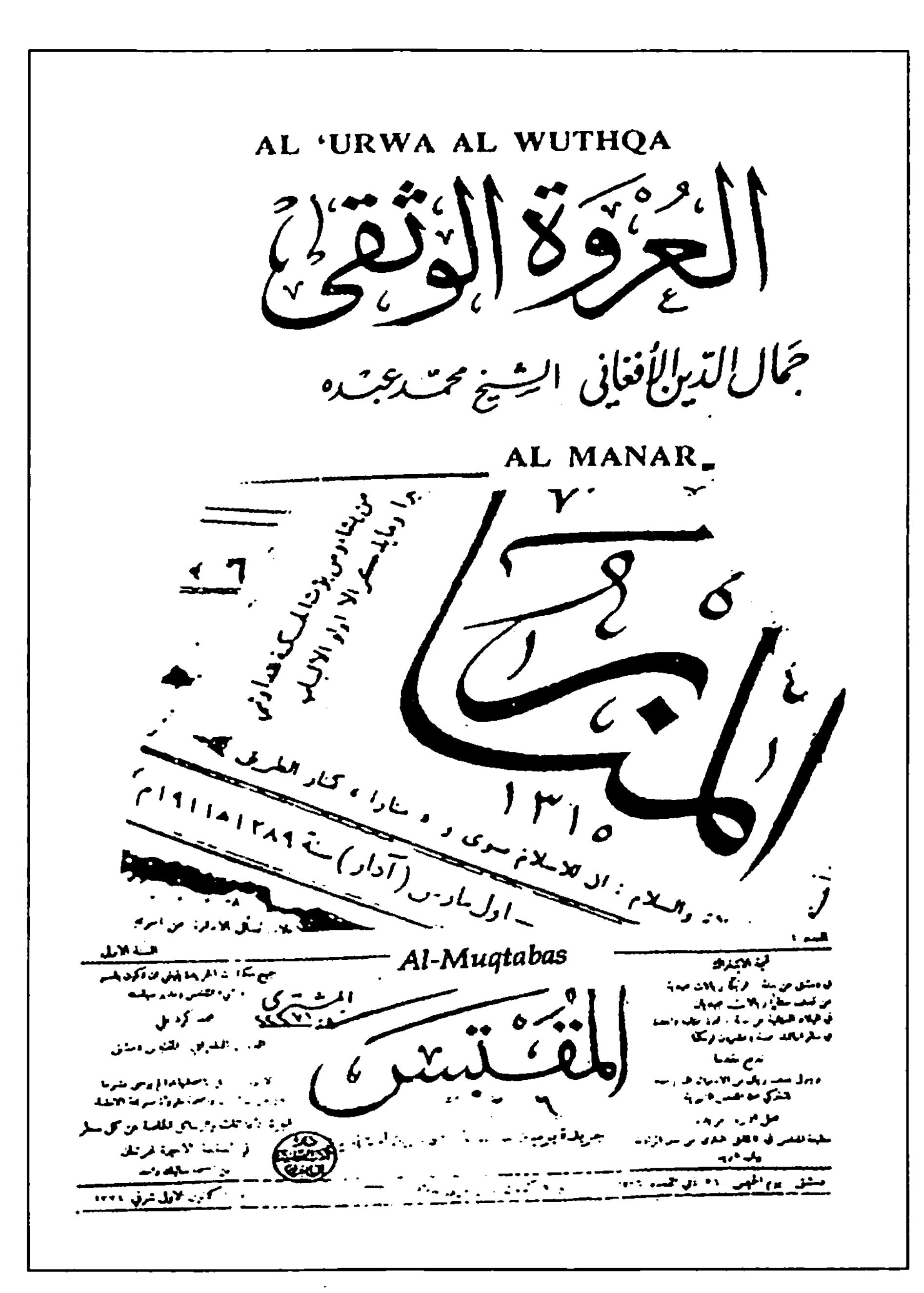
الحوادث والاخبار – الوكلاء الجدد

الاسباب والنتائج

AL-AHRAM

الاهرام

مثال للصحف العربية في تلك الفترة (١٩٠٨ — ١٩١٣)



مثال للصحف العربية في تلك الفترة (١٩٠٨ — ١٩١٣)

- العروة الوثقى

قام جمال الدين الأفغاني بإصدار هذه المجلة في باريس. ظهر العدد الأول في أول آذار / مارس عام ١٨٨٤، والأخير في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٤. أطلعتنا هذه المجلة، بصورة مجدية، علي الاهتمامات الأساسية لكبار المفكرين الإسلاميين في ذلك الوقت، في مجال الإصلاحات الدينية والاجتماعية في الإمبراطورية.

- المنار

كانت المنار، التي أسسها رشيد رضا والتي صدر أول أعدادها في ١٥ آذار/ مارس ١٨٩٨، أسبوعية أول الأمر. صارت شهرية، في عامها التالي، واستمرت كذلك حتى عام ١٩٣٥.

اقتدت المنار بالمثال الإصلاحي لمجلة العروة الوثقي حتي عام ١٩٠٥، العام الذي توفي فيه محمد عبده، الذي كان نفسه محررًا في المجلة الأولى، الذي اعتبر الأب الروحي للثانية.

عند وفاته، سيؤسس رشيد رضا جمعية سياسية، " الشورى العثمانية " وسوف يشرع في التمرد شفويًا على سياسة السلطان عبد الحميد وسيؤيد عزله.

شايعت المنار أولاً الاتحاديين، وابتعدت رويدًا رويدًا عن سياستهم، منتقدة موقفهم بشأن قضايا مركزية الإدارة والتتريك. وبالتالي بدأت تتحول إلى المعارضة.

- المقطم

صحيفة يومية تأسست في القاهرة عام ١٨٨٨ علي يد يعقوب صرّوف، فارس نِمر، شاهين مكاريوس، كانت تعكس وجهة النظر الغربية (خاصة الإنجليزية)، لم تتردد في الإشادة بالعلمانية والديمقراطية الغربية.

كانت المقطم تدعو إلى القطيعة مع الأتراك وإلى تحالف العرب مع الإنجليز. بدت هذه الجريدة مفيدة للغاية، خاصة فيما يتعلق بمجريات انقلاب الجند **la troupe** في نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

- المقتطف

مجلة أسسها مكاريوس (المذكور آنفًا) في كانون الثاني/ يناير ١٨٧٥، لم تكن المقتطف، بحصر المعني، مجلة سياسية. مع هذا، يمكننا أن نؤكد أنها قد اتخذت موقفًا مؤيدًا للدستور، وأن آراءها كانت تختلف قليلاً عن آراء المقطم.

- الأهرام

تأسست بالقاهرة، في السادس عشر من آب/ أغسطس، بواسطة الأخوين المسيحيين اللبنانيين بشارة وسليم تقلا، كانت تلك الصحيفة اليومية ذات التوجه العلماني مقربة من السياسة الفرنسية وكانت تعارض الاحتلال البريطاني لمصر.

- المؤيد

تأسست هذه الصحيفة اليومية، في كانون الثاني/ يناير ١٨٨٩، في مصر على يد الشيخ علي يوسف. لسان حال الوطنيين المصريين، كانت تقاوم النفوذ الموالي للغرب للجريدتين اليوميتين الأخريين المقطم والمقتطف.

- المقتبس

كانت هذه المجلة الشهرية قد تأسست على يد السوري محمد كرد علي، في القاهرة عام ١٩٠٦. كرست نفسها للمطالبة بإعادة الدستور، بعد انقلاب ١٩٠٨، انتقلت إلي دمشق عام ١٩٠٩. باعتبارها مجلة علمانية، كان مؤسسها يدعو إلى الاستفادة من مكتسبات المجتمع الغربي، مع المحافظة على قواعد الإسلام.

- المفيد

كانت هذه الصحيفة اليومية، التي أسسها في بيروت عام ١٩٠٩، كل من عبد الغني العريسي وفؤاد حنتيس، قد جعلت من نفسها ١٩٠٩، لسان حال القوميين العرب وجمعية "العربية الفتاة "، العدو الأساسي لجمعية "الاتحاد والترقي". قام جمال باشا بإعدام مؤسس الجريدة ومعاونيه في عام ١٩١٦.

- العرفان

مجلة شهرية أصدرها الشيخ أحمد عارف الزين في جبل عامل (لبنان)، عام ١٩٠٩، كانت بصفة أساسية لسان حال الشيعة.

لعبت العرفان دورًا مهمًا في الوحدة الإسلامية. دافعت عن الإمبراطورية العثمانية خلال السنوات الأولى بعد إعادة الدستور، عارضت بعد ذلك "سياسة التتريك" كما عارضت تحالف العرب مع البريطانيين أثناء الحرب العالمية.

- الاتحاد العثماني

ظهر العدد الأول من هذه الصحيفة اليومية التي أسسها، أحمد حسن طبارة، في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨. كانت تنطق بلسان الفرع العربي من جمعية "الاتحاد والترقي".

- الهلال

أصدر هذه المجلة الشهرية صحافي لبناني مسيحي، جورجي زيدان، في مصر عام ١٨٩٢، يعتبر هذا الأخير واحدًا من أكبر الكتاب في التاريخ الإسلامي.

بعد هذا العرض الموجز للدوريات الأساسية التي استخدمت في دراسة هذا الموضوع، سوف نتوقف إلي حد ما عند مختلف النزعات والميول السياسية والاجتماعية التي ميزت تلك الفترة.

إذا كانت الأوليان (العروة الوثقي والمنار) تعكسان رؤية التيار الإصلاحي الإسلامي، فإن التاليين (المقطم والمقتطف) عبرتا عن نفسيهما، بحيث أصبحتا لسان حال البرجوازية المسيحية اللبنانية.

بعد ذلك، سوف تتصدي المؤيد، الموالية جدًا للإمبراطوررية العثمانية لهاتين الجريدتين الأخريين، التي كان مؤسسها ينتمي، شخصيًا، إلى بيئة فقيرة جدًا. شيئًا فشيئًا أصبح الشيخ على يوسف، وثيق الصلة بالقصر، وبات شخصية اجتماعية ثرية وشديدة النفوذ في المشهد السياسي المصري، سوف يؤسس "الحزب الإصلاحي الدستوري المصري" وسوف ينتهي به الحال إلى إهمال الجريدة.

أما بالنسبة لمجلة المقتبس الشهرية، فسوف يتحدد دورها باعتباره بالأحرى تربويًا. أراد مؤسسها أن يكون المدافع عن أخلاقية معينة، وفي هذا الاتجاه، فضل الامتناع عن قبول الدعم المالي لمجلته، وإن أدى ذلك إلي افتقاره. سوف يصبح المؤسس الرئيسي لأول أكاديمية للعلوم العربية. تصادم المفيد والاتحاد العثماني، معلنين عن توجهات متعارضة تمامًا.

كانت الأولى تدافع عن القوميين العرب، التي كان زعيمها الروحي، الشريف حسين، حليف الإنجليز الأول في مواجهة الإمبراطورية العثمانية. أما الثانية فقد مثلت تيارًا معاكسًا تمامًا.

كانت المجلتان الأخيرتان، الهلال، العرفان، تختلفان عن الصحف والمجلات السابق ذكرها، لأن دورهما كان اجتماعيًا أكثر منه سياسيًا.

وقد راجعنا أيضًا بعض أعداد من جريدتي الأهرام (المصرية) والمشرق (اللبنانية) اليوميتين.

أعطتنا كل هذه المطبوعات، كما رأينا، ملمحًا عن مجمل التيارات والتوجهات الاجتماعية / السياسية في الفترة محل الدراسة، أي من ١٩٠٨ إلى ١٩١٣. وقد جرى ترتيبها علي النحو التالي:

- تيار إصلاحي ديني واجتماعي: يمثله الأفغاني، عبده، رضا (ثلاثتهم من السنة) والشيخ الزين (شيعي المذهب).
- تيار ليبرالي (حر)، موالٍ للغرب: صرّوف، نمر **Nimir**، مكاريوس والأخوان تقلا.
- تيار ليبرالي مستقل: جورجي زيدان.
- تيار قومي عربي: العريسي، حنتيس.
- تيار اتحادى عربي: طبارة.
- تيار علماني: كرد علي.

٣- الوثائق

-خلال إقامتي في بيروت ما بين أعوام ١٩٧٨، ١٩٨٣ تمكنت من مراجعة عدد كبير من الوثائق والصحف التي يعود تاريخها إلى مطلع القرن الماضي. كان مدير الجامعة الأمريكية في بيروت، في ذلك الوقت، قد سمح لي بالاطلاع على بعض وثائق الأرشيف الخاصة التي تتناول فترة الدراسة. كما استطعت الحصول هناك على بعض الوثائق بالغة الأهمية كبعض الصفحات المتعلقة بقضية مدحت باشا، أبو الدستور، وخاصة وصيته الأخيرة، وكذلك بعض محاضر لاجتماعات مجلس المبعوثان المتعلقة بفترة الدراسة (١٩٠٨ - ١٩١٣)، وذلك من خلال الصحافة العربية. بخلاف ذلك، تمكنت من الرجوع إلي بعض المراسلات السرية الخاصة بدور المحفوظات البريطانية والفرنسية، الماسونية والأرمنية المتعلقة بأحداث تلك الفترة، الأمر الذي كان جليل الفائدة بالنسبة لبحثي هذا.

مدخل

١ – تعريف مصطلح "الانقلاب"

١ – في اللغة العربية

يشير مصطلح انقلاب في العربية إلى قلب الشيء وتغيير وجهته. تقدم المعاجم العربية العديد من التعريفات. غير أن المعنى المقبول بشكل عام هو: قلب الشيء وقلبه: حوله ظهرًا لبطن (١). في عصرنا الحالي، اتخذ مصطلح "انقلاب" في معناه السياسي بعدًا سلبيًا، صار يعني الاستيلاء على السلطة بطريق الخداع، أو القوة أو الاثنين.

تميز العربية بوضوح بين "انقلاب" و"ثورة" – بعكس الحال في الفارسية أو التركية. في القاموس المعاصر يتخذ معني الثورة أحيانًا صبغة سلبية – ليصبح هاج – هب، ثار، غضب – الذي يعبر عن غضب عارم، تشير كلمة ثائر إذًا إلى الشخص الغاضب والثورة إلى الغضب والهياج. ارتبط مصطلح الثورة دلاليًا بالتمرد (العصيان أو التحريض على الثورة) والفتنة (الشقـاق) وتلك الأخـيرة، لها في القـرآن دلالـة أكبر من القتـل (الفتنة أشـد من القتل) (٢)؛ من خلال هذا التشابه اتخذت الثورة معني سلبيًا. اليوم، نجد أن اللغة العربية المعاصرة قد تأثرت كثيرًا، مهما كان الحقل الدلالي، بالمفاهيم الأوربية. أثرت اللغة الفرنسية بصفة خاصة كثيرًا في مفهوم المصطلحات السياسية العربية، وذلك لعدة أسباب. يتعلق الأول بالعلاقات التي حافظت عليها هذه الدولة مع الدولة العثمانية؛ والثاني هو الوجود الفرنسي في حوض المتوسط؛ الثالث هو تأثير الثورة الفرنسية وتطور وانتشار الفكر السياسي والثوري في فرنسا في ذلك الوقت وأثره على الأقطار الإسلامية. لهذا وحتى نستوعب المفهوم المعاصر لمصطلح "انقلاب" فإن علينا أيضًا أن نبحث في دلالة تعبير "انقلاب" في اللغة الفرنسية.

٢- في اللغة الفرنسية

"انقلاب"، يعد تعبيرًا حديثًا لأنه ظهر للمرة الأولي في منتصف القرن التاسع عشر مع الإطاحة بالملكية، ثم الانقلاب الذي أنهي الجمهورية الثانية في الثاني من ديسمبر عام ١٨٥١. استخدمه ڤيكتور هيجو بكثرة في كتابه "نابليون الصغير الصادر في ١٨٥١. كما أننا نجده أيضًا في عنوان كتاب بروذون **Proudhon** الصادر في أغسطس ١٨٥٢: "الثورة الاجتماعية من خلال الانقلاب" [٦]

"La Révolution Sociale Démontrée par le coup d'Etat"

في المعاجم الفرنسية، يرتبط مصطلح "انقلاب" بشكل عام بـ"مؤامرة"، "فتنة"، وأحيانًا كذلك "ثورة". يقدم له قاموس روبير **Le Robert** التعريف التالي: "الاستيلاء أو محاولة الاستيلاء على السلطة بوسائل غير قانونية"، غير دستورية" [٧]، يقدم كمثال انقلاب ١٨ برومير **Brumaire** (١٧٩٩)، الذي قام به نابليون بونابرت.

في أغلب التعريفات، يغتصب الانقلاب الشرعية السياسية؛ لذلك يمكننا تعريف الانقلاب بوصفه وسيلة، عنيفة وخارجة عن القانون، لتغيير حكومة في قطيعة مع الشرعية الدستورية. أما معجم لاروس **LaRousse**، فيعرف الانقلاب كما يلي: "ماتقوم به سلطة تنتهك الأنظمة الدستورية؛ الاستيلاء على السلطة السياسية عبر وسائل غير قانونية" [٨].

٣- فى اللغة التركية

متحدرًا من أصل عربي، اتخذ مصُطلح "انقلاب"، في التركية، معنى جديدًا؛ في أشهر المعاجم التركية، يعني ذلك "ثورة"[٩]. لذلك، عندما يجري الحديث عن "انقلاب" فإن ذلك يعني ثورة - للإشارة إلي الانقلاب العسكري، تستخدم التركية لفظة "حركات" **Harakât**، العربية الأصل، وهى تعنى فى العربية "حركة". على سبيل المثال، فإن الجنرال محمود شوكت مدبر انقلاب عام ١٩٠٩، قد أطلق عليه قائد جيش حركات ١٩٠٩ بمعنى "قائد الجيش الذى كان وراء انقلاب عام ١٩٠٩"[١٠]. فى العقود الأخيرة، هز الأوساط السياسية التركية، خلاف حول معني هذا المصطلح. أعُطي انقلاب الجنرال كنعان إيڤرين **Kanan Evren**، عام ١٩٨٠ مسميات عديدة: أسمته الأوساط الحكومية "ثورة"، وأسماه الليبراليون "انقلابا"، وأطلق عليه الماركسيون "حكومة انتفاضة عسكرية" وسماه العسكريون حركات.

٢ـ الأنماط المختلفة للانقلابات

للانقلابات أنماط عديدة، إليكم بعضها:

أ - الانقلاب الصادر عن جهاز الدولة ذاته: يستولي القائمون به على السلطة ويزيحون عنها الطامحين الآخرين. السبب فيه، في أغلب الأحوال، التسابق على السلطة بين رئيس الدولة، ورئيس الوزراء وقائد الجيش.

ب- الانقلاب البرلماني: يجري من خلال مؤسسة ديمقراطية منتخبة هي البرلمان ويهدف إما إلى الإطاحة بالحكومة أو إلى فرض توجه سياسي معين. وهذا هو ماحدث في ١٨ برومير **Braumaire**، عندما استخدم نابليون الطريق البرلماني ليلجأ إلى القوة. هكذا كان قد استخدم القوة مع احترام مؤسسات الديمقراطية في نفس الوقت.

ج- الانقلاب القانوني - المشروع: يستخدم الشرعية الديمقراطية مع اللجوء إلى أساليب العصيان المسلح الانقلابية، كما كان الحال مع مسيرة القمصان السود(*) نحو روما، ما دفع الحكومة إلى الاستقالة ودفع الملك إلى استدعاء موسوليني(**) إلى الحكم. بدرجة أقل، يمكننا أن نضع في تلك الفئة، وصول الجنرال ديجول إلى السلطة (في فرنسا) التي استدعي إليها عقب تمرد ١٣ آيار / مايو ١٩٥٨ في الجزائر.

يعود هذان النموذجان الأخيران من الانقلابات العسكرية إلى الأنظمة البرلمانية - الأوربية بصفة خاصة - حيث تنتقل الشرعية السياسية من خلال المؤسسات الديمقراطية القائمة.

(*) هي المسيرة التي قامت بها ميليشيا الحزب الفاشستي إلى روما في عام ١٩٢٢، والتي أدت إلى إسقاط الحكومة. أصحاب القمصان السوداء وهم الجناح المسلح للحزب الوطني الفاشستي الذي أسسه موسوليني في ٢٣ فبراير عام ١٩١٩. استخدم موسوليني هذه القوات في قمع الشيوعيين والفوضويين. (المترجم)

(**) موسوليني: هو بينيتو موسوليني (٢٩ يوليو ١٨٨٣ - ٢٨ أبريل ١٩٤٥). بدأ حياته اشتراكيًا، وخاض الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩١٩ أسس الحزب الوطني الفاشستي وجماعة القمصان السوداء عام ١٩٢١. أصبح أصغر رئيس للوزراء في إيطاليا (١٩٢٢ - ١٩٢٥)، والمارشال الأول للإمبراطورية (مارس ١٩٣٨ - يوليو ١٩٤٣)، وأول رئيس لجمهورية إيطاليا الاشتراكية (سبتمبر ١٩٤٣ - أبريل ١٩٤٥). أعدم رميًا بالرصاص بعد هزيمة قوات المحور على يد رجال حركة المقاومة الوطنية أواخر أبريل عام ١٩٤٥.(المترجم)

د- الانقلاب العسكري: يمكن أن يتخذ العديد من الصور، من بين أخريات، صورة مؤامرة يحيكها بعض الضباط من غير العاملين بجهاز الدولة، غير أنهم يستفيدون، بشكل عام، من مساعدة أحد القواد (الجنرالات) أو أحد أصحاب الرتب العليا، الذي يعهدون إليه فيما بعد بمنصب رئيس الوزراء، مانحين أنفسهم بذلك شيئًا من الشرعية. أمثلة هذا النوع كثيرة، نذكر منها: انقلاب الضباط الأحرار المصريين، عام ١٩٥٢، الذين لجأوا إلى مساعدة الجنرال محمد نجيب؛ الانقلاب العسكري في العراق عام ١٩٥٨، تواطؤ مع الجنرال نجيب الربيعي؛ انقلاب عام ١٩٧٤، في البرتغال، بمساعدة الجنرال سبينوزا. كما يحدث أيضًا أن يشارك فيه المدنيون: جماعات، أحزاب سياسية، نقابات. كما يمكن أن يصدر الانقلاب عن الأركان العامة للدولة ذاتها، كما كان الحال مع انقلاب عبد الكريم قاسم، الذي كان أحد المقربين من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد قبل انقلاب ١٩٥٨. لنذكر أيضًا بومديَن الذي كان، قبل الاستيلاء على السلطة، وزير الدفاع الجزائري في عهد الرئيس بن بيلا؛ وانقلاب الجنرال بينوشيه **Pinochet**، الذي أطاح بالرئيس الليندي المنتخب ديمقراطيا، بعد أن كلف من قبله عام ١٩٧٣ بإعداد خطة لإحباط محاولات الانقلاب علي الدولة.

يميز هينتجتون **Huntington** بين ثلاثة أنواع من الانقلابات العسكرية:

- الأول: يصاحبه تغيير مفاجئ في توازن القوي.
- الثاني: يتخذ شكل وصاية.
- الثالث: وهو انقلاب المعارضة "فيتو" (١١).

أما دافيد ستيڤن **Steven** ، فيحصي منها ستة: الانقلاب التقليدي، الانقلاب الذي يصاحبه اختلال مفاجئ في توازن القوي، وانقلاب الوصاية، وانقلاب المعارضة – الفيتو، الانقلاب الراديكالي وبعد ذلك الانقلاب الذاتي**Idiosyncratique** ، الذي يخل بتوازن القوي الاجتماعية (١٢).

في بحثنا الحالي سوف نلجأ إلى هذا النموذج التصنيفي.

٢ ـ مبررات الانقلاب

يهدف أي انقلاب، سواء كان مدنيًا أو عسكريًا، برلمانيًا أو غير ذلك، إلى الاستيلاء علي السلطة. يمكن أن يكون من يقف وراءه نفر قليل من العسكريين، يعاونهم بعض المدنيين، وأحزاب سياسية أو نقابات، يقوم بعزل رئيس الدولة، يتسبب في إسقاط الحكومة أو يضغط عليها من أجل تحقيق أهدافه وبستفيد في غالب الأحيان من تواطؤات من داخل الحكومة نفسها أو يلجأ إلى مؤامرة. يسير الانقلاب وفق خطة تستهدف الاستيلاء على جهاز الدولة ويصحبه مهمة ما أو وضع استراتيجية للدولة. يمكن أن يفضي إلى نفي أو اغتيال رئيس الحكومة أو أن يقع أثناء غيابه. الهدف الأول للانقلابيين هو الاستيلاء (وضع اليد) علي هيئة الأركان العامة للجيش، وزارات الدفاع والداخلية، الإذاعة والتليفزيون.

أما فيما يتعلق بمبررات الانقلاب، فهي عديدة. إذا تأملنا أوضاع جيوش بلدان العالم الثالث، خصوصًا جيوش البلاد العربية / الإسلامية – موضوع دراستنا – فإننا نلاحظ أنها تلعب أحيانًا دورًا سياسيًا محركًا في مصير بلادها. السبب في ذلك، أن مفهوم الدولة الحديثة لم يتأصل بعد في هذه المجتمعات ومن جانب آخر، أن القناعة السائدة فيها، أن من واجب الجيش أن يحمي البلاد من التهديدات الخارجية ومن الانقسامات الداخلية. ولهذا، فخلف كل التدخلات العسكرية في مجال السياسة، تقف فكرة الضباط الانقلابيين بأن من واجبهم إزاحة حكومة لم تكن تحقق أهداف الأمة ولم تتمكن من جمع شتات عناصر المجتمع المختلفة.

بشكل عام، من بين جذور الدافع الذي يحث العسكريين على الاستيلاء على السلطة السياسية في البلاد الإسلامية، لدينا أولاً ذلك الثقل الضاغط الذي يمارسه الجيش في الحياة العامة وغياب الديمقراطية. غير أن معظم الدراسات تتبلور حول دافعين آخرين هما: الإرث التاريخي والحداثة. فيما يخص الإمبراطورية العثمانية، فإننا قد لاحظنا أن هذه الدوافع لم تكن السبب في قيام الانقلابات إطلاقًا، كما أمكن لدراسات سابقة أن تدعي ذلك، لكنها تندرج في إطار أكثر عمومية، مع دوافع أخرى لها نفس الأهمية وهي: الاتجاه الإصلاحي ودرء الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. آخذين بترتيب تنازلي للأهمية في بحث أسباب الانقلابات العسكرية، سوف نبدأ بالتالي:

١- الإرث التاريخي

يعتبر بعض المؤرخين أن تدخل العسكريين في الحياة السياسية للبلاد الإسلامية يتعلق بميـراث تاريخي. إنها الأطروحة التي أسهب فيهـا هورڤـيتز **Hurewitz**، حـدّاد **Hadad** وروستو **Rustow**. يرى الأول في دراسة المنظور التاريخي وسيلة لفهم أفضل لهذا النوع من التدخلات [١٣]. يرى الثاني أنه مرتبط بصيغة للسلطة، مترسخة تقليديًا في هذه المنطقة، بالدور الذي لعبه العسكريون فيها حتي نهاية القرن الثامن عشر. من هذا الواقع، يفرض الإرث التاريخي نفسه بقوة في الاختيارات السياسية، على الصورة التي تتخذها أهدافها ونتائجها. فضلاً عن ذلك، فإن له بعدًا مهمًا من بين الأبعاد التي تميز هذه الظاهرة، الجيش، في الأمة العربية [١٤]. أما الثالث، فإنه يرى أن الدور السياسي الذي يلعبه العسكريون ينطبع في وراثة سوابق تاريخية [١٥]. لإظهار أهمية هذا الإرث سوف نلخص الأفكار التي تم بسطها في هذه الدراسات.

يتفق هالبرن **Halpern** وروستو **Rustow**حول حقيقة أن:

أ- خلال الفترة التاريخية التي امتدت من مولد الإسلام مرورًا بالحقبة العثمانية، إلى زمن الاستعمار الأوربي، تتابع العسكريون على سدة الحكم بلا انقطاع طوال ألف عام على الأقل.

ب- وفقًا لهذه الأطروحة، كان استمرار الحكم العسكري تعبيرًا عن تقليد تاريخي تندمج فيه الوظائف العسكرية والسياسية. تتدخل القوة في أساس الدولة وفي تنصيب الحاكم. تأييدًا لذلك، يخلص هالبرن في تلك النقطة إلى أن التاريخ السياسي للشرق الأوسط لم يشهد مطلقًا انفصال الجيش عن الدولة [١٦]. من ناحيته، يري مجيد قدوري **Majid Khaduri**، أيضًا، أن تدخل العسكر في مجال السياسة الشرق أوسطية، كان له جذور تاريخية عميقة ويعود إلى الوقت الذي كان الحاكم يعتمد فيه على الجيش وعلى الدين في نفس الوقت. كان يجسد، بحكم ذلك، السلطات الروحية، السياسية والعسكرية وكـان يقوم في غالب الأحيان بالإدارة الفعليـة لشئون الدولة [١٧].

ج- منذ بداية الإمبراطورية الإسلامية، اعتمد الحكام العرب علي جيوش من المرتزقة وتحولوا شيئًا فشيئا إلى رهائن لها. وهكذا، لم يعد بأيدي خلفاء بغداد، بعد قرنين من وفاة الرسولﷺ، سوي سلطة رمزية. في تلك الفترة، كانت القوة العسكرية والقوة العسكرية وحدها هي مصدر السلطة. يصبح خليفة من يعقد تحالفًا مع قائد الجيش. في هذا الشأن، يعتقد هالبرن أنـه "في الإمبراطورية الإسلامية الأخيـرة"، أي الإمبراطورية العثمانية، كان الحكام، في غالبيتهم، مضطرين إلى التخلص من بعض ركائز الحكم ذاتها لصالح الجيش. في كل الأقاليم الإسلامية، سواء في الجزائر، أو في تونس، في القاهرة أو في أي مكان آخر، اعتمد الحكام على نفس النموذج من السلطة [١٨]".

مع هذا، يبدو لنا أن هناك ثمة مبالغة في الاعتقاد بأن الميراث التاريخي وحده هو من يتحمل مسئولية ظاهرة الانقلابات العسكرية. مما لاشك فيه – ما عدا بعض الاستثناءات النادرة – أن الدول قد أقيمت بالقوة والعنف وأنها جميعها قد قامت في الأصل علي أساس عسكري. غير أن هذا الإرث التاريخي لم يكن السبب الحاسم في ظهور الانقلابات العسكرية في كل دول العالم بلا استثناء. كانت البلاد العربية ضحية فكرة شائعة أو حكم مسبق وفقًا لها كانت هذه الظاهرة نتيجة لوطأة تاريخ تلك البلدان. ونحن نتساءل: لماذا لم تكن كذلك فيما يخص بلدان أمريكا اللاتينية، الأوربية أو الإفريقية حينما كانت القوة العسكرية والعنف يمثلان جزءًا لا يمكن إغفاله من تاريخها؟ وفقًا لما نرى، فإن الإرث التاريخي لم يكن عنصرًا حاسمًا في تعليل هذه الظاهرة. إننا نشارك بعيرى **Peeri** الرأي عندما يسأل عما إذا كنا نستطيع الزعم أن غزو الجيوش الإسلامية لمصر يعد سابقة يقاس عليها الانقلاب العسكري الذي قام به جمال عبد الناصر، وأكثر من ذلك أن يكون غزو يوليوس قيصر لبلاد الغال سابقة قياسًا بالنظام الديجولي [١٩]. ألا تعد أعباء أي ميراث تاريخي، نتاجًا للإنسانية كلها، وفي هذه الحالة كيف يمكننا حصرها في الإطار الضيق لمجتمع بعينه دون غيره؟

من جانب آخر، ليس من الصحيح القول بأن المنطقة العربية قد خضعت للحكم العسكري، منذ عهد الرسولﷺ حتي الاحتلال الأوربي. واقع الأمر، أن النبي محمد ﷺ

والخلفاء الراشدين، والأمويين والعباسيين لم يكونوا عسكريين ولم تكن أنظمتهم كذلك أيضًا. من الحقيقي أنه منذ الإطاحة بالخليفة العباسي المتوكل (٨٢١ – ٨٦١) بدأت فترة أطلق عليها "حكم الفوضى العسكرية"، التي استمرت حتى عام ٩٤٦. وقد انتهت بوصول البويهيين إلى السلطة، ظهرت خلافات، ضعفت المؤسسات في حين تدخل العسكريون في الشئون السياسية. بوصولهم إلى الحكم عام ٩٤٥، أقام البويهيون نظام "الإقطاع"[1] العسكري*، أولاً في العراق، في القرن الخامس عشر، ثم امتد هذا النظام، تحت حكم السلاجقة، إلى أقاليم أخرى، وورثه العثمانيون الذين استفادوا منه في السباهيات (التيمارات والزعامة) مجندين في المقابل أفواجًا من الجنود. بعد إبطال جيش الإنكشارية في ١٨٢٦، ألغي نظام السباهية واستعادت الدولة أراضي الإقطاعيات. بناءً على ذلك، يمكننا الجزم بأنه في فترات حكم البويهيين، السلاجقة، العثمانيين، كان للدولة طبيعة عسكرية لكن ذلك لم يحدث بالتأكيد في كل عهود التاريخ الإسلامي.

لنتوقف قليلاً عند فكرة تداخل الوظائف العسكرية والسياسية في الدولة. من المهم تسجيل أن انفصالها عن بعضها هو تصور حديث؛ واقع الأمر، أن الدولة الدستورية التي يكون فيها الجيش خاضعًا للسلطات التشريعية والتنفيذية، لم تكن موجودة قبل القرن التاسع عشر. لقد عرفت كل الشعوب، بلا استثناء، فترات من حياتها تداخلت فيها هاتان الوظيفتان لأن الأمر كان يتعلق بالإبقاء على الحاكم في السلطة. لذلك، لم يكن الانقلاب العسكري ظاهرة خاصة بمنطقة ما في العالم أو بغيرها، لكنه كان تمثيلاً لتوجه تاريخي تعلق بكل شعوب الأرض، بصرف النظر عن أصلها وديانتها.

٢ – الحداثة

ابتداءً من القرن السابع عشر، مثل الغرب بالنسبة للإصلاحيين العثمانيين، أمثل صورة للتقدم. لذلك كانوا يرون أن من الواجب، لإيقاف تدهور الإمبراطورية، اقتفاء آثار

(١) الإقطاع هو الحق في جباية ضريبة تفرض على الثروات العقارية المكتسبة وتضمن رواتب القادة والرواد، شريطة أن يقوموا بتجنيد وتدريب الجند. تفاوت النظام ذو الأصل العربي في مضمونه وطرقه وأحكامه؛ استبدل هذا النظام في الإمبراطورية العثمانية بالتيمار، ذى الأصل البيزنطي أو الفارسي، لكن وظيفته كانت مشابهة إلى حدها"[1].

الحضارة الغربية، أي تحديث مؤسسات الدولة وفقًا للنموذج الأوربي. بدأت المحاولة بالجيش من أجل وضع حد للهزائم العسكرية المتلاحقة. مع انهيار الإنكشارية وزوالها وإنشاء الجيش الحديث، بدأت مرحلة غير مسبوقة. أصبح الجيش أكثر قطاعات المجتمع تقدمًا وانتشرت بين صفوفه القيم الغربية من خلال مدربيه الأوربيين. وبدورها شاعت مذاهب الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وبعد المطالبة بدستور جرت المطالبة بتقليص سلطات السلطان لينتهي الأمر إلى نزاع حقيقي بين "قوى التقدم" و"قوى الرجعية"، وضمت هذه الأخيرة رجال الدين وممثلي المؤسسات التقليدية في الدولة. بالنسبة لأنصار العلمانية، كان الأمر صراعًا من أجل الوجود، تحتم أن يكون تحقيق الانتصار فيه على حساب الدولة الإسلامية.

٣- الإصلاح

كان الإصلاح أحد الاهتمامات الأساسية التي صاحبت التحولات الاجتماعية والسياسية التي كانت الأقاليم الإسلامية مسرحًا لها تحت ولاية الإمبراطورية العثمانية وبعدها.

واقع الأمر، أن حركة الإصلاح قد بدأت في منتصف القرن السادس عشر ولم تتوقف طوال الحقبة العثمانية بأكملها. غير أن البداية كانت شديدة الصعوبة لأن مفهوم الإصلاح كان مختلفًا بالنسبة للسلطان عنه بالنسبة لرعاياه (٣). كان الإصلاح بالنسبة للسلطان يعني تدعيم سلطاته. بذريعة ضرورة الدفاع عن الإمبراطورية ضد العدو الذي كان يتربص بها، جهز الجيش الجديد، درّبه وحدثه. كان مفهوم الإصلاح قد امتزج بمفهوم تحديث المجتمع، بينما ظلت السلطة مركزية كما هي. الاتحاديون، أنفسهم، الذين كانوا قد ثاروا على السلطان عبد الحميد المستبد والذين كانوا قد أقروا الدستور، رأوا آنفًا أن هذا الدستور يجب أن يخص الأتراك وحدهم ومارسوا الاستبداد بدورهم، رافضين أن يطبقوا سياسة لا مركزية واستأثروا بالسلطة حتى لا يتركوها لغير القوميين الأتراك.

أما بالنسبة للشعب، فقد رأى في الإصلاح الوسيلة للقضاء على أسباب انحدار الإمبراطورية وفي المقام الأول لإنهاء النظام المستبد. لم يكن من الممكن لمقاومة الأعداء

ومقاومة الانهيار أن تتحققا إلا بإقامة العدالة المتنافية مع الاستبداد. فضلاً عن ذلك، اختلطت فكرة الإصلاح بفكرة الصلاح – الكمال والنزاهة - التي كانت تصورًا دينيًا؛ من هذا، كان لابد للإصلاح أن يتسق بالضرورة مع الشريعة. بعد ذلك، صار من الطبيعي، أن يقوم ضباط الجيش، كونهم خارج السلطة، بحماية الشعب الذي كان يطالب بالإصلاحات ويرفض الاستبداد.

غير أن الضباط، بمجرد وجودهم في السلطة، بعد أن وصلوا إليها عبر انقلاب، قد لعبوا دور الحاكم وليس دور الشعب، دافعوا آنذاك عن سلطتهم الخاصة وصاروا أكثر استبدادًا من المستبد ذاته. كثيرًا ما دار هذا النمط من السيناريوهات خلال تاريخنا الحديث والمعاصر، وهكذا تلاحقت الانقلابات دون أن تتحقق الأهداف التي كانت تدعيها.

هكذا، صار الإصلاح شيئًا معقدًا، من خلال تماسه بالغرب، بفعل الصدمة التي تلقاها منه. شيئًا فشيئًا انتقلت حركة الإصلاح من إطار ثقافي إسلامي تتوافق فيه تصورات " الحاكم والرعية"، "ودار الإسلام ودار الحرب" و"مصالح جماعة المؤمنين" إلى إطار ثقافي غربي ناقل لأفكار مأخوذة عن التجربة الخاصة بأوربا مثل "الليبرالية"، "الديمقراطية"، "الدولة الحديثة"... إلخ

٤ – عوامل اجتماعية – اقتصادية

من شأن الدولة التسلطية إدارة مواردها بالكامل، أي اقتصادها ويبدو أن الحال قد كان كذلك بالنسبة للدولة العثمانية. إمبراطورية شاسعة، تضم قوميات عديدة، من بينها الأتراك، القابضون على زمام السلطة برغم أنهم كانوا يمثلون أقلية. حملهم هذا الوضع على استخدام العنف السياسي لإخضاع الأغلبية، الأمر الذي أضعفهم، تحديدًا في الداخل. بالإضافة إلى ذلك، واصلوا مواجهة أعدائهم في الكثير من الحروب التي كانت تقتضي نفقات هائلة على الدوام. كما أصبح الوضع أكثر صعوبة عندما بدأت القوة الاقتصادية والعسكرية الأوربية في الظهور، مزاحمة للإمبراطورية في مصدر ثرواتها ذاته، ما اقتضى تزايد احتياجاتها المالية.

وبسبب عجزها عن الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال سياسة الفتوحات، توجهت الدولة إلى رعاياها وأثقلت كواهلهم بالضرائب، مخربة بذلك النظام الضريبي نفسه. ومع فقدان التجارة البحرية الآسيوية، حُرمت الإمبراطورية من موارد هائلة، وأيضًا وقعت الأزمة الاقتصادية ودفع العثمانيون ثمن ذلك بصعوبة شديدة، خاصة من كانوا يعيشون في الأقاليم غير التركية البعيدة عن العاصمة. اشتعلت حركة تمرد أثقلت كثيرًا على ميزانية الدولة. حدث كل هذا في وقت كانت فيه الدول المجاورة تتقدم وتتطور بسرعة، ما أدى إلى تأخر الإمبراطورية في كثير من المجالات. خلال ذلك تصاعد السخط الشعبي، قامت تنظيمات جديدة طمحت إلى تغييرات اجتماعية، آنذاك تقدم الجيش كملاذ أخير لإيقاف تدهور الإمبراطورية، صار الانقلاب، بالنسبة للنخب، هو الحل الوحيد للمشاكل الاجتماعية – الاقتصادية التي تعيشها البلاد. كانت هناك ظاهرة مماثلة تقريبًا في فرنسا بعد عام ١٨١٥ . حيث كان " تطور الأحداث قد حول الجيش إلى أداة في صراع القوى الاجتماعية "(٦٠).

رابعًا ـ الجيش العثماني

١ – تشكيله وتطوره

في عام ١١٣٠، وضع أورخان Orkhan (١٣٢٦ – ١٣٦٠) أساس جيش نظامي. في عام ١٣٦٣ أنشأ مراد الأول جيش الإنكشارية وتعني: القوى الجديدة – المكونة في غالبيتها من جنود المشاة، معهم تسعة جنرالات (لواءات) وأربعة عشر عقيدًا، وعلى رأسهم أغا. إلى جانبهم توجد السباهية Les Sipahi – الفرسان – الذين وصل عددهم عام ١٥٢٧ إلى عشرين ألف فارس، وينقسمون إلى: سباهية الباب العالي، وسباهية المناطق ويضاف إلى ذلك قسم ثالث مكون من عناصر غير تركية. عندما كان العثمانيون يفتحون أراضي جديدة، كانوا يقسمونها إلى قطع صغيرة وكبيرة تمنح الأولى للجنود، والثانية إلى القادة العسكريين والأمراء كانت أفضل القطع تخصص للسلطان. لم يكن المستفيدون من هذه الأراضي، مالكين لها ولكن كان لهم حق جباية الضرائب عليها. في المقابل كان عليهم أن يقدموا للدولة فرسانًا جاهزين للقتال وبكامل عتادهم، كانت النسبة فارس واحد في مقابل موارد تبلغ ٥٠٠٠

أكتاش القطع الصغير التي لا تتجاوز غلاتها مايعادل ٢٠٠٠٠ أكتاش، كانت تسمي تيمار(*)، أما القطع المتوسطة التي تغل من ٢٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠ أكتاش فكانت تسمي زعامات والقطع الكبري التي تبلغ مواردها أكثر من ١٠٠.٠٠٠ أكتاش كانت تسمي خاص. كانت البلاد مقسمة إداريًا وعسكريا ولايات وإلى محافظات كانت كل محافظة تضم عددًا معينًا من التيمارات والزعامات. كانت الولاية تدار بواسطة باشا (بيلر بيه **beyler bey**)، المحافظة بواسطة بيه (سنجق بيه **Candjak Bey**)؛ كانت كل محافظة تحوي مقاطعة واحدة كبيرة – خاص – لم يكن كبار الموظفين – مثل موظفي الإدارة يتلقون راتبًا، لكنهم كانوا يقومون بتحصيل الضريبة. لم تكن الشئون الإدارية تتميز عن الشئون العسكرية، كانوا يجمعون بين السلطات المدنية والعسكرية، لأنهم كانوا في نفس الوقت الحاكم وقائد الجيش، كما كانوا يقومون بضمان الأمن العام.

(*) Timar نظام عسكري واجتماعي قضائي لم يكن يوجد إلا في سوريا، وروميلي Roumelie والأناضول Anatolie.



تسلسل نظام التيمار
ساري عسكري
القائد العام للجيش
وزير الحربية
beyler bey بيلر بيه
قائد فيلق
محافظ إقليم (مديرية)
Sandjak bey سنجق بيه
قائد فرقة
قائد سنجق (شعبة الإقليم)
Alay bey آلاي بيه
قائد كتيبة (رائد)
رائد زعيمات
ضابط سباهية
pahi-s(مسئول النظام العام للزعيمات)
سباهية
Timariotesتيماريون

أما بالنسبة للعدالة، فكان هناك قاض ديني لإقامة العدل. كل مدينة كان لها قاض وقاض مساعد. في العاصمة كان هناك شيخ الإسلام، المفتي، قاضى عسكر للروميلي وقاضى عسكر للأناضول. باختصار، كانت الإمبراطورية دولة عسكرية، دينية، وإقطاعية.

كان الجيش العثماني هو أول جيش نظامي ودائم في أوربا في ذلك الوقت.

في عام ١٤٤٧، كان الجيش الأول في العالم. تدهورت أوضاعه منذ بدأ التدخل في الحياة السياسية للإمبراطورية في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥٢١) وخاصة بعد هزائم ١٦٨٤، ١٦٨٨.

في عام ١٨٧١، كان جيش الإمبراطورية في المرتبة الثالثة عالميًا بعد فرنسا وروسيا.

في عام ١٨٧٧، كان في المرتبة الرابعة خلف ألمانيا وفرنسا وروسيا.

في عام ١٨٩٣، بلغ عدد أفراده العاملين ٧٠٠.٠٠٠.

في عام ١٩٠٨، بلغ عدد أفراده ٤٠٥.٠٠٠ جندي، كان جيش السلطان هو أقوى خامس جيش في العالم. غير أن عدد الجنود العاملين كان يمكن أن يصل إلى ٥٣٥.٠٠٠ فرد، إذا احتسبنا رجال الدرك والألوية الخاصة "الحميدية"(*)

تعداد الجنود العاملين في أهم جيوش العالم في مطلع القرن:

- روسيا	:	١.٢٦٠.٠٠٠
- ألمانيا	:	٦١٠.٠٠٠
- فرنسا	:	٥٧٥.٠٠٠
- الإمبراطورية العثمانية	:	٤٠٥.٠٠٠
- إنجلترا	:	٤٥٠.٠٠٠

(*) الحميدية: ألوية "قوية" عالية التدريب، تابعة للسلطان، تتكون في جانب كبير منها من الأكراد.

- إمبراطورية النمسا والمجر : ٣٨٠.٠٠٠
- إيطاليا : ٢٨٠.٠٠٠

وفقًا لكلمنت، فإن تعداد القوى المسلحة العثمانية أثناء حرب ١٨٧٧ قد بلغ ٤٩٥.٠٠٠ جندي[٣٣].

٢ - الإصلاحات

جرت الإصلاحات على مرحلتين:

- عرفت الأولى باسم "التنظيمات" وقد بدأت عام ١٨٣٩، وكانت تهدف إلى إعادة تنظيم الإدارة، والمالية، القضاء والتعليم أيضًا.
- سميت الإصلاحات الثانية "المشروطية"، وقد بدأت في عام ١٨٧٦، حدت من امتيازات السلطان، وكانت تهدف إلى إنهاء سلطته المطلقة، حدث ذلك فى الوقت الذى صارت الإمبراطورية دولة دستورية.

وهناك الإصلاحات العسكرية التي بدأت في عهد محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤)، حيث تمت الاستعانة بالأوربيين. وجند الجيش العثماني ضابطًا فرنسيًا، هو الكونت دوبونفال **Le Comte de Booneval**، الذي قام بتطوير المدفعية، وأسس مدرسة المهندسين عام ١٧٣٤ وقام بتدريس الفن العسكري، وتنظيم الجيش والتكتيك (التعبئة العسكرية والخطط). واقع الأمر، بالنسبة له فإن الشيء الوحيد الواجب عمله كان تقليد المسيحيين والأخذ بأساليبهم على النحو التالي:

١- أن تكون كل قوات صاحب السمو مسلحة مثل الألمان.

٢- أن يجري تقسيمها إلى أفواج، كتائب، سرايا، فصائل.

٣- أن يزيد عدد الضباط ويتم تمييزهم بقدر ما تستطيع الحكومة توفير ذلك.

٤- أن تكون التدريبات موحدة، بحيث يستطيع جيش كامل التحرك والمناورة بسرعة مثل السرعة التي تستطيع بها فرقة خاصة القيام بذلك.

٥- أن تجرى هذه التدريبات أولاً بواسطة فصائل صغيرة، بعد ذلك بواسطة السرايا والكتائب.

٦- أن تحمل القوات علي القتال معًا حتى تعتاد الاندماج، التجمع والاحتشاد، حتى يألف الخيالة (الفرسان) نيران المشاة، وحتى يتعلم المشاة الدفاع عن أنفسهم في مواجهة الفرسان، وخاصة حتى يقاتل هؤلاء وهؤلاء بثبات دون التخلي عن مواقعهم مطلقًا ودون أن يتشتتوا... "[٢٤].

تابع السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٣) الإصلاحات وأعاد تنظيم البحرية والمدفعية، وللقيام بذلك، استعان بمجموعة من الضباط الأوربيين، كان على رأسهم البارون دو توت **Baron de Tott** الذي قامت الحكومة الفرنسية بإرساله حتى يستوثق من حالة القوات العسكرية العثمانية. عمل البارون على ضبط وتطوير المدفعية، أنشأ مصنعًا للأسلحة وأسس مدرسة البحرية.

متخوفة من الأطماع الروسية في الإمبراطورية والتي كانت قد بدأت في تهديد مصالحها، أرسلت فرنسا، عام ١٧٨٤، وفدًا على أعلى مستوى، بقيادة السفير شوازول – جوفييه **Choiseul Gouffier**، وكانت مهمة الوفد إصلاح الجيش والإدارة، باستخدام أحدث الأساليب العلمية. استفاد الجيش، خاصة سلاح المشاة، من إعادة تنظيم شاملة رفعت عدد الجنود إلى ٦٠٠٠٠ رجل في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧). حارب رجال الدين "التنظيمات" وكان الإنكشارية إلى جانبهم. أصدروا فتوى، مفادها أن "التنظيم (الجيش) الجديد كان من قبيل "البدعة"، وكل بدعة "ضلالة". وعلى إثر ذلك وقع تمرد الإنكشارية ومعه تم خلع السلطان سليم الثالث ثم اغتياله. اتخذ محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) قرارًا بالتخلص من الإنكشارية، فتك بالجانب الأكبر منهم عام ١٨٢٦. استؤنفت "التنظيمات" وازدهرت مصانع الأسلحة والمدارس الحربية لمختلف أفرع الجيش. تم الاستعانة بضباط أوربيين وقررت الدولة تبنى النظم الألمانية بالنسبة للقوات البرية والنظم البريطانية بالنسبة للقوات البحرية.

استعانت الإمبراطورية بالضابط الألماني هيلموت ڤون مولكته **Helmuth Von Moltke**، رجل ذائع الصيت في أوساط قيادة الجيوش الألمانية؛ وأيضًا بليمان ڤون ساندرز **Liman Von Sanders**، رئيس البعثة العسكرية الألمانية، الذي أخذ على عاتقه عملية إعادة تنظيم الجيش العثماني بعد الحرب البلقانية. أما الرجل الذي أسدى أعظم الخدمات إلى الدولة العثمانية، فقد كان يسمى ڤون دير جلوتز **Von der Glotz**، مسئول التعليم في مدرسة الأركان العامة، الذي اهتم بتنظيم وتدريب الجيش وفقًا لأحدث الأساليب. لنسجل أن الجيش قد حظي بأعظم الاهتمام، والإصلاحات وأشمل عملية لإعادة التنظيم على كل المستويات وكان هذا قبل كل مؤسسات الدولة الأخرى.

٣- المدارس العسكرية

كانت المدارس الحديثة الأولى التي أقيمت قد أنشئت من منظور عسكري. دخلت العلوم الحديثة إلى الإمبراطورية من خلال المدارس الحربية، بل بدأ تعليم الطب ذاته في المدرسة الحربية. على النحو ذاته كانت أوائل المؤلفات العلمية، التاريخية أو الجغرافية، التي تم نشرها من أجل المدارس الحربية. أنشئت مدارس البحرية والهندسة المدنية في نهاية القرن الثامن عشر بينما لم تظهر مدارس القانون، والإدارة، والتجارة والهندسة الزراعية إلا بعد ذلك بقرن. غير أن الجيش لم يكتف بالمدارس الحربية العليا والمتخصصة ولكنه أنشأ أيضًا مدارس عسكرية للتعليم الثانوي، وذلك لإعداد الطلاب للالتحاق بالمدارس العليا. تزايد عدد هذه المدارس بسرعة وأمتد إلى مدن الحاميات العثمانية في الولايات.

في عام ١٨٩٧، أحصي منها تسع وعشرون مدرسة كانت ستًا منها في إسطنبول. أما عدد الطلاب فقد وصل إلى ٨٢٤٧ طالبًا. للوفاء بالاحتياجات المترتبة على هذا النمو أو تحديث وزارة التعليم الحربى، كانت هذه المدارس داخلية وكان الالتحاق بها مجانيًا، كان إجمالي النفقات على عاتق الدولة التي كانت تيسر سبيل الالتحاق بها لطلاب الولايات الراغبين في التعليم.

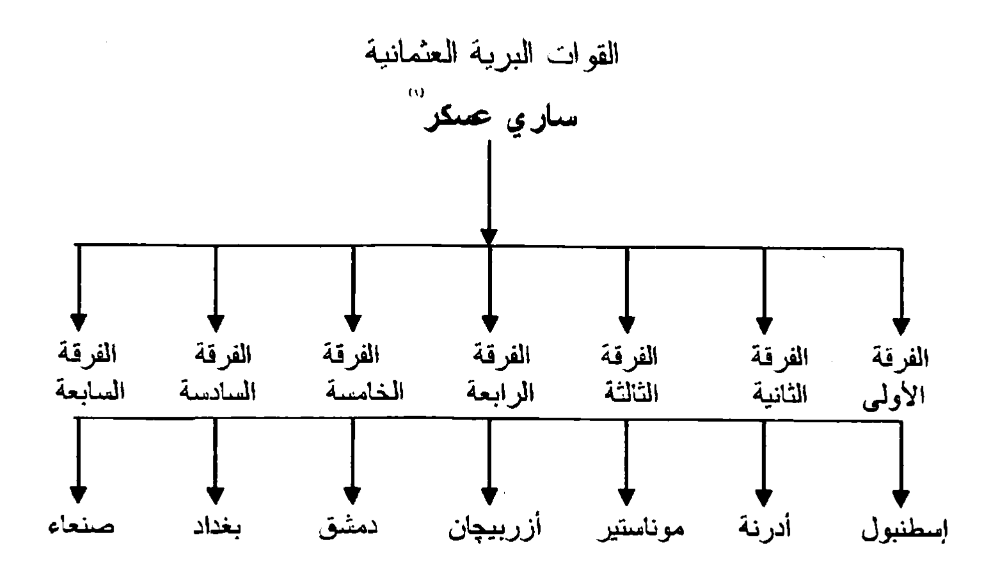
في عام ١٨٦٤، صدر قانون بإنشاء سبع وعشرين ولاية (متأثرًا بالنظام الفرنسي). قام بتحديد امتيازات كبار الموظفين، إلغاء نظام الإقطاع، وقضى بأن تتكفل الدولة بدفع رواتب الموظفين، وإنشاء محاكم مدنية بجانب المحاكم الشرعية. من عام ١٨٤٦ إلى ١٨٧٧، أنشئت قوات الدرك والشرطة وحلا محل الجيش في الحفاظ على الأمن العام. ثم أنشئت، في عهد السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، بعض المدارس الحربية الجديدة، كان منها مدرسة البحرية، ثم أقيمت مدرسة للتجارة البحرية. في تلك الفترة، كانت الكليات العسكرية تضم ١٥٣٥١ طالبًا وللمرة الأولى في تاريخ الإمبراطورية تم قبول بعض الطلاب من غير المسلمين (مسيحيين يونانيين وأرمن ويهود) في هذه المدارس. في كل عام كان حوالي ١٥٠ ضابطًا يتخرجون فى هذه المدارس ومن مدرسة الطب العسكري دون أن ننسى أن أهم هذه المدارس قاطبة كانت مدرسة الأركان العامة، إحدى الكليات العسكرية التى يقوم بالتدريس فيها خبراء أوربيون.

٤ - تنظيم الجيش

كان الجيش العثماني ينقسم إلى سبع فرق (فيالق): الجيش الأول (الفرقة الأولى)، المسمى جيش السلطان، كان متمركزًا في إسطنبول. أما بالنسبة للستة جيوش الأخرى، فكانت ترابط في أكبر وأهم مدن الإمبراطورية.

يتم أداء الخدمة العسكرية، الإجبارية بالنسبة للمسلمين، ابتداءً من عمر العشرين وكانت تمتد على مدى عشرين عامًا، كالتالي: ثمانية أعوام من الخدمة الفعلية، ثم ثمانية أعوام أخرى من الاحتياط؛ وخلال الأربعة أعوام المتبقية، من الممكن استدعاء جنود الاحتياط لأسباب استثنائية. بعد تطبيق "التنظيمات"، بمقتضى قوانين أعوام ١٨٨٠، ١٨٨٨ و١٩٠٤، أصبحت الخدمة العسكرية إجبارية.

وإثر ذلك أصبحت فترة أداء الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بالنسبة للمشاة والبحرية، وأربع سنوات بالنسبة لسلاحي الفرسان والمدفعية. في مقابل خمسين قطعة ذهبية، يمكن لهذه المدة أن تتقلص إلى ثلاثة شهور فقط. يمكن أن يجري استدعاء الاحتياطيين لأسباب استثنائية خلال الستة أعوام التالية لنهاية خدمتهم.

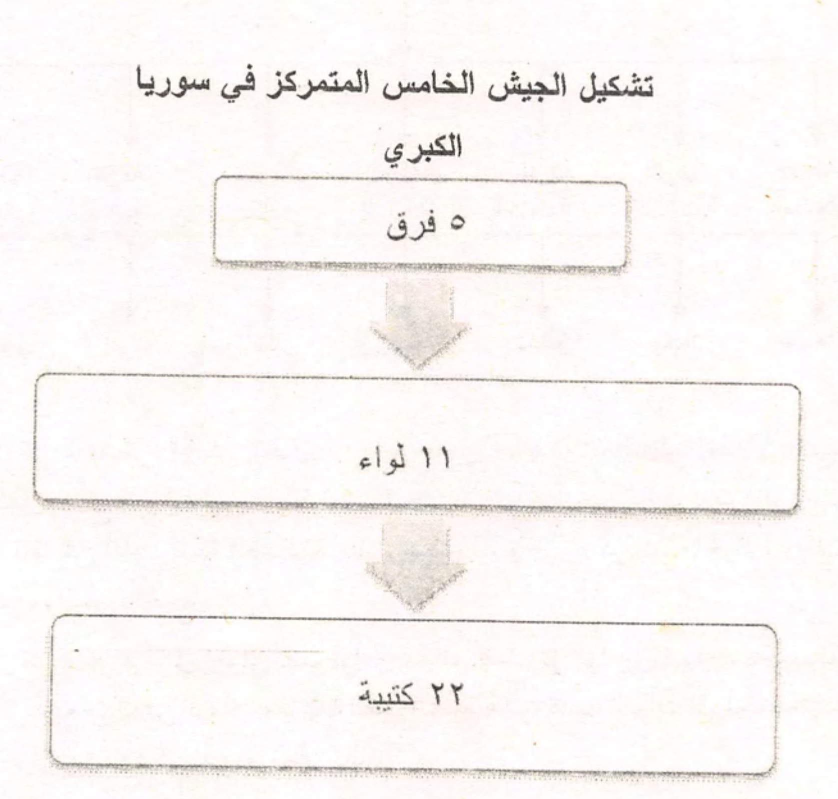


كل عام، يقوم الجيش بإلحاق ٨٠٠٠٠ جندي جديد. كان التجنيد إجباريًا بالنسبة للمسلمين، يدفع غير المسلمين كفالة (بدلية) حتي لا يتم تجنيدهم. كانت بعض الولايات معفاة تمامًا من أداء الخدمة العسكرية مثل: إسطنبول، وجزيرة كريت، والجزائر، وإقليم طرابلس، واليمن والحجاز.

كانت كل فرقة في الجيش تضم لواءي مشاة، ينقسم كل لواء إلى كتيبتين، تتكون كل منهما من أربع سرايا من الرماة. عند نهاية القرن التاسع عشر، كانت القوات المسلحة العثمانية تضم حوالى ٧٠٠٠٠٠ جندي موزعين كالتالي:

- ٣٠٠٠٠٠ جندي، تمثل قوات الحرس.
- ٢١٠٠٠٠ جندي عامل.
- ١٩٠٠٠٠ جندي احتياطي.

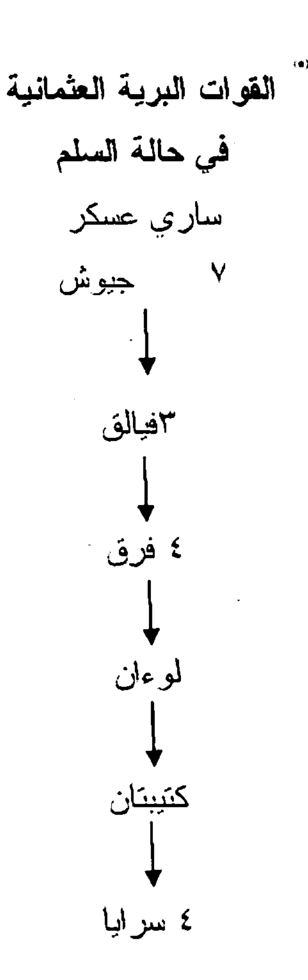
(١) لكونه يحمل رتبة المشير (المارشال)، فقد كان يجمع بين وظائف القائد العام للجيوش ووزير الحربية. غير أن الأسطول لم يكن تحت إمرته، لكن تحت قيادة أحد الأميرالات، كانت وظائفه هي وظائف حاكم ووزير البحرية.



وبنحو استثنائي فإن الجيش الخامس يمتلك فرقة إضافية

القوات البرية العثمانية (*)

في حالة السلم



(*) فرقتان خاصتان لم يتم احتسابهما:
- فرقة في صنعاء.
- فرقة في مكة.

إضافة إلى ٣ ألوية لا تنتمي إلى الجيوش المشار إليها عاليه:
- لواءان في البلدان العربية (طرابلس والحجاز).
- لواء في جزيرة كريت.

تجدر الإشارة إلى أن الجيش كان مكونا بشكل أساسي من أفراد ينتمون إلى طبقات اجتماعية وسطى وفقيرة، وهو ما يفسر مجانية التعليم في المدارس العسكرية، حيث أتاح هذا النظام للطلاب فرصة الترقي في المراتب الاجتماعية.

٥- افتراضات

سنحاول في الدراسة الحالية أن نثبت أو ندحض الفرضيات التالية:

١- أن الانقلابات العسكرية التي كانت الإمبراطورية مسرحا لها كانت ظاهرة متأخرة لم تكن موجودة قبل "التنظيمات". وأنها تسارعت مع ظهور حركة نادت بوضع دستور للبلاد. وعليه كانت هناك علاقة بين هذه الحركة وبين الانقلابات.

٢- أن الانقلابات العسكرية قد خلخلت نظام المراتب الاجتماعية -السياسية للإمبراطورية ودور المؤسسات الحكومية قد تغير بينما ظلت المشاكل السياسية والاقتصادية للشعب كما هي،بل إنها قد تفاقمت.

٣- في دولة دينية وعسكرية في نفس الوقت كالدولة العثمانية، أضرت الانقلابات العسكرية بالمكانة التي احتلها العلماء والعسكريون. يمكننا الأخذ بفرضية أن هاتين الفئتين كانت لها علاقات متعارضة، يمكننا القول إن تقدم الواحدة منهما في السياسة كان يؤدي إلى تراجع الأخرى.

٤- إن الانقلابات لم تنتج عن إرادة محلية فقط، بل إنها قد نجمت أيضًا عن تأثيرات خارجية معينة.

٥- أدت انقلابات الاتحاديين إلى وضع متعارض مع المطالب التي كانت قد دفعتهم للتحرك. سوف تستعيد المعارضة جانبًا من هذه المطالب بمجرد وصول الاتحاديين إلى سدة الحكم.

القسم الأول

تراجع إمبراطورية

اعـلم أن مبنــى الملك على أساسين لابد منهمــا فالأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند وإقامة ما يحتاج إليه الملك في الأحوال. والخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين

من مقدمة ابن خلدون(*)

(*) ابن خلدون، رسالة في التاريخ العام / العالمي (المقدمة) ترجمة: ڤانسن مونتيل، الجزء الثاني، ص ٥٩٩، بيروت، ١٩٦٨.

الفصل الأول

الجيـش والمـال

يبدو من المؤكد، أن الجيش (الجند) والمال كانا الأصل في الاختلال الذي اعترى الإمبراطورية العثمانية بدءًا من نهاية حكم سليمان الأول المعروف بالقانوني وعُرف في الغرب باسم سليمان العظيم. وتتطلب دراسة الدور الذي لعبه كل منهما (الجند والمال)، التوقف عند الفترة التي اتسعت فيها تمامًا أسباب القلاقل التي عرفتها الدولة، في الداخل والخارج على حد سواء. انعكست الصعوبات الاقتصادية التي بدأت في الظهور آنذاك وصاحبها التراجع العسكري على العلاقات التي أصبح يحرص عليها كل من الجيش والسلطنة. ونتيجة للتغييرات الجذرية التي كان الجيش محلاً لها فيما بعد. تحولت هذه العلاقات التي كانت في الأصل أساس بناء الدولة وبلوغها الذروة، إلى أحد العوامل الرئيسية لتدميرها.

١ـ عوامل الانحطاط

لتقديم رؤية شاملة من وجهة نظر عربية لأسباب انحدار الإمبراطورية العثمانية، كان يجب علينا الانكباب على دراسة ما يقوله مؤرخو العصر العثمانى. غير أن الصورة التى تقدمها لنا المؤلفات العربية ثقيلة التبعات بما أنّها تبنت الدعاوى الأجنبية بشأن الكثير من الموضوعات. إلاّ أننا قد لاحظنا أن بعض العناصر المعروفة قد أغفلت بينما أضيفت أخرى لا تمت للحقيقة بأي صلة. سوف نعود إلى هذه النقطة فى نهاية الفصل الأول.

إن الصلات بين الاقتصادي والعسكري وثيقة للغاية، بحيث إنه من المستحيل أن نتحدث عن أحدهما دون أن نستحضر الآخر أو أن نميز أحدهما عن الآخر. وأرجع اثنان من أكبر مؤرخى العصر العثمانى، أحدهما عربى، والآخر تركى "*"، بداية التراجع إلى الفترة التى أعقبت مباشرة حكم سليمان الأول (القانوني)، العصر الذهبى للدولة. ونحن نعزو تراجع الدولة العثمانية الذى يصفه المؤرخون بـ "الانحطاط" إلى الأسباب التالية:

- تنامي الثروات والموارد، إثر العديد من الفتوحات، التي أورثت الغطرسة والبذخ والإسراف.

- التغيرات التي طرأت على تنظيم قيادة الإنكشارية. واقع الأمر، أن سليمان الأول قد أنهى التقليد العثماني الذي كان يقتضي أن يوجد السلطان بشخصه، على رأس القوات في كل حملة. ابتداءً من ذلك الوقت، تخلى السلاطين عن هذه المهمة ترفعًا وانعزلوا داخل قصورهم(*).

- ترك إدارة شئون الدولة إلى الصدر الأعظم، حتى أصبح تقليدًا في الإدارة العثمانية كانت له سلبياته الخطيرة، فقد جعل السلاطين في عزلة عما يجري في الدولة إلا ما ينقل لهم من وشايات (٢٦).

ومن بين هذه الأسباب، يجب عدم استبعاد العامل الاقتصادي، بالرغم من أننا قد شددنا علي تنامي ثروات الإمبراطورية، فإننا لا نعتقد، مع ذلك، أنها كانت بمثل هذه الأهمية التي يزعمها أغلب المؤرخين. يرجع ذلك إلى سببين. من جانب، عند الاطلاع على محاولات الإصلاح التي شُرِعَ فيها في ذلك الوقت – الذي سوف نأتي على ذكره بإيجاز لاحقًا – بدا لنا أن الدولة كانت تعاني من اختناق اقتصادي، ومن جانب آخر، كان تراكم الثروات الحقيقية قد بدأ يتحقق لصالح الأوربيين، بفضل سيطرتهم على التجارة البحرية المتجهة نحو آسيا واكتشاف القارة الأمريكية؛ عاملين أديا إلى تدني قيمة العملة العثمانية. ومع الاكتشافات الكبرى، لم يسيطر البرتغاليون على التجارة البحرية الشرقية فقط، استقروا أيضًا في أراضي البلاد الإسلامية. فأقاموا مؤسسات تجارية على ساحل الهند الغربي، وكذلك على الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية (مسقط، هرمز، البحرين، عُمان).

(*) توقف السلطان عن تولى زمام قيادة الإنكشارية بعد حملته الثالثة التي جرت عام ١٥٥٣، والتي استمرت أكثر عامين. رازحًا تحت وطأة موت أبنائه الأربعة وكذلك زوجته، انعزل السلطان داخل قصره، طوال أكثر من عشر سنوات. ومع غروب حياته تملكته الرغبة، في الموت في ميدان القتال. فاستعاد آنذاك قيادة الجيش في الحملة الثالثة عشرة، حملة سيجروات Sigervat التي دارت عام ١٥٦٦.

أمرت حكومة لشبونة قادتها البحريين أميرالاتها بمنع سفن المسلمين من الرسو بالسواحل الهندية. وأغلق أمامها الدخول إلى البحر الأحمر بواسطة أسطول ڤاسكو دا جاما **Vasco de Gama**، الذي كان يلاحقها في المحيط الهندي. وكان منعها من دخول البحار المجاورة كارثيًا بالنسبة للدولة العثمانية، وذلك على ثلاثة مستويات:

- التحكم في الملاحة العسكرية، وفي انتقال الأشخاص والبضائع التي كانت تحصل عليها رسوم مرور هائلة.
- الحصول على البضائع بأسعار تنافسية جدًا.
- اضطرار الغرب إلى التعامل معها، لأن تأثيرها على التجارة كان من القوة بحيث لم يكن من الممكن حدوث أي شيء بدون تدخل منها.

بمرور الوقت، كان لتراجع التجارة العثمانية وقعه الضار على موارد الدولة المالية إلى حد الإخلال بها. انعكست هذه المصاعب على الإنتاج. وترتب على كل هذا ارتفاع كبير في الضرائب، وتدهور الزراعة والصناعات الحرفية وهجرة سكان الأرياف نحو المدن (٧). وتصور كلمات البروفيسور شارنيه **Charnay** هذا الوضع تصويرًا جيدًا:"ارتفعت الضرائب المفروضة على التجارة من أجل سداد رواتب ونفقات إعاشة الجيش؛ مما أدى إلى تنامي السخط، وبالتالي ضرورة زيادة عدد الجنود المرتزقة: حلقة مفرغة (٨)". فضلاً عن ذلك، وبسبب اكتشاف العالم الجديد، تركزت تجارة الذهب والفضة في أيدي الأوروبيين، مما أدى إلى تدني قيمة النقد العثماني. لتضيف المزيد إلى صعوباتها، قدر على الإمبراطورية أن تواجه تحديات حربية جديدة جرّتها إلى زيادة نفقاتها الدفاعية: زاد عدد جنود الإنكشارية، وتم تدريب فرق جديدة من الصكبان **Sekban**. لتطويق الخطر الإسباني، بعد معركة ليبانت **lépante**، وأعاد سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤) بناء الأسطول بالكامل وأضاف إليه ثماني سفن ذات حجم لم يشهده من قبل البحر المتوسط. ومن أجل صيانة مثل هذا الأسطول والإنفاق عليه، خصص سليم الثاني مبلغًا مهولاً يصل إلى مليوني ومائتي ألف دوك من الذهب. حتى يتمكن من القيام بحملة ضد النمسا، من ١٥٩٣ إلى ١٦٠٦ خصصت الدولة مبلغ مليون دوك فقط من أجل تجهيز أسطول خيرالدين باشا برباروسا. وترتب على هذه النفقات عجز دائم في ميزانية الدولة.

وهكذا، ففي الوقت الذي دخل فيه خزينة الدولة سنة ١٥٦٧، ٥.٨ ملايين قطعة ذهبية، لم يدخل إليها في سنة ١٥٩٧ سوى ٢.٥ مليون قطعة[٢٩].

أدت الأحوال الاقتصادية العالمية الجديدة وتراكم الثروات لدى الأوربيين إلى انهيار النظام الاقتصادي العثماني القديم. وإذا كان هؤلاء قد تمكنوا من تنمية اقتصادهم بفضل قدرتهم على الاستيعاب والاندماج، فلم يستطع المسلمون، أن يقوموا بأنفسهم بالشيء نفسه، لأنهم كانوا قد أبعدوا عن مصادر وطرق تدوير نفس هذه الثروات.

كانت الأقاليم العربية هي أولى ضحايا تراجع الدولة، فهي التي تحملت مباشرة تبعات الأزمة الاقتصادية وخضعت لزيادة الضرائب لسد العجز الهائل الذي بدأت خزينة الدولة تعاني منه. لنقدم مثالاً واحدًا على ذلك، في عام ١٦٨١، كانت الاستقطاعات الضريبية على السكان أكثر ارتفاعًا عنها في ١٥٨٢، بمقدار ثلاثة عشر ضعفًا[٣٠]. مع الأسف، فإن قيود التقنين لم تنعكس على نفقات القصر. واستمر السلطان وحاشيته في العيش في أجواء البذخ والإسراف، كانت نساء الحريم، والخدم، والعبيد والجواري تملأ جنبات القصور، على الرغم من أن الشريعة تنهى عن هذا، وفق ما يقوله البعض. ومن المهم تسجيل أن الضعف الاقتصادي للدولة قد تزامن مع السيطرة على سلطة السلاطين والأغوات في نهاية عهد محمد الفاتح (١٤٥١ – ١٤٨١). كانت الدولة آنذاك تضم مراكز جديدة للقوة، كانت تدير البلاد في الخفاء وتمثل خطرًا دائمًا للسلطان.

٢ـ حركات الإصلاح الرئيسية

وسط هذا التردي الاقتصادي والمعنوي الذي ظهر مباشرة، بعد أن كانت الإمبراطورية قد شهدت قمة المجد، لفت مفكروها النظر إلى الأزمة عبر العديد من الدعوات المنادية بالإصلاح. أحالوا الأمر إلى السلاطين المتتابعين في صورة رسائل، وكتب، وتقارير أوضحوا خلالها أين تكمن أوجه الخلل والمظاهر التي تتخذها. حذروا فيها السلاطين من تراجع الدولة واقترحوا حلولاً لذلك. من بين هؤلاء المفكرين نذكر:

- مصطفي علي أفندي جليبولولو **Gelibolulu** (١٥٤١ – ١٥٩٩)، مؤرخ، قدم للسلطان مراد الثالث مؤلفه الذي يحمل عنوان "مفايد النفايس في قواعد المجالس" (معلومات قيمة حول قواعد المجلس)، قدم فيه وصفًا للمجتمع وللحكومة العثمانيين، مع التشديد في نفس الوقت على بذخ الطبقة الحاكمة وصور الفوضي التي كانت الإمبراطورية تعاني منها في ذلك الوقت: استبداد، فساد، عقم مؤسسات الدولة[٣٠].

- مصطفى كوجي بيه **Koçi**، مستشار خاص للسلطان مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠)، الملقب بـ "مؤسس مذهب الإصلاحات التقليدية العثمانية" – والأكثر شهرة من بينهم – بمؤلفه الذي حمل عنوان "الرسالة". بعد أن قدم فيه وصفًا لتوسع الدولة في عهد سليمان الأول، عرض بعد ذلك أسباب التراجع الأربعة:

  ١) غياب مشاركة السلاطين في الشئون الحكومية والحربية.

  ٢) السلطة المتضائلة لمنصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء).

  ٣) تنامي نفوذ جماعات وعصبيات القصر وديوان الوزارة.

  ٤) الانتشار الموازي لذلك الفساد الذي نفذ إلى كل أركان النظام العثماني[٣١].

أوضح فيه أيضًا تداعي نظام الإقطاع (التيمار) الذي آل إلى بعض النساء وإلى أطفالهن وإلى طبقات اجتماعية غير قادرة علي خدمة الدولة أو الجيش، من هنا كان تراخي وضعف هذا الأخير. إلى هذا الانحطاط يرجع أيضًا خراب النظام الزراعي وكذلك فساد الحكومات الإقليمية. والأكثر من ذلك، أن الانهيار قد أصاب حتي العلماء الذين لم تعد الكفاءات، التبحر في العلوم، حس العدالة، أو العمر تدخل في الحسبان عند تعيينهم. في النهاية، وصل مصطفي بيه كوجي ، إلى نتيجة أن كل هذه العوامل كانت قد انقصت موارد الخزينة المخصصة للخدمات العامة؛ كانت النفقات أكبر من العوائد، كان على السلطنة سد هذا العجز بواسطة استقطاعات ضريبية جديدة. واقعين تحت طائلة الفقر، استمر الفلاحون في النزوح من قراهم من أجل الذهاب للعمل في المدن. لم يتسبب هذا إلا في احتدام الأزمة التي اجتاحت الريف والحضر على السواء. وخلص للقول: إن الحل الوحيد يكمن في سياسة الإصلاحات والتدخل الحاسم من السلطان نفسه[٣٢].

- مصطفى عبدالله (١٦٠٨ - ١٦٥٧) المعروف باسم حاجي خليفة، مؤرخ ومؤلف موسوعي مشهور أيضًا بمؤلفه دستور العمل في إصلاح الخلل (دليل عملي لإصلاح الدولة) الذي جاء ردًا على تساؤلات السلطان محمد الرابع. ولم ينشر هذا المؤلف، الذي تم تحريره عام ١٦٥٣، إلا بعد ثلاث سنوات من كتابته [٣٤]. أعاد حاجي خليفة وضع الدولة من خلال رؤية تاريخية، ففسر تردّي أوضاع الدولة بطبيعة الدولة ذاتها، فأي دولة، وفقًا لما يرى، يجب أن تمر حتمًا بثلاث مراحل. تتميز الأولى بتنمية سريعة، والثانية باستقرار تنعم فيه الدولة بثمار مجدها، وأخيرًا الثالثة التي تتميز بالتباطؤ والفتور ثم التداعي. ويمكن لكل مرحلة أن تطول إلى حد ما، اعتمادًا على كفاءات الحكومة وحماسها. وشخّص حاجي خليفة الحال بأن السلطنة كانت تعيش مرحلتها الثالثة. غير أنه، بفضل صلابتها الداخلية، وقوة النظام العثماني، كان بإمكانها أن تستقر في هذه المرحلة، طوال عدة قرون أخرى، شريطة، أن تشرع في القيام بإصلاحات جادة. كانت هذه الإصلاحات تتعلق بطبقة الفلاحين، التي كانت تعيش منسحقة تحت وطأة البؤس والاستبداد؛ وطالب بإصلاح النظام الضريبي؛ وتطهير الوظائف العامة (الخدمة المدنية) من موظفيها العجائز والمرتشين، وخفض نفقات الدولة، وإنقاص عدد جنود الجيش وإعادة تنظيمه.

- محمد ساري Sarî، الذي عاش في نهاية القرن السابع عشر وكان آخر هؤلاء الإصلاحيين. مشهورا بكونه مؤرخ الربع الأخير من ذلك القرن، ذاع صيته من خلال كتابه الذي يعتبر حجة: "نصائح الوزراء والأمراء". انتقد فيه الأساليب التقليدية لهؤلاء الأسلاف من المصلحين واعتبر أن الإصلاحات الجذرية العميقة وحدها هي ما يمكن أن تكون مجدية.

كانت تلك هي المحاولات الأولى للإصلاح التي تولدت عن حاجة ماسة تتعلق بالوضع الداخلي. نقلها المفكرون العثمانيون إلى السلاطين ليلفتوا أنظارهم إلى انحطاط النظام بوجه عام وتدهور النظام المالي والضريبي بوجه خاص.

وظهرت أول إجراءات الإصلاح الملموسة التي أشاد بها المفكرون والمؤرخون العثمانيون في تلك الفترة، في عهد مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠). فقد سعى السلطان جاهدًا في إصلاح النظام محاولاً إعادة إحياء الصناعات الحرفية التي كادت تنهار أمام اكتساح المنتجات الأوربية في السوق. الحقيقة، أنه على إثر الامتيازات الأجنبية ١٥٥٣، التي تجددت في ١٥٦٩، ١٥٨١، وكذلك قوانين (حقوق) إقامة وحماية مسيحيّ الإمبراطورية التي تم إقرارها عام ١٦٠٤ [٢٥]، كانت فرنسا قد تمتعت بنظام أفضلية في علاقتها التجارية مع الإمبراطورية العثمانية. كان هذا النظام يقدم للتاجر الأجنبي ميزات لم يكن التاجر المحلي حتى ليحلم بها: فإلى جانب إعفائه من الضرائب والرسوم الجمركية، كان يتمتع بحرية تامة في الانتقال وكذلك بضمانات لنفسه ولممتلكاته. لم تكن الدول الأوربيةَ الأخرى ترغب في البقاء في مرتبة أدنى، فحصل الإنجليز بدءا من ١٥٧٩، على حق التوقيع على نظام للامتيازات واستمتعوا، بدءا من ١٥٩٧، بحق الملاحة البحرية التجارية في المياه العثمانية والتمتع ببقية الامتيازات [٢٦]. ولم تتمكن تركيا من التحرر من نظام الامتيازات الأجنبية إلا في عام ١٩٢٣ على إثر معاهدة لشبونة.

إضافة إلى ذلك، تمكن السلطان من إصلاح مالية الدولة واتخذ إجراءات قاسية لفرض احترام النظام والقضاء. وأعاد تنظيم نظام الإقطاعيات (التيمار) وطهر الجيش من السباهية الذين لم يكونوا يقومون بواجبهم، ونجح أخيرًا في استعادة قوة الدولة والجيش وكذلك سلطة الحكومة.

من بين أهم محاولات الإصلاح الحكومية، وتلك التي شرع فيها رؤساء الوزارة من عائلة كوبريلّي (١٦٥٦ – ١٦٨٣)، وبخاصة محمد كوبريلّي ونجله فاضل مصطفى الذي كرس نفسه للإصلاحات المالية، والإدارية ولإصلاح الجيش والنظام الاقتصادي. وعلى الرغم من أنهم قد نجحوا في تجاوز عدد من العقبات وإعادة قوة ونفوذ الدولة، فإن محاولاتهم قد توقفت بانتهاء عمر وزاراتهم.

أخذ الانحطاط الذي كان قد ظهر في الدولة في التسارع مع بداية القرن السابع عشر بينما كانت الأزمة تتفاقم. كان ضياء باشا (١٨٢٥ – ١٨٨٠) يقول: "إذا كانت

الإمبراطورية، فيما بين عامي ١٠٠٠ و١٢٥٥ الهجريين (١٥٩٢ – ١٨٣٩) قد مضت على طريق التراجع بسرعة عربة يجرها حصان، فإنها كانت تندفع فيه، منذ عام ١٢٥٥ إلى ١٢٨٥ (١٨٣٩ – ١٨٦٩ م)، بسرعة قطار [٦٠]. برغم الإصلاحات التي كانت توقف سير عملية التفكك، كما قلنا آنفًا، فقد استمرت نزعة التردي لأن المشاكل كانت من الأهمية بحيث لا يمكن احتواؤها من خلال القيام ببعض الإصلاحات الداخلية المحدودة. ربما كان على السلطان أن يقوم بتنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية والخارجية في آن واحد ليحقق تجديدًا جذريًا. إصلاحات ربما كان بمقدورها أن تتيح للإمبراطورية اللحاق بالتقدم السريع الذي يحققه منافسوها الأوربيون. لكن تركز السلطة بين يدي الباب العالي وفريق من حاشية السلطان، وغياب نفوذ هذا الأخير، قد حال دون إجراء حركة إصلاح عميقة وجذرية. فشل المحاولات داخل الدولة، انعكس على المستوى الدولي، كان العثمانيون محاصرين فى آسيا وفي إفريقيا. في أوربا كان دورهم يتقلص وكانت فاعليتهم الحربية تتهاوى.

الحقيقة أن الجيوش العثمانية قد انهزمت أمام روسيا عام ١٦٨١، كان لزامًا على الإمبراطورية، للمرة الأولى في تاريخها، أن تقدم تنازلات إقليمية كان الرهان فيها هو الجزء الأكبر من أوكرانيا. ثم جاءت الهزيمة على أبواب ڤيينا عام ١٦٨٣ وبعدها هزيمة زنتا **Zenta** عام ١٦٩٧ التي عقدت على إثرها جميعًا اتفاقية كارلوڤيتز **Karlowitz** المهينة، عام ١٦٩٩، التي أقرت تنازل الإمبراطورية عن هنغاريا (المجر) وسلوڤينيا لصالح النمسا. اعتبر بعض المؤرخين هذه الواقعة غير المسبوقة بمثابة بداية تفكك الإمبراطورية العثمانية؛ رأى فيها آخرون تحولاً في طريق الباب العالي، من سياسة هجومية إلى سياسة دفاعية. كان انسحاب العثمانيين من أوربا قد بدأ.

٢ـ تراجع مكانة الإمبراطورية على المستوى الدولي

شهدت نهاية القرن التاسع عشر توقف محاولات الإصلاح التي نودي بها في الداخل من قبل العثمانيين أنفسهم. بدأ عصر جديد جرى فيه اللجوء إلى إصلاحات وفق النموذج

الأوربي. كما رأينا من قبل، كانت الإصلاحات الأولى تتركز حول المالية والضرائب التي كانت في الواقع أساس الأزمة الناشئة حديثًا. لسوء الحظ، كان مقدرًا لهذه الإصلاحات أن تفشل مادام نظام الامتيازات الأجنبية يعرقل الدولة في الداخل والخارج معًا: كان التاجر العثماني محرومًا من المبادرة ومن المزايا التي كان التاجر الأوربي يتمتع بها. إذا كانت حركة الإصلاحات التي نودي بها في الداخل قد انتهت، فإن ذلك لم يكن لاستحالة تنفيذها ولا نتيجة لقصور في قناعة الداعين إليها، ولكن بسبب تراكم المشاكل التي كانت تعترض طريقها؛ لأنه من أجل ضمان النجاح، ربما كان على المصلحين أن يتحولوا بأنظارهم إلى الخارج. غاصت الإمبراطورية في هذا الوضع بينما كانت الظروف الدولية تتغير في غير صالحها.

كان الضعف العسكري للباب العالي قد دفعه إلى الاهتمام بتجربة عدوه الأزلي في هذا الشأن، روسيا القيصرية التي كانت، مع ذلك، تعاني من ضعف مشابه. واقع الأمر، أن روسيا ربما كانت غير قادرة على إحراز النصر على الإمبراطورية العثمانية، إن لم يكن القيصر بطرس الأكبر قد قام بتحديث جيشه عبر إعادة تنظيمه وفق النموذج الأوربي ومن خلال تزويده بعتاد متطور قادم من أوربا. ما إن أكب قادة النظام العثماني على الموضوع، حتى كانت المقارنة بين الدولتين على كل الألسنة لدرجة أنها صارت القضية السياسية الأكبر. انطلقت من النخبة الحاكمة، فوصلت إلى السلطان شخصيًا. تساءل الجميع عن كيفية الاستفادة من الحداثة الأوربية، كما فعلت روسيا، لقبول التحديات التي يفرضها على الإمبراطورية وضع مشابه. حول أولى نزعات التحديث السياسي والعسكري، كتب برنارد لويس **Bernard Lewis**: "إن وثيقة تركية، حررت تقريبًا في وقت معاهدة باساروفيتز **Bassarowitz**، تروي المحادثة المتخيلة بين أحد المسيحيين وضابط عثماني، ناقشا فيها الأوضاع الحربية والسياسية. كان الأمر يتعلق، على ما يبدو، بتهيئة الأوساط الحاكمة العثمانية لقبول الهزيمة من خلال وصف أوضاع الباب العالي المتردية بأقصى ما يمكن من التشاؤم والقتامة. ألمحت الوثيقة ، التي قارنت بين الجيشين، التي كانت في غير صالح العثمانيين إلى حد بعيد، إلى الحاجة إلى إصلاح عسكري"[٣٨].

وفقًا لما يراه أغلب الإسلاميين في وقتنا هذا، فإن السلاطين كانوا قد وقعوا وثيقة إعلان موت الإمبراطورية باللجوء إلى الحداثة. كانوا يربطون بين الإصلاحات التي بدأت في عهد أحمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠) بوصول الخبراء الأوربيين من أجل إعادة تنظيم الجيش من جهة، والتدخل الأجنبي في الشئون العثمانية، الذي لم يتوقف عن التنامي وسارع بانهيارها، من جهة أخرى. غير أن وجهات نظر أخرى قد عبرت عن نفسها بشأن ضعف الإمبراطورية: "إن المسلمين لم يتخلفوا في القرن التاسع الهجري، إنهم كانوا يسيرون سيرًا عاديًا من الناحيتين الحضارية والثقافية، وقد يكون الخلل داخل قدراتهم العسكرية أو الاقتصادية إلا أن ذلك لم يتحول إلى كارثة لولا التقدم الأوربي السريع... لقد تقدم الأوربيون بخطوات سريعة مستفيدين من تجديد ديني (البروتستانتية) وعلمي (العلوم الإسلامية والكلاسيكي) واقتصادي (الاكتشافات الجغرافية في الشرق والغرب ثم عندما اطمأنوا لقوتهم العلمية والاقتصادية والسياسية هاجموا الشرق، بل العالم كله وسادوا فيه" [٢٩].

فاقمت قوة الأوربيين من ضعف العثمانيين، حيث لم يسمح من يمتلك القوة للأضعف بأن يقوى مطلقًا . في الحقيقة، كانت البلاد الأوربية تعرقل، بقدر ما يمكنها، أي تطور ونمو من جانب الإمبراطورية العثمانية يخرج عن مصالحها أو عن نموذجها في التنمية. بينما كان موقف تبعية الإمبراطورية يخضعها لضغوط منذ عدة قرون، لم يكن استمرارها متعلقًا بدهاء السلاطين، كما يزعم البعض، لكن، بالتأكيد، باختلاف أعدائها حول تقسيم ممتلكاتها.

٤ـ النزاع بين الإنكشارية والسلاطين

أرجع بعض المتخصصين في تلك الفترة بداية ضعف الإمبراطورية إلى النزاع الذي نشب بين الإنكشارية وبين السلاطين. بناءً على أبحاثنا، بدا أن النزاع قد أخذ في الظهور

في عهد السلطان بايزيد الثاني(*)، عندما تمرد الإنكشارية على الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) فيرماني محمد باشا، وقاموا باغتياله. ثم نصّبوا ابن السلطان كاركود عند موت هذا الأخير. دام هذا الصراع الداخلي طوال أكثر من ثلاثة قرون (١٥١٢ - ١٨٣٦)، وغطى فترة ولاية ثلاثة وعشرين سلطانًا، من بايزيد إلي محمد خان الثاني. استمرار الصراع بين الإنكشارية المدعومين من قبل السلطات الدينية من جانب، وبين السلطات من الجانب الآخر، لم يضعف الدولة فقط، ولكنه أعاقها في فتوحاتها، حصرها داخل حدودها. بمرور الوقت، تحولت من الدولة الغازية التي كانتها، إلى دولة تنكفئ على نفسها وتنتهج سياسة دفاعية تنم عن الخوف كانت تتسع بقدر مايتسع نفوذ الإنكشارية في السلطنة، الذين كانوا ينصبون السلاطين والوزراء ويخلعونهم. أدمى النزاع المشهد السياسي لدرجة أن السلطة لم تعد تنشغل إلا بالتهديد الذي يمثله الإنكشاريون. وأهملت الخطر الخارجي. تحت ولاية ثمانية من السلاطين(*) من أحمد الثالث إلى محمود الثاني (١٧٨٥ - ١٨٣٩)، كان الشاغل الأساسي هو إعادة تنظيم الجيش بغرض إضعاف الإنكشاريين ثم التخلص منهم. للتوصل إلى ذلك لجأ السلاطين إلي كل الإستراتيجيات الممكنة ولكن دونها طائل. بعد استنفاد جميع الوسائل لجأوا إلى الخارج،

(*) عزل الإنكشاريون السلطان بايزيد الثاني ونصبوا ابنه سليم الأول (١٥١٣ - ١٥٢٠). ثم أجبروا سليم الأول على إيقاف حروبه الظافرة على الصفويين في إيران والعودة إلى إسطنبول عام ١٥١٤. في عهد سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) تمردوا على السلطان وقاموا بنهب قصر الصدر الأعظم، إبراهيم باشا. اعترضوا موكب السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤) في طريق عودته إلى قصره ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن أجبروه على دفع فدية. في عهد مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥)، اعترضوا على السلطان، وقتلوا كبير الموظفين المسئول عن مالية الإمبراطورية "الدفتر دار" وكذلك كبير البهوات محمد باشا، حاكم روميلي **Roumélie**، أزاحوا السلطان عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢) وقتلوه. تحت حكم مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠)، قاموا باغتيال حسن باشا، الصدر الأعظم ثم قاموا بعزل وتصفية السلطان إبراهيم الأول وقتلوه (١٦٤٠ - ١٦٤٨). أثناء ولاية سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١) قتلوا الصدر الأعظم سيواس باشا. قاموا بعزل سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وأقاموا مصطفى الثالث في مكانه (١٨٠٧ - ١٨٠٨) والذي سوف يقتلونه بعد ذلك.

(*) فى تقديمه لمؤلف محمود أفندى، لم يذكر المؤرخ خالد زيادة سوى ستة من السلاطين، لم يتطرق لا إلى مصطفى الرابع، الذى تم عزله ثم اغتياله، ولا إلى محمود الثاني الذي وجه الضربة الحاسمة إلى الإنكشارية فى عام ١٨٢٦ والذى أحل بدلهم قوات نظامية جديدة وفقًا للنموذج الأوربى"".

وقـــد كان بعض الخبراء الأوربيين هم من قدمــوا المعونة لتوجيــه الضربة القاصمة إلى الإنكشارية. إذا كان أحد أهم أسباب انحطاط الإمبراطورية هو ضعفها الاقتصادي، فإن النزاع بين الجيش والسلطنة كان يسبقه، على الأقل علي مستوي التاريخ. ولعلنا لا نخطئ حين ندعي أن القابلية لشراء الولاء (الرشوة) التي سادت في الجيش إضافة لعجزه عن حماية حدود الإمبراطورية كان لها أثر سلبي على مالية الدولة التي كانت مضطرة بعد ذلك إلى الاستدانة من الخارج.

هكذا وجدت الدولة نفسها في موقف الضعف تجاه دائنيها الأوربيين الذين أخذوا التدخل في شئونها الداخلية كما يفعل البنك الدولي اليوم مع البلاد المدينة تمامًا. كان نظام الامتيازات الأجنبية والتنازلات الداخلية والخارجية قد سمحا للبلاد الأوربية أن تفرض على السلاطين، في مقابل الموافقة على تقديم القروض، القيام ببعض الإصلاحات التي عرفت باسم "التنظيمات" (١٨٣٩ - ١٨٧٦). كان لهذه الإصلاحات نتيجتان: على المستوي السياسي، فرضت أوربا على الإمبراطورية نموذجًا للتحديث يتوافق بالكامل مع قوانينها الأساسية ومؤسساتها الخاصة؛ وعلى المستوي الاقتصادي، كان يضمن تبعية السوق العثماني والسيطرة عليه.

منذ نهاية حكم سليمان القانوني، كان الشاغل الأساسي للسلاطين هو مقاومة الإنكشارية الذين بدأوا، بسبب ذلك، في إهمال واجباتهم تجاه الجيش. فضلاً عن أن القدرات الاقتصادية للإمبراطورية مثلها مثل مواردها المالية كانت تتناقص، بينما كانت القوة الأوربية تتزايد. لم يؤد هذا الوضع إلا إلى إذكاء النزاع بين الإنكشارية والسلاطين. كان ذلك أحد الأسباب التي حتمت على هؤلاء الأخيرين إعادة تنظيم الجيش. ظهرت الحاجة إلى التحديث بشدة أكثر بعد الهزائم التي تكبدها الجيش أمام روسيا القيصرية. استمر الصراع الدامي على السلطة عدة قرون، وأوقع العديد من الضحايا سواء من بين السلاطين أو رؤساء الوزارة أو من بين الجنود. انتهى بانتصار محمود الثاني الذي نجح في القضاء علي جيش الإنكشارية نهائيًا، في عام ١٨٢٦ ولد جيش جديد باسم" النظام الجديد".



السلطان محمود الثاني

أغا، قائد عام فى الإنكشارية

٥ ـ التحديث

كان تحديث الجيش ينطوي على تغييرات في المفهوم، الأيديولوچية، طرق العمل، وجرى ذلك على المستويين العسكري والسياسي على حد سواء. لم يعد الجيش الجديد يعمل وفق القيم والأهداف التي وضعتها له الإمبراطورية العثمانية؛ لقد أسس وتم تدريبه على يد معلمين أوربيين وتشرّب بأفكارهم، بنظرياتهم، ومذاهبهم (أيديولوچياتهم) وإستراتيـچياتهم الحربية. استتبع ذلك تحولاً جذريًا: حلت الأفكار القومية التي سادت في أوربا آنذاك، محل الارتباط بالإسلام والطاعة العمياء للسلطات (سياسية ودينية). تحول انحدار الإمبراطورية إلى صراع مرير من أجل السلطة، بلغ أقصاه مابين أعوام ١٩٠٨، ١٩١٣، الفترة التي شهدت خمسة انقلابات عسكرية. لقد دشنت عصرًا جديدًا، عصر الانقلابات العسكرية الذي لم يتوقف منذ ذلك الوقت، وكان ذلك في العالم الإسلامي بأسره.

الفصل الثاني

أصول المعارضة

رأينا في الفصل السابق، أن الإمبراطورية العثمانية قد بدأت تعرف بعض المصاعب الاقتصادية وبالتالي، بعض التقلبات السياسية وذلك ابتداءً من بداية القرن التاسع عشر. لم تكن هذه التقلبات منقطعة الصلة بالأوضاع الدولية، أي صعود الفكر القومي الأوربي وتراجع الفكر الديني. الواقع، أن هذا التوجه كان له نتائج خطيرة علي الوضع العام للإمبراطورية، على الفكر السياسي في ذلك الوقت وعلى تنامي معارضة سريعة التأثر بما كان يجري في أوربا. تجلى هذا التأثر في عدة صور.

١ـ بزوغ الفكر القومي التركي

حتى القرن الماضي (التاسع عشر) كانت كلمة "تركي" لاتزال تحمل المعني الصريح لـ"فلاح، فظ، بليد"[1]. جاء المؤرخان، الأمريكي لوثورب ستودارد **Lothorp Stoddard** والعربي ساطع الحصري [2] لتعزيز هذه الفكرة. غير أن الأشياء تغيرت، ابتداءً من النصف الثانى من القرن الثامن عشر. كان ذلك هو الوقت الذى بدأ فيه علماء الأجناس البشرية الأوربيون الاهتمام بالأتراك، والذى ظهرت فيه، فى نفس الوقت تقريبا، بعض الدراسات التى تناولت أهمية العرق التركى فى كثير من الدول الأوربية، كما ظهر كتاب المؤرخ الفرنسى دو جوين جان **J.De Guignes**، "التاريخ العام للأتراك، المغول والهون" - الصادر فى باريس عام ١٧٥٦ وكتاب دافيد لوملى **David Lumley**، "قواعد اللغة التـركية". وفقًا لما جاء بدائرة المعـارف الإسلامية، كتب الكـونت تيلكـى **Teleki** أن مصطلحى طوران وطورانى قد ظهرا للمرة الأولى فى المجر عام ١٨٣٩، وكانا يحيلان إلى أمة تصورية نضم كل الأتراك [3]. فى عام ١٨٥٤، شرع المؤرخ بونسن **Bunsen**، فى دراسة حول اللغة الطورانية، التى كان يفرق بينها وبين اللغات السامية الأوربية والهندية،

معتبرًا إياها لغة آسيا الوسطى. فى عــام ١٨٥٥. نشر فى لنــــدن كتاب ماكــس مولر Max Muller، الذى يحمل عنوان "لغات ساحات الحرب فى الشرق، مع استعراض ثلاثة أصول لغوية: السامية، الآرية، الطورانية، وفى عام ١٨٦٥، نشر أرمينيوس فـامبرى Arminius Vamberry فى باريس كتابًا يحمل عنوان "رحلة درويش صغير فى آسيا الوسطى" Voyage d'une Jeune Darriche dans L'asie central، والذى تحدث فيه الكاتب عن وحدة طورانية تضم شتات كل أتراك العالم كبديل عن الوحدة الإسلامية، انتقد فيه الإسلام بعنف، معتبرًا أنه كان عقبة فى سبيل توحيد الأتراك. فى نفس العام، فى باريس، نشر ليون كاهون Lèon Cahun. ١٨٩٦، أكثر الكتب تأثيرًا على الفكر القومى التركى "مدخل إلى تاريخ آسيا". فى عام ١٩١٠، فى ألمانيا، نشر مويس كوهين Moise Cohen كتاب "التركية والقومية التركية" Turkismus Und Panturkismus "(…). ترجمت كل هذه الأعمال إلى اللغة التركية وكان لبعضها تأثير كبير للغاية، مما حمل لوثورب ستودارد على القول: "لقد كانت أعمال هذين العالمين (فامبري وكاهون) هي أكثر الكتب رواجًا، انتشرت مؤلفات فامبري وزملائه في أركان العالم الطوراني الأربعة كنثار البارود؛ تلقتها بالترحاب النفوس المتحمسة، التوّاقة إلى التوحد والحالمة بالرقي والتقدم. لم تتأخر بشائر الحركة الطورانية في الظهور والنمو والانتشار، في مختلف المناطق."(…)

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأ تأثير الكتابات الأوربية على المفكرين القوميين الأتراك، في التعبير عن نفسه. تجلى ذلك، للمرة الأولى، في الأوساط الأدبية الفرنسية التي ينتمي إليها أشهر الكتاب الأتراك مثل إبراهيم شيناسي (١٨٢٦ - ١٨٧١)، وضياء باشا ونامق كمال (١٨٤٠ - ١٨٨٨)، الذين عاشوا سنوات عديدة في فرنسا. في عام ١٨٢٦، أسس شيناسي أول صحيفة سياسية وأدبية مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية "تصوير أفكار" (تصوير الرأي) (…). بعد ثلاثين عاما من ذلك، في ١٨٩١ أصدر أحمد إحســان مجلة "الفنون الوطنية"، التي تجلى فيهــا التأثير الأوربي بكل وضوح. جدير بالذكر أن الفكر القومي التركي، في ذلك الوقت، كان فكرًا عثمانيًا يعظّم الهوية التركية دون أن يتعارض مع الإسلام بأي صورة؛ على العكس، كانت معظم الأعمال تتضمن فكرًا قوميًا وإسلاميًا. لدينا في أشعار نامق كمال وروايات عبد الحق حامد تصوير رائع لتلك

الروح [(٤٧)]. بيد أن تيارًا وطنيًا علمانيًا كان قد بدأ في الظهور رويدًا رويدًا، في الميادين الأدبية والتاريخية.

تكشف "الأشعار التركية" لمحمد أمين بيه، ديوان شعر صدر عام ١٨٩٧. عن هذه النزعة القومية، عندما يهتف فيها متفاخرا: "تركي أنا، ديني وعرقي ساميـــان" [(٤٨)]. أحمد وفيق باشا، سياسي ومؤرخ عثماني (١٨٢٠ - ١٨٩٠)، ترجم لفولتير، موليير، شيللر وشكسبير، نشر معجمًا للغة العثمانية في مجلدين. كان الوضع السياسي في الإمبراطورية قد دفع النظريات القومية إلى أقصى حدودها. في عام ١٩٠٢. في صحيفة "تركي" جريدته التي يصدرها في القاهرة، كان يوسف أكتشورا أوغلو، واحدا من أكبر المفكرين القوميين، يدعو إلى رفض الدولة الإسلامية وإلى التوحد حول قواعد قومية تركية في إطار دولة طورانية كبرى. بعد ذلك، قام بنشر مقالاته في كتاب يحمل عنوان: "ثلاث طرق سياسية" والذي كان قد انتشر بسرعة مذهلة.

بحسب ما نرى، تعلق الانتشار السريع للفكر القومي التركي بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية أيضًا. من بين أكثرها أهمية سوف نذكر:

- الهزائم التي تعرض لها العثمانيون في مواجهة أوربا، هذا من جانب.
- من جانب آخر الانتصارات التي حققتها الحركات القومية الأوربية.

فضلاً عن ذلك، كانت المزايا التي تقدمها الأنظمة القومية في أوربا كبيرة: تحديد السلطات إقامة الدساتير التي كانت تضمن الكثير من الحقوق للشعوب في وقت كان الرعايا العثمانيون يعانون فيه من الاستبداد والاستغلال.

٢- ميلاد الأحزاب السياسية

يمكننا القول إن نشأة المعارضة قد بدأت عندما تشكلت حركة "شباب العثمانيين" على يد ضياء باشا ونامق كمال وبعض الشباب الآخرين، في عام ١٨٦٧. في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٨٦٨ أطلق "شبـــاب العثمانيين" جريدتهـــم الخاصة "حريـــات" (حرية) [(٤٩)].

كان مثلهم الأعلى في الحرية الدستورية في ظل الشريعة القرآنية يبدو على وشك التحقق. جرى إعلانه الرسمي في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٨٧٦. شرع السلطان في تنظيم الانتخابات العامة. اجتمع أول مجلس نيابي عثماني في التاسع عشر من آذار/ مارس ١٨٧٧. أعلنت نهاية "شباب العثمانيين"عندما قام السلطان بحل المجلس النيابي، في الثالث عشر شباط/ فبراير عام ١٨٧٨.

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظهرت في الإمبراطورية العثمانية، بعض الحركات والجمعيات السياسية المنظمة وفق نموذج الأحزاب الأوربية، سواء على المستوي النظري أو على المستوي التنظيمي بكل معنى الكلمة. أقام هؤلاء وهؤلاء فيما بينهم علاقات تعاون وتضامن، في حين تلقت الأولي تشجيعًا من البلاد الأوربية. استقرت الأحزاب سواء في أوربا، أو في المدن التركية المجاورة لأوربا مثل سالونيك على سبيل المثال، وهذا من أجل الإفلات - بقدر المستطاع - من الرقابة العثمانية.

يمكننا أن نذكر أكثر هذه الروابط والجمعيات السياسية أهمية هي: "جمعية الحرية العثمانية" القائمة في مدينة سالونيك؛ وجمعية "الاتحاد والترقي" الموجودة في باريس، وجمعية "التشبث الشخصي والإدارة اللامركزية" والتي أنشئت على يد الأمير صباح الدين(*) والتي كان لها فروع في كل أنحاء الإمبراطورية، خاصة شقها الآسيوي. كان لها خلية تمثيلية في إسطنبول باسم "اللجنة الثورية" أسسها مجموعة من الطلاب عام ١٩٠٤. في عام ١٨٩٧، في جنيف كان طونالي حلمي قد أسس "الحزب الثوري العثماني" بمساعدة اثنين من مؤسسي لجنة "الاتحاد والترقي" الأولى، التي ولدت في مدرسة الطب العسكري وهما: إسحاق سكوتي وعبد الحق جودت، ومن جانب آخر وفي عام ١٩٠٦ كان مصطفي كمال، مؤسس الدولة التركية الوطنية، المدعو أتاتورك - أبو الأتراك - ومجموعة من ضباط الجيش

(*) Sabâheddin : الأمير صباح الدين (١٨٧٧ - ١٩٤٨)، الذي نفي نفسه اختياريًا، في الثانية والعشرين من عمره في باريس مع والده محمود جلال الدين باشا، زوج أخت السلطان. تأثر بأستاذه الفكري إدموند ديموليوس Edmond Demolius ، الذي كان قد نشر، في عام ١٨٩٧، مؤلفًا يحمل عنوان "ما السبب في تفوق الإنجليز؟" والذي اعتبر فيه أن أسس التقدم يكمن في التعليم المتخصص، المبادرة الشخصية والثقة في الذات. متبنيًا هذه الأفكار، أسس صباح الدين "الرابطة" وأصدر جريدة التقدم عام ١٩٠٦.

الثالث المرابط في دمشق قد كونوا جمعية سرية، باسم "الوطن والحرية" التي انتقلت بعد ذلك إلى سالونيك. تزايد عدد هذه الجمعيات والروابط وانتشرت؛ وبرغم اختلافاتها كان لها هدف مشترك: تحديث السلطنة وفق النموذج الغربي، عزل السلطان عبدالحميد والقضاء على الاستبداد.

عملت غالبية هذه الروابط تحت مظلة حركة (تركيا الفتاة)، التي تأسست عام ١٨٨٩ بمناسبة العيد المئوي للثورة الفرنسية. رأت هذه الحركة النور في إسطنبول بمبادرة مجموعة طلاب مدرسة الطب العسكري، كانت قد أنشأت هذه لجنة "الاتحاد العثماني" جمعية سرية معارضة للسلطان عبد الحميد الثاني، والتي اعتبرت أولى المنظمات التي ارتبطت بهذه الحركة (٥٠). جعلوا من شعار الثورة الفرنسية "حرية، مساواة، إخاء" هدفهم المنشود. تشكلت حينذاك وبسرعة، بعض الخلايا في مدرسة الطب بأكملها وامتدت الحركة إلى المدارس العليا الأخرى في العاصمة مثل الكلية الحربية (الأكاديمية)، مدرسة الطب البيطري، الأكاديمية البحرية، مدرسة المدفعية والهندسة وكما يمكننا أن نلاحظ، فإن المعارضة السياسية قد ولدت في صفوف الجيش، الأمر الذي لا يخلو قطعًا من الدلالة. كان تنظيم هذه الجماعة قد نقل عن تنظيم جماعة (إيطاليا الفتاة)، التي أنشأها جوزيبي جاريبالدي **Giuseppe Garibaldi**. لم يكن أعضاؤها يتعارفون إلا بواسطة أرقام وظيفية. يعود السبب الذي من أجله كانت الحركة قد ولدت في مدرسة الطب إلى حقيقة أن المعلمين في تلك المدرسة، وكذلك في المدارس العلمية الأخرى، كانوا من الأجانب –فرنسيين، بريطانيين وألمان – الذين نشروا الأفكار القومية والعلمانية بين صفوف الطلاب، بكل ما تتضمنه هذه الأفكار من مفاهيم سياسية غربية، نمت وتطورت في هذه البيئة وأسهمت في تراجع مكانة الإمبراطورية؛ وجد الطلاب في هذه الأفكار وسيلة للتخلص من السلطان. بمساعدة الغربيين قاموا بتأسيس جمعيات سرية ونظموها في شكل خلايا. هؤلاء الطلاب الملتهبون وطنية، المتوقدون حماسة، من أجل حماية الإمبراطورية، أطباء المستقبل، كانوا في وضع يمكنهم من تشخيص العلل، التي يعانون منها ومحاولة إيجاد العلاج (...) الشواهد كثيرة على أن الجو الذي ساد في هذه المدرسة كان مواليًا للثورة، حيث تضاعفت أعمال التمرد، وحيث كان الطلاب يفضلون أن يهتفوا "يحيا الدستور" عن أن ينادوا "عاش السلطان" (٥١).

٣- انتشار صحافة المعارضة

لعب الأتراك طلابًا وسياسيين المنفيون في أوربا دورًا سياسيًا ومكملاً لدور المعارضة الداخلية، بانضمامهم إلى الجمعيات والروابط والصحف التي يصدرها المعارضون. كان لهذه الأخيرة صدى واسعًا في الحياة السياسية في الإمبراطورية. اخترقتها وتغلغلت فيها بشكل واسع ومنتظم عبر القنصليات الأوربية وعبر شبكات بريدية أجنبية لم تكن خاضعة للرقابة[*].

ظهرت أولى الصحف السياسية المعارضة "حرية" في عهد عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦)، وصدرت في لندن عام ١٨٦٤ على يد رفعت بيه. أسس خليل غانم[**] اثنتين أخريين: أولاً "الهلال" في جنيف، ثم "البصير"، باللغة العربية، في باريس. عندما توقفت الأخيرة عن الصدور أنشأ جريدة "تركيا الفتاة"، باللغة الفرنسية.

أما بالنسبة لأحمد رضا[***]، عضو رابطة الوضعيين الفرنسيين والمحرر في "المجلة الغربية"، فقد أسس في باريس، بالتعاون مع خليل غانم، صحيفة "مشورات" (المشورة) التي صدرت بالعربية مع ملحق باللغة الفرنسية والتي كانت لسان حال "تركيا الفتاة". أعلنت المجلة الغربية عن هذا الإصدار كحادث مهم: المشورة سوف تحمل شعار (الجمعية الوضعية الفرنسية): "النظام والتقدم". كانت تلك السابقة الأولى، التي تؤرخ فيها صحيفة عثمانية وفقًا للتقويم الجريجوري وليس وفقًا للتقويم الهجري.

(*) اعترف السلطان عبدالحميد في مذكراته أنه بدلاً من إنشاء بريد عثماني، فإنه ارتكب خطأ السماح، لحكومات أجنبية، بافتتاح مراكز بريدية لحسابها الخاص، داخل الدولة. تحولت هذه المراكز، التي كانت تعمل تحت إشراف الدول التي تملكها، إلى مراكز تخريب. وصل عددها بالترتيب إلى: ٣٠ مركزًا للنمسا؛ ٢٤ مركزًا لروسيا؛ ٢٠ مركزًا لفرنسا؛ ٨ مراكز لإيطاليا؛ ٥ مراكز لإنجلترا؛ مركزين للهند.

(**) خليل غانم (١٨٦٤ – ١٩٠٣) – مسيحي لبناني، انتخب عضوًا في مجلس النواب في سوريا عام ١٨٧٨، من أنصار مدحت باشا أجبرته الحكومة على المنفى بسبب هجومه عليها. على إثر مذكرة توقيف صدرت بحقه، لجأ إلى سفارة فرنسا ثم هرب بعدها إلى أوربا.

(***) أحمد رضا (١٨٥٩ – ١٩٣٠)، زعيم حركة (تركيا الفتاة) مولود في إسطنبول. كان والده علي رضا بيه معروف باسم الإنجليزي بسبب صداقاته مع الإنجليز. كان أحمد مديرًا سابقًا في وزارة التعليم، تأثر بالفيلسوف الفرنسي بيير لافيت Pierre Lafitte، تلميذ أوجوست كونت Auguste Compte، وسوف تسيطر آراؤهما، فيما بعد، على فكره السياسي. كان أول رئيس لمجلس النواب العثماني عقب الانقلاب الذي حرضت عليه جمعية "الاتحاد والترقي"، عام ١٩٠٨، الذي أدى إلى إعادة العمل بالدستور.

في مصر، التي كانت محتلة آنذاك من قبل البريطانيين، صدرت حوالي ثلاثين جريدة معارضة(*) بمبادرة من حركة "تركيا الفتاة"(**). وسويسرا، هي الأخرى كانت مركزًا لصحافة المعارضة العثمانية. صدر فيها أهم صحيفتين: ميزان (الميزان) – لسان حال لجنة "الاتحاد والترقي"، وجريدة العثمانلي (العثماني). اعتبارًا لأهمية هاتين الصحيفتين، سوف نتوقف عندهما برهة. لعبت "الميزان" التي أسسها مراد بيه الداغستاني(**) دورًا جوهريًا في تنظيم المعارضة ضد السلطان عبد الحميد الثاني. منجذبًا إلى أفكار (تركيا الفتاة) بشأن الحرية، النظام البرلماني، الدستور، انضم إليهم في لجنة الشيخ نائلي. متدفقًا بالحماس، قدم إلى السلطان عبدالحميد قائمة بالإصلاحات التى بدت له حيوية للإمبراطورية. لكنه، متخوفًا من عقاب "الطاغية"، كما كان يطلق عليه، غادر البلاد متجهًا إلى مصر، حيث أصدرت له اللجنة أمرًا بإصدار جريدة "الميزان"، التى كانت تصدر من قبل فى إسطنبول . لكنها هذه المرة، أصبحت جريدة معارضة. بفضل صحيفته وبفضل تفانيه فى التضية أيضًا، اجتذب إليها كثيرًا من أعضاء "تركيا الفتاة"، إلى حد منافسة أحمد رضا مؤسس "مشورات" (المشورة). بعد سجن معظم قادة تركيا الفتاة عقب محاولتهم القيام بالانقلاب الذى تم إجهاضه عام ١٨٩٦، اكتسبت الميزان أهمية كبرى لدرجة أنها أصبحت الجريدة التركية الأشهر والأوسع انتشـــارًا. بحسب عبارات المــؤرخ البريطانــــى رامزور **Ramsaur**:

(*) إليكم قائمة الصحف المعنية: الأناضولي -أصدرها أدنالي سليمان وحيد؛ أرناو قاطلق Arnâ'uwatalq ، أصدرها درويش هيما Hima ، زعيم الألبانيين؛ جورجنية Georgunih ، أصدرها علي حيافي؛ أنين مظلوم، أصدرها مصطفى راغب؛ فاريات Faryat بواسطة أحمد توفيق؛ غيرت Gayrat بواسطة أحمد رضا ؛ "حق" بواسطة لجنة الاتحاد والترقي؛ "انتباه" بواسطة زاهراب أفندي، أرمني ونائب برلماني بعد إعادة الدستور؛ "قانون أساس" بواسطة؛ محمد أمين؛ "لاوار ولاق لاق الهزليتين" بواسطة أفرام جالاناتي Afram_Gâlânati ؛ ميزان بواسطة مراد بيه الداغستاني؛ نصيحة بواسطة خير الدين قبطان. عثمانلي بواسطة طرسوسلي زاده منيف بيه ؛ سنجق Sanjaq. بواسطة علي صائب؛ شفق بواسطة رابطة شفق ؛ شواري أمات Sawri Amat بواسطة أحمد رضا؛ توراك Turak بواسطة فوزي بيه؛ باني فكر ١٩٠٥بواسطة أحمد أجايف، حق صريح : بواسطة صالح جمال؛ الاجتهاد بواسطة الدكتور عبد الله جودت .... إلخ.

(**) مراد بيه الداغستاني (١٨٥٣ – ١٩١٢)، أستاذ التاريخ بمدرسة الإدارة ندين له بالكثير من المؤلفات، التاريخ العام، ٦ أجزاء؛ كتاب عن التاريخ العثماني. قال عنه أحمد أمين، مؤرخ الصحافة العثمانية إنه كان الشخص الأبرز في صحافة ذلك الوقت. سوف يزداد مراد بيه شهرة عندما تتهمه لجنة "الاتحاد والترقي" بالتحريض علي انقلاب الجند عام ١٩٠٩.

"دخلت مطبوعات "تركيا الفتاة" وخاصة الميزان إلى داخل البلاد. واستعاد أعضاء حركة "تركيا الفتاة " فى الداخل، الثقة بفضل قلم مراد بيه الذى صار بالنسبة لهم، القائد الحقيقى للحركة (...) انتقلت الميزان من يد إلى أخرى وبدأت المنشورات الثورية فى الظهور فى الطريق العام، على أبواب المساجد " [56]. حدث فى ذلك الوقت الذى أصدرت إدارة الجمعية أمرًا إلى مراد بيه بالتوجه إلى چنيف. بمجرد وصوله إلى هناك، أدرك الرجل مخططات الغرب تجاه الإمبراطورية العثمانية وبدأ فى معارضة أفكار أحمد رضا الوضعية

كان مراد بيه مناصرا شديد الحماس للجامعة الإسلامية: "أسمى غاياته أن يرى كل المسلمين وقد أنقذتهم الخلافة من الحكم الأجنبي. ثم يرى هذا العمل وقد توج بتأسيس إمبراطورية إسلامية" [57]. من ناحية أخرى، يلاحظ فى كتابه "المذنبون والأبرياء" أن البعثات الدبلوماسية والدينية الغربية كانت مسئولة أيضًا عن تدهور أوضاع الإمبراطورية، وأنها قد شجعت الخلافات بين الأقليات العرقية والدينية. أدان التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للدولة، وهو ما انتقدته الدبلوماسية الفرنسية بكل عنف [58]. أعجب عدد كبير من أعضاء "تركيا الفتاة" بمواقف مراد بيه لدرجة أنه أصبح بطل الرابطة وانتخب رئيسًا للجنة "الاتحاد والترقى". فاقم هذا من حدة الخلافات بين مراد بيه وبين أحمد رضا وأدى إلى انشقاق حركة "تركيا الفتاة" إلى فريقين. غير أن جماعة مراد بيه كانت الأكثر سيطرة. بعد ذلك قام بإصدار كتاب لخص فيه وجهة نظره فى أوضاع الإمبراطورية. أرجع الخطر إلى سببين اثنين: أولاً العائلة المالكة التى ربما كان بإمكانها، استعادة هيبتها الغابرة، من خلال القيام ببعض الإصلاحات، ثانيًا إلى القوى العظمي.

تصدى بحماس للمزاعم التى تقول بأن الدين الإسلامى هو السبب فى تأخر الإمبراطورية وكان ينتقد أحمد رضا باستمرار بسبب علاقاته مع الوضعيين الفرنسيين.

كان عام ١٨٩٧ حاسمًا بالنسبة لمراد بيه. وهو عام إعلان الحرب بين الإمبراطورية العثمانية واليونان. أحرز السلطان عبد الحميد انتصارًا باهرًا واحتل جزيرة كريت، الأمر الذى أغضب البلاد الأوربية بشدة. أرسل السلطان وكيلاً للتفاوض مع مراد بيه. بفضل الأوضاع الجديدة، رأى مراد بيه ومعه أربعة من المعارضين أن مكانهم الحقيقى كان

إلى جانب السلطان، كانوا قد قرروا آنذاك ومراد بيه على رأسهم، العودة للتحاور مع عبدالحميد. أدى رحيلهم عن اللجنة إلى إضعاف حركة "تركيا الفتاة" إلى حد بعيد.

أما بخصوص صحيفة "عثمانلى"، فقد أصدرت فى چنيف بواسطة اثنين من مؤسسى لجنة "الاتحاد والترقى"، إسحاق سكوتى وعبدالله جودت، بعد عودة مراد بيه ورفاقه إلى إسطنبول. تمتعت الصحيفة بمكانة مرموقة فى أوساط المعارضة، انضم إليها شخصيات مهمة من أمثال طونالى حلمى، نورى أحمد وتشركاس محمد رشيد. وشرعوا بدورهم فى مساومات مع السلطان تعهدوا فيها بإيقاف نشاطهم لقاء إطلاق سراح السجناء السياسيين. وقد حدث أثناء هذه الظروف أن قاموا بإغلاق الصحيفة فى عام ١٨٩٩(*). ثم أعلنوا عن الاتفاق المعقود مع السلطان عبدالحميد وأوقفوا أى نشاط ضده.

٤- عوامل أخرى

يشير كثير من المؤرخين، عرب وأتراك، إلى وجود علاقات قوية بين قوى المعارضة العثمانية وبين الماسونية. كانت محافلها السرية التى انتشرت فى كل أنحاء الإمبراطورية، تخفى أنشطتهم فى الداخل وبذلك سهلت لهم المهمة.

إضافة إلى الماسون، كان للصهاينة أيضا أنشطة سرية، كان مركزها فى إسطنبول. قبل بحث العلاقات التى أقامتها هاتان المنظمتان مع المعارضة العثمانية، سوف نتناول المنظمتين ذاتها وكذلك أنشطتها داخل الإمبراطورية.

(١) الماسونية:

فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ذاع مصطلح "الماسونية" فى أركان الإمبراطورية الأربعة لدرجة أنه صار على كل الألسنة. كانت الماسونية جمعية سرية يعود

(*) ظهرت صحيفة عثمانلى فى إنجلترا، بعد ذلك، بمبادرة من نورى أحمد وأذهان روحى واستمرت فى الصدور هناك حتى عام ١٩٠٤.

تاريخها المعروف إلى ١٧١٧، عندما توحدت المحافل الإنجليزية ونصبت دوق دو مونتاجيور **Duc de Montaguiore** على رأسهـا". "كان مــعظم كبار رجال الدولـة فى إنجلترا، من جورج الرابع إلى دوق أدنبرة **Duc d'Edimbourg**، زوج الملكة الحالية، من مناصرى الماسونية الإنجليزية أو من المنتمين إليها" [٥٩]. كانت الماسونية الفرنسية تعمل إلى جوارها، لكنها كانت تختلف عنها من خلال أهدافها السياسية القائمة على مبادئ الثورة الفرنسية أى: الحرية، المساواة، الإخاء.

كانت السلطات العثمانية حذرة للغاية تجاه الماسونية، فى مذكراته، يذكرها السلطان عبدالحميد بهذه العبارات: "يحاولون بحماس زائد نشر أفكار تجديدية لا يفهمها الناس (...) والذين يميلون للتعاون مع هؤلاء حفنة من الناس بقيت خارج البلاد ردحًا من الزمن فانقطعت عن جذورها، وتثقفت ثقافة أوربية سطحية براقة (...) الشيء الوحيد الذي استطاعوا تحقيقه هو بذر الشقاق والعصيان في البلاد وصفوف الجيش دون أن يعلموا بأنهم يعملون لصالح إنجلترة التي تذرعت بنشر الأفكار التحررية في إمبراطوريتنا بغية إضعاف قدراتنا"[٦٠].

امتد تأثير هذه الأنشطة الماسونية إلى خارج حدود تركيا، إلى الولايات العربية فى الإمبراطورية أو بالأحرى فى المشرق، لدرجة أن "أنشطة الماسونية كانت تشكل، بلا أدنى شك، الإطار الفكرى للمعارضة السياسية للهيمنة التركية" [٦١].

تنافست الماسونية الإنجليزية والفرنسية على الملعب العثمانى. تورد وثائق الأرشيف الماسوني اسم أحد أعضاء المحفل برودوس **Brodos**، الذى كتب إلى محفل الشرق الأعظم **Grand Orient** ليطلب إنشاء مشغل فى إسطنبول، بأسرع ما يمكن. "قبل أن تكون المحافل الألمانية الإنجليزية والقائمة هناك بالفعل قد سبقتنا، يجب علينا أن نسعى فى اجتذاب الشبيبة التركية لتنضوى تحت راية فرنسا" [٦٢]. لعب الفرنسيون إذًا دورًا حاسمًا فى إنشاء حركة "تركيا الفتاة". وفقًا لما ورد بإحدى الوثائق التركية: كان القرار رقم ٧٠ للمحفل الماسونى الفرنسى يقترح إنشاء جمعية سرية باسم "تركيا الفتاة"؛ بدأ العمل على إنشائها انطلاقًا من مدينة سالونيــــك، حيث توجد أكثر الطوائف اليهودية الأوربية نفــوذًا (...)

ولدت لجنة "الاتحـــاد والترقي" في قلب مجمــع ماسوني يسمي ماسيدونيا ريستـــورا **Macedonia Restora**، كان قد تأسس على يد أحد المحامين اليهود الماسونيين من سكان سالونيك هو: إيمانويل كارسو **Emmanuel Carsso**"[٣٧].

لعب كارسو دورًا أساسيًا فى انقلاب عام ١٩٠٨، الذى أدى إلى إعادة العمل بالدستور، ثم فى عزل السلطان عبد الحميد. كانت الماسونية فى ذلك الوقت واقعة تحت تأثير النخبة اليهودية التى سيطرت على محافلها. كانت تلك النخبة بدورها متشربة بالأفكار الصهيونية التى أخذت فى التوسع والانتشار.

(٢) الصهيونية:

اتفق أغلب المؤرخين على القول بأن أعضاء الطوائف اليهودية فى الإمبراطورية وخاصة من كان قد فر منهم من إسبانيا، كانوا يتمتعون بالحقوق التى منحها لهم النظام الملي **Millets**. شارك جميعهم فى الأنشطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. غير أن تغيرًا قد طرأ على سلوكهم الذى كان حتى ذلك الوقت نزيهًا مخلصًا، لكنه لم يكشف عن نفسه إلا بعد المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد عام ١٨٩٧، والذى قرر إنشاء دولة يهودية فى فلسطين.

بعد ذلك مباشرة، شرعت الحركة الصهيونية فى اتخاذ بعض الإجراءات، من جانب لتشجيــع اليهود على الهجــرة إلى فلسطين، ومن جانب آخر، للتفاوض مع السلطـــان عبدالحميد، بشأن اتفاق يقر بإنشاء دولة يهودية فى ذلك الجزء من الإمبراطورية . لأجل هذا الهدف، اجتمع الزعيم الصهيونى هرتزل **Herzl** مع القيصر غليوم الثانى **Guillaume**، إمبراطور ألمانيا، حتى يتدخل لصالحه لدى السلطان عبدالحميد.

الحقيقة، أنه كان يرغب فى الحصول على موافقته من أجل إنشاء وكالة يهودية تتمتع بتسهيلات، بغرض توطين اليهود فى فلسطين وفى الأقطار المجاورة. "علم هرتزل بعد ذلك أن رد السلطان على القيصر، بشأن الالتماس اليهودى، كان قاسيًا" [٣٨]. غير أنه لم يفقد الأمـــل، وتوصل، عبر وساطة العديد من الشخصيات، منهـــم أرمينيوس فامبرى - أحد منظري ومؤسسي الفكر القومي التركي - إلى مقابلة مع السلطان عبدالحميد خلال

شهر آيار/ مايو ١٩٠١، بوصفه ممثلاً لليهود: "عند لقائه مع السلطان، اقترح هرتزل أن يساعد الحكومة التركية في تسوية ديونها للممولين الأجانب - الذين كانوا يضغطون عليها ويتدخلون في شئونها الداخلية بسبب ديونهم - بواسطة قرض طويل الأمد يقدمه بعض الرأسماليين اليهود، مقترحًا مقابل ذلك إصدار "بيان صداقة" من قبل السلطان تجاه اليهود يرحب بقدومهم إلى الإمبراطورية العثمانية والاستيطان فيها"[٦٥].

إن كان السلطان لم يبد اعتراضًا على مبدأ القبول بوجود اليهود في الإمبراطورية، فإنه كذلك قد منع المستوطنات الجماعية لهم في أي مكان كان بالسلطنة.

في فبراير ١٩٠٢، دعي هرتزل إلى إسطنبول حيث تم إبلاغه أنه "ليس من المسموح لليهود الذين كانوا قد وصلوا إلى الإمبراطورية العثمانية بإقامة مستوطنات في فلسطين".

في يومياته، عبر السلطان عن رأيه في هذا الشأن بهذه العبارات: "لليهود قوة في أوربا أكثر من قوتهم في الشرق. لهذا فإن أكثر الدول الأوربية تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيرًا (...) إذا كنا نريد العنصر العربي متفوقًا، علينا نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين وإلا فإن اليهود إذا استوطنوا أرضًا تملكوا كل قدراتها خلال وقت قصير. وبهذا نكون قد حكمنا على إخوتنا في الدين بالموت المحتم. لن يستطيع رئيس الصهاينة هرتزل أن يقنعني بأفكـاره (...) إنني أدرك أطماعهم جيدًا "[٦٦].

لهذا، من أجل إثناء الحركة الصهيونية عن أطماعها الإقليمية، قام السلطان بإصدار قوانين جديدة تحد من هجرة اليهود إلى فلسطين. بدا موقف السلطان النهائي في مذكرات هرتزل شخصيًا، في صورة خطاب كان السلطان قد أرسله إلى نيولانسكي – أحد أصدقاء هرتزل – كتب فيه: "إن الإمبراطورية التركية ليست ملكي، إنها ملك الشعب التركي، الذي يمنعني من أن أمنح أي قطعة من الأرض لأي شخص كان. ليحتفظ اليهود بملياراتهم، إذا تفككت الإمبراطورية فإنهم سوف يحصلون علي فلسطين بالمجان، لكن ذلك لن يحدث ما دامت بقيت الإمبراطورية. إنني لن أقبل بالتقسيم مهما كان الغرض من ورائه"[٦٧].

من المحتمل أن تكون الحركة الصهيونية قد أدركت ضرورة أن تشارك في هدم وتفكيك الإمبراطورية من أجل الحصول على فلسطين؛ كانت هذه على الأقل، هى وجهة نظر المؤرخين العرب الذين يبررون ذلك بانضمام الحركة الصهيونية إلى المعسكر الإنجليزى، عارضة عليه خدماتها، لقاء الحصول على فلسطين. فضلاً عن ذلك، كانت الماسونية العربية تساعد الحركة الصهيونية فى سعيها للاستيلاء على فلسطين.

يمكننا الأخذ بمثال شاهين مكاريوس، مؤسس "محفل فينيقية" فى بيروت وداعية المنظمة الصهيونية الذى كتب يقول: "إن الاستيطان اليهودي أدى إلى التقدم والعمران في فلسطين(...) وإن الصهيونية ستصل إلى أهدافها برغم المآسي التي ألمت بها في دائبة لم شملها وجمع كلمتها وضم جامعتها، تدافع عن كيانها بالصبر وثبات الجأش والرضوخ لأحكام القدر"[68].

فيما يتعلق بمصر كان للماسون موقف سياسي خطير أيدوا فيه الصهيونية تأييدًا صريحًا ، فقد وجهت الهيئة العامة للمحفل الأكبر الوطني المصري برئاسة الأستاذ الأعظم إدريس راغب نداء إلى المحافل الماسونية في فلسطين وإلى عموم الأهالي فيها، تبنت فيه وجهة النظر الصهيونية التي تزعم أنها جاءت لتعمير فلسطين ونشر الرفاه والثقافة ودعت الناس إلى التسليم بالأمر الواقع والاستسلام له" [69].

شارك الماسونيون اللبنانيون (مكاريوس، صروف وفارس نمر) الذين هاجروا إلى مصر، عبر صحفهم (اللطائف، المقتطف والمقطم)، فى نشر الفكر الصهيونى. فالمقطم، على سبيل المثال، التى كانت مؤيدة للاحتلال البريطانى، كانت قد ساعدت كثيرًا فى توسعه وانتشاره، حتى إنها اكتسبت ثقة الكتاب اليهود والصهاينة. عبر أحدهم، رافائيل لينادو **Raphäel Linado**، عن ذلك بهذه الكلمات: "نرى في المقطم الحر مجالاً لأقلامنا، وبث أفكارنا فعلينا أن نثق بها كما نثق بالصحف الخاصة بنا" (...) وقد أشار حاييم وايزمان في مذكراته إلى "أنه عندما زار مصر عام ١٩١٨ لم يلمس أي روح عدائية في الدوائر التي كان يسيطر عليها الدكتور فارس نمر وأمثاله أصحاب المقطم العظيم"[70].

كانت أدوار هؤلاء وهؤلاء تتكامل، وحتى إن كانت المصالح تتعارض من حين لآخر. لقد عانت الإمبراطورية بشدة من نفوذها. أما عن تأثير الحركة الصهيونية على المحافل الماسونية فى العاصمة وفى سالونيك على وجه الخصوص، فإنه يتضح من خلال ظهور شخصيات يهودية نافذة فى لجنة "الاتحاد والترقى". وقد سجل السفير البريطانى فى إسطنبول هذا: "فى سالونيك، كانت الحركة (يقصد لجنة "الاتحاد والترقى") إيحاءً يهوديًا. أن شعار "حرية عدالة مساواة" الذى ترفعه لجنة "الاتحاد والترقى" - من ابتكار الماسون وكذلك أيضًا استخدام اللون الأحمر والأبيض. هذه الرموز هى رموز محفل ماسدونيا رستورا وكذلك رموز رابطة **B'ani B'rith** بانى بريث اليهودية (رابطة أبناء العهد)، التى كانت أحد فروع الماسونية العاملة مع الرابطة الإسرائيلية الدولية "[٤١]. على أى حال، لم تكن الصلات بين اليهود والماسونيين أمرًا جديدًا.

لقد قيل، فى مرات عديدة: إن الماسونية كانت تلعب دور الداعية لليهود حتى يستردوا "الأرض الموعودة" من المسلمين.

أما بخصوص العلاقات الثلاثية بين الماسونية، الصهيونية، ولجنة الاتحاد والترقى، فإن البعض يعزوها إلى حقيقة أن المنظمة الصهيونية قد حاولت استغلال حركة "تركيا الفتاة"، التى كان نفر من أعضائها لا يدرك مقاصد الصهاينة ولا يهود الدونمة(*) **Dõnmeh** الذين كان لهم دور حقيقى فى تنظيم خلايا لجنة "الاتحاد والترقى". وعلى النحو ذاته افتتحوا بعض المحافل الماسونية فى سالونيك من أجل الاجتماعات السرية للجنة التى كان يترأسها إيمانويل كارسو [٤٢].

(٣) دور أوربا:

إذا كانت الإمبراطورية قد استفادت إلى حد بعيد من توازن القوي بين البلاد الأوربية، فإنها قد عانت أيضًا من ذلك. كل اتفاق تعقده مع بلد ما كان يجعلها متهمة

(*) Dönmeh الدونمة - هم اليهود الذين قدموا من إسبانيا والذين وجدوا فى الإمبراطورية ملجأ بعد هروبهم من الاضطهاد. برغم أنهم كانوا قد أشهروا إسلامهم وحملوا أسماءً عربية، فإنهم استمروا فى ممارسة اليهودية سرًا.

في نظر البلدان الأخرى. علي سبيل المثال، عندما سمح السلطان عبدالحميد لألمانيا بإنشاء خط حديدي يربط بين شبه الجزيرة العربية وتركيا؛ شعرت إنجلترا، فرنسا، روسيا بأن مصالحهم قد تضررت ورأت في ذلك نفوذًا متزايدًا لألمانيا علي الإمبراطورية. لهذا السبب، كانت هذه البلدان ، وفي مقدمتها إنجلترا، قد اجتهدت في استخدام كل ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار الإمبراطورية. في مذكراته، يسخر السلطان من مسلك البريطانيين المعادي كما يسخر من تناقضاتهم بقوله: "تعاطف الإنجليز مع الأتراك الشباب أمر يلفت انتباهنا، فهم يشجعون هؤلاء المغتربين على المطالبة بإعلان الدستور ويرفضونه لأنفسهم في الهند المستعمرة(...) علينا أن نعترف بكل أسف بأن الإنجليز استطاعوا بدعايتهم المسمومة أن يبثوا بذور القومية والعصبية في بلادنا، وقد تحرك القوميون في الجزيرة العربية وفي ألبانيا، وظهرت في سورية بوادر تحرك مماثل"[٧٣].

من جانب آخر، كان عام ١٩٠٦ قد شهد انعقاد أول مؤتمر دعت إليه لجنة "الاتحاد والترقي" في ڤيينا. شارك فيه أرمنيون، يونانيون، مقدونيون، عرب، يهود وكذلك بعض الأقليات الأخرى، قرروا جميعهم خلع السلطان وإزاحة الحكومة[٧٤].

فرنسا، عن نفسها، كانت تمثل ملجأ لأبرز وأهم المعارضين وعلى رأسهم زوج أخت السلطان داماد محمود باشا (١٨٥٣ – ١٩٠٣). قدمت دعمها إلى ابنه صباح الدين عندما عقد أول مؤتمر لـ"العثمانيين الأحرار" في باريس في الفترة من ٤ إلي ٩ شباط/ فبراير ١٩٠٢؛ والذي انضم إليه بعض معارضي " تركيا الفتاة"؛ لكن الأخطر من ذلك أيضًا، كان ذلك التجمع الكبير لمختلف الديانات والأعراق التي تشكل كيان الإمبراطورية والذي أثر كثيرًا في سير المؤتمر. لقد شارك فيه ممثلو اليونانيين، الأتراك، الألبانيون، العرب، اليهود، الأرمن والقوقازيون. دعا المؤتمر في بيانه إلى " التشبث لدى الدول الأوربية في سبيل إقامة نظام حكم يتفق مع المبادئ الدستورية التي من شأنها أن تضم جميع العناصر العرقية والطائفية في السلطنة ، وأن تكفل لها العدالة والحرية وتأييد وصيانة حقوقها القومية"[٧٥].

في سويسرا، حيث كان المعارضون أيضًا في غاية النشاط، تجمعت، في عام ١٩٠٨ بمدينة جنيف "بعض الوفود القادمة من أرمنيا، مقدونيا، بلغاريا، صربيا، اليونان، البوسنة

- الهرسك وأعربوا عن رغبتهم في أن تعلن السلطنة استقلال مقدونيا وأرمنيا وألبانيا والبوسنة الهرسك استقلالا ذاتيًا في اتحاد بلقاني" (٦٦). أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد نجحت، عن طريق المبشرين، في الحصول على العديد من الامتيازات. انصرف من أرسلتهم لتقديم المعونة إلي الأرمن بأعمال أهم من ذلك بكثير. بحسب مايقول هاسلب **Haslep**: "وقد دخل الأمريكيون ميدان الامتيازات لينالوا حصتهم منها، عندما شهد رئيس بعثة إنسانية أرسلت كي تنظم الإغاثات المقدمة للأرمن، بأن الخير موجود في آبار البترول في بلاد ما بين النهرين، أكثر مما هو موجود في تقارير الأساقفة الأرمن" (٦٧).

روسيا القيصرية تدخلت هي الأخري، باستمرار في شئون الإمبراطورية تحت ذريعة حماية الأقليات الأرمنية والأرثوذكسية.

حتي ننهي موضوعنا، يبدو أن المشاكل التي عانت منها الإمبراطورية ربما لم تكن لتجرها إلى النهاية التي لاقتها، إذا لم تتدخل العوامل الخارجية وهذا على عدة مستويات: انتشار الفكر القومي، ظهور الأحزاب السياسية والصحافة، الأنشطة والفعاليات المختلفة التي سبقتها. غير أنه، من البديهي أن كل هذه العوامل لم تكن لتجد أرضًا خصبة تنمو فيها وتتطور إن لم تكن العوامل الداخلية قد قوضت بناء الإمبراطورية. لقد تآلفت كل هذه العوامل للتعجيل بالنهاية المحتومة للإمبراطورية العثمانية.

القسم الثاني

عزل السلاطين

الفصل الثالث

انقلابات حركة " تركيا الفتاة "

لم يكن الانقلاب الذى وقع عام ١٩٠٨ على السلطان عبد الحميد بهدف عودة الدستور هو الأول من نوعه فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية؛ فقد كان هناك انقلاب آخر جري عام ١٨٧٦ حمل السلطان عبد الحميد نفسه إلى سدة الحكم. إن لمحة سريعة عن ظروف وسياق أحداث هذا الانقلاب الأول تظهر إلى أى حد كانت التطلعات الدستورية قوية بالفعل فى أوساط النخبة العثمانية فى ذلك الوقت.

اتسم التاريخ الاجتماعي - السياسي للإمبراطورية العثمانية خلال القرن السابع عشر وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر بحركة إصلاحات كان من أبرز سماتها الجهود المبذولة فى مجالات فى غاية التنوع مثل: المالية، والاقتصاد، وتحرير الاقتصاد، والإنتاج وتقليص نفقات السلاطين. ومع ذلك حركة الإصلاح هذه، التى استعادتها أوساط المعارضة، منذ منتصف القرن التاسع عشر بعد أن أغفلتها الحكومة، اتخذت بعدًا آخرًا. واقع الأمر، طالبت المعارضة بدستور يرسي قواعد نظام ليبرالي (حر)، وانتهت إلى اعتبار كل الوسائل صالحة لتحقيق هذا الهدف، ومن بينها الانقلاب العسكرى.

١ - عزل السلطان عبد العزيز

ارتبطت حركة المعارضة هذه، التى أرادت دستورًا ولو بالقوة إذا اقتضي الأمر، بمصير رجل شهير فى تاريخ الدولة العثمانية: مدحت باشا(*). الذى عينه السلطان عبد العزيز

(*) أحمد شفيق مدحت باشا المولود فى بلغاريا عام ١٨٢٢، عين واليًا فيها بعد. كان يشرف على الولايات الأوربية وتمكن من أن يقيم فيها جهازًا إداريًا محكم التنظيم. أرسل بعدها إلى العراق، ذاع صيته بسبب الإصلاحات التى قام بها، ثم عين واليًا على سوريا. تدرج فى مناصب السلطة إلى أن عهد إليه السلطان عبدالعزيز بمنصب الصدر الأعظم فى ٣١/ ٧/ ١٨٧٢ الذي لم يبق فيه إلا ثلاثة شهور. عاد إلى رئاسة مجلس الدولة بعد الانقلاب الذى حرض عليه فى عام ١٨٧٦ وفرض على السلطان الدستور الذى كان قد وضعه للإمبراطورية. لقب بأبي الدستور وبأبي الأحرار. بعد عامين من إقامة الدستور، أقاله السلطان، اتهم باغتيال السلطان عبدالعزيز وتم نفيه إلى مدينة الطائف حيث وافته المنية.

فى رئاسة الوزارة عام ١٨٧٢، وتمكن من أن يحيط نفسه بـ "العثمانيين الجدد" الذين كانوا قد تحولوا عن حليفهم القديم فى ذلك الوقت، سَلَفه محمود نديم باشا(*).

تعارضت سياسة مدحت باشا بالطبع مع سياسة السلطان ومحمود نديم باشا وانتهى الصراع بإقالته. وعهد إليه بعد ذلك بمنصب والى (حاكم) فى سالونيك. وتعاقب العديد من الرجال على المنصب: فى الثالث عشر من فبراير ١٨٧٤، تقلدها اللواء حسين عونى باشا، ثم محمود نديم باشا للمرة الثانية. وشهدت تلك الفترة، أزمة خطيرة: لاحت نزعات انفصالية فى صربيا وفى بلغاريا، وتفاقمت المشاكل الاقتصادية، وتناقص نفوذ السلطان. وفى المقابل، كان "العثمانيون الجدد" ينشطون، كما لم يفعلوا مطلقًا من قبل، بتوجيه من مدحت باشا.

بحسب عدد من المؤرخين، كان السلطان عبد العزيز قد ارتكب خطأ بالسماح لبعض الضباط بدخول معترك السياسة لأن أطماعهم لم تكن تتوقف عند هذا الحد. فللمرة الأولى فى تاريخ السلطنة، دبرت المعارضة تدخلاً عسكريًا ليس فقط من أجل الإطاحة بالباب العالى بل أيضًا لعزل السلطان شخصيًا. من المحتمل أن تكون طبيعة المؤسسة العسكرية الجديدة ذاتها، التى أنهت عهد الإنكشارية عام ١٨٢٦، قد ساعدت على تسييس الضباط. كان الخبراء الأوربيون الذين وضعوا برامج المدارس الحربية وإعادة تنظيم الجيش، قد نقلوا إلى الضباط العثمانيين أفكارًا جديدةً. يلاحظ هذا بوضوح من خلال التغييرات الجذرية التى طرأت على تأهيل الضابط العثمانى الجديد الذى استوعب من خلال اتصاله بمعلميه الأوربيين مفاهيمهم السياسية، والفلسفية، والتاريخية والأيديولوجية. رأينا حين ذاك هؤلاء الضباط – " العثمانيون الجدد" – يعلنون صراحة عن تفضيلهم للدستور.

كان هناك عمل لقيام انقلاب عسكري، أعد له مدحت باشا من خلال تكوين لجنة سرية، تتكون من ضابطين من أصحاب الرتب العليا، حسين عونى باشا وزير الحربية والجنرال (اللواء) سليمان باشا، مدير الكلية الحربية؛ ووزير مرموق عهد إليه برئاسة الوزراء عدة مرات، مترجم محمد رشدى باشا؛ وكذلك أحد رجال الدين، حسن خيرالدين أفندى الذى يكرهه

(*) تقلد محمود نديم باشا منصب الصدر الأعظم ٧/ ٩/ ١٨٧١ وبقي فيه لمدة ١٠ شهور و٢٤ يومًا ثم عاد إليه فى ٢٦/ ٨/ ١٨٧٦. حيث اختاره " العثمانيون الجدد" أى المعارضة، وكلفه السلطان برئاسة الوزارة تحت ضغطهم.

«العلماء» الذين كانوا قد لقبوه بـ "الإمام المخرب". بحسب ما يقول المؤرخ التركى الشهير يلماظ أوزتونا Yalmâz 'Uztûna، فإن مدحت باشا كان قد فرض السفير البريطانى لورد إليوت Lord Elliot (١٨٧٧ – ١٨٧٧) كعضو فى هذه اللجنة. أطلقت اللجنة مظاهرات طلاب المدارس الدينية والعسكرية، التى توجهت صوب الباب العالى للمطالبة بعزل رئيس الوزراء محمود باشا وكذلك شيخ الإسلام حسن فهمى أفندى، وهو ما قام به السلطان عبد العزيز فى الحادى عشر من آذار/ مارس ١٨٧٦ ليكلف مترجم محمد رشدى باشا بتشكيل حكومة جديدة سوف يشغل فيها اللواء حسين أمين باشا منصبي وزير الحربية والقائد العام للجيوش العثمانية"[٧٨].

كان الوضع مواتيًا للجوء إلى القوة: عُزل السلطان عبد العزيز وحل محله السلطان مراد الخامس، صديق الأمير إدوارد السابع Edouard VII ولى عهد التاج البريطانى. فى الحقيقة، كان اللواء سليمان باشا المنفذ الفعلى للانقلاب. أبلغ مدير الكلية الحربية السلطان أن هناك محاولة تدبر لاغتياله وأنه، من أجل ضمان سلامته، سوف يحاصر القصر. ثم استدعى كبير أغوات القصر وقدم له فتوى شيخ الإسلام حسن خير الدين أفندى الذى برر خلع السلطان بالعبارات التالية:

"إذا كان زيد الذي هو أمير المؤمنين مختل الشعور وليس له إلمام في الأمور السياسية وما برح ينفق الأموال الميرية في مصاريفه الشخصية بدرجة لا طاقة للملك والملة على تحملها وقد أخل بالأمور الدينية والدنيوية، وكان بقاؤه مضرًا بها فهل يصح خلعه؟

الجواب: يصح[٧٩] "

فى صبيحة ٣٠ آذار/ مارس ١٨٧٦، رافق اللواء سليمان باشا السلطان بالسفينة حتى سراي طوب قابي ثم خلعه عن العرش. "وفى اليوم الذى أعلن فيه عزل السلطان قام [وزير الحربية، حسين عونى باشا] بترقية كل ضباط الجيش الأول وهو ما أدى إلى إثارة بعض المشاكل فى صفوف الفيلق السادس المرابط خارج العاصمة وتسبب فى حركة انشقاق داخل الجيش"[٨٠]. بعد ذلك بخمسة أيام، قام الوزير بتصفية السلطان عبد العزيز، بيديه، بينما صدر تقرير رسمى كان يتحدث عن الانتحار. ارتقي السلطان مراد خان الخامس العرش فى الثلاثين من آيار/ مايو عام ١٨٧٦ وظل عليه إلى الحادى والثلاثين من آب/ أغسطس من نفس العام.

٢ – خلع السلطان مراد الخامس

غير أن، حسين بيه – رائد فى الجيش – بسبب مقتل زوج أخته السلطان عبد العزيز لم يتأخر عن الأخذ بثأره. لم يمض أكثر من ستة عشر يومًا بعد عملية الاغتيال، فى ليلة الخامس عشر من حزيران / يونيو ١٨٧٦، قام بحصار مجلس الوزراء وقتل، رميًا بالرصاص، عونى باشا، وزير الحربية ورشيد باشا وزير الشئون الخارجية، وكذلك العديد من الأشخاص. أصيب مراد الخامس بالرعب مما كان يجرى فى دهاليز الحكم وانسحب من الحياة العامة كلية. وخُلع مراد الخامس بدوره بعد ثلاثة شهور من ولايته متهمًا بقصور فى قواه العقلية على أساس الفتوى التالية:

"إذا جن إمـــام المسلمين جنونًا مطبقًا ففات المقصود من الإمامـــة فهل يصح حل الإمامة من عهدته؟

الجواب: يصح والله أعلم"[٨١].

٣ – تبنى دستور مدحت باشا

قام مدحت باشا و"العثمانيون الجدد" بالتحالف مع " تركيا الفتاة"، بتنصيب عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ – ١٩٠٩) سلطانًا جديدًا. أبرم معه مدحت باشا اتفاقًا ضمنيًا، يفسره سليم قبعين أحد قادة "تركيا الفتاة" باعتباره تعهدًا من السلطان بأن يقوم لقاء تنصيبه سلطانًا بتبني الدستور الذى لم يلبث مدحت باشا أن عرضه عليه بالعبارات التالية: " أيريد مولانا أن يكون قيمًا للملك إلى أن يمن الله بالشفاء على السلطان مراد؟ إذن فليتفضل مولانا بالتوقيع على هذا الأمر ليكون فاتحة خير لأعماله، فتناول جلالته الأمر وأمضاه"[٨٢].



مدحت باشا مدبر الانقلاب الأول



السلطان عبد العزيز



السلطان مراد الخامس

أول ضحيتين للانقلابات

الإمبراطورية العثمانية

في القرنين السادس والسابع عشر

بينما كان السلطان قد وعد مدحت باشا وأنصاره بالتعاون، لم يكن وضع البلاد السياسى قد كف عن التدهور: كان الأوربيون من جهة يدعمون الحركات الانفصالية فى البلقان ومن جهة أخرى يمارسون ضغطًا على السلطان ليفرضوا عليه القيام ببعض الإصلاحات الداخلية. خلال تلك الفترة "كان السفراء الأوربيون يجتمعون فى القسطنطينية بهدف إعداد برنامج للإصلاحات، لكن عبد الحميد سبقهم بإعلان دستور الإمبراطورية، فى ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٨٧٦ "[٤٣]. بينما كانوا مجتمعين، أوصل إليهم مدحت باشا نص الدستور مشفوعًا بخطاب، إليكم مقطع منه: "تلاحظون إنه حسب الدستور الجديد ليس للمؤسسات الجديدة أي طابع ثيوقراطي، وإنه ليس من شأن أي أحكام دينية أن تعرقل تطبيق الإصلاحات وإقامة نظام عدلي وإداري مؤات لحاجات البلاد ومبادئ القانون العصري. إن المبادئ العامة المتعلقة بالحرية والمساواة والمعلنة في مقدمة الدستور مستقاة من القانون العـــام الأوربي الأكثر ليبـــرالية وتشكل الأساس الحقيقي لحركتنا الإصلاحيـــة الكبرى"[٤٤].

هكذا ولدت الحياة البرلمانية فى الإمبراطورية العثمانية. وشرع فى انتخاب نواب الولايات وافتتح عبد الحميد أول برلمان عثمانى، فى التاسع عشر من آذار/ مارس ١٨٧٧، والذى أسماه "مجلس المبعوثان". لكن حياة الدستور كانت قصيرة الأجل (سنتان فقط)، قام عبد الحميد بحل البرلمان وأقال مدحت باشا من مناصبه. عينه واليًا لأزمير فى انتظار ظهور نتائج التحقيق فى مقتل السلطان عبد العزيز الذى كان المذكور محل ظنون بشأنه. متخوفًا من عواقب وخيمة، لجأ مدحت باشا إلى سفارة فرنسا. جرّمه عبد الحميد والجهاز القضائى، سلم إلى العدالة. أدانته إحدى المحاكم، تم نفيه إلى الطائف فى شبه الجزيرة العربية حيث توفى.

غير أن الحركة المؤيدة للدستور لم تخمد. بل إنها أصبحت تيارًا مهمًا فى قلب المجتمع العثمانى، ضم ميولاً سياسية ونزعات قومية مختلفة. انضم إليه كل الجماعات أو الأحزاب المعارضة.

٤ – نشأة وتطور المعارضة

تسارعت الأحداث، نمت المعارضة وامتدت؛ فى عام ١٩٠٨ بدأت الاستعدادات للقيام بانقلاب. طوال مرحلة الإعداد هذه مرت حركة (تركيا الفتاة) بثلاثة أطوار:

١ – الأول يتعلق بتشكيلها. من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٨٩، لم يكن هناك سوى حركة معارضة واحدة تسمى (تركيا الفتاة).

فى عام ١٨٨٩، سوف يشهد مولد لجنة "الاتحاد والترقي"، المتفرعة من الحركة آنفة الذكر.

فى أغسطس ١٨٩٦، حرضت المعارضة على انقلابها الأول الذى كان، من ناحية أخرى، فشلاً تامًا. بل إنه جلب لها ضربة قاصمة، لأن أعضاءها صاروا إما محبوسين أو مجبرين على الفرار إلى الخارج. فى نفس العام جرت واقعة حاسمة. أعلن السلطان عبد الحميد الحرب على اليونان وطردت القوات العثمانية القوات اليونانية من جزيرة كريت.

كان ذلك الحدث ذا أهمية بالغة من منظور أن الانتصارات المتابعة للسلطان قد ثبطت محاولات هجوم قادة المعارضة. هكذا، عاد معظم قادة جمعية "تركيا الفتاة" إلى إسطنبول وأعلنوا ولاءهم للسلطان. كانت حركة المعارضة تضمحل.

٢ – الطور الثانى وتمثله مرحلة إعادة بنائها.

جرت تلك المرحلة خارج الإمبراطورية، عقب ظهور العديد من الصحف، فى أغلب العواصم الأوربية، وكذلك فى البلاد العربية كمصر ولبنان. فى مصر وحدها، أحصينا حوالى ثلاثين صحيفة معارضة.

قدّر المؤرخ ساطع الحصرى عدد جرائد المعارضة المطبوعة، فى تلك الفترة، خارج الإمبراطورية، بحوالى المئة جريدة "". انتهت تلك الفترة بعد العودة المثيرة لمعظم قادة المعارضة إلى دعم السلطان فى الحرب ضد اليونان عام ١٨٩٧.

٣ – خلال الطور الثالث، نسقت المعارضة جهودها فى داخل وخارج الإمبراطورية لتمهيد الأرض أمام التدخلات العسكرية المقبلة.

٥ – الضباط يقودون العمل السياسي

سوف نتوقف عند الظروف التى جرت فى تلك المرحلة الأخيرة التى دار فيها الإعداد للانقلاب "الدستورى" بعد أن ترك المثقفون المقيمون بالخارج إدارة الحركة للعسكريين. أخذ الضباط على عاتقهم إدارة العمل السياسى والعمليات على الأرض. وبدأ ذلك فى إحداث أثره عندما تكونت خلايا ثورية فى صفوف الضباط العاملين فى الوحدات المقاتلة. تكونت الخلية الأولى على يد جماعة صغيرة من الضباط المتمركزين بالقرب من دمشق، فى خريف عام ١٩٠٦. من بين هؤلاء الضباط كان النقيب أول مصطفى كمال والدكتور حاجى مصطفى بيه – طبيب عسكرى. ظهرت بعض الخلايا الأخرى بين صفوف الجيش الخامس فى يافا وفى أورشاليم (القدس)؛ عقب ذلك انتقلت هذه الخلايا إلى سالونيك التى كانت معقلاً مهما للمعارضة. حيث كانت تعمل فيها لجنة "الاتحاد والترقي"، ولجنة "الاتحاد العثمانى"، و"الجمعية العثمانية للحرية" التى أنشئت عام ١٩٠٦. فى ذلك الوقت، كانت تلك الأخيرة أكثر منظمات المعارضة أهمية. لنتوقف سريعًا عند تشكيل لجنتها العليا التى يسيطر عليها العسكريون بشكل كبير: العقيد جمال بيه (الذى سوف يطلق عليه العرب لاحقًا لقب "السفاح")؛ طلعت بيه (موظف بإدارة البريد والبرق فى سالونيك)؛ مدحت شكرى (معلم فى سالونيك)؛ رحمى بيه (حاكم سابق لأزمير)؛ النقيب عمر ناجي؛ الملازم إسماعيل جنبلاط؛ النقيب إسماعيل حقى؛ سليمان فهمى؛ وبوكسالي طاهر (مدير المدرسة الحربية فى سالونيك). فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٠٧، تجمعت المنظمات الأربع التالية فى كيان واحد باسم لجنة "الاتحاد والترقى" [٨٠]: لجنة "الاتحاد والترقي"، "الاتحاد العثمانى" – التى أسسها أربعة من طلاب كلية الطب العسكرى فى إسطنبول – "الوطن والحرية" و"الجمعية العثمانية للحرية".

«كانت إحدى المشاكل الأساسية التى وجد أعضاء تركيا الفتاة أنفسهم فى مواجهتها هى مشكلة الانتقال إلى الفعل (...) العنف والإرهاب؟ حول هذه النقطة أيضًا كانوا مختلفين (...) بقي الجيش. بشأن هذه النقطة، كان أعضاء تركيا الفتاة متفقين: كان من الضرورى اكتسابه (الجيش) إلى جانب الثورة. فى عام ١٩٠٦، أصدر أحمد رضا، فى القاهرة، كتيبًا بشأن هذا الموضوع يحمل عنوان «الجندى: واجب ومسئولية». أوضح فيه الدور الذى كان الجيش

مدعوًا للقيام به فى الدفاع عن البلاد، من الغزو إلى حب الوطن. لكون الضباط هم أرقى عناصر الأمة تأهيلاً وأكثرها وطنية، فإن من حقهم قيادة الحياة السياسية فى البلاد» (٨٧). فى هذا المنشور كان أحمد رضا يطلب من النخبة العسكرية أن تضطلع بواجبها الثورى. كان يعرب عن ظاهرة كانت فى طريقها إلى التحقق، أى انتقال السلطات من النخبة المثقفة إلى النخبة العسكرية.

إن القول بأن المعارضة لم يكن لها خيار آخر غير العمل العسكرى يفترض أنها قد صدرت عن أوساط مدنية، والحال أن الحقيقة كانت غير ذلك تمامًا، لأن المعارضة قد ولدت ثم نمت وانتشرت بين طلاب الكلية الحربية وبين صفوف ضباط الجيش. هذا بالتأكيد ما يفسر هيمنة طابعها العسكرى. منذ البداية، كانت مواقفها وأساليبها واضحة وعلى الرغم من أن بعض الشخصيات المدنية قد انضمت إليها، فإنها استمرت على نفس المنوال. لم تنظم قط أى مظاهرات شعبية، ولا إضرابات، لم يكن لها مطلقًا أى فعاليات نقابية أو شبيهة. منذ البداية كانت كل الأعمال عسكرية: اغتيالات ومحاولات اغتيال كما حدث بالنسبة للسلطان عبد العزيز وعبد الحميد؛ انقلابات عسكرية مثل انقلاب مدحت باشا، الانقلاب الدستورى وكثير غيره. باختصار، سوف يتركز عمل المعارضة على العمليات العسكرية.

فى العواصم الأوربية، كان للمعارضة الكثير من الفعاليات، بعد مؤتمر "العثمانيون الأحرار" الذى انعقد فى باريس عام ١٩٠٢، جمعت الجمعية الأرمنية طاشناق "**Dachnak**" مرة أخرى، معارضى السلطان فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٧ ونظمت مؤتمرًا شارك فيه أحمد رضا وكذلك الأمير صباح الدين الذى عين رئيسًا له. ظلت بعض أعمال المؤتمر سرية، ما يحمل على افتراض أن بعض القرارات المحددة قد اتُخذت. خلاله نحى المؤتمرون المشاكل المذهبية جانبًا بغرض الوصول إلى اتفاق حول العمل الواجب القيام به على أرض الواقع. انتقلت سلطة اتخاذ القرار من أيدي مثقفى المنفى إلى أيدي الضباط المرابطين فى مقدونيا وفى الأناضول.

بعد اتفاقات مورتزستيج **Mürzusteg** فى عام ١٩٠٣، كانت الدول الأوربية قد شكلت قوة فى مقدونيا، مكونة من روس، نمساويين، فرنسيين، إيطاليين وإنجليز، بهدف

أن تلعب دور «دركى - شرطى» المنطقة، إلى جانب الجيش العثمانى الذى كان ضباط الجيش الثالث على اتصال دائم بالضباط الأوربيين.

أدى هذا الموقف إلى ازدياد المعارضة ضد السلطة. فضلاً عن ذلك، كانت الأفكار التحررية والعلمانية تمتد إلى صفوف الجيشين الثانى والثالث اللذين سوف يلعبان دورًا أساسيًا فى الانقلاب العسكرى المقبل. يصف هاسلب **Hasleb** مدينة سالونيك، التى تتمركز فيها القوة الدولية، بالعبارات التالية:" في هذا المرفأ المزدهر والواقع على بحر إيجة حيث كان المسلمون قلة، توثقت العلاقات بين ضباط الجيش الثالث الشبان الذين أرسلوا للقضاء على العصيان المسيحي، وبين المحافل الماسونية التي كانت مزدهرة في تلك المدينة التي كان ثلث سكانها من أصل يهودي"(**).

٦ - الانقلاب الدستورى

١ - المبررات

استفادت المعارضة من العديد من العوامل التى مهدت للانقلاب.

- عوامل خارجية فرضت نفسها تحت ضغط التغيرات التى طرأت على العالم. كانت معظم البلاد المجاورة قد تبنت دستورًا، وكان الأتراك يعتقدون أن التقدم والتحرر يجب أن يرتبطا بنظام حكم دستورى. ثم جاء انتصار اليابان على العدو القديم الموروث عن الأسلاف، الإمبراطورية القيصرية، الذى أقنع الأتراك بأن هذا الانتصار لبلد شرقي على بلد غربى لم يكن ممكنًا إلا لأن البلد الأول كان لديه نظام دستورى بينما كان نظام حكم البلد الثانى فرديًا.

كانت هذه الأفكار قد تدعمت أكثر فأكثر بتغير النظام فى بلد عدو آخر، إيران، التى منحت نفسها دستورًا فى عام ١٩٠٥؛ ثم بالثورة الروسية عام ١٩٠٥ وبإقامة نظام حكم ديمقراطى ودستورى مع برلمان: مجلس الدوما **Douma**. إضافة إلى ذلك، كان الإصلاحيون العثمانيون يخشون من أن تكون للبلاد

الأوربية أطماع فى أملاك الإمبراطورية. كان اجتماع بين الملك إدوارد السابع وابن أخته القيصر نيقولا الثانى فى ميناء ريـڤال **Reval** (تالين **Talin**) على بحر البلطيق فى التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٠٨ قد تحول إلى كابوس بالنسبة للعثمانيين، سلطة كانوا أم معارضة. فى الواقع، إنهم كانوا يرون أن هذا الاجتماع يرمى إلى تقسيم الإمبراطورية بين هذين البلدين(*).

- عوامل داخلية كان أساسها تفاقم الأزمة الاقتصادية: «الحقيقة أن الإمبراطورية العثمانية قد مرت بأزمة اقتصادية مأساوية: لم يكن بمقدورها تأمين المرافق العامة إلا بفضل قروض البنك العثمانى (بنك فرنسى - إنجليزى تأسس عام ١٨٦٣). بواسطة مرسوم محرم **Muharrum** (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٨٠)، سُمح لهذا الأخير بتأمين عجز الدولة فى مقابل تحصيل الموارد الأساسية التى تديرها هيئة جديدة: مصلحة الدين العثمانى العام. تحت اسم البنك الإمبراطورى العثمانى، صار فضلاً عن ذلك، البنك الرسمى للدولة، مع بقائه شركة أجنبية فى نفس الوقت»(٨٩).

أعقب ارتفاع الأسعار وزيادة العبء الضريبى بعض حركات التمرد فى الأناضول. تسارعت الأحداث مع حالة السخط التى سادت فى المعسكرات، لأنه فضلاً عن عجز الحكومة عن سداد رواتب الجنود وعن إعاشة جنودها بشكل صحيح، شعر الضباط العثمانيون بأن الجيش الذى يخدمونه كان مسلحًا بعتاد قديم ويدار بتنظيم عتيق وأنه يفتقر إلى الموارد المالية قياسًا بالجيوش الأخرى.

تسبب تقليص ميزانية الإمبراطورية فى تخفيض رواتب الضباط بمقدار النصف. خضعت كل الجيوش العثمانية لهذا القيد، باستثناء الجيش السلطانى المرابط فى إسطنبول. كما رأينا مسبقًا أن الجيش الثالث، الذى خالط الضباط الأوربيين فى مقدونيا، قد ثار ضد هذا القيد الجائر.

(*) كانت العناوين الرئيسية للصحافة البريطانية ترتكز على فكرة أن ريفال Reval كانت الخطوة الأولى نحو تقسيم الإمبراطورية العثمانية.

إليكم جدول مقارن لرواتب العسكريين العثمانيين والبريطانيين فى مطلع القرن (بالقطع الذهبية):

الرتبة	الإمبراطورية	إنجلترا
مارشال – مشير	٣٠٠	٢٤٠
لواء – عميد	٦٠	٩٠
عقيد	٢٥	٣٢
رائد	١٢	٢٣
نقيب	٥	٢٠
ضابط	٢-٣	٧.٥ – ٩.٥

المصدر: يلماظ أوزتونا، المصدر السابق الإشارة إليه، المجلد الثانى، ص١٤٧

عند مطالعة هذا الجدول، يلاحظ أن النسبة بين راتبى المشير والضابط، عند الإنجليز هى ٣٠ إلى ١ بينما كانت ١٠٠ إلى ١ لدى العثمانيين.

تسبب هذا الإجحاف الجائر إذًا فى قطيعة بين قاعدة وقمة نظام تسلسل الرتب العسكرية العثمانى. كان بالإمكان التمييز بين تيارين:

- ذلك التيار المحافظ للجنرالات، المقربين من السلطان ومن المؤسسات الدينية، الذين شاركوا فى السلطة الاقتصادية والسياسية فى الإمبراطورية.

- التيار العصرى للضباط الذين كانوا مفتونين بأفكار الحداثة التى نقلها إليهم معلموهم الأوربيون والذين أرادوا بالأخص مقاومة سلطة السلطان. أدى الحرمان الشديد الذى عانى منه الضباط إلى العديد من محاولات الاغتيال الفردية مثل تلك التى وقعت عام ١٩٠٤، التى حاول فيها أحد الضباط الشبان أن يطعن السلطان عبد الحميد بخنجر عند خروجه من مسرحه الخاص الموجود داخل القصر. فى العام التالى جرت محاولة أخرى: انفجرت عربة أمام المسجد الذى كان

السلطان يؤدى فيه الصلاة. ذهل السلطان، كيف تمكنت تلك العربة من الوصول أمام المسجد، اجتياز كل حواجز الحماية بدون تواطؤ أحد ضباط الشرطة أو الجيش؟ من جانب آخر، لم تلبث حركة العصيان أن اصطخبت فى القوقاز، بتأثير الثورة الروسية. صارت الاحتجاجات تتزايد داخل الجيش أكثر فأكثر وبدأت بعض الوحدات فى إعلان العصيان فى الأناضول وفى روميلى. امتدت حركة التمرد إلى الجيش الثالث المتمركز فى مقدونيا فى أول شهور عام ١٩٠٨. تزايد عدد التمردات من عام لآخر. فى عام ١٩٠٦، كان هناك أربعة؛ ارتفعت إلى ثلاثة عشر عام ١٩٠٧ ووصلت إلى ثمانية وعشرين فى النصف الأول من عام ١٩٠٨.

٢ – الانطلاق

ساعد قصور أجهزة أمن الدولة فى عودة "تركيا الفتاة" سرًا إلى البلاد. كانت الأرض ممهدة لانقلاب عسكرى، عندما انضم نيازى بيه، مقدم كتيبة المشاة، إلى المقاومة مع رجاله مستوليًا على الأموال المخصصة لرواتبهم؛ كانت الثورة قد بدأت. بعد قليل لحق به أحد ضباط الجيش الثالث، الرائد، أنور باشا الملحق بالأركان العامة لحلمي باشا مصحوبًا بمائة وخمسين جنديًا. بعد عدة أيام، فى مدينة الموناستير **Monastir**، قام المتمردون باغتيال شمسى باشا، قائد الجيش الثالث وأحد الـجنرالات الموالين للسلطان، الذين خدموا فى قيادة القوات المقدونية فى الشمال. بعد ذلك، أقام نيازى بيه حكومة مستقلة «حرة» فى إقليم مقدونيا. بعث إلى القرويين فى بلغاريا، اليونان، الصرب رسالة تحرضهم على التوقف عن دفع الضرائب إلى الحكومة المركزية وعلى التمرد عليها والوقوف إلى جانبه. ولكون الإدارة العسكرية للجنة "الاتحاد والترقى" كانت قد انضمت إليه بسرعة، فقد توجه إلى السكان باسم اللجنة، موضحًا مواقفها: "إنها سوف تضمن الحرية الكاملة لكل الشعوب وكل المذاهب الدينية". بعد أن تلقى دعم الجيشين الثانى والثالث، أبرق إلى حلمي باشا والي الموناستير: "بسم الله والحق أرفع رايتي ثائرًا على النظام الحاضر، وأريد إنشاء حكومة دستورية لتحصل بلادنا على الراحة والأمان وهي لا تدرك الرقي بدونهما وأقسم أنني لا أميز بين الأجناس والملل والأديان بعد أن جعلت شعاري الحرية والحق ورجائي أن تنال غايتي التأييد الذي تستحقه خصوصًا أننا نسفك في سبيلها دمنا"[١٠].

عندما تحول الموقف إلى صالح الاتحاديين، قام نيازى بالمبادرة:« فى الثالث والعشرين من آب / أغسطس ١٩٠٨، تلقى السلطان عبد الحميد رسالة، تحمل توقيعات أعضاء اللجنة المركزية لجمعية "الاتحاد والترقى" الموجودة بالموناستير، يبلغونه فيها أنه إذا رفض إعلان الدستـــور خلال أربعة وعشرين ساعـة، فإن الجيشين الثانى والثالـث سيزحفان نحو العاصمة»[١].

ردًا على ذلك التهديد أرسل السلطان فى منتصف آب/ أغسطس المائة وثمانين ألف رجل الذين كان قد سحبهم من الأناضول لقمع متمردى مقدونيا. غير أنه بين يومى ٢٠ و٢٣ أغسطس كانت الحركة الثورية قد امتدت إلى بعض الجماعات المدنية وإلى العديد من المدن الكبرى فى مقدونيا تحت إشراف لجنة "الاتحاد والترقي" انهالت آلاف البرقيات على قصر [يلدياز]، مطالبة بالدستور. فى مساء الثالث والعشرين من آب / أغسطس، كان عثمان باشا، الذى كان قد أرسل لتولى قيادة الجيش الثالث يخبر القصر بأن المتمردين قد ألقوا القبض عليه وأنه إذا لم تقم الحكومة بتنفيذ مطالبهم، فإنه سوف يزحف بنفسه، إلى العاصمة على رأس الجيش الثالث. فى نفس الوقت، وصل من الموناستير نبأ يبلغَ السلطان بأن الدستور قد أعيد فى مقدونيا كلها.

استدعى السلطان الوزراء وتشاور مع شيخ الإسلام الذى يعتبر المتمردين عصاة ويقترح على السلطان أن يصدر فتوى تُجيز للسلطان أن يرسل جيشًا لتأديب المتمردين. إلا أنه نصحه أن يأخذ رأى الشيخ أمينى، الذى يبلغ من العمر تسعين عامًا، والمسئول عن صياغة الفتاوى. فى نهايتها، كانت تلك الفتاوى تحمل تأشيرة شيخ الإسلام: «جائز – حلال» أو «غير جائز – حرام».

بعد دراسة الأمر، رد الشيخ أمينى على السلطان بأن تصرف الجنود لا يجب أن يعتبر تمردًا ضد شخصه، لأن الأمة بأكملها كانت تطالب بحقوقها ليس إلا، وبالتالى فإنه لا يستطيع أن يصدر أى فتوى. استقصى السلطان الشيخ أبو الهدى الذى أجابه بأن مطالب الأمة موافقة للقرآن وأنه يستحق لقب الخليفة ما دام كان يحترم الشريعة، لكن إن حاد عنها فيجب أن يخلع [٢]. توجه السلطان حينذاك إلى مجلس الوزراء، الذى نصحه، هو الآخر، بإعادة الدستور.

٧ – إعادة الدستور

بحسب ما نرى، فإن هذه المشاورات لم تكن قد عادت تؤثر على قرار السلطان ولا على رأيه فى الحركة الاتحادية وعلاقاتها. إن تساهله تجاه مستشاريه ووزرائه لم يكن متعلقًا بقناعة اكتسبها حديثًا لكن من واقع أنه لم يكن يملك الخيار. ابتداء من ذلك الوقت الذى لم يكن يرغب فيه فى إثارة حرب أهلية تجعل من الإمبراطورية فريسة سهلة لأعدائها، كان عليه أن يخضع لضغوط حاشيته. فى الرابع والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٠٨، يوم مشئوم، نشرت الصحافة قرارًا (مرسومًا) للسلطان يعيد فيه العمل بدستور مدحت باشا الذي سبق أن أعلن فى ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٦.

بعد أن حصلوا على ما كانوا يريدونه، قام الاتحاديون بخطوة جديدة للاستيلاء على السلطة "فأجبروا السلطان على توقيع إرادة سلطانية جديدة تقضي بتسريح قادة الأمن وعزل رئيس أركان الجيش رضا باشا وناظر الداخلية ممدوح باشا وسجنهما مع تحسين باشا رئيس كتاب السلطان والشيخ أبو الهدى، وفر من رؤساء الأمن عزت باشا، نجيب باشا ملحما وسليم باشا ملحما إلى أوربا. وحددت نفقات السلطان وراتبه الشهري ونفقات قصره وجعلت جميع بطانته من الأحرار أعضاء جمعية الاتحاد والترقي"(٤٣).

لماذا لم يقم الاتحاديون بخلع السلطان عبد الحميد بينما كان هذا هو الهدف الأساسي للانقلاب؟ وفقًا للمؤرخ البريطانى رامزور: «لم تكن فكرة عزله شائعة خارج دوائر المثقفين والضباط. لم تجرؤ لجنة "الاتحاد والترقى" على نشرها وسط الجنود البسطاء لأن السلطان، بالنسبة لهم، كان محل تقدير وإجلال، ليس بسبب موقعه. على رأس الإمبراطورية وإنما بسبب الدور التقليدى الذى كان سلاطين الأتراك يلعبونه باعتبارهم قادة للجيوش، فى دولة عسكرية»(٤٤).

كان الجند أكثر ارتباطًا وأكثر ولاءً للسلطان من الضباط، لم يكن لديهم نفس الميل الفطرى للأفكار الوطنية والعلمانية. هذا ما يفسر أنه، فيما بعد، قد انحازوا إلى جانب السلطان، ضد الضباط الاتحاديين.

سميت تلك الفترة بعهد المشروطية، لأنه يشترط على السلطان الخضوع للدستور، بينما قيدت صلاحياته واختصاصاته.

أما بالنسبة للقادة أو بالأحرى الانقلابيين الأبرز فى تلك الفترة فقد كانوا محركى الأيام الأولى للتمرد: نيازى بيه، ناظم بيه وأنور بيه. ذاع صيت الأول منذ بداية الانقلاب من خلال دوره كمفجر للثورة. تم اغتياله، اختفى سريعًا عن المشهد السياسى. ترك كتابًا محررًا بالتركية "تاريخ الانقلاب"، تمت ترجمته إلى الفرنسية، الأرمنية، البلغارية، الألمانية والإنجليزية، لكن ليس إلى العربية. لم يعرف الثانى إلا بمشاركته فى التمرد وفى الانقلاب، لم يقم بأى دور سياسى. أما الثالث فقد كان الأشهر من بين الثلاثة، شغل أكثر مناصب الدولة حساسية وظل بها حتى نهاية الحرب العالمية وتقسيم الإمبراطورية. فى مقابلة سمح بها لجريدة التايمز **Times** البريطانية، أطلق بعض التصريحات المهمة حول أهداف ومطالب الانقلابيين:"إن جمعية الاتحاد والترقي تريد إصلاح الجيش وينبغي للرعايا العثمانيين أن ينالوا كلهم نصيبهم من الخدمة العسكرية مهما كانت ديانتهم ومذاهبهم(...) يجب على المسيحيين أن ينتظموا في سلك الجيش العثماني(...) إن الذي نريده هو جيش وطني لا جيش إسلامي(...) ليس للجامعة الإسلامية محل في خطة جمعية الاتحاد والترقي(...) والقطر المصري خارج عن نطاق أعمالنا ومراميها وحزب تركيا الفتاة يأبى التعرض لعمل الحكومة الإنكليزية المجيد في مصر ولا يعير المهيجين والمحرضين فيها أقل مساعدة أو التفاف، فهمّ اللجنة كلهُ هو إصلاح تركيا وترقيتها على المبادئ الدستورية وأملنا أن نجد في ذلك تأييدًا من حكومة الملك إدوارد وميلاً إلينا وعطفًا علينا من الحكومة الإنكليزية"(٩٥).

عبر هذا التصريح بوضوح كامل عن استراتيچية الاتحاديين، فى الداخل كما فى الخارج. لقد كانوا يريدون جيشًا وطنيًا فى دولة إسلامية تقوم على فكرة الأمة. لم تدرك القيادة الاتحادية العواقب الوخيمة التى يمكن أن تكون لتصريحاتها بالنسبة للأقاليم غير التركية فى الإمبراطورية. بينما كانت تهتم بإصلاح تركيا فقط، كانت تدعم الاحتلال البريطانى لمصر. من بين جملة الوطنيين، كان هناك كثيرون قد رأوا فى سياسة الاتحاديين تقسيمًا للإمبراطورية.

لنضف إلى ذلك تلك الإساءة التى لحقت بالشعور الدينى للمسلمين من خلال تشكيل الحكومة التى ضمت عددًا كبيرًا من الشخصيات اليهودية أو العلمانية. لم تكن هذه الملاحظة من فعل المراقبين المسلمين فقط وإنما الأجانب أيضًا. مثلما كتب سيتون واطسون: "كان جاويد من الطائفة اليهودية المعروفة بالدونمة وكراسو من اليهود الإسبان القاطنين في مدينة سالونيك[*] وكان طلعت باشا بلغاريا من أصل غجري اعتنق الإسلام دينًا[96] أما أحمد رضا، أحد زعمائهم في تلك الفترة فمن اتباع مدرسة كونت الفلسفية"[97].

يمكن أن نحقق ونطابق هذه المعلومات مع التقارير التى كان السفير البريطانى فى إسطنبول يرسلها إلى الحكومة فى لندن؛ كان معارضو الحكومة الاتحادية، أنفسهم، يضخمون كثيرًا من الحقيقة. هكذا تشكل شعور عربى وإسلامى معارض للقادة الاتحاديين والذى لا يزال من الممكن أن نجد آثاره فى أيامنا هذه ماثلة في أدبياته.

٨ – ردود فعل

لم تخف أقاليم الإمبراطورية العثمانية سعادتها بإعلان إعادة العمل بالدستور. عاش العثمانيون ذلك الوقت كحلم بالحرية، بالعدالة وبالسلام. واقع الأمر، أن المعارضة كانت تعتقد أنه بمجرد العودة إلى الدولة الدستورية، فإن الإمبراطورية، ربما تتخلص من سيطرة القوى العظمى وتحل مشاكلها الداخلية. إن العودة إلى الحياة البرلمانية ربما وضع، للأبد، حدًا للنزعات الانفصالية التى كانت تتزايد فى الأقاليم الأوربية وخاصة فى البلقان. كان بوسع الإمبراطورية أن تستعيد مجدها القديم. منذ اليوم الأول للانقلاب، كانت هذه المشاعر قد ظهرت فى خطابات القادة الجدد مثلما ظهرت فى ردود أفعال الشارع فى إسطنبول أو خارجها. وصف سليم قبعين المظاهرات فى العاصمة عقب إعلان إعادة العمل بالدستور: "المواكب والحفلات في شوارع العاصمة والخطباء يخطبون بتحمس وتلاميذ المدرسة الطبية العسكرية يسيرون وقد كتبوا على أعلامهم بالفرنسية حرية– مساواة–إخاء. سلامة الأمة بالعلم ولا علم إلا في عهد الحرية"[98]. (انظر الصور)

(*) سالونيك، التى كان اليهود يمثلون غالبية سكانها، كانت مركزهم. كما كانت كذلك المدينة التى ابتدأ منها الاتحاديون انقلابهم.


VIVE
LA
CONSTITUTION!


LIBERTÉ
FRATERNITÉ
ÉGALITÉ

كما وصف حماس الضباط، الضجيج والابتهاج اللذين سادا بين الناس وفى الأحياء الأوربية، الأعلام المعلقة والناس الذين يتعانقون.

فى مجلته "المنار" علق الشيخ رشيد رضا على عودة الحياة الدستورية مشيرًا إلى:"أن أحرار المسلمين هم الذين بدأوا بدعوة الأحرار العثمانيين من النصارى واليهود في مصر وأوربا وفي الولايات العثمانية إلى مشاركتهم في جهادهم(...) ومع ذلك فمنهم من بالغ في قوله وغلا في رأيه فاستحسنوا التنازل عن بعض حقوقنا إرضاء لعاطفة بعض شعوبنا كالذين يـرون أن يجعل جامع أيا صوفيـا مجلسا للمبعـوثين، ويخـــرج من كونه مسجـدًا للمسلمين، وهم الترك الذين يذكرهم هذا الجامع بذلك الفتح المبين"(٩).

كان الشيخ رشيد رضا يفصح، بهذه العبارات، عن قلق النخبة العربية تجاه الميول العلمانية للاتحاديين الذين أرادوا أن ينزعوا الصفة الدينية عن أشهر المساجد فى التاريخ العثمانى والذى كان رمزًا لفتح القسطنطينية ذاته.

بعد ثلاثة أيام من وقوع الانقلاب، بناء على طلب الاتحاديين، أعلن السلطان العفو العام الشامل. عاد إلى إسطنبول عشرات المعارضين المنفيين فى أوربا أو فى مصر. أرسلت لجنة "الاتحاد والترقى"، المقيمة سرًا فى سالونيك، أبرز كوادرها، إلى العاصمة لتكون على مقربة من السلطان ومن الصدر الأعظم؛ من بينهم: طلعت، رحمي، جاويد، الدكتور ناظم بهاء الدين شاكر، وأحمد رضا. أعلنت لجنة "الاتحاد والترقى" عن تشكيل لجنة عليا فى العاصمة، تتكون من ستة أعضاء منهم طلعت، جمال، جاويد. لم يكن الصراع على السلطة فى أعلى دوائر الدولة خافيًا على أحد. بعد شهر من الانقلاب، استقال الوزير سعيد باشا تاركًا المكان لكمال باشا فى السادس من آب/ أغسطس. شكل الأخير حكومة جديدة(١٠) ضمت اثنين من الوزراء الاتحاديين، الأول للدفاع والآخر للبحرية. على الفور، بدأ الصدام مع ممثلى لجنة "الاتحاد والترقى". غير أن أكبر المشاكل التى كان على اللجنة أن تواجهها كان إعلان استقلال بلغاريا فى الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، ثم قرار مملكة النمسا – المجر [هنغاريا] فى اليوم التالى بضم البوسنة والهرسك، وأخيرًا الإعلان عن ضم جزيرة كريت إلى اليونان. خلال ثلاثة شهور كانت حكومة الاتحاديين قد فقدت من الأقاليم أكثر مما فقده السلطان عبد الحميد فى ثلاثين عامًا.

فى وسط هذا الجو المتوتر دارت الانتخابات التشريعية، خلال شهرى تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر. كان الاتحاديون يهيمنون على الشارع، العائق الوحيد كان حزب "اللامركزية" الذى يقوده الأمير صباح الدين. "من أجل إنقاذ الإمبراطورية، كان من الواجب، بحسب أحمد رضا، أن يسيطر العنصر التركى من السكان على السياسة الحكومية وأن يدعم السياسة المركزية. كان ينادى بملكية دستورية، بينما كان الأمير صباح الدين يرى نجاة الإمبراطورية فى تقدم اقتصادى يقوم على المؤسسات الخاصة. من خلال اتحاد يضم كل الطوائف، بما فيها الطوائف المسيحية. على العكس، كان أحمد رضا، يؤكد أن النظام الاتحادى سوف يودى بحياة الإمبراطورية" [١٠١]. إلى جانبهم كان هناك "حزب الأحرار العثمانى" المكون من بعض الأشخاص الذين تجمعوا قبل الانتخابات بشهرين. فى العاصمة خسر مرشح المعارضة ورئيس الحكومة كمال باشا أمام مرشح الاتحاديين لأن اللجنة "كانت تسيطر على سير الانتخابات وتضمن النجاح لمرشحيها بأغلبية كبيرة". [١٠٢]

فى الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٨، افتتح السلطان عبد الحميد البرلمان ويرفقته أبناؤه الخمسة. فى خطابه، توجه السلطان إلى النواب بهذه العبارات: "منحت رعيتي القانون الأساسي (يقصد الدستور) حينما استويت على العرش ثم أوقفت العمل بهذا القانون بناء على ما عرضه علينا رجال الدولة (...) وذلك إلى أن يرتقي أفراد رعيتنا في العلوم والمعارف (...) وبفضل انتشار المعارف ارتقت مدارك الرعية وبناءً على الرغبة التي عرضت علينا في إعادة إنفاذ هذا القانون لم نتأخر عن إعلان الدستور(...) نحن نرغب من صميم القلب في إصلاح المالية وتنظيم الميزانية وزيادة رفاه الرعية وزيادة عدد المدارس لإنارة الأذهان ونشر المعارف وإتمام ارتقاء نظام الجندية والبحرية وإصلاح الدوائر المختلفة"[١٠٣].

غير أن البرلمان كان قنبلة موقوتة حقيقة، مهيأة للانفجار فى أى لحظة نتيجة عدم التوازن فى تمثيل السكان والذى يظهر بوضوح فى الجدول التالى:

الجنسيات	عدد السكان بالمليون	عدد النواب
العرب	١٠.٥	٦٠
الأتراك	٧.٥	١٤٧

جنسيات أخرى	٤	٨١
الإجمالى	٢٢	٢٨٨

المصادر:

- جورج أنطونيوس، المصدر المذكور آنفًا، ص١٧٩ . George Antonius.
- فيروز أحمد، تركيا الفتاة، O.U.P، لندن، ١٩٦٩، ص١٥٥ Feroz Ahmed، Young Turks
- ساطع الحصرى، المصدر المذكور آنفًا، ص ١١٠، Sâti Al Husri

يلاحظ اختلاف الأرقام الخاصة بعدد مقاعد الأتراك فى البرلمان. فى المصدر الأول كان عددهم ١٥٠ مقعدًا، فى الثانى ١٤٧، فى الثالث ١٤٢. غير أنها تتطابق بالنسبة لعدد النواب العرب الستين.

«كان للمسيحيين اثنان وأربعون مقعدًا فى مقابل أربعة لليهود. كان حزب "اللامركزية" يضم خمسة وثلاثين عضوًا من غير الأتراك. تم اختيار أحمد رضا رئيسًا وكان نوابه الثلاثة هم: أوستيدى باشا Austidi Pacha – يونانى –، ناداشيا داراجا Nadashia Daraga – ألبانى – وروحى عبد الهادى – عربى»[١٠٤]

ابتداء من الجلسة الأولى، تشكل معسكران، تكون الأول من الاتحاديين، وكان الثانى يضم مؤيدى السلطان، وأقلية حزب "اللامركزية" والأتراك المقاطعين للجنة "الاتحاد والترقى". خلال الجلسة الثانية التى جرت فى الواحد والعشرين من نفس الشهر، حاول الاتحاديون نزع الثقة عن رئيس الوزراء كمال باشا، أحد أبرز مؤيدى السلطان، لكن النواب صوتوا لصالحه، الأمر الذى عزز من موقفه. وقرر آنذاك أن يبعد من حكومته الوزيرين الاتحاديين المكلفين بالدفاع والبحرية على الترتيب.

أنذر هذا القرار بحرب معلنة بين مناصرى السلطان والاتحاديين الذين اعتبروا هذا الإجراء بمثابة انقلاب. عاجزين عن الرد عليه بعمل سياسى، من خلال الإطار البرلمانى أو الدستورى. الذين كانوا قد طالبوا به بأنفسهم، ردوا بوسيلة كانت قد صارت مألوفة لديهم، قوة السلاح. بعد قليل أعلن الأسطول رفضه إطاعة الأوامر الجديدة. أتت ضغوط

وتهديدات الاتحاديين الموجهة للوزراء ثمارها، حيث إن وزير الداخلية قدم استقالته. كان الجو متوترًا للغاية عندما أرسل البرلمان رسالة إلى رئيس الوزراء، فى التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٠٩، متهمًا إياه بالأزمة. رفض رئيس البرلمان المهلة التى كان قد طلبها الصدر الأعظم، وقع هو، وكذلك سبعة من أنصاره، فى خطأ عدم الحضور أمام البرلمان، لأن الاتحاديين هيمنوا على المناقشات. فى ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٠٩، أثناء الجلسة الثالثة، سادت فوضى عارمة، طوال ساعتين، سمع فيهما هذا الشعار:«بنادق الجيش ضد سياسة كمال باشا». [١٠٥]

الفصل الرابع

انقلاب الجند

أعطى المؤرخون هذا الانقلاب مسميات عديدة، تارة يسمونه انقلابا، وأخرى ثورة، عرف بأسماء مختلفة: انقلاب الجند؛ انقلاب "جمعية الاتحاد الإسلامي"، الانقلاب الشرعي- لأنه كان يهدف إلى إعادة العمل بالشريعة؛ "كما سمي بحادث ٣١ مارس" أو أيضًا "الحركة الرجعية".

لعله شيء غريب، أن كانت هذه الواقعة قد أغفلت تقريبًا من كل المؤرخين عربًا كانوا أم غير عرب. بيد أن، هذا الانقلاب، بحسب ما نرى، ربما كان الأهم من حيث إنه قد وقع فى مرحلة مضطربة تمامًا من حياة الإمبراطورية، سوف تفضى إلى خلع عبد الحميد. فى هذا النزاع، تواجه أنصار الشريعة مع أنصار الحداثة والعلمانية، السلطان والعسكر، تيار الوحدة الإسلامية وتيار الوحدة التركية. ناهيك عن تدخل العديد من القوى، سياسية، دينية، قومية وأجنبية.

برغم أهمية هذا الحدث التاريخى، فإننا لم نعثر على أى دراسات يمكن الاعتماد عليها تتناول الظروف التي أدت إلى إزاحة السلطان عبد الحميد. المصادر العربية بأغلبها، ترى الحدث نتيجةً لمؤامرة دولية حرض عليها الصهاينة، الماسونيون والغرب. أما أغلب الدراسات الغربية، فكانت ترى فيه نزاعًا بين نظامين، أحدهما دستورى، والآخر استبدادي/ مطلقى.

هكذا، وجدنا أنفسنا أمام حالة قصّر فيها المؤرخون فى واجبهم فى تقديم شهادة تقوم على تحليلات جادة. وبالتالى، وفى حين انسكب كثير من الحبر بشأن الانقلاب الدستورى، فإن انقلاب العسكر لم يعتبر، حتى من جانب المتخصصين، إلا حركة "رجعية " تهدف إلى إعادة مطلقية حكم السلطان عبد الحميد، الذى أنهاه الاتحاديون. لكن قبل أن نتوغل أكثر فى دراسة هذا الحدث فإن أهمية الصحافة فى هذه الدراسة تحملنا على استكشاف طبيعة هذه الصحافة نفسها ، التى نعتزم أن نعتمد عليها.

١ـ مصادر صحافية

بشكل عام، كان الموقف المعلن تجاه الأحداث فى الصحف المحلية العربية،متمثلة فى جرائد ومجلات تلك الفترة يعرب عن، سواء وجهات نظر تطلعات محلية، دينية، طبقية،عرقية أو وطنية، أو عن انضمامات سياسية إلى محاور المشهد الدولى. كان المظهر الأخير انعكاسًا لواقع أن بعض الجرائد كان ممولاً من جانب بعض القناصل الأوربيين أو مثَل منابر لمنظمات دولية.

لقد لجأنا إذًا إلى كل هذه الصحف بمواقفها المتباينة حتى نـكون فكرةً عن التوجهات الفكرية والسياسية السائدة بين المثقفين والكتاب فى الشرق.كانت مقاربتنا تجاه هذه الصحف موجهة بالاعتبارين التاليين: أهمية هذه الصحف من جانب، ومن جانب آخر، الاهتمام بالحصول على التغطية الأشمل لتلك الميول الاجتماعية - السياسة مدار البحث. النتيجة المنطقية التى قادنا إليها هذان الاعتباران، هى إثبات أن هذه الصحف كانت نادرًا ما تتبنى موقفًا اجتماعيًا - سياسيًا مشتركًا وأن مواقفها قد كانت مختلفة بقدر اختلاف الطبقات، والتوجهات التى كانت تمثلها.

من جهة أخرى، لم تكن الصحافة والصحف، مزدهرة فى تلك الفترة بالفعل إلا فى مصر وفى بلاد الشام (سوريا الكبرى). من هنا كانت حدود خيارنا. غير أنها كانت غزيرة العدد، من ثم فقد قمنا بتصنيف الجرائد تبعًا للقضايا التى كانت تدافع عنها خلال الفترة المتناولة. بناء عليه، فإننا نذكر من هذه الصحف:

- المنار، مطبوعة ذات توجه إسلامى وإصلاحى.
- الاتحاد العثمانى، ذات طابع تعليمى إسلامى. عند بداية ظهورها، كانت قريبة من لجنة "الاتحاد والترقى". بعد ذلك اتخذت موقفًا مشايعًا للحقوق الوطنية للعرب فى مواجهة التتريك.
- المقطم، استفادت من دعم الإنجليز.
- الهلال، مجلة ذات نزعة تحررية.

فضلاً عن ذلك فقد استعنا أيضًا بصحف أخرى عربية وغير عربية، عندما اقتضت الضرورة، ليكون لدينا رؤية أكثر شمولاً واكتمالاً لموضوع البحث.

٢ – الأحزاب السياسية المتنازعة وصحافتها

حتى نفهم بصورة أفضل المشهد السياسى الذى دار فيه النزاع فإن علينا استعراض أيضًا القوى المتواجدة وثقلها على كل من المستويين المؤسسى والشعبى. لقد كانت ممثلة فى الأطراف التالية: لجنة "الاتحاد والترقى"، "حزب الأحرار" و"مجموعة المستقلين". أما بالنسبة لـ"جمعية الاتحاد الإسلامى" فقد كان لها قاعدة شعبية وكانت فعّالة للغاية على الرغم من أنها لم تكن ممثلة فى البرلمان. كما استفادت أيضًا من دعم كل الأحزاب المعارضة للاتحاديين. فى قاعة البرلمان كان تمثيل الأحزاب المختلفة كالتالى:

- لجنة "الاتحاد والترقى": وهي الحزب الحاكم– ١٦٤ نائبا منهم ١٣٠ نائبا تركيا، ١٥ نائبا ألبانيا، ٥ نواب عرب، ٤ نواب بلغار، ٣ من الصرب، نائب يونانى، نائب أرمنى.
- "حزب الأحرار": ٤٥ نائبًا منهم ٢٢ نائبًا يونانيًا، ١٢ نائبًا ألبانيا، ٦ نواب من الأتراك، ٥ من الأرمن.
- "مجموعة المستقلين": ٥٧ نائبًا منهم ٥٢ نائبًا عربيًا، ٤ من الأرمن ونائب تركى واحد. [١٠٦]

عبرت سياسة كل حزب عن نفسها من خلال صحف مختلفة:

١ – الصحافة الموالية لـ "لجنة الاتحاد والترقى" :

- طنين **Tanîn**، برئاسة تحرير حسين جهيد[*] **Hüseyin Djâhid**.
- شوراي أمت **Chûrâ-yi Ummet**.

(*) أول من قام بنشر أفكار عنصرية. مدافعا عن سياسة التتريك ، هاجم كل ما هو غير تركى وأشاع الفرقة بين العثمانيين وشجعهم على الانفصال.

- سبر صاعقة **Sabr Sâiqa**.

- نير حقيقت **Nayr Haqiqa**.

- وبالفرنسية: صحيفتا إسطنبول **Istanbul**، وتركيا **La Turquie**.

- الشفق **Al-Chafaq**، لسان حال الحركة الصهيونية، تأسست عام ١٩٠٩ فى إسطنبول والتى كان بالإمكان أن نقرأ فيها دائمًا أن اليهود، الذين أجبرهم الفراعنة على تشييد أهرام مصر، يعتبرون أن هذه الأرض هي جزء من ميراث إسرائيل في المستقبل.

٢ – الصحافة الموالية لـ"حزب الأحرار":

- سربستي **Serbestî**، تحت إدارة مولان زاده رفعت بيه **Mûlân Zadih Rifa'at Bey** ورئاسة تحرير حسن فهمى بيه.

- أقدام **Aqdam**: رئيس التحرير على كمال بيه.

- عثمانلى **Osmanlî**، وجريدة **L'indépendant** وأخيرًا **Le Levant Herald**.

٣ – الصحافة الموالية لـ "جماعة الاتحاد الإسلامى"

- البركان **Volkan** – برئاسة تحرير الزعيم الروحى لجماعة "الإخوان المحمديين" – أو "جماعة الاتحاد الإسلامى" – الشيخ حافظ درويش وحداتى **Hâfiz Darwich Wahdati**.

- الميزان **Al-Mizan**: رئيس التحرير مراد بيه الداغستانى، أحد قدامى قادة حركة " تركيا الفتاة .

- منبر الشعوب: أسسها سيف الدين غاستوف **Sayf Ad-Din Ghâstuf**– بولندى اعتنق الإسلام – بالتعاون مع حسين حسيب باشا – ممثل الوطنيين المصريين وعلى رأسهم محمد فريد بيه – كانت هذه الصحيفة تقوم بنشر الأفكار الداعية للوحدة الإسلامية.

بإطلاقها "انقلاب الجند" انخرطت هذه القوى السياسية فى صراع بلا رحمة كان يهدف إلى إزاحة الاتحاديين عن السلطة نهائيًا وإلى تطبيق الشريعة.

٣ – أسباب الانقلاب

لم يهتم المؤرخون بهذا الانقلاب على الرغم من حقيقة أنه كان آخر محاولات التيار الإسلامى لاستعادة مكانته المركزية فى الدولة. كانت أسباب هذا الإهمال، بحسب ما نرى، هى التالية:

١- سيطرة الاتحاديين الكاملة على السلطة حتى نهاية الإمبراطورية العثمانية وكذلك اندلاع الحرب العالمية الأولى الذى لم يسمح بفتح ملف المعارضين الإسلاميين.

٢- غلبت هيمنة الصراع القومي فغطت على الصراع في الميدان الديني، شجع ذلك العرب والقوميات الأخرى غير التركية، بطريقة غير مباشرة، على التحول إلى الصراع القومى الذى كان هدفه الأول هو المساواة بين جميع العثمانيين بعد ذلك هيمنت الاعتراضات / التظلمات والكبرياء الوطنى على النزاع العربى – التركى، بدأ بعض العرب فى بلاد الشام فى إظهار ميول استقلالية. عملت الدول الأوربية على إثارة النزاع بين العرب والأتراك بهدف تقويض الإمبراطورية وتقاسم ممتلكاتها.

من المؤسف أنه لم يؤت مطلقًا على ذكر التحالف، إبان هذا الانقلاب، بين القوى السياسية، الوطنية والدينية. فى الواقع، إن قوميات أخرى غير الأتراك شاركت فيه – الأرمن، الألبانيون وفريق من العرب [١٠٧] على سبيل المثال– إضافة إلى الأحرار، أنصار اللامركزية والإسلاميون الذين تكتلوا ضد سلطة الاتحاديين. أما بالنسبة لأسباب انقلاب الجند فقد كانت عديدة وانقسمت إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية لم تقصّر صحافة تلك الفترة فى ذكرها، بينما سهت عن أو أغفلت بعض أبعاد النزاع. لنرى أولاً الأسباب المتعلقة به:

- التوجهات التحديثية لسياسة الاتحاديين الذين كانوا يريدون أن يجعلوا من المجتمع العثمانى المسلم مجتمعًا أوربيًا. اتضح هذا من خلال بعض الإجراءات الشكلية البحتة وإن كانت رمزية للغاية. "استبدلت الحكومة طربوش الجنود بغطاء رأس أوربى الشكل شبيه بالقبعة ما أدى إلى سخط واستنكار كبيرين فى الجيش، لدرجة أن المتمردين، أثناء الثورة، كانوا يخلعونه عن الجنود الذين

يضعونه، ويرمون به على الأرض، أو يمزقونه قائلين: أنتم عثمانيون، هيا اشتروا طرابيش"."إن الضباط الجدد الذين أتموا دروسهم في أوربا عجلوا كثيرًا في إظهار آرائهم التغريبية، فقد أبلغوا الجنود ألا يمضوا إلى الصلاة ولا يقابلوا العلماء... وفي بعض المعسكرات حولوا غرف الصلاة إلى مسارح أو مقاهٍ"[١٠٨]

- التدخل المستمر للجنة "الاتحاد والترقى" فى كل المناحى، وفر حجة لمنافسيها الذين كانوا يتهمونها بأنها حلت محل السلطة التنفيذية والتشريعية على حد سواء وأنها رفعت رغبتها الخاصة إلى منزلة القانون. اعترى الشعب قلق، كان يخشى الانتقال من استبداد رجل واحد إلى استبداد جماعة.

- أدت الأحداث السياسية إلى فوضى كبيرة فى أجهزة الدولة الإدارية لدرجة أنها امتدت بعد ذلك إلى أبواب المدارس. وبناء على إلحاح وزارة المعارف، كان كمال بيه، رئيس تحرير صحيفة أقدام **Aqdâm** – قد استقال من مدرسة العلوم الإدارية. طالب تلاميذه بعودته رافضين الالتحاق بقاعات الدراسة. شكلت الوزارة لجنة يرأسها جلال بيه قامت بالإعلان عن فصل خمسة من الطلاب، الأمر الذى أدى إلى التهاب الموقف"[١٠٩].

عبر بعض قادة الاتحاديين عن مواقف عنصرية تجاه القوميات غير التركية. مثلما كتب حسين جهيد **Djâhid**، رئيس تحرير طنين **Tanin** – لسان حال الاتحاديين– فى مقال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٨ "إن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية، وإن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، فلا مجال إذًا للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى، إن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركيًا"[١١٠].

بغرض التحكم فى جهاز الدولة بشكل أفضل أدخل الاتحاديون إلى الوزارات والهيئات الإدارية ضباطًا صغارًا كانوا يتدخلون فى أقل الأمور، الأمر الذى لم يلبث أن عرقل انتظام سير الأعمال فى الداخل والخارج.

حدث نفس الشيء فى قيادة الجيش، وهو ما كان له ردود فعل على النظام العام. انقسم الضباط شديدو الفاعلية فى الفيلقين الثاني والثالث، إلى مجموعتين موالية ومناوئة للاتحاديين. عقب إقالته، أعلن الصدر الأعظم أن هذا الوضع كان له عواقب ضارة حتى على تنظيم الجيش ذاته الذى كان عاجزًا عن قمع التمرد. وبحسب كمال باشا فقد كان هناك تهاون كبير فى الجيش حتى "صار الضباط يلقون الخطب السياسية في الملاهي والاجتماعات والمظاهرات وأنشأوا يقيمون المناورات الحربية والاستعراضات العسكرية في المسارح، فقد كنت ترى فرق الجند العثماني تمر بأسلحتها وضباطها من أمام المتفرجين في مسارح التشخيص وهو ما يحط بالشرف العسكري، وكل ذلك كان منشؤه ضعف إرادة علي رضا باشا وزير الحربية المطلوب منه حسب وظيفته منع كل هاته الأمور المخلة بنظام الجيش والذي لم يكن ليقدر على تنفيذ أوامره وتنبيهاته إزاء نفوذ كلمة الضباط المنتسبين للجمعية"[(١١١)].

كان هذا هو وضع الجيش، حتى إن الإمبراطورية وجدت نفسها فى حالة عجز كامل عن حماية أراضيها. فى شهر آب/ أغسطس من العام نفسه، فشلت كل المحاولات دبلوماسية كانت أو حربية فى الحفاظ على بلغاريا. أعلنت هذه الأخيرة استقلالها بينما قامت مملكة النمسا – المجر بضم البوسنة والهرسك. فى العاشر من شباط/ فبراير ١٩٠٩، لتوطيد سلطته بصورة أفضل، قام كمال باشا بتعيين العديد من أنصاره، الأمر الذى برره بالعبارات التالية: " حفظًا لشرف الجيش وإعادة النظام والانتظام إلى صفوفه تقرر تعيين ناظم باشا قائد الفيلق الثاني الذي أثبت اقتداره بإصلاح الفيلق المذكور وإعادة النظام إليه في مدة لا تزيد على الشهرين وزيرًا للحربية"[(١١٢)].

كما قام أيضًا بتعيين حسن باشا، القبطان الشهير (الأميرال) فى البحرية، وزيرًا للبحرية وحيدى باشا **Wahdî** فى المنصب الشاغر لوزير المعارف.

٤– إسقاط الاتحاديين لحكومة كمال باشا

بينما لم تبال بالتهديدات الخارجية، تصرفت لجنة "الاتحاد والترقى" بعنف عندما شعرت أن كمال باشا يهدد سطوتها على الحكومة. أشاعت آنذاك، فى صفوف الجيش،

أن الصدر الأعظم، أمر بإقصائه لأعضاء اللجنة عن الحكومة، كان يحاول إلغاء الدستور وإعادة نظام الحكم المطلق، وهذا بالتواطؤ مع وزير الحربية. أن ينسب إلى الرجلين مثل هذه المخططات، كان إغفالاً لماضى هذين الرجلين اللذين كانا، نفسيهما ضحيتين للاستبداد. الحقيقة، أن كمال باشا، ولأنه عرض على السلطان وثيقة تحذره من تطور الأحداث إن لم يُعد الحياة البرلمانية، فقد عانى من غضبته، أقيل من منصب الصدر الأعظم (١١٣)، أرسل إلى حلب واليًا عليها ثم نفى إلى إزمير لمدة اثنى عشر عامًا قبل أن ينفى إلى جزيرة رودس **Rhodes**. أما بالنسبة لناظم باشا، فقد نفى إلى أذربيـچان، جرد من رتبته العسكرية ونزعت عنه ألقابه، سجن لمدة سبع سنوات. لم يعد إلى إسطنبول إلا عقب إعادة الدستور وإعلان العفو عن السجناء السياسيين. (١١٤)



كمال باشا

بالرغم من الماضى المؤلم لهذين الرجلين، فقد نجح الاتحاديون في تعبئة ضباطهم للوقوف في وجه الصدر الأعظم. انهالت البرقيات المعارضة على ديوانه. استعدت بعض وحدات الجيش للزحف إلى العاصمة لإزاحة الحكومة ولترويع النواب. قبل أسبوعين من افتتاح البرلمان، ذهب العقيد إسماعيل حقى ورحمى بيه، ممثلا اللجنة، إلى قصر السلطان

وتوجها إليه بهذه العبارات: "اعرض على السلطان أن يسترجع الختم السلطاني من الصدر الأعظم " أي أن يقوم بعزله "وإلا نذهب غدًا بالقوة العسكرية إلى الباب العالي ونخرجه منه قسرًا"[115].

وفيما يتعلق بسير الأحداث، هانحن قد وصلنا إلى حيثما تركناها فى الباب السابق، عندما كان البرلمان مسرحًا لنزاع مع الضباط الاتحاديين سوف يتدنى بحيث امتهن الضباط أبسط قواعد الحياة البرلمانية بتهديدهم النواب بالسلاح، مجبرينهم على التصويت ضد كمال باشا [116]. وقد كان فى هذه الجلسة أن أسقطت الثقة عن حكومة كمال باشا. وهكذا وجد الرجل، الذى ربما كان بمقدوره إيقاف هيمنة الاتحاديين على السلطة، نفسه مبعدًا عن السلطة.

غير أن التخلص من كمال باشا لم يحل شيئًا، لكنه وعلى العكس افتتح مرحلة كانت بالتأكيد أكثر عنفًا من سابقتها. كانت عملية استعراض العضلات هذه قد مهدت الأرض لانقلابين عسكريين كانا الأخطر بالنسبة للإمبراطورية العثمانية. عقب هذه التجربة اعتبر الاتحاديون أن السلطة كاملة دون أي مشاركة كانت ضرورة. وهكذا، هددت لجنة الاتحاد والترقى رأسًا، للمرة الأولى، بعزل السلطان عبد الحميد شخصيًا.

٥ – تشكل المعارضة الإسلامية

قبل إقالة كمال باشا فى ١٣ شباط/ فبراير عام ١٩٠٩ بقليل، كانت أول معارضة إسلامية منظمة قد تشكلت. فى السادس من شباط/ فبراير، كان حافظ درويش وحداتى قد أعلن عن إنشاء "جمعية الاتحاد الإسلامى". كان رئيسها وكذلك رئيس تحرير الجريدة الناطقة بلسانها "البركان" **Volkan** التى كانت تعرض أهدافها على النحو التالى: «إن الجمعية ليست منظمة سياسية، إنها تسعى لإعادة القيم وتقريب الناس من جوهر الإسلام وتعمل على ألا يحيدوا عن الشريعة [117]. ثم، وبرغم أن قواعد الجمعية كانت تمنع العمل بالسياسة، فإنها اعتبرت الصدر الأعظم السابق، كمال باشا، واحدًا من مناصريها ودافعت عنه بضراوة.

اختارت جمعية "الاتحاد الإسلامى" يوم الاحتفال السنوى بمولد الرسول، الخامس من نيسان/ أبريل، لإصدار برنامجها الذى كان بعكس التوجهات العلمانية والغربية للاتحاديين، يدعو إلى تبني الفكر الإسلامى.[108]

كانت الصحف العربية قد تحدثت عن إنشاء "جمعية الاتحاد الإسلامى" بتلك العبارات: «منظمة تحمل اسم "جمعية الاتحاد الإسلامى"، رأت النور فى إسطنبول. مؤسسوها من مدرسي الجوامع وطلاب العلم. هدفها هو تطبيق الشريعة فى المحاكم بدلاً من تقليد القوانين الأوربية. إن كان كثير من الشخصيات العامة والعلماء قد انضموا إليها، فإن عدد أنصارها يدور فى حدود الثلاثين ألفًا فى العاصمة وحدها، بدون النظر إلى الدعم الذى تتمتع به من جانب الألبان، أى "حزب الأحرار" الذى يتزعمه إسماعيل بيه.»[109]

لم يكن لجمعية "الاتحاد الإسلامى" ممثلون فى البرلمان، غير أنها نجحت فى اكتساب ثقة عدد كبير من بين أعضائه – من غير الاتحاديين – أعضاء كتلة المؤيدين للجامعة الإسلامية بشكل خاص. أما بالنسبة للاتحاديين، فإن رغبتهم المفرطة فى السيطرة على الحكم وعلى المجتمع قد حملت المعارضة بكاملها على التحالف ضدهم. كانت جمعية "الاتحاد الإسلامى"، المسماة أيضا بجمعية "الاتحاد المحمدي"، قد تطورت وانتشرت بفضل المقالات الحماسية المتعاطفة التى كان أعضاؤها يقومون بنشرها فى صحف المعارضة مثل: "سربستي" و"صداي ملت"و"بركان". كانت تلك الصحف تقدم تقريرًا عن كل إجراء اتحادي كان يبعد البلاد عن الشريعة. كان قيام "جمعية الاتحاد الإسلامى"، وكذلك تجمع باقى أطياف المعارضة حولها، تمهيدًا لمرحلة جديدة من الصراع من أجل السلطة، يتصف بالتعقيد بقدر ما كان داميًا.

بالتوازى مع الصراع الذى تواجه فيه الاتحاديون مع المعارضة الإسلامية، كانت الحركة الصهيونية تعمل بلا هوادة. لتشجيع بعض قادة الاتحاديين من يهود "الدونمة" على اغتنام الفرصة الرائعة التى سنحت لهم والعمل على تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين من جهة، وممارسة الضغوط على السلطان ليضمن لهم وطنًا قوميًا في فلسطين، من جهة أخرى.

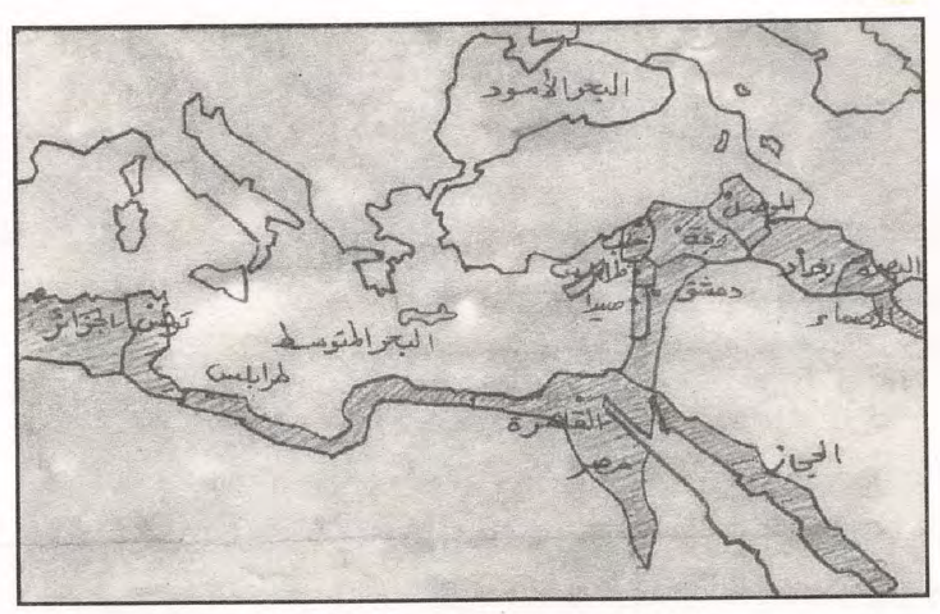
فى هذا الشأن، كتب السلطان فى خطاب سرى موجه إلى الشيخ أبو الشامات من محل إقامته المراقب فى سالونيك: إن الاتحاديين قد أصروا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة "فلسطين" ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيرًا وعدوا بتقديم ١٥٠ مليون ليرة إنكليزية ذهبًا، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضًا، وأجبتهم بالجواب القطعي التالي:"إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهبًا فضلاً من ١٥٠ مليون ليرة إنكليزية ذهبًا فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي. لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة فلم أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضًا"(١٢٠).

٦ – بداية الانقلاب

اغتيال حسن فهمى بيه

كانت عدة أسباب قد تجمعت حتى يثور السلطان والمعارضة ضد حكومة الاتحاديين. إن مقتل حسن فهمى بيه، رئيس تحرير صحيفة "سربستي" هو ما أشعل البارود. فى تلك الجريدة التى كانت ألد أعداء لجنة "الاتحاد والترقى"، كان حسن فهمى بيه يكشف كثيرًا عن الموضوعات السرية للجنة وعن علاقتها مع الخارج. كان أحدثها عهدًا يعود إلى خمسة عشر يومًا مضت قبل اغتياله، وكانت تتعلق بوثيقة سرية تأتى على ذكر علاقات اللجنة مع سفير فرنسا. علقت الصحف العربية على الحدث معلنة أن حسن فهمى بيه كان قد نسى أن اللجنة وأصدقاءها الماسونيين ما كانوا ليحتملوا مثل هذه الأشياء. كانت الأوساط السياسية العثمانية ما زالت تتذكر مقتل إسماعيل ماهر باشا غداة الانقلاب الدستورى. الذى كان قد اكتشف بعض الأمور السرية المتعلقة بالمحافل الماسونية فى سالونيك وأطلع عليها قصر اليلديز، أى السلطان عبد الحميد.(١٢١)

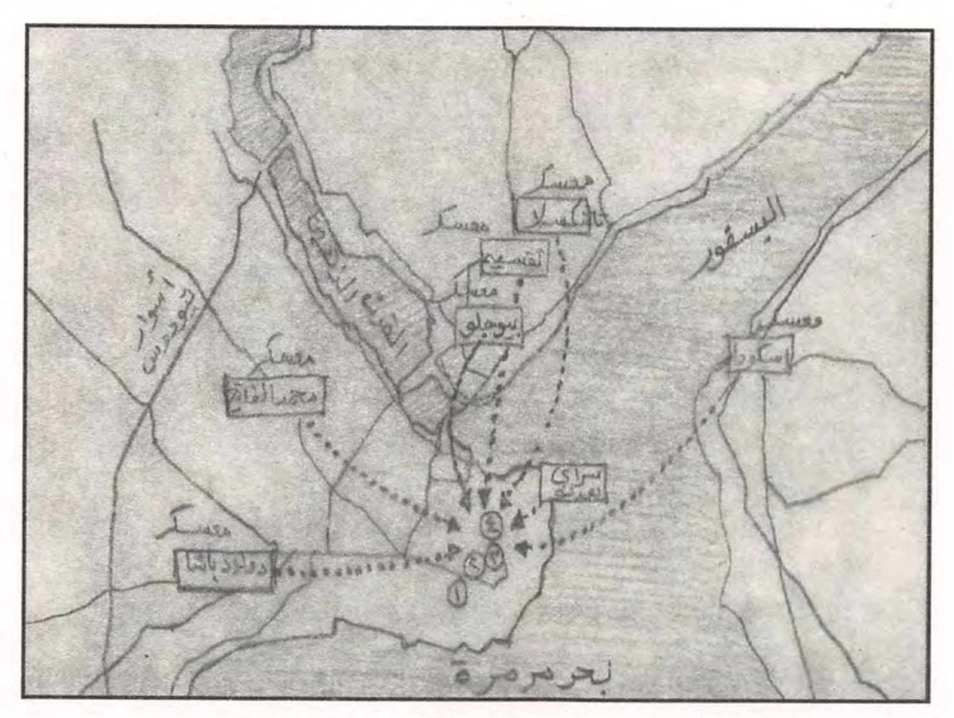
أثار مقتل حسن فهمى بيه إسطنبول بأسرها وألهب الجو السياسى. لعبت الصحافة دورًا أساسيًا فى تعبئة الرأى العام، وهيمنت الواقعة على أحداث الساعة. يكفى أن نقرأ ما كتبه مراسل جريدة المقطم فى إسطنبول، عقب عملية الاغتيال، لندرك الوضع المهدد بالانفجار الذى كان سائدًا قبيل الثورة ظهرت صحيفتا "سربستي" و"عثمانلي" صباح الخميس وفي الصفحة الأولى رسم الفقيد مكتوبًا بأحرف غليظة كبيرة وقد كتب فوقه هذه الكلمات: أول قربان على مذبح حرية الصحافة الحرة. من أولاد الحرية الذين قضوا حياتهم في المنفى الشهيد حسن فهمي بك. وفعلت كذلك جريدة "الإندبندان" الفرنساوية وصدرت جريدة "الليفانت هرالد" محاطة بخط أسود عريض، وصدرت "أقدام" بشكل خاص وخصت الصفحة الأولى والثانية ونصف الثالثة بوصف الحادثة وواقعة الحال. وجملة القول إنه لم يكن للصحف حديث غير هذه الجريمة فتأثر الرأي العام تأثرًا شديدًا جدًا لم يسبق له مثيل.. وانتقد كثيرون هذا العمل واحتشد خمسون ألفًا يوم الخميس لتشييع الفقيد فغصت بهم الشوارع والطرق ولم أر اجتماعًا اجتمع فيه الناس كما اجتمعوا في مأتمه إلا يوم الاحتفال بافتتاح مجلس المبعوثان"[١٣٢].



الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية

أجمعت الصحف العربية والتركية أن هذه الواقعة قد عجلت بالثورة، خاصة عندما اتجهت أصابع الاتهام نحو لجنة "الاتحاد والترقى". كان القاتل جنديًا لم يكن يعرف الضحية. بعد أن قام بإطلاق الرصاص نحو مولان زاده رفعت بيه، مدير صحيفة "سربستي" وجرحه فى كتفه، أصاب حسن فهمى بيه إصابة مميتة. سرعان ما سرت الشائعة بأن لجنة "الاتحاد والترقى " كانت قد دبرت ومولت مقتل مولان زاده رفعت بيه وعلى كمال بيه، اثنين من أكبر الكتاب الأتراك وكذلك مقتل إسماعيل بيه زعيم حزب "الأحرار". روى مبعوث جريدة المقطم أن مولان زاده أجري حديثًا مع أحمد رضا بيه عند الباب العالى وسأله عن رأيه في هذا القتل فأجابه قائلاً: "هذه النتيجة الطبيعية للمطاعن الشخصية" [١٢٣]

كان الناس متهيئين للثورة ضد الحكومة الاتحادية فأثناء الجنازة، ارتفعت شعارات "عاشت الشريعة " و"الموت للجنة الاتحاد والترقى ". كان الوضع متفجرا تمامًا لدرجة أن الشرطة لم تجرؤ على التدخل... خلال الليلة التالية وقعت بعض أعمال التمرد، فى معسكر تقسيم **taksîm**، قام بعض ضباط الصف والجنود بتجريد ضباطهم من السلاح واتصلوا بوحدات أخرى داعين إياهم للانضمام إليهم للدفاع عن دينهم ضد إلحاد كفار سالونيك، كانت بضع ساعات كافية لينضم أغلب جنود الفيلق المرابط فى إسطنبول إلى الثورة [١٢٤]. من المهم تسجيل أن المتمردين كانوا ينتمون بصورة أساسية إلى الكتيبة الرابعة، المفرزة التى كان قد أطلق عليها "مفرزة الحرية ". وكانت جزءا من الكتائب الأربعة التى أرسلت إلى سالونيك لتكون فى عون اللجنة وكانت تحت قيادة العقيد رمزي بيه، واحد من الدونمة.[١٢٥] عندما أمر الصدر الأعظم كمال باشا بأن تلحق هذه المفرزة بالجيش الثالث المتمركز فى سالونيك، ظهرت بعض الاختلافات تجاه رفض الاتحاديين الذين ادعوا أن "مفرزة الحرية " هذه كانت تحمى الدستور من عودة الاستبداد.



إسطنبول: مسيرة الجنود الثائرين إلى البرلمان والباب العالى

اندلع التمرد فى ثكنة سراي بورنو ليمتد بعدها إلى ثكنة تاشكسلا، ثم ثكنة تقسيم ولينتشر بعد ذلك في الثكنات المجاورة، أى، ثكنة إسكودار، محمد الفاتح، داوود باشا.

بعد تجمعهم في ميادين أتميدان (١) والقديسة صوفيا (٢)، حاصر الثوار البرلمان (٣) والباب العالي (٤).

٧ – إسقاط الحكومة الاتحادية

وقع الانفجار الشعبى فى الثالث عشر من نيسان/ أبريل، ثار الجنود ضد ضباطهم الذين قتل بعضهم أو ألقى القبض عليه، ثم اتجهوا نحو ميدان آيا صوفيا حيث يقع البرلمان. فى الطريق، على جسر جالاطا **galata** ، نشروا راية "الجهاد" السوداء. عند وصولهم

إلى أمام البرلمان، قام أنصار لجنة "الاتحاد الإسلامي" بتعليق راية كان مكتوبا عليها: «لا إله إلا الله ومحمد رسوله». كانت مجموعة من العلماء، شيوخ ودراويش، تأخذ في الدوران حولها كلما وصل أحد النواب أخذوا عليه ميثاقًا بإسقاط الوزارة ونصرة الشرع"[١٢٦]. كانت ثورة الجند هي فرصة العمر بالنسبة للشعب في التعبير عن سخطه على استبعاد الاتحاديين ورفضهم للإسلام. اعترف مراسل المقطم بذلك عندما روى تلك الوقائع بالكلمات التالية: "تألبت الأهالي وذهبوا إلى نظارة (وزارة) الحربية لإطلاق بعض الجنود الممنوعة من الاشتراك فهم يهرعون ويصيحون قائلين ليتبعنا من يحب دينه وربه. وأقدر عدد الذاهبين بخمسين ألفًا"[١٢٧].

نزع رجال الشرطة قبعاتهم الأوربية عن رءوسهم واعتمروا الطرابيش التقليدية بينما كان الجنود ينشدون الأناشيد الدينية ويطلقون أعيرة نارية في الهواء.

انتخب الجنود بشكل مؤقت يوسف جاويش قائدًا. أبرق هذا الأخير إلى السلطان يدعوه بشدة للقدوم إلى البرلمان:«الجيش يحميكم، وأرسل بعض المفارز لتحاصر بيوت النظار (الوزراء) وتجيء بالوزراء إلى البرلمان طوعًا أو كرهًا»[١٢٨]. أما بالنسبة لمطالب الجنود، فها هي كما تم تلخيصها في الصحف.

-الكشف عن هوية قاتل حسن فهمي بيه. قبل الثورة، كانت الصحافة قد أبلغت الحكومة أنها إذا كانت غير قادرة على الكشف عن هوية القاتل يوم الثلاثاء القادم، فإن الشعب سيتولى الأمر بنفسه.

- أن تكون الشريعة أساس التشريع في سن القوانين.
- إقالة رئيس الوزراء حسين حلمي باشا وكذلك وزيري الحربية والبحرية.
- عزل أحمد رضا بيه، رئيس البرلمان، وتعيين إسماعيل بيه، نائب ورئيس "حزب الأحرار" في مكانه ومنصبه.
- نفي حسين جهيد بيه رئيس تحرير جريدة "طنين" وكذلك رامي بيه وجاويد بيه، كلاهما من نواب الدونمة في سالونيك.

- تعيين كركور زاهرب أفندى **Karkur Zahrab**، نائب إسطنبول وأحد ألمع أعضاء "حزب الأحرار"، فى منصب نائب رئيس المجلس.
- إبعاد ضباط قيادة "مفرزة الحرية" التى كانت السبب فى انقلاب ١٩٠٨.

تم القبول بهذه المطالب واتخذت بعض الإجراءاتِ بناءً على ذلك. كتب مراسل المقطم أنه قد رأى بأم عينيه صفين من الجنود يقومون بتوقيف وزير البحرية وقادوه عنوة، جريحًا، إلى البرلمان، كل ذلك، على أصوات الموسيقى، وسط تهليل الجماهير... أما وزير العدل فقد قتل.

عقب هذه الأحداث، وجد مجلس الوزراء نفسه مضطرًا للاجتماع تحت رئاسة حسين حلمي باشا، لبحث مطالب المتمردين. "بعد ثلاث ساعات من المداولة اتفقوا على الأخذ برأى عادل بيه مستشار وزير الداخلية وقرروا الاستقالة. كان أحمد رضا بيه، رئيس المجلس، الذى شارك فى تلك الجلسة التاريخية قد كتب استقالته مستخدمًا العبارات التالية:"إنني قد وقفت عمري حتى الآن على سعادة الوطن، وإذا كان قد نجم فكر ضدي فإني أعد الاستقالة من رئاسة مجلس النواب خدمة لوطني تفرضها عليّ الحمية الوطنية" .

المستقيل من رئاسة مجلس النواب أحمد رضا "[١٠]".

لمزيد من التفاصيل حول هذه الأحداث، فقد رأينا من المهم الرجوع إلى سلسلة المقالات التى كتبها مراسل جريدة المقطم فى إسطنبول والتى نشرت فى الفترة من ١٩ إلى ٢٧ نيسان / أبريل والتى حملت العناوين التالية:"الحادث الجلل، الجنود أرباب الأمر والنهي، الأستانة تحت رحمة الله، الخطر على الدستور، أخبار الأستانة، الفتنة في الأستانة: وصف حوادثها ساعة بساعة، ثورة الإستانة: الحوادث والأخبار، الوكلاء الجدد" .

٨ – تشكيل حكومة جديدة

بينما كان الوزراء يتشاورون، قاموا بإرسال شيخ الإسلام إلى المتمردين المجتمعين فى ميدان البرلمان، ليجمع شكاواهم ومطالبهم. تم استقباله بمظاهر الفرح والابتهاج وجلس

على مقعد فى وسط الجماهير المحتشدة. استهل الحديث أحد المتمردين: أمامك، يا ممثل ديننا، أؤكد أنهم كانوا قد قالوا لنا، فى بادئ الأمر، إنهم يريدون أن يسقطوا الحكومة القديمة. باتباع هذا الطريق، جازفنا بأرواحنا وممتلكاتنا. ثم أدركنا بعد ذلك إنهم لم يكونوا يريدون تطبيق الشريعة بل العكس من ذلك. القضاء عليها، إنهم كانوا يرغبون فقط فى تحقيق مصالح شخصية، الاغتناء والتضييق على الشعب. أعادوا تقديم مطالبهم إليه والتى قام بنقلها إلى الحكومة ليحيطها علمًا بالوضع. توجه الصدر الأعظم، ووزير الحربية، وعلى إثرهما باقى أعضاء الحكومة بالكامل، إلى القصر وقدموا استقالاتهم إلى السلطان الذى كلف وزير الداخلية السابق، أحمد توفيق باشا بتشكيل وزارة جديدة. صدر مرسوم سلطانى وتمت تلاوته على أعضاء البرلمان الحاضرين آنذاك.

إليكم نصه:

"وزيري المفخم توفيق باشا..

بناءً على استقالة الوزارة، أوكلنا إلى عهدتكم مستند الصدارة العظمى نظرًا لأهليتكم واقتداركم وقد أبقينا شيخ الإسلام ضياء الدين أفندي في منصب المشيخة. وإرادتنا أن تشكلوا الوزارة وتنقوا بقية الوكلاء وتعرضوا علينا الأمر للمصادقة عليه، وأن تبذلوا غاية عنايتكم في تطبيق أحكام الشريعة الغراء وبقاء القانون الأساسي، وأن تسهروا على الأمن والراحة وعلى سعادة ورفاه رعيتنا وترقي سلطتنا السنية لأن هذه الأمور هي غاية رغبتنا والله يعينكم في ذلك

كتب في ٢٣ ربيع الأول ١٣٢٧ - عبد الحميد"(١٣٠).

تكونت الحكومة الجديدة من: ضياء الدين أفندى – شيخ الإسلام – أدهم باشا – الحربية؛ الأميرال أمين باشا – البحرية؛ حسن فهمى باشا – العدل؛ نورى بيه – المالية وصندوق التقاعد؛ رفعت باشا – الشئون الخارجية؛ حمادة باشا – الأوقاف؛ عبد الرحمن بيه – المعارف؛ نورادنيكيان ورداتو– التجارة؛ موروورداتو أفندى – الزراعة والغابات؛ ذهنى باشا رئاسة شورى الدولة؛ عادل بيه، مستشار، وزير الداخلية بالوكالة (١٣١).

كما يمكننا ملاحظة أنه، من بين اثنى عشر وزيرًا، ضمت الحكومة الجديدة اثنين من المسيحيين، الأول للتجارة والآخر للزراعة. تابعت الصحافة العربية سير الأحداث فى العاصمة خطوة بخطوة. تبعًا لمراسل وكالة الصحافة "الشركة الوطنية للبرقيات بإسطنبول"، فإن جريدة الاتحاد العثمانى كتبت فى ١٥ نيسان / أبريل: "دمر الشعب محل الجمعية ومطبعة جريدتي طنين وشوراى أمت.... وقد قوبلت الوزارة الجديدة مقابلة حسنة وعادت السكينة إلى الأستانة غير أن الأفكار متشائمة في محافل باريز وألمانيا"(٣٢١).

بحسب مراسل المقطم، أن الناس والجنود كانوا قد هاجموا أيضًا أحد أندية اجتماعات البرلمانيين المنتسبين إلى لجنة "الاتحاد والترقى"، وجمعية نسائية تترأسها أخت أحمد رضا بيه – الرئيس السابق للمجلس – وكذلك المقرات الإدارية للجنة والتى كانوا قد وجدوا فيها وثائق تثبت مسئولية اللجنة عن اغتيال إسماعيل ماهر باشا – الذى أرداه قاتل مأجور لقاء ٤٥ جنيهًا – وفى اغتيال حسن فهمى بيه... وأضاف، فضلاً عن ذلك، أن المحافل الماسونية قد تفرقت تلقائيًا بعد أن قامت بإخفاء وثائقها فى أماكن آمنة وأن الصحف التركية بأكملها قد صدرت باستثناء صحف اللجنة – طنين وشوراي أمت وسبر صاعقة(٣٢٢).

و فى العاصمة، كان الاتحاديون عرضة لملاحقة حقيقية، اختفى مسئولو اللجنة عن إسطنبول بعد أن اتفقوا على معاودة الالتقاء فى ڤيينا. أبحر رضا باشا وزير الحربية السابق، محمود باشا قائد الكتيبة الخاصة، مجموعة من الضباط المنتمين إلى الأركان العامة وكذلك العديد من الضباط الآخرين على ظهر سفينة فرنسية إلى سالونيك(٣٢٣).

٩ – عـودة إلى الحياة البرلمـانيـة

عقب الانقلاب، استأنف البرلمان فعالياته العادية، فى الخميس الخامس عشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٠٩ تحت رئاسة علي تقى أفندي، نائب طرابزون وأصدر هذا البيان:

«أبدى الرأي العام شكواه واستياءه منذ أيام طالبًا إنفاذ الشريعة المحمدية السمحاء، وقد أيد الجنود أبناء الأمة هذا الطلب طالبين أن تجاب هذه الرغائب وألحقوها ببعض

مطالبهم الخصوصية التي تتعلق بالخدمة والجيش. وقد وجهوا شكواهم إلى النواب الذين يعدونهم نواب آبائهم ونوابهم أيضًا. وأعربوا لهم فوق ذلك عن وجوب تغيير مجلس الوكلاء وتعيين صدر أعظم وناظر للحربية يثق بهما الجميع وأن تكون الشريعة المحمدية السمحاء أساس التشريع وأن يحافظ على القانون الأساسي الذي أوجدته الأمة، وقد قبل مجلس المبعوثان هذه المطالب، وبناء على قراره قدمت الوزارة استقالتها، ولما كانت قد صدرت إرادة سنية تعلن العفو عن جميع الذين اشتركوا في هذه الحوادث عاد الجنود إلى ثكناتهم بمزيد من الطمأنينة مسرورين فأبدى الجنود بهذا العمل صفات الطاعة التي اتصفوا بها. أما مجلس المبعوثان فبالنظر إلى أهمية هذه الحوادث التي حدثت ووفقًا للواجب المتحتم عليه والذي مشى عليه منذ البدء سيتبع روح الشريعة المحمدية الغراء وأقوالها المطابقة للقانون الأساسي. وبناء على ذلك ينصح المجلس الأهالي رغبة منه في سعادة الوطن بالسكون ويطلب من جميع الجنود والأهالي أن يجتنبوا كل عمل يؤدي إلى القلق والاضطراب في البلاد" (١٣٥).

دعُم هذا الموقف من قبل قادة الأحزاب السياسية ورؤساء تحرير الكثير من الصحف أثناء أحد الاجتماعات التى عقدوها فى السابع عشر من نيسان/ أبريل فى أحد أحياء إسطنبول. دار فيه الحديث عن توطيد الأمن والأمان والعودة إلى الهدوء. يدعى البعض أن عددًا يعتد به من أعضاء لجنة الاتحاد والترقى قد شارك فى ذلك الاجتماع. كان الجميع على قناعـة بأخذ هـــذه الهـدنة، التمهـل وبالعمـل سويًا للصالـح العـام فى خدمـة الحرية والدستور.(١٣٦)

من جانبها، قامت "الجمعية العلمية الإسلامية"، التى تضم جانبًا من السكان، متخوفة من الارتداد إلى الخلف وفقدان مكتسبات كالحرية والدستور، بإيصال رسالة إلى المجلس:

«السادة النواب..

أشيع أن بعض النواب الكرام اعتمدوا على الاستقالة من المجلس خوفًا على حياتهم، وأن الأهالي يرتعدون فرقًا من إعادة دور الاستبداد والظلم مع أن الشريعة المحمدية المنورة تأمر بالشورى وتؤيد الحكومة الشورية وأن أفراد الجمعية العلمية الإسلامية لا ينسون

إحراق الكتب الإسلامية في الكلخانة في دور الاستبداد وأنهم سيكونون مع النواب يدًا واحدة في بذل المساعي المؤدية إلى توطيد الدستور ويعدون بذل الحياة في سبيله فريضة دينية. أما نواب الأمة الكرام الذين يفكرون بالاستقالة فيعدون خونة في نظر الأمة والوطن ما عدا الذين استقالوا أو فروا فاعتبروا مستقلين فنحن نؤمل أن يظل حضرات النواب مواظبين على إتمام وظيفتهم التي انتدبتهم إليها هذه الأمة بكمال الحق والعدالة والاستقامة مستمدين من الله تعالى أن يوفقهم إلى ما فيه خير الأمة وصلاح الأمة والبلاد"[١٣٦].

لدهشة الجميع، لم يكن إسماعيل كمال بيه – نائب بارات **Barat** – هو من انتخب رئيسا للمجلس كما كان مُنتظرًا ولكن مصطفى بيه – نائب حلب – أحد المستقلين والذى لم ينتسب مطلقًا إلى اللجنة، فقد. حصل على ثلاثة وتسعين صوتًا، وعلّي نائل بيه حصل على ٩٢ صوتًا، أما إسماعيل كمال بيه فقد حصل على٦٨ صوتًا، لكن لّما كانت القاعدة تقتضى أن يحصل الرئيس على ثلثى عدد الأصوات على الأقل أى ٩٩ صوتًا، فقد جرى إعادة الاقتراع فى يوم السبت التالى (١٣٨). إلى الآن لم يأت أى مؤرخ عربي على ذكر انتخاب نائب عربى لرئاسة مجلس المبعوثان.

وصفت المقطم الموكب الذى رافق الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) إلى الباب العالى فذكرت: «جرى الاحتفال بورود الصدر الأعظم إلى الباب العالي وكانت الطرق غاصة بالأهالي فمشى عدد من رجال القصر ورجال الباب العالي أمام الصدر الأعظم (توفيق باشا ناظر الخارجية سابقًا) راكبًا وشيخ الإسلام على يمينه، والعادة أن يخرج الصدر الجديد في بلوك من الجنود وطاقم موسيقي. أما اليوم فلم يجر شيء من هذا. ومن العادة أن يمشي شيخ الإسلام عن اليمين والصدر عن اليسار والظاهر أن الحكومة تريد أن تظهر للجنود أنها تحترم رجال الدين أكثر من غيرهم".

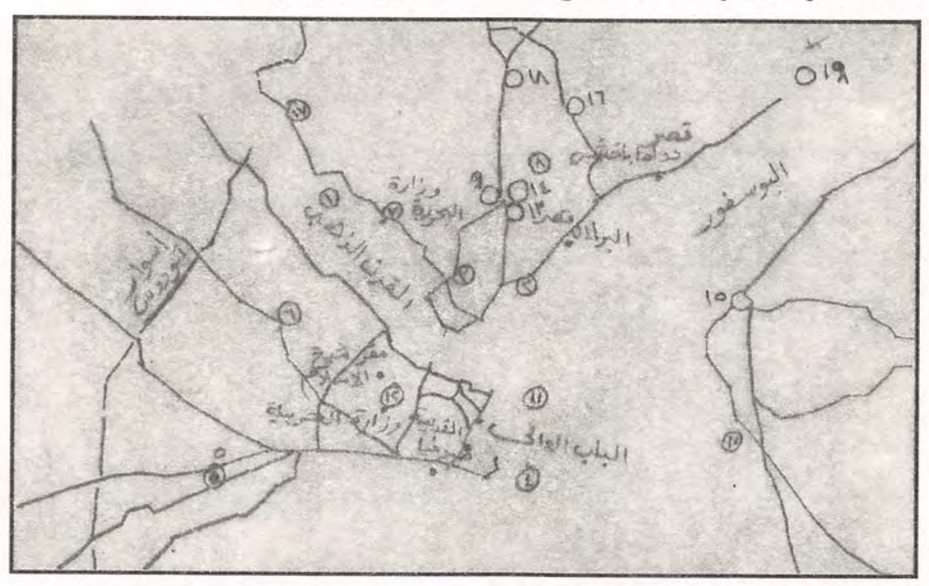
ويلفت مراسل المقطم إلى سلوك الجنود مع الجماهير:«كانوا يكلمونهم ويضاحكونهم، وكانوا يشترون أشياء من المخازن التي تجاور ساحة المجلس ويدفعون ثمنها. وقد أرسل الجنود وفدًا إلى السفارات قال إننا لا نريد أن نوذي أحدًا أو نعتدي على أحد من الأجانب أو الوطنيين، فنحن نصون أنفسهم وأمتعتهم غير أن مطالبنا مع الحكومة فلا يجب أن يخاف أحد شرًا"[١٣٩].

كان انتصار الانقلابيين قد أعاد الهدوء فى العاصمة، بسبب هروب الاتحاديين مما سمح بتشكيل حكومة جديدة. كانت الدول الأوربية تتخوف من أن سير الأحداث سيعزز موقف غير الأتراك، مسلمين كانوا أم مسيحيين، الأمر الذى ربما هدد مصالحهم فى الإمبراطورية. وهذا هو ما حدث عندما تحالف الأرمن واليونانيون مع "حزب الأحرار" ومع "جمعية الاتحاد الإسلامى"، واتخذوا قادة لهم من بعض الشخصيات أمثال مراد بيه داغستانى – صاحب جريدة الميزان – والداماد صباح باشا – مؤسس "حزب اللامركزية الإدارية" – وإسماعيل كمال بيه – زعيم "حزب الأحرار". أعربت الدول الأوربية عن قلقها بإرسال أسطولها إلى الموانئ العثمانية: «فقد وصل طراد فرنسي للأستانة وطراد همبرج الألماني إلى مرسين، ومن ناحيتها فقد أنزلت البوارج الإنكليزية ٨٠٠ رجل في مرسين أيضا، كما غادرت ثلاث بوارج إنكليزية مالطا قاصدة المياه العثمانية»[١٤٠]. من جانبها أبلغت وكالتا رويتر Reuter وهافاز Hafas أن مدرعة فرنسية ومدرعة إنكليزية ترسوان فى ميناء الإسكندرونة وأن مدرعتين أمريكيتين كانتا على وشك الوصول.»[١٤١]

برغم أن الصحف العربية التى رجعنا إليها طوال هذا الفصل، كانت تعبر عن تيارات سياسية واجتماعية مختلفة، فإنها عرضت الأحداث التى جرت أثناء انقلاب الجند بصورة موضوعية.

منذ بداية الانقلاب، أعربت المقطم عن موقفها صراحةً. كانت تعتبره حدثًا رجعيًا مخالفًا للدستور. ولهذا، بادرت بإصدار نشرات تهديد ضد صانعيه. أما جريدة الاتحاد العثمانى، من جانبها، فقد عرضت الأحداث كما هى دون أن تبدي ردود فعل عدائية. لكي تعرض نفس الخبر استخدمت التعبير التالي: "خرب الشعب مقرات لجنة الاتحاد والترقى"؛ بينما كانت المقطم قد كتبت " الجند والمحرضون على العصيان...". رحبت صحيفة "الاتحاد العثمانى" بإعلان الحكومة الجديدة دون أن تهتم بمصير الاتحاديين إلى أن علمت بأن توازن القوى قد عاد إلى حاله فى صالح الاتحاديين. وأن الجيش كان يزحف إلى العاصمة. ولهذا، خوفًا من أعمال انتقامية، قامت بتغيير مواقفها مادحةً للاتحاديين ومؤيدة لعودتهم مثلما كانت قد هللت لخلع السلطان تمامًا. المنار، بالنسبة لها، فقد كانت فى جانب معارضة الاتحاديين

متبنية وجهة نظرها بشأن لامركزية الإدارة من بين أمور أخرى، وكانت تقوم بنقل أخبار الانقلابيين. وبناءً عليه، استقبلت خلع السلطان عبد الحميد بالارتياح. غير أنها، بعد عدة شهور فقط من الأحداث، تراجعت عن مواقفها معترفة بأنها كانت قد أخطأت بتأييدها لثورة الجنود كما أخطأت بتهليلها لخلع السلطان، وشرعت فى نشر بعض المقالات حول أفضاله ومزاياه وحول الخدمات التى كان قد أسداها إلى الإمبراطورية.



إسطنبول: الثكنات ومواقع عسكرية أخرى

(١) الترسانــة (٢) ثكنة مدفعية (٣) ثكنة بيوجلو (٤) ثكنة خيالــة (٥) ثكنة داوود باشا

(٦) ثكنـة محمد الفاتـح (٧) ثكنـة البحريـة (٨) ثكنــة المجيديـة (٩) ثكنة الإطفــائيين

(١٠) ثكنة السليميــة (١١) ثكنة سراي بورنــو (١٢) ثكنة السليمانيــة (١٣) ثكنـة تقسيم

(١٤) ثكنــة تاشكســلا (١٥) ثكنــة اســكودار (١٦) مستـــودع أسلحــــــة

(١٧) مستــــودع طوربيــدات (١٨) مدرسة حربيــة (١٩) مـــدرسة ضباط الصــف

الفصل الخامس

انقلاب الجنرال محمود شوكت باشا[*]

في معسكرات العاصمة، لم يكن قد تبقي سوى الجنود، كان الضباط الاتحاديون جميعهم قد لاذوا بالفرار. اختفى أيضًا قادة لجنة "الاتحاد والترقي"، هؤلاء الذين كانوا يعتبرون أنفسهم "رسل الحرية والتقدم". كانوا قد وصلوا إلى السلطة وسط الهتافات الرنانة المدوية "تركيا للأتراك من أجل التخلص من القيد الأجنبي"، بينما أدخلوا، بأنفسهم خبراء أجانب في كل المصالح الإدارية. وفي هذا الشأن، كتب المؤرخ البريطاني جون هاسلب **Ghon Hasleb**: "لقد استعانوا بخبير فرنسي للإشراف على الخزانة وباثنين من الخبراء البريطانيين: الأول من أجل تنظيم مصلحة الجمارك والآخر كمستشار في البحرية... كان هناك ألماني في غرفة التجارة وإيطالي للإشراف على الشرطة... أضرت هذه الممارسات كثيرًا بشعبية "تركيا الفتاة"، بدأ الجيش نفسه في التذمر من ذلك"[(١٤٢)].

تخوفًا من غضب الشعب والجيش الذي كان قد ثار فجأة كان الاتحاديون قد غادروا العاصمة.

"في إسطنبول، كان الجيش كله معارضًا لهم، لم تتبق أي قوة هناك للدفاع عنهم، توزعوا إذًا هنا وهناك وظلوا مختبئين حتى وصلوا إلى سالونيك حيث يتمركز الفيلقان الثاني والثالث"[(١٤٣)].

كان هذان الفيلقان شديدي الارتباط بالضباط المنتسبين إلى المحافل الماسونية وإلي لجنة "الاتحاد والترقي". بحسب ماقال السفير البريطاني في إسطنبول: "للسيطرة علي الجيش بصورة أفضل، أدخلت لجنة "الاتحاد والترقي" عددا كبيرا من الضباط – خاصة من صغار

(*) الجنرال محمود شوكت باشا (١٨٥٨ - ١٩١٣)، ولد في بغداد وفيها نشأ، ثم التحق بالمدرسة الحربية في إسطنبول. ترقي في الرتب حتى وصل إلى رتبة الجنرال، على رأس الفيلق الثالث المرابط في سالونيك. انخرط في الصراع. ضد الاستبداد الحميدي. انضم إلى لجنة "الاتحاد والترقي". شارك في انقلاب عام ١٩٠٨ وزحف نحو العاصمة في ١٩٠٩. أصبح وزيرًا للحربية ثم رئيسًا للوزراء. عارض تدخل الجيش في الشئون السياسية كما عارض التتريك. تم اغتياله أمام وزارة الحرب عام ١٩١٣.

الضباط – في المحفل الماسوني "ريسنا Risna" الذي كان على علاقة بكتيبة القطاع التي كان يقودها نيازي بيه في مقدونيا. كان على رأس هذا المحفل النقيب عثمان فهمي بيه، شقيق المذكـــور آنفًا. كان أغلب النـــواب الاتحاديين في المجلـــس وفي مجلـــس الشيوخ من "الماسون"(...).

السلطان، عن نفسه كان في أفضل حال، ظهر على الملأ، لأول مرة منذ وقوع انقلاب الجند، يوم الجمعة الموافق ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، لم يضم موكبه أي ضابط وبدا مبتهجًا. حملته عربته إلى المسجد الذي كان محاطًا آنذاك بالجنود وضباط الصف. كان عدد الدراويش ورجال الدين الآخرين كبيرًا بين الجماهير التي استقبلت السلطان تحت عاصفة من الهتافات والتصفيق" (...). موكب مثل هذا كان شديد الدلالة في أعين الجميع، كان الضباط الاتحاديون قد فروا من العاصمة تاركين السلطة للسلطان.

١ – حرب البرقيات

بعد أن كانت كل مراكزهم قد أغلقت في العاصمة، تحول الاتحاديون إلى سلاح جديد: السيطرة على شبكة البرق / التلغراف في كل الولايات التي كانت اللجنة لاتزال تمتلك فيها مقرًا والتي كانت تشرف فيها على المؤسسات. في الواقع أن حرب البرقيات(*) التي أعلنها الاتحاديون ضد الانقلابيين كانت حاسمة.

"كانت برقيات التهديد تتدفق علي العاصمة من كل ولايات الإمبراطورية. قامت كل أفرع لجنة "الاتحاد والترقي"، بما فيها أصغر المكاتب، مثل مكتب نابلس، بإرسال برقيات إلى الحكومة، تهددها بتحرك القوات نحو العاصمة... حتي إن هذا قد أثار أقصى حالات الفوضى والبلبلة في الولايات... وبالتالي قرر مجلس الوزراء التحرك بالاستيلاء على المكاتب التي كانت تصدر عنها دعوات التحريض تلك.

(*) استخدمت هذه الطريقة، مع بعض الاختلافات البسيطة، في مناسبات أخري مثل الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد عبدالله السلال في اليمن عام ١٩٢٦، والذي قام فيه الجيش المصري. الذي كان يدعم الانقلاب، بتوزيع الآلاف من أجهزة الراديو الصغيرة على الشعب لبث برامج الدعاية ضد النظام القديم، وكذلك الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ والذي أغرق فيها الخميني البلاد بأشرطة تسجيل الدعاية (البروباجندا).

وبإلقاء تبعة تلك الرسائل على كل موظف قام بإرسالها"[146]. هدأ الوضع أولاً ثم انتكس من جديد عندما استولى الاتحاديون على مكاتب البرقيات (التلغراف) في مقدونيا.

اتخذ الحادث منحيً مأساويًا، عندما ردت بعض أفرع اللجنة في يافا ونابلس علي قرار الحكومة بالتحدي. استعادت السيطرة على مكاتب البرقيات، كانت تحرض على قتل كل من يعترض طريقها. توسعت المقطم في هذا الموضوع ونشرت في الصفحة الأولى نص البرقية:

"كان قد وقع تأخير قليل في المخابرات التلغرافية في جهات أرضروم وبغداد والبصرة والموصل، ولكن المياه قد رجعت إلى مجاريها الآن، وصارت كل مكاتب التلغراف في حوزتنا، فكل مأمور يظهر ممانعة بإرسال تلغرافكم فاقتلوه على آلة التلغراف، وكل مدير يمتنع عن إيصال التلغرافات أعدموه من غير محاكمة لأننا قررنا ذلك عسكريًا ونشرناه في كل مدن المملكة.

متطوعو يافا ونابلس"[147].

قام القادة الاتحاديون بإرسال برقيات، أسوة بالضابط أنور بيه الذي "أرسل من سالونيك إلى كل الولايات برقية تؤكد أن الرجعية تعمل على عودة الاستبداد إلى إسطنبول "[148]. إضافة إلى ذلك، كان الجنرال محمود شوكت باشا قائد الفيلق الثالث المتمركز في سالونيك، قد أوصل إلى الإمبراطورية بأكملها، برقية كتب فيها: "إن الجيشين الثاني والثالث سيقومان بالقصاص من المسئولين عن هذه المأساة، وبإعادة السلام والأمن إلى إسطنبول"؛ وأضاف أنه يزحف نحو العاصمة وأنه يوجد على مسافة ثلاثين كيلومترًا من إسطنبول"[149].

٢- الزحف إلى إسطنبول

كيف ومتى بدأ الزحف إلى إسطنبول؟ الجنرال محمود شوكت باشا، الذي كان على رأسه يروى لنا الواقعة "لم أسمع عن وقوع الفتنة في إسطنبول إلا في ١٤ نيسان/ أبريل

فأرسلت تلغرافًا إلى الأستانة احتج فيه باسم الفيلق الثالث وأرسلت التلغرافات اللازمة إلى الوحدات التي عزمت أن أزحف بها إلى العاصمة. وبلغني في المساء أن الضباط الذين تحت أمري اجتمعوا في النادي العسكري فذهبت إليهم لكي أخبرهم بما عولت عليه ولكي أنصحهم حتى يلزموا السكينة...

وقد أعددت كل المعدات اللازمة للزحف وأنا مستعد أن أنفق وأنفق في هذا السبيل وأتوقع منكم الطاعة التامة لكي نفوز بالنجاح. ولما قلت ذلك أقسم لي الضباط كلهم أن يطيعوني طاعة تامة...

لما كنت على أهبة الزحف على الأستانة تقدم لي عشرة آلاف من البلغار وثلاثة آلاف من اليونان متطوعين ولكني خفت أن استخدمهم فيحدثون في الأستانة حدثًا لأنهم لم يألفوا التنظيم العسكري واكتفيت بثلاثة آلاف منهم ففرقتهم بين الوحدات العثمانية المختلفة"[١٠٥].

وصل جيش سالونيك إلى نهاية القرن الذهبي **La Corne d'or**، فجر الجمعة ٢٣ نيسان/ أبريل. عندما علم عبد الحميد بالخبر. أدرك أن المواجهة مع الاتحاديين ستكون حتمية، ولهذا فضل الاستسلام حتى يمضي كل شيء في هدوء.

ارتدى ملابسه لأداء صلاة الجمعة، في تلك الساعة الحرجة، مظهرًا رباطة جأش مذهلة. تجهم وجهه لكنه واصل القيام بالطقس الجاري بنفس الخشوع والوقار والجلال المعتاد " ولآخر مرة شاهد سكان الأستانة السلطان عبد الحميد يمر أمامهم بعربة مكشوفة وهم يهتفون له بأصواتهم المبحوحة صائحين: يعيش السلطان... ولكن عندما التفت إلى المنصة الدبلوماسية ليحيي من فيها، لاحظ بأن هذه الحفلة لم يحضرها أي سفير"[١٠٦].

في تلك اللحظة، أدرك أن أيامه كانت معدودة.

٣ – ثلاث رسائل

بينما كان الجيش الاتحادي، المسمى "جيش الحركة"، يقترب من العاصمة وبرغم التنظيم الذي اهتم به الجنرال محمود شوكت باشا، فقد لحقت به مجموعات كبيرة من

المدنيين. إليكم ما يمكن أن نقرأه بهذا الشأن في الصحف والوثائق العربية. "وقد التحق بهذا الجيش الكثير من المتطوعة معظمهم من اليهود، أما البلغار فقد كونوا فرقة كاملة انضمت إلى الجيش وكان يقودها بعض زعماء العصابات السابقين"[١٥٢].

لم تطالب لجنة "الاتحاد والترقي" بعزل السلطان، لكنها طالبتْ بأن تسلم إليها القتلة المسئولون عن فساد الجند، الذين كان من بينهم رجال السراي[١٥٣]. حتى إن الجنرال شوكت قائد الجيش الزاحف نفسه لم يستطع لوم السلطان شخصيًا، وعندما أصبح على بعد خمسين كيلو مترًا من الأستانة أخذ يهتف "عاش السلطان"[١٥٤].

قبل الهجوم، حاول "جيش الحركة" أن يضمن حياد أكبر عدد ممكن من الجنود والمدنيين. حاول قائد الجيش الذي كان يحاصر إسطنبول آنذاك، حسين حسني أن يطمئن الجميع بإرساله ثلاث رسائل: واحدة إلى الأركان العامة للجيش، واثنتان إلى سكان إسطنبول.

في الرسالة الأولى، كان يقول:

"رغبة منا في تقرير الأمن وإعادة الثقة إلى عاصمة السلطنة بالوسائل الممكنة نطلب إلى إخواننا في السلاح ما يأتي: أولاً يجب ألا تجري أقل ممانعة أو معارضة في إعادة ضباط البرية والبحرية إلى وظائفهم التي كانوا فيها قبل يوم ١٣ نيسان/ أبريل الجاري. ثانيًا: يجب على جنود حامية العاصمة ألا يتدخلوا في أمر إذا أردنا معاقبة الأسافل الذين أفسدوا أخلاق الجنود، فإذا قبل جنود البر والبحر الذين في الأستانة هذين الطلبين وإذا أظهروا طاعة وإخلاصًا لا يعاقبون أبدًا"

أما المنشور الثاني فقد ضمنه تسعة بنود كان أبرزها الضمانات التي يقدمها هذا الجيش للسكان بقوله: "يحافظ الجيش محافظة كاملة على حياة الذين لزموا الحياد وأبناء الأمة المضطهدين عمومًا"، ويؤكد في بند آخر على: إن العلماء استحقوا ويستحقون كل احترامنا، إلا أن الذين يلبسون لباس أهل الدين لإيقاع الشقاق بهذا الشكل ويسيئون إلى الديانة المحمدية لا ينجون من القصاص الذي يقضي به الدين" وكذلك أكد على أنه قد "اتخذت الطرق اللازمة لتقرير الأمن والراحة في خلال حركة الجنود في داخل البلاد وستصان أرواح

الأهالي وأموالهم من أي اعتداء..وأخيرًا فقد خص السفراء بالبند التالي" لا يحدث أي سبب من الأسباب التي تقلق راحة السفراء والضيوف الأجانب" وقع المنشوران باسم قائد جيش الحصار قومندان حسين حسني في ٦ / ٤/ ١٩٠٩. غير أن المنشور الثالث الذي وجهه الجنرال إلى أهالي الأستانة هو الذي أثار الضجة والخشية لدى نفر كبير من المتدينين من الاتحاديين وغيرهم. قال في هذا المنشور: "إن غرض الجيش الذي زحف على الأستانة هو أن يثبت أنه لا يعرف شريعة فوق الدستور ولا سيادة فوقه"[١٥٥].

٤ – الخوف من مواجهة بين الجيوش العثمانية

كان الجيش الأول، المتمركز في إسطنبول، المسمى "جيش السلطان"، هو الأفضل عتادًا والأفضل تدريبًا في الإمبراطورية كلها. كان ضباطه مثلهم مثل جنوده ناقمين على الجيش الثالث وقواده الاتحاديين. في الواقع، فإن هؤلاء القادة، غداة انقلاب عام ١٩٠٨، كانوا قد استقدموا من سالونيك بعض السرايا التي يطلق عليها اسم "حراس الحرية" من أجل حماية الدستور ومنحوهم الصدارة على باقي وحدات الجيش في العاصمة.

ازداد التوتر عندما نمى إلى علم الجيش الأول بأن الجيشين الثاني والثالث يزحفان من جديد صوب العاصمة. تقرر بين الضباط والجنود أن يقاوموهما: "استقبل السلطان الجنرالات في جلسة استماع وطلبوا منه أن يصدر الأمر بمنع وصول هذه الوحدات إلى العاصمة؛ لكنه كان قد قرر في شأن ذلك قرارًا مغايرًا. أعاد التأكيد على المبادئ الموروثة عن أسلافه والتي لم يكن، بمقتضاها، ليستخدم الجيش من أجل تسوية المشاكل السياسية الداخلية، كان ذلك القرار في عكس مصالحه. وبلغ الأمر إلى حد أن السلطان حصل من قائد الجيش الأول ناظم باشا ومن الجنرالات الذين كانوا يوافقونه على وعد بألا يستخدموا أسلحتهم ضد "جيش الحركة".[١٥٦]

برغم أوامر السلطان، فإن الحكومة، من جانبها، كانت تتخوف من مواجهة بين الجيشين. وعليه، قامت بإرسال بعض العلماء إلى المعسكرات لإقناع الجنود بإطاعة الأوامر وإفهامهم المأساة التي كانت المواجهة بين الجيشين ستجر الأمة إليها. إضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بإيصال مذكرة إلى مجلس المبعوثان تخبره فيها بأن بعض الجنود الروميليين كانوا يتقدمون نحو العاصمة وأن عليه أن يرسل مفوضية لاستقبالهم وطمأنتهم بشأن مستقبل الدستور والحريات. بناءً على ذلك، انتخب المجلس ثلاثين نائبًا – واحدا عن كل ولاية – للذهاب للتفاوض مع هؤلاء الجنود. رافقهم بعض العلماء وكذلك قائد الجيش الأول ناظم باشا.

غير أن الجنود رفضوا التوقف متذرعين بأن ضباطهم لم يكونوا قد وصلوا بعد... أبلغهم ناظم باشا بأنهم ليسوا من المرغوب فيهم في المدينة إلا بصفة زائرين. أعربت الصحف العربية، هي الأخرى، عن قلقها. نشرت المقطم الكثير من المقالات حول المخاطر العديدة التي كانت تهدد إسطنبول:

١- المواجهة بين الجيش المقدوني وجيش إسطنبول.

٢- عودة الدول الأوربية وتقسيم الإمبراطورية.

٣- عودة الاستبداد وإلغاء الدستور[١٥٧].


محمود شوكت

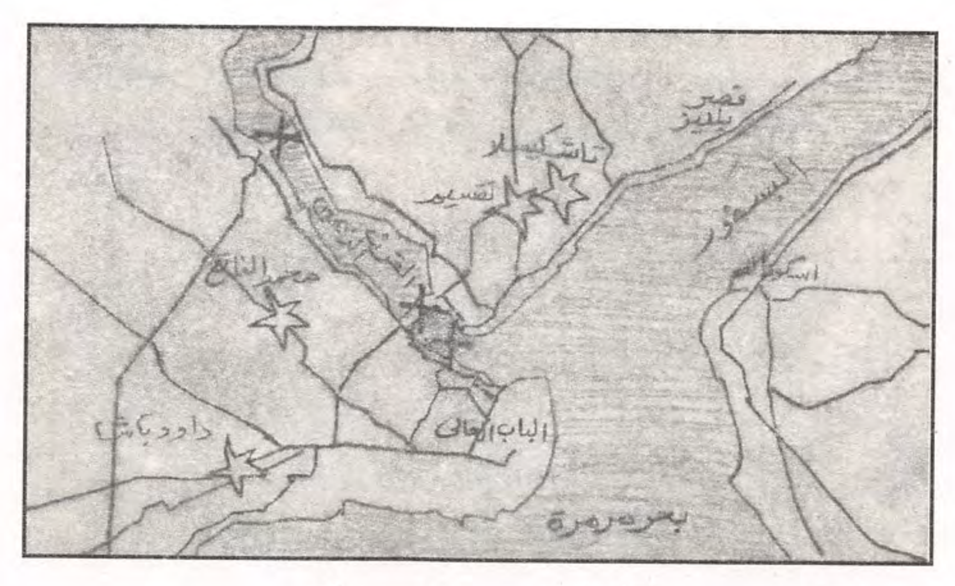

السلطان عبد الحميد

٥ – إسطنبول تحت الأحكام العرفية

دخلت القوات المقدونية إلى المدينة تحت قيادة محمود شوكت باشا دون أن تلقى مقاومـة تذكر إلا من جانب بعض وحدات الجنود التي انكسرت في الحـال. لم يلجأوا إلى القصف بالمدافع إلا من أجل فتح بعض المعسكرات في مركز أو على محيط العاصمة، حيث كانت تتحصن بعض الحاميات المصممة بقوة على المقاومة (انظر الخريطة ص١٤٥). احتدمت الحرب حتي المساء؛ آنذاك، وقعت المدينة بين أيدي المهاجمين. أعلن القانون العرفي، برغم ادعاءات الاتحاديين أنهم لم يكونوا ليلجأوا إلي مثل هذه الإجراءات التي تعود إلى عهد الاستبداد. عين شوكت باشا مفتشًا للجيوش الثلاثة (الأول والثاني والثالث) والمسئول عن الأحكام العرفية(*) في إسطنبول (٥٠). تشكلت قوات حربية لفرض احترام القانون العرفي و"اتخذت إجراءات القبض علي حوالي عشرة آلاف شخص لكونهم قد شاركوا في ثورة الجنود. كان من بينهم مراد بيه داغستاني والأمير صباح الدين، زعيم "حزب اللامركزية" اللذان مثلا أمام محكمة عرفية" (٥١). كانت المحاكمات علنية، صدرت أحكام بالإعدام على عدد كبير من رجال القصر وعملاء الأجهزة السرية المنتسبين إلى السلطان وجري إعدامهم على الملأ. أما بالنسبة للأمير صباح الدين فقد أطلق سراحه في الثاني من آيار/ مايو التالي، بينما حُكم على مراد بيه داغستاني بالأشغال الشاقة المؤبدة.

لإضفاء شرعية ما على احتلال المدينة، دعا العسكريون أعضاء مجلس المبعوثين وكـذلك أعضاء مجلس الشيـوخ إلى التوجـه إلى مقرهـم العام في سـان ستيفانـو **San Stéphano**، للبت في مصير السلطان. ترأس الاجتماع سعيد باشا بوصفه رئيسًا لمجلس الشيوخ. ومن ناحيته فقد غاب أحمد رضا رئيس مجلس المبعوثان عن الحضور بسبب اختلافه مع التوجه الجديد الذي اتخذه الاتحاديون. برغم اختيار المكان الذي دارت فيه الجلسة، فإن قوات لجنة "الاتحاد والترقي" كانت تطوق المبنى، الذي دخله الضابط أنور متسخًا، مضرجًا بالدم، مطلقًا لحية طويلة، دخولاً مسرحيًا مثيرًا مطالبًا برأس السلطان... برغم هذا فإن التصويت على عزل السلطان قد جري بأغلبية طفيفة (٥٢).

(*) سوف تستمر حالة الأحكام العرفية لمدة ثلاث سنوات حتي تموز/ يوليو ١٩١٢.



إسطنبول: هجوم جيش محمود شوكت

- احتلت جسور القرن الذهبي.
- من بين الثكنات التي هاجمها جيش محمود شوكت، شهدت ثكنات تاشكسلا، تقسيم، محمد الفاتح، داوود باشا، معارك دامية للغاية، بل يمكن أن توصف بالمجازر الحقيقية.
- لم يبد معسكر إسكودار، المحاصر، أي مقاومة، وكذلك قصر يلديز الذي أحرق المهاجمون وثائقه ومحفوظاته.
- استسلم جنود الباب العالي، بعد أن حاولوا المقاومة؛ لم يكن الهجوم قد استمر أكثر من ٢٤ ساعة.

٦ – خلع السلطان عبد الحميد الثاني

هكذا تقرر، يوم الأربعاء ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، في تلك الجلسة البرلمانية التي جمعت الغرفتين، عزل السلطان عبد الحميد الثاني لصالح ولي العهد محمد رشاد أفندي –

محمد الخامس. وفقًا لقانون نافذ منذ عهد سليمان القانوني، كان يجب لهذا القرار أن يقر من قبل شيخ الإسلام. ولكون هذا الأخير قد رفض التوقيع على فتوى خلع السلطان، فقد جاء الاتحاديون بغيره. وإليكم نص الفتوي:

"إذا حذف زيد أمير المؤمنين بعض المسائل الشرعية المهمة من كتب الشرع المقدسة، ومنع وأحرق الكتب المذكورة، وبذر وأسرف في بيت المال بدون مسوغ شرعي، وقتل وسجن ونفى رعاياه بدون سبب شرعي.. ثم أقسم أن يرجع إلى الصلاح حنث بيمينه وأصر على إحداث فتن عظيمة تخل تمام الإخلال بانتظام أمور المسلمين وأحوالهم، وحرض على المذابح، وإذا كانت الأخبار تتوالى من جميع أنحاء البلاد الإسلامية طالبة خلعه من ذلك الجور، وكان في بقائه ضرر محقق، وفي زواله صلاح ملحوظ فهل يجب تنفيذ ما يرجحه أرباب الحل والعقد وأولو الأمر من إلزامه التنازل عن السلطنة والخلافة أو خلعه؟

الجواب: نعم.

كتبه الفقير السيد محمد ضياء الدين عفي عنه"[١٦١].

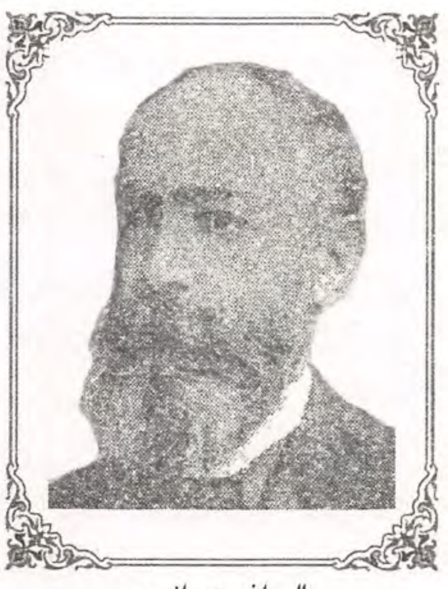
يتشكك أغلب المؤرخين العرب والأتراك في صحة ما جاءت به هذه الفتوى. يقال إن السلطان عبد الحميد لم يكن علىْ علم بالتغييرات التي طرأت على نصوص الشريعة، ولم يثبت الاتحاديون مطلقًا أن السلطان عبد الحميد كان قد موّل أو حرض على انقلاب الجند. وإلا لأعلنت الوثائق العامة ذلك وتم نشرها للجمهور، وعلى عكس ذلك فقد برّأه طلعت بيه من مسئوليته عن تلك الواقعة، أمام البرلمان العثماني. من جانبها، كانت صحف تلك الفترة في غالبيتها العظمي، ترى في الثورة رد فعل على هيمنة الاتحاديين، الماسونيين والدونمة، وحمّلوهم المسئولية عن ذلك. أما عن المواقف التي طولب بمقتضاها بإقالة السلطان، في كل أنحاء الإمبراطورية، فقد كانت بلا أي أساس على الإطلاق، فضلاً عن أن الاتحاديين أنفسهم لم يكونوا قد طالبوا بخلعه وحتي إنهم كانوا قد وصلوا إلى العاصمة رافعين هتاف "عاش السلطان!" رفضت بعض الولايات، خصوصًا في الهند، الاعتراف بهذه الفتوى "وبقيت تصرح بأن ذلك عمل من أعمال الماسونية ويهود الدونمة وكفار

الاتحاديين(*) "في الحقيقة، لم يكن كل ذلك إلا إخراجًا من جانب الاتحاديين لشرعنة عزل السلطان، بل وللاستئثار بكل سلطاته. اتضح ذلك أكثر، عندما أصرّت الحكومة، بعد شهر نيسان/ أبريل، على تعديل دستور مدحت باشا الصادر في عام ١٨٧٦، وعلى تحديد صلاحيات السلطان، الأمر الذي أخفق في تحقيقه الاتحاديون قبل ثورة الجند.

في السابع والعشرين من نيسان/ أبريل، كلفت الجمعية الوطنية الصدر الأعظم توفيق باشا بإبلاغ السلطان نبأ عزله، وهو ما رفض القيام به.اختار الاتحاديون آنذاك أربع شخصيات أوكلوا إليهم هذه المهمة وهم: أسعد طوبتاني باشا – قائد الدرك؛ والفريق البحري عارف حكمت باشا – والنائب رام أفندي – نائب؛ وإيمانويل كاراسو – نائب. عندما مثلت تلك المفوضية لدى السلطان وجدته واقفًا، هادئًا، يبدو أنه كان ينتظرها. وعندما قرأ عارف حكمت باشا الفتوى، أجاب السلطان: "إنها مشيئة الله". بعد أسبوعين، نقل تحت حراسة مشددة مع اثنين من أبنائه، بقطار خاص إلى سالونيك، في مقر سكن ألاتيني باشا قائد الشرطة. في تلك الليلة، أحضرت إليه وجبة تم شراؤها من أحد مطاعم المدينة وكذلك قميص كان قد طلبه(١٦٢).

هكذا، نفي السلطان إلي المدينة التي كان يكرهها من بين كل المدن: سالونيك. كان غالبية سكانها من غير المسلمين، وبمقتضى معاهدة برلين، كانت خاضعة للقوانين الأوربية. كانت المدينة التي ولدت فيها المعارضة ضد حكمه، ومقصد ومركز كل المنظمات السرية والماسونية أيضًا. وأخيرًا، كانت المدينة التي خرج منها الاتحاديون مرتين، أفضت المرة الثانية منهما إلى عزله. اصطحب إليها رغمًا عنه، وأُجبر على الإقامة في مقر سكن قائد شرطة المدينة وصودرت أملاكه بقصد الإهانة. ظل هناك لمدة ثلاث سنوات قضاها تحت رقابة عسكرية مشددة. عندما مرت الدولة بأزمة اقتصادية حادة، برغم الظروف النفسية الصعبة التي خضع لها، اقترح السلطان على الحكومة الاتحادية أن يهب الأمة الأموال والأملاك التي كان يمتلكها في الخارج. أرسلت الحكومة آنذاك خبيرًا ماليًا من "لجنة الاتحاد والترقي" – جاويد – لجرد ممتلكات السلطان في خارج الإمبراطورية(١٦٣).

(*) انظر في هذا الشأن. المناقشة التي دارت بين الصحف الهندية ومجلة المنار، التي نشرها الشيخ رشيد رضا، بكاملها عقب عزل السلطان.



الـداغـسـتـانـي



صبـاح الديـن

٧ـ تغيير الحكومة

عندما اعتلى السلطان محمد رشاد – محمد الخامس – العرش، لم يكن مطلعًا علي شئون الدولة مطلقًا، لأنه كان معتزلاً، طوال تلك السنوات، في قصره، كان تدخله الأول في الصحافة لصالح جريدة الأخبار اليومية **Daily Chronicle** بمبادرة من المتحدث الرسمي للحكومة البريطانية حيث قال: "إن الإنكليز كانوا دائمًا أصدقائي وإن موقف الأمة العثمانية الآن حرج، وكان أعدائي يتهمونني بالبله، ولكن مشيئة الله اختارتني اليوم لأن أتولى مصلحة الإسلام وأؤدي واجبي، وإن الصحافة في العالم كله وعلى الخصوص الصحافة الإنكليزية أمامها فروض يجب أن تؤديها"[١٦٤].

تلك هي الصورة التي كان عليها السلطان، خليفة عبد الحميد الثاني! بعد ثمانية أيام من تتويجه، استقالت حكومة توفيق باشا. تشكلت حكومة جديدة في الخامس من آيار/ مايو ١٩٠٩، كان الاتحاديون يناورون في الخفاء ولكن بكثير من الحذر هذه المرة.

في الواقع، إن الاتحاديين، في محاولة لتهدئة مشاعر الغضب المكتوم لدى الجماهير، كانوا قد اختاروا واحدًا من أبرز رجالات العهد الحميدي وهو حسين حلمي باشا رئيسًا للوزراء وكذلك وزراء أكفاء. فضلاً عن ذلك، فإنهم قد أبدوا تسامحًا لافتًا تجاه القوميات غير التركية، عندما قرروا أن يجري التعليم الابتدائي بلغة الأقوام المحلية، إلا أن اللغة التركية ظلت إجبارية نظرًا لأنها كانت اللغة الرسمية للدولة. وقد أعلنوا عزمهم منح الهيئات الإدارية المحلية مزيدًا من الاستقلال الذاتي مع مراعاة تطلعات السكان. فوق ذلك، تبنت الحكومة سياسة مالية جديدة. من جانب آخر، على إثر الشائعات التي كانت تقول بأن ضباط الجيش الذين زحفوا إلى العاصمة ينتمون جميعًا إلى لجنة "الاتحاد والترقي" أصدر الجنرال شوكت باشا مرسومًا يحرم على الضباط التدخل في الحياة السياسية والانتساب إلى أي حزب كان. وبرغم غضب الاتحاديين، تم تطبيق هذا القانون في العاصمة بينما لم يجر العمل به في الولايات الأخرى.

كانت حكومة حلمي باشا تتمتع بثقة الأهالي وباستقلال حقيقي. غير أن الاتحاديين لم يلبثوا أن استأثروا تدريجيًا بكل مناصب الدولة وألحوا في أن يكون جاويد مسئولاً عن وزارة المالية. غير أن ذلك لم يكفهم، انزعجوا من وجود شخصيات من غير الاتحاديين، في الحكومة، خشية أن يبعدوا شيئًا فشيئًا عن الحكم كما كان قد حدث من قبل. أطلقوا حينذاك حملة قاسية ضد الوزراء غير الاتحاديين، سخروا منهم في صحافتهم وانتهوا باتهام وزير الداخلية بالرجعية، وهو اتهام كان يستوجب المحاكمة العسكرية (العرفية) والحكم بالإعدام. كان هدفهم واضحًا تمامًا، كانوا يريدون إسقاط الحكومة. عقب اتهام، ظهر في الصحف، بالولاء للسلطان عبد الحميد استقال فريد باشا – وزير الداخلية – في شهر آب/ أغسطس ١٩٠٩. حل طلعت بيه محله على الفور. ثم كان الدور على وزير الأوقاف العربي، خليل حمادة، ليعاني من هجمات الاتحاديين. لم يجد الرجل حلاً آخر غير الاستقالة. ثم كان ذلك بعد قليل هو مصير الحكومة بأكملها التي استقالت في الثامن والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٩.[١٦٥]

كلف الاتحاديون آنذاك السفير العثماني في روما، إبراهيم حقي بيه، في حين أنه لم يكن وزيرًا من قبل مطلقًا ولم يكن لديه بتشكيل الحكومة أي خبرة، فيما يتعلق بهذا الشأن. وهكذا

تحققت أمانيهم، وأصبح الجنرال شوكت باشا وزيرًا للحربية، بينما تقاسم الاتحاديون، والماسونيون واليهود الوزارات.

تعلقت الإجراءات الأولى التي تم اتخاذها بتقييد الحريات، انتزاع سلطة وامتيازات شيخ الإسلام والعلماء، الذين انتزع منهم الحق في الإشراف على التعليم والقضاء. بدلاً من بناء جبهة داخلية، تقوم بترسيخ دستور ١٨٧٦ – الذي كان ينص على المساواة بين الجميع أمام القانون – وانتهاز الفرصة، لتجديد كوادر الدولة ومواجهة أطماع الأعداء، استولى الاتحاديون على الحكومة. ومارسوا القمع والظلم وانخرطوا في سياسة تتريك الدولة، التي أشعلت الحرب الأهلية بين مختلف القوميات.

٨ – الهيمنة الماسونية

لإلقاء نظرة خاطفة على طبيعة الحكومة الجديدة والهيمنة الكاملة التي خضعت لها من جانب (الماسون) وطائفة الدونمة، رجعنا إلى الملاحظات الموجودة في وثائق المحفوظات الماسونية التي تقول: "منذ صيف ١٩٠٩، بدأت محافلها في الظهور. في غضون عدة أشهر، تم تأسيس أكثر من ٢٠ مقرًا في العديد من مدن الإمبراطورية العثمانية"[١٦٦]. أما السفير البريطاني بالأستانة في تلك الفترة فقال بوضوح:"عُين جويد بيه، نائب سالونيك، وزيرًا للمالية. إنه ماسوني من أصل يهودي، رجل لامع وموهوب. كما عين طلعت بيه وزيرًا للداخلية هو أيضًا كان ماسونيًا... وقد أعلنت القوانين الاستثنائية واستمرت لمدة عامين، وكان أغلب الضباط الموجودين في المحكمة العرفية من الماسونيين. وقد صوّت "مجلس المبعوثان" على قانون تعسفي بشأن المطبوعات. وعين أحد ماسوني سالونيك من أصل يهودي مديرًا للمطبوعات، فاتسعت سلطاته إلى درجة أنه كان يستطيع تعليق صدور أي جريدة كانت "إذا انتقدت الحكومة الجديدة بأكثر مما يجب"، وجر مديري صحف ومحررين للمثول أمام المحكمة العرفية.

أصبحت وكالة أخبار تلغرافية وسيلة شبه رسمية لنشر أفكار لجنة "الاتحاد والترقي"، وكان مديرها يهوديًا منحدرا من بغداد... كان على رأس الفرع الرئيسي لجمعية

الاتحاد والترقي فى إسطنبول أحد اليهود الماسون من مواطنى سالونيك...وأصبح الأمير سعيد حليم، مصرى وماسونى، معاونًا لرئيس بلدية إسطنبول... وأوكلت إلى وزير الشرطة السابق إدارة الأمن العام التى كانت تشرف على الشرطة والدرك. وكانت تعمل بأوامر الحركة الماسونية... تطورت المحافل الماسونية وانتشرت بشكلٍ لافت فى المدن المقدونية وكذلك فى العاصمة، منذ العام الماضى، أنشئ اثنا عشر محفلاً جديدًا. أدرك كبار الموظفين جيدًا أن مناصبهم وترقيهم وبالتالى حتى مواردهم كانت مرتبطة بانضمامهم إلى الماسونية حيث كان كل الأعضاء أخوة "(١٦٧). أبلِغ البعض أنهم، إن أصبحوا من الماسون، فإن بعض القضايا المتعلقة برفعة الإمبراطورية، سيجرى تسويتها لصالح الأتراك، وإنهم كانوا سوف يصلون إلى كل أسرار الدولة وسوف يصبحون، إخوة، لملك إنجلترا.

انضم معظم البرلمانيين المنتمين إلى "تركيا الفتاة"، إلى الماسونية. كانوا ينتسبون إلى محفل يسمى الدستور، الذى كان اثنان من مسئوليه هما وزير الداخلية طلعت بيه ووزير المالية جاويد بيه. عندما أدرك البرلمانيون المنتمون إلى المعارضة وبخاصة العرب منهم أنهم كانوا مبعدين عن السلطة، ويجهلون أسرارها ودسائسها السياسية، أبدوا تذمرهم، أنشئ من أجلهم بعض المحافل الماسونية، انضم بعضهم إلى محافل قائمة بالفعل مثل محفل "الإخاء العثمانى" و"أصدقاء الحرية"... خلال عامين – ١٩٠٩و١٩١٠ – أنشئ عدد من المحافل، تحمل أسماء: "الوفاء الشرقي"، "الأصدقاء المخلصون للاتحاد والترقى"؛ النهضة المقدونية؛ نهضة بيزنطة، الحقيقة؛ الوطن؛ النهضة؛ الفجر؛... يبدو أن مجمل تلك المحافل التى كونت شبكة فى كل أنحاء مقدونيا كانت تدار بواسطة اليهود"(١٦٨). إن سجلات أرشيف مجمع الشرق الأعظم تشير إلى أن: محفل الشرق الأعظم العثمانى كان يضم فى أعضائه أهم رجال السياسة فى البلاد. ذهب البعض إلى حد الهمس بأن خليفة عبد الحميد ذاته، محمد الخامس رشاد، كان منتسبا إليه"(١٦٩).

إن المعلومات الوحيدة التى حملها إلينا السفير البريطانى تظهر إلى أى حد كانت الأوساط السياسية مخترقة بواسطة لجنة "الاتحاد والترقى"، والمنظمات الماسونية والحركة

الصهيونية. على مستوى السلطة، تجلى هذا الاختراق فى الممارسات اليومية. من بين القوميات، كان العرب هم أكثر من تعرض للضرر. لأنهم من ناحية العدد كانوا يمثلون أكبر القوميات وكانوا الأقل تمثيلاً؛ فضلاً عن ذلك كانت سياسة التتريك التى نفذها الاتحاديون قد ظلمتهم. كانوا على هامش المخططات الماسونية لأن الآمال الفردية والقومية التى وضعتها النخبة العربية فى الماسونية كانت تتبدد. كانت تلك الأخيرة قد صارت فى أذهان الناس، مهما كان انتماؤهم الاجتماعى، شيئًا بغيضًا. أما بالنسبة للخلاف مع الحركة الصهيونية، فقد تحـــول من صراع وجودى إلى صراع حدودى ولا يـــزال مستمرًا حتى عصرنا هذا.



 أقاليم منفصلة عن الإمبراطورية وتاريخ الانفصال
(أقاليم ذات حكم ذاتى، مستقلة أو محميات)

تفكيك الإمبراطورية العثمانية (نهاية القرن ١٩)

الفصل السادس

ردود الفعل العربية

كان العرب، مثلهم مثل قوميات أخرى، قد عانوا كثيرًا من الاستبداد الحميدي. كانوا، بدورهم، يتوقون إلى الحرية؛ في مؤلفاتهم وعبر صحافتهم، كان الإصلاحيون ينادون بالخلاص من الاستبداد. فقد نشر الكواكبي كتابه الشهير "طبائع الاستبداد" كما كتب الأفغاني عشرات المقالات التي كان يطالب فيها ببعض الإصلاحات وينادي بتحصين الأمة تجاه الأخطار الداخلية والخارجية التي تتهددها. في مجلته "العروة الوثقى"، كتب محمد عبده يقول: "آفة الشرق أمراؤه المستبدون وزعماؤه المترفون ومرشدوه الجاهلون"[١٧٠]. للتخلص من الرقابة وإصدار جريدته "المنار"، غادر رشيد رضا لبنان متجهًا إلى القاهرة، على غـــراره فعل محمد كرد علي الذي جاء من دمشـــق لكي يواصل إصدار "المقتبس" في العاصمة المصرية. على النحو ذاته كان الأمر بالنسبة للمسيحيين أمثال سليم وبشارة تقلا مع جريدة الأهرام؛ صروّف نمر وشاهين مكاريوس مع جريدتي المقطم والمقتطف؛ چورچي زيدان ومجلة الهلال، دون أن نضع في الحسبان هؤلاء الذين هاجروا إلى أوربا وقاموا هناك بإصدار صحفهم الخاصة.

كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، كانت صحف المعارضة العربية تعد بالعشرات: في عام ١٨٨٩، أصدر الشيخ علي يوسف "المؤيد" التي دعا من خلالها إلى إصلاح الدستور؛ قام محمد فريد وجدي بنفس الشيء في "الدستور" الذي تأسس في عام ١٩٠٧؛ بينما تعاطف سعيد علي **Sâîd Alî** مع "تركيا الفتاة" وأطلق "مصر الفتاة" في عام ١٩٠٨. سرعان ما تشكلت شُعب لجنة "الاتحاد والترقي" في الأقاليم العربية. كان الإصلاحيون العرب يعملون بجد، جنبًا إلى جنب، مع إخوانهم الأتراك للحفاظ على الوحدة الإسلامية، والدفاع عن حقوق الشعوب وإقامة دستور. كانت خيبتهم بالأحرى أكبر، عندما أدركوا، بعد عودة الحياة الدستورية، أن بعض القادة الاتحاديين كانوا يريدون اغتصاب السلطة ويرفضون لامركزية الإدارة التي يطالب بها العرب. لم يتم القيام بشيء من أجل تطوير الأقاليم العربية التي لم تستفد شيئًا من النظام الجديد. لهذا ومن أجل الأسباب السابق الإشارة إليها، عمل

العرب ضد عبد الحميد برغم أنه قد ساعد العديد منهم في الحصول على مناصب رفيعة. وما أن راحت النشوة التي كان مردها إلى إعادة العمل بالدستور، حتي اكتشف العرب أنهم قد خسروا عبد الحميد وأنهم لم ينالوا من النظام الجديد سوى امتهان وظلم.

١ – استمرار الاستبداد

فتح خلع السلطان عبد الحميد الطريق أمام تبعات أكثر سوءا بالنسبة للإمبراطورية. داخل النخبة العربية والتركية، انخدعت الأكثرية تمامًا باعتقادها أن خلع السلطان، كما كان يزعم الاتحاديون، كان يعني نهاية الاستبداد – انحازت الصحف العربية – المنار، الاتحاد العثماني، المقطم، المؤيد، المقتطف، الهلال والأهرام... إلخ، إلى تلك المواقف وأقرت عزل السلطان. إنها لم تدرك البعد الحقيقى لذلك الحدث إلا فيما بعد. بل إن البلاد الأوربية، يقول نجيب عازورى(*) **Najib Àzuryi**، التى كانت تأمل فى أن ترى نظامًا ليبراليًا يخلف الاستبداد القديم، وجدت نفسها فى مواجهة نظام أكثر طغيانًا من السابق (١٧١). يبدو أن السبب الحقيقى للنزاع الذى اختلف العرب بشأنه حول الانقلاب كان يتعلق بالعلاقات التى كانت قائمة بين بعض القادة الاتحاديين من جهة، والماسونية والصهيونية من جهة أخرى. كانت قضية فلسطين فى قلب المشكلة وكما أوضحنا الأمر مسبقًا، فإن المنظمات الثلاث كانت تقيم علاقات متينة فيما بينها، يمكننا التحقق منها عند مطالعة عبارات المؤرخ حسان على حلّاق حول الماسونية ويصفها:" بأنها دعوة يهودية هدفها استعادة أرض الميعاد من المسلمين" أما الحاخام وايزمان، من جانبه، فقد كتب فى مجلة "إسرائيلي أمريكا" بتاريخ ٣ آب/ أغسطس ١٨٦٦: "إن الماسونية منظمة يهودية في تاريخها ودرجاتها وتعاليمها وكلمات السر فيها وتوضيحاتها، إنها يهودية من البداية حتى النهاية"(١٧٢).

من الممكن تقدير عواقب عزل السلطان عبد الحميد بالنسبة للولايات العربية من خلال دراسة ردود فعل الأوساط الصهيونية على ذلك الحدث. فيما بعد، استعاد المؤرخون

(*) نجيب عازورى، مسيحى من لبنان، نائب فى برلمان ١٨٧٦، مساعد حاكم القدس من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٤. مؤسس جريدة الاستقلال العربي الصادرة فى باريس (باللغة الفرنسية) من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٠٨. سيعود إلى فلسطين بعد انقلاب عام ١٩٠٨. أسس الحزب السياسى "جامعة الأمة العربية". حكم عليه الاتحاديون بالإعدام. هرب إلى مصر، حيث سيشغل منصب رئيس تحرير جريدة "مصر اليومية". حتى وفاته فى حزيران / يونيو عام ١٩١٦.

واستعادت الصحف العربية كلمات سير جيرالد لوثر **Sir Gerard Lawther**، السفير البريطاني، فى إسطنبول آنذاك:

" أذاعت الصحف اليهودية فى سالونيك نبأ عزل السلطان عبد الحميد كما لو كان نبأ النجاة بالنسبة لإسرائيل، التى تخلصت أخيرًا من ذلك الذى أبدى رفضه، مرتين، لطلب الزعيم الصهيونى هرتزل، الذى عرقل وصول المهاجرين البولنديين اليهود، والذى شكل عقبة، بكثير من الوسائل الأخرى، أمام الحلم الصهيونى فى فلسطين... فى مؤتمرها التاسع الذى انعقد بهامبورج فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٩، أعلنت الحركة الصهيونية، أن انقسام العالم اليهودى إلى معسكرين، أحدهما صهيونى، والآخر يرغب فى الهجرة نحو بلد آخر غير فلسطين، لم يعد موجودًا. إن العالم اليهودى قد عاد من جديد واحدًا وواحدًا فقط بفضل معجزة الثورة التركية" (١٧٣).

٢ـ ظهور الصراع العربى – الصهيونى

لم يكن العرب، فى غالبيتهم، على دراية بالمخططات الصهيونية، باستثناء بعض الضحايا المباشرين، من بعض المفكرين الفلسطينيين ومن بينهم من كان لهم مقاعد فى "مجلس المبعوثان" عام ١٨٧٦. فى عام ١٨٩١، كان بعض أعيان القدس قد أرسلوا التماسًا إلى الباب العالى طالبين منه أن يضع حدًا للهجرة اليهودية. ثم كشف نجيب عازورى، فى عام ١٩٠٥، بعد أن استقال من منصب نائب حاكم القدس (أورشاليم)، فى مؤلف له يحمل عنوان "يقظة الأمة العربية" أن المنطقة على وشك أن تكون مسرحًا لصراع مخيف بين اليهود - الذين يرغبون فى إعادة بناء مملكة إسرائيل القديمة - والعرب. وبدورهما، برز نائبا القدس في البرلمان العثماني: روحي الخالدي وسعيد الحسينى، الأول بلفت نظر الإدارة العثمانية والصحافة العربية إلى الخطر الداهم الذى تمثله الصهيونية بالنسبة لفلسطين، بإلقاء بعض الخطابات فى مجلس المبعوثان، ونشر بعض المقالات ووضع مؤلفا يحمل عنوان "تاريخ الصهيونية" (١٧٤). كانت الحكومة العثمانية تدرك تمامًا طبيعة المشروع الصهيونى فى فلسطين وقامت بالحد من الهجرة اليهودية – كما أشير إلى ذلك مسبقًا – بناءً على أمر السلطان عبد الحميد، بفضل قانون خاص. بعد عزل السلطان، سوف يتغير موقف الحكومة، وعلى رأسها الصدر الأعظم – حقى باشا – الذى استعان بسياسيين من الماسونيين ومقربين من الأوساط الصهيونية.

١ – الاتحاديون والهجرة اليهودية

بشأن تلك الفترة، تقول المؤرخة الفلسطينية خيرية قاسمية:"إن وصـول الاتحاديين إلى السلطة ومساهمة فئات من اليهود العثمانيين في إحداث الانقلاب السياسي ثم حاجة الدولة للأموال اليهودية أدت إلى تساهل السلطات العثمانية في تطبيق بنود القيود السابقة للهجرة واستملاك الأراضي، ودفعت العمل الصهيوني في فلسطين خطوات إلى الأمام. ورغم أن الخطر الصهيوني الجديد بدأ يتخذ اتجاها جديدًا من الدعاية تحت ستار الولاء للعثمانية والعمل لمنفعة الدولة ونفى الهدف السياسي، ولكن هذا لم يمنع من أن يظل الهدف الأصلي لمشروع هرتزل بإنشاء الوطن القومي كافيًا في خلفية أذهان الصهيونيين"[١٧٥].

على المستوى المؤسسى، واجه المشروع الصهيونى، وبمنتهى الوضوح، رفضًا عنيفًا فى الأوسـاط الحاكمة. دارت أعنف المناقشات فى مجلس المبعوثان –كما أظهرت الصحف العربية ذلك – الذي كان منقسمًا، عقب عزل السلطان عبد الحميد، إلى عدة معسكرات. من بين هذه المعسكرات، كان هناك معسكر النواب اليهود الذي كان يضـم: إيمانويل كارسو بيه، جاويد بيه، نسيم أفندي مازلياح، زاهراب أفندي وحسين جهيد بيه (رئيس تحرير جريدة لجنة "الاتحاد والترقي" طنين [١٧٦]. بالتعاون مع بعض قادة وممثلي الاتحاديين دفعت هذه المجموعة الحكومة إلى تيسير الهجرة اليهودية إلى فلسطين. أما ردود أفعال النواب العرب، فقد ظهرت متأخرًا.

٢ – احتجاج عربي في إسطنبول

بالرغم من أن معظمهم كان ينتمي إلى لجنة "الاتحاد والترقي"، فإنهم لم يرغبوا في الانصهار كليةً في جماعة عثمانية. وعلى هذا فقد شرعوا في إنشاء، لجنة "الإخاء العربي – العثماني" في إسطنبول... التي تفرعت وامتدت إلى كل أركـــان الولايات العربية.... بعد "انقلاب الجند" عام ١٩٠٩، قامت الحكومة التركية بحظر هذه اللجنة بدعوي أن بعض أعضائها كان ينتمي إلى مثيري الاضطرابات [١٧٧]. الواقع أن ثورة الجنود كان لها تأثير واسع في صفوف العرب ومن أجل هذا السبب قام الاتحاديون بحظر المنظمة الوحيدة التي كانت تتكلم باسمهم. غير أن ذلك لم يصرفهم عن مواصلة جهودهم إذ إنهم قاموا في عام ١٩٠٩ بتأسيس "المنتدي الأدبي"، ثم الجمعية "القحطانية". إلا أن هذه الجمعيات التي لم تكن رسمية في شيء، ولم يكن لها الثقل المطلوب حتي تتمكن من التأثير في القرارات وكان عليها أن تلجأ إلى ممثليها في "مجلس المبعوثان".

٣ – تكوين جماعة النواب العرب

أملاً في إعاقة المشروع الصهيوني المدعوم من المعسكر اليهودي في "مجلس المبعوثان"، تجمع نواب العديد من القوميات – عرب ويونانيون، أرمن، ألبان، أتراك – وقرروا تأسيس "الحزب الحر المعتدل" الذي اختاروا فيه اثنين أو ثلاثة من الأعضاء الذين سيكونون حملة أمانيهم ليتحدثوا باسمهم على منصة البرلمان. من هذا الحزب الجديد، تشكلت لجنة لكتابة برنامج سياسي. تكونت هذه اللجنة من: رشدي بيه الشمعة، عبد الحميد الزهراوي، بوتشو أفندي ويوسف بيه شاتوان.(١٧٨)

اتفق العرب على تكوين جماعة مستقلة، باسم "الكتلة العربية"، عندما تجَمع، في عام ١٩١١، نواب سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، الحجاز واليمن، في "كتلة نيابية عربية" كان هدفها معارضة المشروع الصهيوني في فلسطين، تأكيد وجود العرب فيها والدفاع عن حقوقهم. من بين أبرز الأعضاء نذكر: عبد الحميد الزهراوي، شكري العسلي، شفيق المؤيد، رشدي الشمعة، سليم سلام، روحي الخالدي وسعيد الحسيني.(١٧٩)

٤ – الدور الفعال للصحف العربية

كانت الصحف العربية على دراية بالمشروع الصهيوني. هكذا، نشرت المنار سلسلة من المقالات حول أخطار مشروع الأصفر(*) (١٨٠) لاستعمار فلسطين. لتحذير الرأي العام، قامت بنشر نص المشروع بالكامل. قامت الصحف العربية – كالمقتبس، الحقيقة، الرأي العام والاتحاد العثماني – بنفس الشيء. غير أن، المهمة الأصعب قد قامت على عاتق الصحف الفلسطينية التي لعبت دور النذير المبكر للتحذير من الخطر الصهيوني. تابعت عن قرب عمليات انتقال ملكية الأراضي، طالبت بالمزيد من القيود على الهجرة والاستيطان اليهوديين، نشرت الأخبار المتعلقة بالأنشطة الصهيونية (١٨١). حثت على تصاعد المشاعر المناهضة للصهيونية وتوعية الشعب لدفعه إلى معارضة فعاليتها والاتجاه إلى الصراع والمقاومة، لدرجة أن معارضة الهجرة اليهودية، بعد عام ١٩٠٨، كانت قد صارت محل نقاش دائم بين السكان.

(*) أدار نجيب الأصفر الحركة الصهيونية سرًا في إسطنبول. عرض بعض المشروعات لإبراز أهمية فلسطين دون الإشارة إلى الصهيونية مطلقًا وذلك حتى يخدع العرب. غير أن الفلسطينيين وبخاصة سكان نابلس الذين ارتابوا في ذلك واعترضوا على مشروع لزراعة أراضي الغور Gûr في شرقي المدينة.

انطلقت الحملة أولاً بجريدتي الأصمعي(*) والكرمل(**). كان أول من لفت الأنظار إلى هذه المشكلة هو "نجيب نصّار الذي لعب دورًا من الطراز الأول بإظهار الخطر الذي كانت الحركة الصهيونية تمثله بالنسبة لفلسطين. قاد حملة توعية في جريدته التي كانت معظم أعدادها توزع مجانًا والتي قام فيها بنشر برقيات الاعتراض على عمليات شراء الأراضي التي كان الفلسطينيون يرسلونها إلى حكومة إسطنبول" [182]. وبحسب ما تقول خيرية قاسمية، فإن جريدة الكرمل قد أغلقت، في ١٩٠٩، عقب العديد من شكاوي اليهود، إجراء لم يؤد إلا إلى إذكاء النزاع الوليد بين الفلسطينيين والصهاينة، حيث حل محلها في القيام بذلك الدور صحف أخرى مثل المنادي وفلسطين [183]. كان ذلك العام حاسمًا بالنسبة للصحف الفلسطينية التي اكتشفت طبيعة الهجمة على فلسطين. ابتداءً من ذلك الوقت، كانت مواقف جميع القوي السياسية المحلية مثلها مثل القوى السياسية الخارجية، تتحدد بوضوح وعلانية.

٥ – الانتشار الكبير للصحف الموالية للصهيونية في البلاد العربية

قبل وطوال الفترة التي كان فيها الاتحاديون في السلطة، كان الرأي العام العربي وخاصة الفلسطيني منزعجًا من كم الجرائد الموالية للصهيونية التي توزع في إسطنبول وكذلك في الولايات العربية وإليكم بعض الأمثلة.

في بيروت، كان هناك:

- النصير: يومية أصدرها عبود أبو راشد في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٠٩.
- لسان الحال: أسسها خليل سركيس في ١٨ تشرين أول / أكتوبر ١٨٧٧، ظلت تصدر حتى مطلع الخمسينيات [184]؛

(*) الأصمعي مجلة أخبار اجتماعية أدبية نصف شهرية تأسست في ١ سبتمبرعام ١٩٠٨، وأدارها حنا عبدالله العيسي. وظلت تصدر حتي العاشر من يناير ١٩٠٩.

(**) أسبوعية سياسية واجتماعية تأسست ١٩٠٨، أدارها نجيب ناصر ظلت تصدر حتى الحرب العالمية الأولى.

في القاهرة:

- مجلة المقتطف: شهرية أسسها يعقوب صروف، فارس نمر وشاهين مكاريوس في عام ١٨٨٥.
- المقطم: جريدة يومية أسسها مؤسسو المقتطف عام ١٨٨٥.
- المجلة الماسونية: مجلة سياسية وأدبية، أصدرها يوسف لفلوفا عام ١٩٠١.
- الأورشليمي: مجلة المحفل الماسوني الأهم في القاهرة، تأسست عام ١٩٠٥ (١٨٥).

وفي فلسطين:

- النفير: أسبوعية سياسية وأدبية، أسسها إيليا زاكا في عام ١٩٠٨، صدرت أولاً في القدس ثم نقلت إلى حيفا في ١٩١٣.
- جراب الكردي: أسبوعية هزلية هجائية، صدرت في حيفا عام ١٩٠٨ على يد متري حلاج.
- العصا لمن عصى: أسبوعية هزلية هجائية، سياسية وأدبية، تأسست في ٢٢ شباط / فبراير عام ١٩١٢ على يد نجيب جنا وطبعت في المطبعة الوطنية.(١٨٦)

٦ – الدعاية للاستيطان اليهودي في فلسطين

تلك الصحف، التي دافعت عن الحركة الصهيونية بكل حماس، قامت بالدعاية للهجرة اليهودية إلى فلسطين. في صحيفته الأسبوعية "العصا لمن عصى" كان نجيب جنا يهاجم، بنبرة هجائية هزلية، الحركة الوطنية الفلسطينية وشخوصها من أمثال سليمان التاجي الرومالاوي ونجيب نصار، مدير جريدة الكرمل. في أحد مقالاته، كتب يقول: "ما الضرر من الصهيونيين؟ فأجاب بسخرية: إن ضررهم كبير أولاً: كان في يافا سواقي رمل لا تنبت سوا الحلفا فأصاروها كرومًا نضيرة، ثانيًا: أجبرونا على استبدال المحاريث القديمة بمحاريث جديدة زادت الأرض خصبًا، ثالثًا: أنشأوا لنا مصارف تقرضنا المال وتخلصنا من

المرابين، رابعًا: أنشأوا المدارس ومشوا بيننا التمدن، خامسًا: دفعوا قيم أملاكنا وعلمونا كيف نستفيد"(١٨٧).

في هـذا الشأن، من المهم تسجيل أن الدعاية الصهيونية لـم تقتصر على العاصمة، ومن خلال الشبكة الماسونية والصهيونية قامت بتغطية فلسطين بأكملها. لقد بدأ نشر الأفكار الصهيونية من خلال اللجان الاتحادية والمحافل الماسونية الموجودة في الولايات العربية. وعن طريق الصحافة، بشكل غير مباشر، لعبت تلك اللجان والمحافل دورًا حاسمًا لصالح المشروع الصهيوني وحاولت إقناع الأوساط السياسية في العاصمة بأفكارها.

وهكذا أبرم جاويد بيه، وزير المالية، اتفاقا مع أصدقائه الاتحاديين: قام بتسهيل الهجرة والاستعمار اليهودي في فلسطين في مقابل الأموال اليهودية" (١٨٨). من جانبه، أدخل وزير الداخلية، طلعت بيه، عددًا من الضباط الماسونيين في الدوائر الحكومية.

٣ـ الدستور، الجيش والسياسة

كانت فترة حكم الاتحاديين صعبة بالنسبة لموظفي الحكومة، سواء كانوا أتراكًا، وعربًا أو غير ذلك، بسبب سيطرة الماسونية والحركة الصهيونية علي كل مؤسسات الدولة لدرجة أن الأميرال صادق بيه – الأمين العام للجنة "الاتحاد والترقي"- قام بنشر وثيقة تتعلق بالدستور، الجيش والسياسة جاء بها:

- يجب على الجيش العثماني أن يكون بمعزل عن المناقشات الشخصية ومنافساتها ومايتولد عن ذلك من المذاهب السياسية، وأن يكون الجيش فوق الأحزاب.
- لا يجوز أبدًا أن يكون للجيش العثماني صلة باللجان الماسونية أو غيرها.

بيان أميرالاي صادق بك.. لقد اعترض على أمرين: الأول اشتغال الضباط بالسياسة، واعتبره من أعظم الأخطار التي تهدد الدولة. وقد اتفق مع الجنرال محمود شوكت على منع الضباط من الاشتغال بالسياسة، كما اعترض على تقدم اليهود في نظارة المالية على غيرهم، وإعلاء كلمة الماسونية والإسراف في نشرها وتقديم المقدمين فيها على غيرهم في جميع المناصب، وجعل الخليفة كالمجرد من كل سلطة ونفوذ" (١٨٩).

لم يقتصر النفوذ الهائل الذي تمتعت به طائفة "الدونمة" على السلطة الرسمية لكنه امتد إلي كل ما يتعلق بالماسونية في الدولة. كـان الدور الحاسم لبعض ممثلي الطائفة الإسرائيلية الكبيرة في سالونيك (...)، هو أحد أبرز حقائق ثورة ١٩٠٨، وعلى هذا، سوف يعد كاراسو= محام ثم نائب يهودي لسالونيك- المعروف في الأوساط الماسونية الغربية، من الشخصيات التي احتلت الصدارة خلال العهد الدستوري من ١٩٠٨ إلى ١٩١٨. بل إن كاراسو، بتشجيع "تركيا الفتـاة" أسس العديد من المحافل الماسونية في سالونيك والقسطنطينية [١٩٠].

لكن أكثر الوقائع دلالةً والتي كشفت عنها وثائق المحفوظات الفرنسية هي أن المحافل الماسونية كانت تنتقي الأعضاء بشكل أساسي من داخل دوائر ومنتديات لجنة "الاتحاد والترقي". حتى إن شيخ الإسلام، نفسه، صاحب أرفع مقام ديني إسلامي في الإمبراطورية العثمانية كان متدربًا في محفل"الدستور" الذي يديره جاويد بيه [١٩١] نشير إلى المحفل الشهير المسمي بمحفل "الشرق العثماني" والذي كان معلمه ورئيسه الأكبر هو طلعت بيه وزير الداخلية وكان المشرفون عليه من أعضاء أو أنصار لجنة "الاتحاد والترقي"، يهودًا وغير يهود [١٩٢]. في اللجنـة العليا تم اختيار: دافيد كوهين **David Cohen**، رافائيل ريجي **Raphaël Riji**، نيكولاس فورتا **Nicolas Fourta**، مرقص أونا **Morkus Ona**، جاموب سهامي **Jâmub Sahâmî** وجورج سيبرساك **George Sibersak** [١٩٣]. هكذا، كانت الهيئة التي أدارت الحركة الماسونية والتي كان لها تأثير كبير على القادة الاتحاديين، من غيرالمسلمين في مجملها، وكان هذا، في قلب الإمبراطورية الإسلامية التي امتد سلطانها إلى كل أنحاء العالم الإسلامي.

٤ – فشل المشروع الصهيوني

ومع هذا، فمن الممكن أن نطرح سؤالاً: إذا كانت طائفة "الدونمة" قد نجحت في اختراق صفوف لجنة "الاتحاد والترقي"، والمحافل الحاكمة للماسون، والسلطة في أعلى مستوياتها (وزارات الداخلية والخارجية، والمالية) كان طلعت بيه نفسه واحدًا من الثلاثة رجال

الذين يديرون البلاد، مع أنور وجمال، إذا كان لهم مثل هذه السيطرة السياسية إضافة إلى أنشطتهم الاقتصادية المهمة وكذلك المعونات المالية التي كانوا يتلقونها من الحركة الصهيونية، خاصة بصورة غير مباشرة عن طريق بنك إسطنبول (الذي تأسس بعد نجاح الانقلاب الدستوري، والذي أداره ڤيكتور چاكوبسون (١٨٨٩ – ١٩٤٣) مدير "الوكالة اليهودية"؛ وقد كلف چابوتينسكي فيما بعد بمعاونته)، دون أن نغفل دعم البلاد الأوربية، فكيف حدث أنهم لم يحصلوا على ما أسمته المنظمة الصهيونية "ميثاق اتحادي باستيطان فلسطين" – وثيقة رسمية كانت تمكنهم من حيازة وتملك الأراضي في فلسطين، كما كان الحال مع وعد بلفور – ولا حتى، في نطاق أضيق، شراء الأراضي التي كان السلطان عبد الحميد يمتلكها فى الغور **Le Gur** بالقرب من مدينة بيسان والتى تمت مصادرتها تحت مسمى الأراضى المدورة؟ لماذا فشلت هذه المحاولة ولماذا لم يحصلوا على تسهيلات إلا فى نطاق الهجرة(*)؟ [١٩٤]

كانت الأسباب، كما يبدو لنا، متعددة: أولاً: إن أرض فلسطين مقدسة فى نظر المسلمين، يوجد فيها المسجد الأقصى إحدى القبلتين (الاتجاه الذى نتوجه إليه عند الصلاة). كان ذلك هو السبب الذى من أجله لم يجرؤ أكثر الاتحاديين إلحادًا، على التنازل عن هذه الأرض لليهود ولا حتى على التخلى لهم عن بعضها. ثانيًا: كان دور النواب العرب فى "مجلس المبعوثان" مهمًا، تزايد عددهم تدريجيًا وفق الانتخابات التشريعية: ٦٠ فى عام ١٩٠٨، ٦٨ فى عام ١٩١٢، و٨٤ فى عام(**) ١٩١٣ [١٩٥]. ثالثًا: كان العرب يمثلون غالبية سكان الإمبراطورية. أكثر عددًا من الأتراك أنفسهم، وكانوا أيضًا أكثر الشعوب الإسلامية

(*) كان أهم المكاسب التى حصلت عليها الحركة الصهيونية، أثناء العهد الدستورى، هو بالتأكيد تلك التسهيلات التى حصل عليها معظم قادتها ومؤسسات دولة إسرائيل المقبلة بالإقامة على أرض فلسطين. من بين هؤلاء نذكر: دافيد جارين (بن جوريون)، بن زاف وموشيه شيرتوك (شاريت) الذى كان يدير "لجنة الشبيبة الصهيونية" فى إسطنبول.

(**) لنذكر على وجه الخصوص أعمال نائب رئيس الجمعية الوطنية، الفلسطينى روحى عبدالهادى الخالدى، الذى قاوم مع المجموعة العربية فى الجمعية الوطنية، مدعومًا بقوى المعارضة مثل "حزب الوفاق" وكذلك بعض الاتحاديين، المشروع الذى ساندته المجموعة اليهودية وأنصارها. ساعد النواب العرب فى مسعاهم هذا رئيس الجمعية الوطنية أحمد رضا، برغم ميوله العلمانية والمكانة المهمة التى تمتع بها فى لجنة "الاتحاد والترقى"، والذى كان يعتقد أن الديانة الإسلامية كانت القوة الوحيدة التى يمكنها تجميع العناصر المتباينة جدًا للإمبراطورية العثمانية..." كان يعتبر أن واجب كل مسلم هو العمل على الحفاظ على كلية الإمبراطورية وضمان استمرارها.

نفوذًا، كان لديهم، فوقًا عن ذلك، قادة كبار فى الجيش العثمانى وفى لجنة "الاتحاد والترقى". نصح الجنرال شوكت باشا، الذى مكن الاتحاديين من الاستيلاء على السلطة، كلا من الاتحاديين والممولين اليهود ألا يتورطوا فى مشروعهم دون تقدير كل العواقب.

بحسب الصحف العربية، وبعد الاعتبارات الواردة أعلاه، فإن الدعاة الصهاينة خلصوا إلى أن هدفهم لا يمكنه أن يتحقق ما بقيت الإمبراطورية. كانت تلك قناعة لدى هرتزل من قبل.

أعطتهم انقلابات الاتحاديين الأمل فى تحقيق حلمهم ضمن إطار الإمبراطورية. غير أن التعقيدات التى واجهتهم فى تنفيذ مشروعهم دفعت الصهاينة إلى الرجوع إلى حلمهم القديم الذى كان يستلزم تعاون الدول الأوربية إذ كان يتعلق بتفكيك الإمبراطورية وبتقسيمها بينها شريطة أن تلتزم (الدول الأوربية) بمنحهم (الصهاينة) وطنًا قوميًا يهوديًا فى فلسطين. بناء على ذلك طبق الاتحاديون اليهود سياسة التتريك، أججوا مشاعر التعصب الوطنى (الشوفينية) بين القوميات لتفريق المسلمين أكثر، حرضوا على التمرد، دفعوا الحكومة إلى إقحام نفسها فى حرب البلقان وأخيرًا عملوا مع البريطانيين فى مقابل وعد بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى. ذلك الوعد الذى عرف بعد ذلك باسم "وعد بلفور".

القسم الثالث

الاتحاديون وتفكيك الإمبراطورية

الفصل السابع

انقلاب "ضباط الإنقاذ"

اغتصاب الاتحاديين للسلطة، تحكم الماسونيين، المكاسب التي تحصل عليها الصهاينة، العلمانية المُعلنة والهيمنة العرقية للأتراك، أدت كلها إلى ولادة معارضة، ليس فقط في صفوف العرب والمسلمين، الذين شعروا بالمظاهر الأولى لذلك من خلال بعض الإجراءات المتعارضة مع الإسلام؛ لكن أيضًا بين صفوف القادة الاتحاديين أنفسهم.

١- توترات سياسية

١) في قلب الإدارة الاتحادية العليا

يبدو أن النداء المشترك لكل من الجنرال محمود شوكت باشا، في بداية الانقلاب، والأميرال صادق بيه لإبعاد الجيش عن المجال السياسي كان أول تحذير من انحطاط الدولة. هدد الأميرال صدقي بيه بالتخلي عن مناصبه في الجمعية إذا لم يستقل كل من: طلعت باشا - وزير الداخلية - جاويد بيه - وزير المالية - وأحمد رضا بيه - رئيس مجلس المبعوثان، معتبرًا أن بعض قادة جمعية "الاتحاد والترقي" لا ينبغي أن يبقوا على رأس الدولة بينما هم يتحكمون في قوى قادرة على إرجاع البلاد إلى عهد الاستبداد. ولأن مطلبه ظل بلا أثر، قام صادق بيه بتنفيذ تهديده وتبعه في ذلك شوكت باشا، الذي استقال من وزارة الحربية، مثلما غادر العديد من الضباط والقادة الاتحاديين الجمعية. لم يكن شوكت باشا، على مايبدو، قادرًا على فرض مطالبه نظرًا لأنه رحل معلنًا أنه يترك لمن يأتي بعده مهمة العمل على إنفاذ القانون الذي يحظر أي نشاط سياسي على ضباط الجيش العثماني.

إن استقالة صادق بيه فتحت المجال لمرحلة جديدة في تاريخ جمعية الاتحاد والترقي، فسرعان ما صار الدكتور ناظم بيه، يهودي من الدونمة معروف جدًا كقومي تركي، أهم القادة الاتحاديين. جاهر بالآراء العلمانية ولم يتردد في أن يقول: "نحن، العثمانيون لا يمكن

أن نترقى إلا إذا نبذنا الدين وراء ظهورنا وعصرنا العلماء عصرًا، نمحقهم به محقًا، وسرنا وراء فرنسا خطوة خطوة"(١١١).

٢) في إسطنبول

عرفت البلاد وبخاصة العاصمة موقفًا سياسيًا شديد التوتر. قدم الشيخ رشيد رضا في جريدته المنار أفضل وصف له، عقب زيارة إلى إسطنبول حيث قابل بعض العلماء، الأدباء، الأعيان، الضباط وأعضاء غرفتي البرلمان، اتحاديين وغير اتحاديين. يمكن تلخيص ملاحظاته على النحو التالي:

- إن مولانا السلطان (محمد الخامس ١٩٠٩- ١٩١٨) متبرم من القوم (يقصد الاتحاديين)
- إن بعض زعماء الاتحاديين يريدون أن تبقى الدولة بأيديهم يمسكون بزمام حزبهم في مجلس الأمة ورجالهم في وزارات الباب وسائر المصالح، ويؤيدهم في ذلك طائفة من ضباط الجيش.
- يجب على كل وزير أو رئيس عمل أن ينفذ كل ما تقرره اللجنة العليا للجمعية في الحكومة.
- يديرون نظام حزبهم في مجلس المبعوثان بطريقة تجعله آلة في يد من فيه من زعماء الجمعية كطلعت بك ورحمي بك وجاويد بك وجليل بك ومن يليهم في النفوذ كجاهد بك وإسماعيل حقي بك.
- إن هؤلاء الزعماء كلهم ماسونيون ويجتهدون في جعل الحكومة من أعضائها كما ينشرونها بين ضباط الجيش وقد يكون هذا تمهيدًا للفصل بين الدين والسياسة وتجريد السلطان من الخلافة الإسلامية.
- إن من لوازم تشيعهم للماسونية قوة نفوذ اليهود فيهم وفي الدولة وذلك يفضي إلى فوز الجمعية الصهيونية في استعمار بلاد فلسطين الذي يراد به إعادة ملك إسرائيل إلى وطنهم الأول.

- من أهم مقاصد هؤلاء الزعماء السيادة في الإمبراطورية للترك والاستعانة بقوة الدولة لإضعاف اللغة العربية وإماتتها وتتريك العرب.. ومنع الألبان والأكراد من تدوين لغتهم وجعلها لغة علمية "[١٩٧].

فضلاً عن ذلك، كان رشيد رضا مدركًا تمامًا لعدم اهتمام الاتحاديين بمطالب القوميات. وبرغم أن الدستور الجديد كان ينص على المساواة بين المواطنين (الرعايا) فى المملكة، فإن القوانين والإجراءات التى اتخذها الاتحاديون لم تكن تسير باتجاه مصالح القوميات وخاصة العرب. كان كل الحكام والمتصرفين المعينين فى الولايات العربية على غير درايـــة بالبلاد مثلما كانوا يجهلون لغاتها وكانوا يعيشـــون فى أبراج عاجيـــة بعيدًا عن الحقيقة"[١٩٨].

بالتوازى مع ذلك، تجلت سياسة عرقية ومُركزة شديدة الصرامة، سرعان ما أدت إلى وضع خطير انقسمت فيه الإمبراطورية إلى قوميات متصارعة. اتفقت الصحف العربية على القول بأن يهود الدونمة هم أول من أشعل نار الفتنة بمقال لحسين جهيد نشر فى جريدة طنين TANIN، لسان حان الاتحاديين كتب فيه: "إن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين. فلا مجال إذًا للاعتراف بحقوق متساوية للقوميات الأخرى، وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركيا"[١٩٩].

عندما تبدد حلم القوميات غير التركية فى الوصول إلى المساواة التى وعد بها الدستور وشعار الاتحاديين القديم الذى كان يشيد بـ"اتحاد القوميات"، ظهرت بعض ردود الفعل القوية بين أعضاء الجمعية من غير الأتراك تجاه أخطار تلك السياسة. غادر الجمعية وزير الحربية السابق، شريف باشا الكردى، وأصدر، فى باريس، جريدة باللغة الفرنسية باسم "مشروطيت" أعلن فيها الحرب على الاتحاديين. [٢٠٠]

وتكونت فى إسطنبول، "جمعية الاتحاد الإسلامى"، التى كانت تدعو إلى تعميم وتعليم الإسلام وشرعت فى دراسة مشروع لإنشاء جامعة إسلامية فى المدينة المنورة، انطلقت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية من تركيا وامتدت إلى مصر، الهند، روسيا...، انشق نواب التيار الإسلامى عن جمعية "الاتحاد والترقى"، فى نيسان/ أبريل ١٩١٠ ليؤسس

"الحزب الجديد" تحت إشراف خوجة مجدى. وأعلن على الناس برنامجًا إصلاحيًا كانت إحدى نقاطه الأساسية هى احترام الممارسات الدينية والتقاليد المحلية ومقاومة الجمعيات السرية. لم يكن هناك شك من أنه كان يعنى المحافل الماسونية، بقوله "الجمعيات السرية"، التى كانت تسيطر على جمعية "الاتحاد والترقى" (٢٠). انتشرت الصحف الإسلامية فى إسطنبول، نذكر منها على سبيل المثال صحيفتى "الصراط المستقيم" و"سبيل الرشاد".

بالرغم من ردود الأفعال تلك، لم يغير الاتحاديون سياستهم، استمروا فى طريق المركزية بينما كانت ولايات الإمبراطورية تطالب باللامركزية الإدارية والعدالة بين قوميات الدولة. تفاقم الوضع سريعًا بتأسيس منتدى تركي أطلق عليه اسم "**Turk Yuradi**" من قبل بعض القوميين الطورانيين "الأتراك" كان من بينهم يوسف أكتشورا **Aktchura**، أحمد أجوجلو وأحمد أمين ونشروا جريدة تحمل الاسم نفسه تدعو إلى استبدال الإمبراطورية العثمانية بإمبراطورية طورانية (تركية). وسرعان ما ظهر رد فعل القوميات الأخرى، حين اجتمع ممثلو عدة أحزاب - "حزب الأحرار"، "حزب الوفاق الليبرالى"، "حزب الأهالي"، وكذلك الروابط والجمعيات والأحزاب المحلية - فى إسطنبول للدعوة إلى القيام بإصلاح ما. بينما كانت الإمبراطورية تعانى التمزق بسبب خصوماتها، كانت الدول الأوربية تخطط لاستعمار العديد من الولايات العربية، ففى شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩١١، احتلت إيطاليا إقليم طرابلس بليبيا.

٢ ـ توحد المعارضة

فى إسطنبول، تسبب هذا الاحتلال فى إثارة الغضب والهياج وسط السكان العرب، بل وأيضًا وسط القوميات الأخرى بما فيها الأتراك. "فى الثانى عشر من تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩١١، دعا الأميرال صادق بيه معارضى الجمعية وكذلك بعض النواب الاتحاديين وأنصاره، إلى إنشاء حزب جديد باسم "حزب الحرية والائتلاف" تحت إشراف دماد فريد باشا. فى رغبة منهم لتوحيد المعارضة لم يتأخر "الحزب الحر" ومن بعده "حزب الأهالي" فى الانضمام إليه لإعداد برنامج مشترك. انضم إليه بعض النواب الآخرين: يونانيون،

بلغاريون، أرمن وعرب. سرعان ما ضم الحزب الجديد كل النواب الذين كانوا قد غادروا الجمعيــة أو كانوا من بين معارضيهــا... مكّن هذا التجمــع من توحيــد الآلام، الآمال والمصالح المشتركة.

أنصار متحمسون، مقتنعون بفكرة لامركزية الإدارة، كانوا يعتبرونها أمتن أساس لحكم أعراق بمثل تباين الأعراق التي تتكون منها الإمبراطورية. "وكانت هذه المبادئ من القوة بحيث بدأ الحزب الجديد يكتسح الساحة السياسية بشكل مضطرد وتزداد أهميته وينال داخل وخارج "مجلس المبعوثان" نفوذًا متعاظمًا، ولقد تكاثرت فروعه في الأقاليم لاسيما في البلاد العربية حيث انسحب الناس من نوادي الاتحاد والترقي وانضموا إليه"(٢٠٠).

احتفل حزب "الحرية والائتلاف" بانتصاره الأول فى الانتخابات التشريعية المبكرة عندما فاز مرشحه الصحافى طاهر خير الدين فى الانتخابات النيابية أمام المرشح الاتحادي ممدوح بيه الذى كان فضلاً عن ذلك وزيرًا للداخلية.

١) البرلمان ضد الاتحاديين

فى موقف بمثل هذا الارتباك والاضطراب، أعلنت الحكومة صراحةً رغبتها فى إنقاذ طرابلس الغرب بكل ما تملكه من وسائل، بينما تابعت، فى نفس الوقت، مساومات سرية مع الحكومة الإيطالية دون أن تحيلها إلى "مجلس المبعوثان". كشف خالد البرازى، نائب والى حلب، والنائب البرلماني، عن هذه القضية، فى خطاب ألقاه فى المجلس روى فيه أن الوزراء الاتحاديين فى أحد الاجتماعات كانوا قد حاولوا التوصل إلى صلح مع إيطاليا على الأساس التالى: تتنازل الإمبراطورية لإيطاليا عن الشريط الساحلي لولاية طرابلس (الغرب) بما فيه الموانئ وتحتفظ بولاية فزان وولاية برقة **Cyrénaïque**، حيث تستمر في حكمها بسلطان مطلق. غير أن إيطاليا لم يكن بإمكانها القبول بمثل هذه الشروط ما دام ملكها كان قد أعلن من قبل ضم طرابلس الغرب في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١١، والذي أقره بعد ذلك القانون رقم ٣٧ الصادر في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩١٢.

٢) المعارضة تطالب بتدخل السلطان

بالإضافة إلى ذلك، حاولت الحكومة الاتحادية تعديل المادة ٣٥ من الدستور حتي يمكنها حل "مجلس المبعوثان"، لأنها كانت تخشى أن يعيق النواب مساوماتها السرية مع

إيطاليا. غير أن هذا المسعى سوف يلاقي مقاومة سواء من جانب نواب المعارضة أو هؤلاء الذين كانوا يغادرون الجلسة مانعين بذلك النصاب القانوني من الاكتمال حتى يمكن الشروع في التصويت. أما الصحافة، فقد أطلقت حملة عنيفة ضد حكومة الاتحاديين التي كانت تستخدم كل الحيل الممكنة لإجبار النواب على تأييدها. وجهت جريدة "تأسيسات"، الناطقة بلسان "حزب الحرية والائتلاف" خطابًا مفتوحًا إلى السلطان مخبرةً إياه أن الأمة كانت قد رحبت بارتقائه العرش متيقنة من أنه سوف يكون نصير وحامي الدستور، لذلك توجه إليه الشعب حتي يمنع حل "مجلس المبعوثان"، ويحمي الحياة البرلمانية وحتى يقتص من هؤلاء الذين تجاسروا على تهديد الدستور. في ردة فعل، قامت الحكومة بإغلاق الجريدة [٢٠٣]. في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١١، نقل رئيس الوزراء السابق، كمال باشا، رسالة إلي السلطان اتهم فيها الاتحاديين بأنهم كانوا المسئولين عن كل مصائب الإمبراطورية وطالب بإلغاء القانون العرفي وكذلك بحل جمعية "الاتحاد والترقي".

٣) استحالة الحكم

في موقف كهذا، أصبح من المستحيل بالنسبة للاتحاديين إدارة البلاد، لأنهم لم يعودوا يحصلون علي الموافقات الضرورية من "مجلس المبعوثان". لذلك قرورا أن يوجهوا كل جهودهم إلى تعديل المادة ٣٥ من الدستور التي تحدد شروط حل المجلس، بغية الشروع في انتخابات جديدة. غير أن حزب الحرية والائتلاف وفريقه في "مجلس المبعوثان" ضاعفوا نشاطهم ضد الحكومة رافضين تعديل الدستور مرتين. توجه الاتحاديون حينذاك إلى مجلس الأعيان الذي قرر حل مجلس النواب وإجراء انتخابات تشريعية خلال مهلة قدرها ثلاثة أشهر.

عندما حل استحقـــاق الانتخابات، كان الاتحاديون قد حاولوا مسبقًا بشكـــل ما أن يضمنوا لأنفسهم الأغلبية في المجلس النيابي الجديد. في الولايات، تم التنديد بتزوير الانتخابات، والأكثر من ذلك التنديد بالتهديدات التي تعرض لها المرشحون وبالرشاوى أيضًا. بهذه الطرق، حصل الاتحاديون على أغلبية مطلقة لم يعد هناك أكثر من أربعة من نواب المعارضة في المجلس [٢٠٤]. وعليه، شكل الاتحاديون حكومة جديدة -على رأسها سعيد باشا وشغل فيها محمـــود شوكت باشا وزارة الحربيـــة- تمتعت بالدعم الكامل من جانب البرلمان.

٤) الجيش يسقط الحكومة ويحل البرلمان

غير أن ردود الفعل قد تلاحقت، وتصاعدت مشاعر الغضب الدفين ضد الاتحاديين واعترض عدد من الجنرالات على سياستهم وعلى الإبقاء علي القانون العرفي، وهذا ما أكده رئيس الوزراء السابق كمال باشا حين قال:"لقد حل استبداد الاتحاديين محل استبداد السلطان". لم يلبث الجيش أن تحرك وقام في العاصمة بإنشاء الجمعية العسكرية لـ "عصبة ضباط الإنقاذ"، التي لم تكن تحمل لونًا سياسيًا خاصًا كما كان الحال بالنسبة للضباط - الاتحاديين - الذين كانوا قد حرضوا على انقلاب عام ١٩٠٨.

كان على رأس "ضباط الإنقاذ" ناظم باشا، قائد الفرقة الأولي التى تتخذ من إسطنبول قاعدة لها (٥٠). في البداية، كان التنظيم يضم قليلاً من الأعضاء وكان ضعيف النفوذ لكن ساعده تدهور أوضاع الإمبراطورية، سرعان ما استمال أعضاء من الفرق الحربية الأخري وانضم إليه بعض الضباط الاتحاديين أو الموالين للاتحاديين وكذلك عدد كبير من الضباط غير الأتراك.

ابتدأ الانقلاب كما ابتدأ انقلاب عام ١٩٠٨، انتقض عدد كبير من الضباط في مدينة مونستير في الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩١٢ وفي مقدمتهم النقيب الألباني طيار بيه – الذي كان قد شارك في انقلاب ١٩٠٨ مع نيازي بيه وأنور بيه. كان مطلبهم الأول هو عدم تدخل الجيش في الشئون السياسية. ثم وصلوا بعد ذلك إلى مرتفعات الروميلي، حيث جاء العديد من وحدات الجيش الأخرى للالتحاق بهم، ليزيد عددهم بسرعة منذ ذلك ويضم اثني عشر طابورًا. حينذاك اتخذت طلائع القيادة اسم "عصبة ضباط الإنقاذ" وذلك بالاتفاق مع مركز القيادة في إسطنبول. في ألبانيا، كانوا مدعومين من جانب مائة وخمسين زعيما يمثلون أربع محافظات وأربع وعشرين بلدية. وما إن شكلوا ثقلا سياسيًا وعسكريًا، حتي طالبوا برحيل الاتحاديين عن الحكومة وبحل مجلس المبعوثان الذي لم يكن يمثل الشعب على الإطلاق. كما دعوا أيضًا رفاقهم في السلاح إلى اللحاق بهم للدفاع عن الدستور. لبّت حاميات المدن الأخرى في الإمبراطورية نداءهم وخصوصًا حاميات إزمير، ودمشق وحلب.

٥) الحكومة الكبرى

قام ضباط الإنقاذ بتحرير وثيقة أعادوا فيها مطالبهم واطلعوا عليها الصحافة والسلطان. كان الموقف في إسطنبول قد تفاقم تمامًا لدرجة أن الحكومة أصيبت بالشلل. وهكذا استقال محمود شوكت باشا من وزارة الحربية في التاسع من تموز/ يوليو ١٩١٢، وتبعه وزيران آخران. عاجزة عن مواجهة الموقف، اضطرت الحكومة إلى الاستقالة في السابع عشر من نفس الشهر[٢٠٦]. غير أن مجلس المبعوثان تابع أعماله. دعت الأركان العامة لضباط الإنقاذ إلى اجتماع عاجل، فقرر أن يرسل إلى السلطان وفدًا من ثلاث باشوات: ناظم باشا، كمال باشا، والغازي أحمد مختار باشا والذي طالب السلطان باختيار رئيس وزرائه من بينهم. ولقد كان آخر الثلاثة هو من اختير للقيام بهذه المهمة، وعليه قام بتشكيل حكومة ضمَت أبرز الشخصيات السياسية في البلاد، والتي أطلق عليها اسم "الحكومة الكبرى". من بينهم كان هناك ثلاثة من رؤساء الوزارة السابقين: حسين حلمي باشا لوزارة العدل، الألباني فريد باشا للداخلية وكمال باشا لوزارة الخارجية. أصبح ناظم باشا، المُحرِض على الانقلاب، وزيرًا للحربية، والدمشقي محمود فوزي باشا العظم وزيرًا للأوقاف، والفريق محمد مختار باشا – نجل رئيس الوزراء – وزيرًا للبحرية وفورا دانقيان أفندي وزيرًا للأشغال العامة.

أرسلت شعبة "عصبة ضباط الإنقاذ" في دمشق برقية إلى الحكومة الجديدة تخبرها فيها بأن:"الأمة ساخطة على مجلس المبعوثان المشكل بمساعي الوزارة السابقة، ومداخلة الحكومة بتهديد أعيان البلاد، وارتكاب المظالم العديدة واستعمال الضغط. نسترحم حله وتجديد الانتخابات. وقعت البرقية باسم "أحرار دمشق"[٢٠٧].

كما أرسلوا برقية إلى رئيس "مجلس المبعوثان" في الحادي عشر من تموز/ يوليو ١٩١٢ ينذرونه بالاستقالة وبحل المجلس. قام قائد فيلق إزمير بنفس الشيء لكن بنبرة أكثر تهديدًا بكثير حيث مثّلة برقيته التي أرسلها في الثالث من آب/ أغسطس ١٩١٢ إنذارًا حقيقيا ونصها:"إذ لم يحل المجلس يوم الاثنين سيزحف جيش إزمير على الأستانة" اجتمعت الحكومة وبعد أن أجرت مداولاتها استصدرت قرارا بحل المجلس"[٢٠٨].

١) إبطال العمل بالقانون العرفي

كان أول إجراءين تقوم بهما الحكومة هما إبطال العمل بالأحكام العرفية التي أعلنت عقب عزل السلطان عبدالحميد والتي ظلت سارية حتى ذلك اليوم ومنع الضباط من الانضمام إلى أي تنظيم –سواء كان سرياً أو قانونيًا– أو التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدولة. ابتداءً من ذلك الوقت فصاعدًا، صار ذلك القرار قسمًا يفرض على الضابط.

٢) اللامركزية..(إلغاء المركزية الإدارية)

منذ ذلك الحين، أمِلت كل ولايات الإمبراطورية في إصلاح داخلي من جانب الحكومة. خفَّ توتر الجو العام عندما أعلنت تلك الأخيرة نيتها تنفيذ سياسة للامركزية الإدارة وأولت اهتمامًا كبيرًا بالوثيقة التي قدمها إليها حزب "الحرية والائتلاف" الذي كان يعتبر ممثلاً لآمال الشعب. وهذا هو محتواها:

- إعادة تنظيم الهيئات الإدارية علي مستوي الولايات. وقد وَعد الحزب آنذاك بأن يبذل قصارى جهده حتي يجري تطبيق القانون الإداري الخاص بالولايات، خاصة المواد من ٣٢ إلى ٤٤، في الدورة التشريعية.

- إعادة التوازن بين الولايات التي كان المستوى السكاني فيها شديد التفاوت فيما يتعلق بالتعليم، لأن الوحدة العثمانية، بحسب مايرى الحزب، يجب أن تقوم على قواعد متينة.

- إصدار قوانين خاصة بتعيين موظفي الإدارة المركزية والمحاكم المحلية. تحديد مناصبهم ورواتبهم بشكل واضح."[٩٠]

٣) ردود فعل سريعة

نتج عن السياسة التي انتهجتها الحكومة رد فعل، كانت تلك السياسة تتضمن: فتح الملف الخاص بالإدارة المركزية، حقوق القوميات، المناقشات حول منح المجالس الإدارية المحلية سلطات إضافية، حق كل ولاية في سن القوانين المتعلقة بالإدارة، الاقتصاد، التعليم،

التجارة، الصناعة، الزراعة وكذلك بالنسبة للأشغال العامة. من جهة، أُيدت هذه السياسة كما لم تؤيد مطلقًا أي سياسة حكومية أخري، من قبل القوميات غير التركية، ومن الجهة الأخري فإنها أثارت غضب الاتحاديين الذين دون أن يتجاسروا على الإفصاح عن ذلك علانية، ثبتوا في ذلك على مواقفهم وقاموا في الخامس من أيلول / سبتمبر ١٩١٢ – أي بعد أقل من شهرين من سقوط حكومتهم– بتأسيس "الحزب القومي الدستوري". تألف الحزب من القوميين الأتراك، منهم يوسف بيه أكتشورا وأحمد فريد بيه رئيس تحرير جريدة إفهام **Ifham**. أكّد برنامجه امتياز الطائفة التركية على كل طوائف الإمبراطورية الأخرى وأعتبر أن الإصرار على إنكار هذه الحقيقة المستقرة منذ عدة قرون يعد من أمور الوهم والخرافة "(١١٠).

بكل تأكيد كانت مواقف هذا الحزب قد أثرت في المشهد السياسي العثماني وخاصة في الحكومة التي لم تستشعر منها إلا مزيدًا من الحاجة الماسة إلى سياسة اللامركزية الإدارية، بدونها كانت الإمبراطورية تعرض نفسها لخطر الانقسامات الداخلية وللانهيار في مواجهة الأطماع الخارجية.

في رد فعل ضد القوميين الأتراك، قامت بعض الشخصيات العربية، من أمثال رفيق العظم، الشيخ رشيد رضا، عبد الحميد الزهراوي وآخرين، بتأسيس "حزب اللامركزية الإدارية"، في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٢، حتى يقدموا دعمهم للسياسة الحكومية. أعلن أن كل العثمانيين بإمكانهم الالتحاق به وأعلن في أول بيان له مايلي: "مما ثبت بالتجارب أن أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الدستوري، وأفضل أشكال الدستوري هو اللامركزية خصوصًا في الممالك التي تعددت فيها الفرق والمذاهب واللغات"(١١١).

يجب الإشارة إلى أن هذه الفترة قد شهدت غليانًا سياسيًا داخليًا أُبعِد إلى المرتبة الثانية بسبب التحديات العسكرية التي واجهتها الإمبراطورية في الخارج والتي كانت قد ورثتها من جهة أخرى عن الاتحاديين. كانت الدول الأجنبية قد تيقنت أن الجبهة الحربية العثمانية تتصدع وأن وضع الإمبراطورية الداخلي كان غير مستقر، خاصة بعد الاضطراب الذي اندلع في مقدونيا.

٦) صلح أوشي

بحسب ما تقول الصحف العربية، كانت إيطاليا قد أبرمت اتفاقًا سريًا مع فرنسا وبريطانيا العظمى يتعلق باحتلال طرابلس الغرب، ولم يتبق للعثمانيين سوى الاعتراف بالأمر الواقع. قررت الحكومة الجديدة، المدركة تمامًا للوضع، تسوية المسألة علنًا، مستنكرة للمساومات السرية التى كان الاتحاديون يقومون بها. وللضغط عليها، هاجم الأسطول الإيطالى السواحل العثمانيـــة [٢١٢] ثم اتجه نحو جزر بحر إيجة التى احتلها فى الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩١٢. أعلنت الحكومة الإيطالية حينذاك أنها لن تجلو عن الجزر ما دامت لم تسحب الحكومة العثمانية قواتها من طرابلس وبنغازى [٢١٣]. بعد مفاوضات طويلة وقع الطرفان معاهدة أوشى **Ouchy** التى كانت تضم بندين ظل أولهما سريًا. الحقيقة، أن الحكومة العثمانية لم يكن بمقدورها أن تعترف رسميًا بانضمام طرابلس وبرقة إلى إيطاليا، لذلك ولتجاوز هذه المشكلة تقرر الإعلان عن اتفاق مشترك مع إيطاليا أن يقوم السلطان بإعلان استقلال شعوب هذين الإقليمين. وما إن اتُخِذ هذا القرار فى الثانى عشر من تشرين أول/ أكتوبر ١٩١٢ حتى أصدر العاهل الإيطالى مرسومًا يعلن انضمام طرابلس وبرقة للمملكة. فضلاً عن ذلك فقد نص على العفو العام واحترام الدين الإسلامى، استمرار الدعاء للسلطان فى صلاة الجمعة، مراعاة الأعياد الدينية، احتفاظ السلطان بسلطته الروحية بوصفه خليفة للمسلمين. يكون للسلطان ممثل فى البلاد تتكفل الإدارة المحلية براتبه، سيقوم بصيانة الأوقاف، تعيين شيخ قاضى (قاضى شرعى) ويعمل على احترام أعراف وتقاليد البلاد. كما نصت المعاهدة، التى نشرت فيما بعد، على إنهاء الحرب، توقيع اتفاقية سلام وكذلك انسحاب الجيش العثمانى من طرابلس والجيش الإيطالى من جزر بحر إيجة(*).

(*) من بين مدن أخرى كانت مدينة وميناء بيروت وكذلك موانئ اليمن التى كان الإيطاليون قد قصفوها بالمدافع. كما أرسلوا أيضًا أسطولاً يتكون من ٢٧ سفينة إلى مدخل المضايق وأطلقوا النار على القلاع. لم تقنع إيطاليا باحتلال طرابلس، كانت تريد إرهاب الإمبراطورية لإجبارها على توقيع اتفاقية السلام.

٧) الحرب مع ولايات البلقان

غير أنه بمجرد تسوية المسألة الإيطالية، كان على الإمبراطورية أن تواجه مطالب الاستقلال المقدونية. لتفادى الحرب مع الولايات البلقانية، ادعى رئيس الوزراء مختار باشا أولاً أنه مستعد لتطبيق معاهدة برلين ومنح الولايات الأوربية حكمًا ذاتيًا. من ناحية أخرى، كانت تلك الولايات تشكل نقطة ضعف ملحوظة للإمبراطورية، فكرة أعادها مرارًا الجنرال البروسى الشهير فون دير جلوتز **Von Der Glotz**، المدرب القديم للجيوش العثمانية. الذى كان قد أشار منذ عام ١٨٩٧ إلى أن من بين الأسباب الأساسية لهذا الضعف تلك المفاهيم التقليدية الموروثة لدى السلطان والباب العالى التى كانت، "ومنذ قرنين، تتجاهل وتهمل أقاليم بكاملها فى آسيا وتنهك الإمبراطورية فى الدفاع عن "بضع أمتار مربعة" فى أوربا: إن حضور الأتراك في حفلة الدول الأوربية الكبرى قد صرفهم عن مصالحهم الحقيقيـة، وعودتهم للاهتمام بالشئون الآسيوية ربما كان تصرفًا حكيمًا، ومصدرا للقـوة والمنافع، حتى ولو توجب ذلك التضحية فى سبيله بكل أو جزء من الأقاليم الأوربية وحتى بكل مناطق الجهة الأخرى من البسفور"[٢٢]. بينما كانت الحكومة القائمة تعترف بهذه الحقيقة التاريخية وتعتزم حسمها، استغل الاتحاديون الموقف الصعب الذى كانت فيه الحكومة لتعبئة الجماهير، قاموا بتنظيم لقاء فى ميدان السلطان أحمد بإسطنبول حيث كان أنصارهم يتجمعون بالآلاف. ألقى مسئولو الجمعية خطابات نارية رافضين أى حل وسط وداعين إلى الحرب. بعد أن أثار الجماهير، قال لهم طلعت بيه: إن العثمانيين سوف ينهضون من جديد كرجل واحد لمقاومة العدو فصادقوا على قوله. ثم كان الدور على السيناتور (عضو مجلس الشيوخ) بانوساريا **Banusâria** ليصعد إلى المنصة، صارخًا بأن الجبناء سيلقون بأسلحتهم بمجرد أن يروا القوات العثمانية ثم هتف: تحيا الحرب، تحيا الحرب!

نظرًا لتأخر تطبيق اتفاقية برلين، أعلنت ولاية "الجبل الأسود" الحرب فى الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٢ ولحقت بها بلغاريا، الصرب، اليونان. كان على الحكومة أن تخضع لرغبة الاتحاديين – وكانت الحرب.

١) البلغاريون على أبواب إسطنبول

كان الوضع عسيرًا للغاية، كانت قوات التحالف البلقانى تضم ٧٥٠٠٠ رجل بينما لم يكن عدد العثمانيين إلا ٣٢٠٠٠ فقط. تطلب الأمر من الجيش البلغارى أقل من شهر للوصول إلى أبواب إسطنبول بينما كان اليونانيون يحتلون ميناء سالونيك ويتقدم الصرب على كل الجبهات [٢١٥]. فى بداية تشرين الثاني / نوفمبر، تراجع الجيش العثمانى بينما كان البلغاريون يتوجهون صوب إسطنبول ويحاصرون العاصمة الثانية للإمبراطورية: أدرنة. فى كانون الأول/ ديسمبر دارت فى لندن مفاوضات بين أطراف النزاع.طالب المنتصرون بكل المقاطعات التى احتلوها، وهى : جزر بحر إيجة، ألبانيا ومدينة أدرنة. أما العثمانيون فكانوا على استعداد للتسوية التالية: الاعتراف باستقلال ذاتى لألبانيا، تنازلات إقليمية عن كل ما يقع غربى مديرية أدرنة، لكنهم احتفظوا بالمدينة ذاتها وكذلك بجزر بحر إيجة [٢١٦]. فشلت المفاوضات وبقيت أطراف النزاع على مواقفها.

٢) احتلال أدرنة

أما البلاد الأوربية من جانبها، فقد نقلت إلى الدولة العثمانية مذكرة، تحمل تواقيع السفراء: البريطانى، الفرنسى، الروسى، الألماني، الإيطالى والنمساوى، والتى أعادوا فيها نصيحتهم لها بالتنازل عن مدينة أدرنة لصالح التحالف البلقانى وبأن تعهد إليهم بمصير مستقبل جزر بحر إيجة. عقب ترددات الحكومة العثمانية، ألزمتها الدول الأوربية بتوقيع معاهدة سلام مع الدول البلقانية، مهدديها بالهجوم على العاصمة. دعا الصدر الأعظم كمال باشا حينذاك إلى اجتماع حضره أغلب ممثلى التيارات السياسية فى الإمبراطورية – باستثناء الاتحاديين وتقرر فى ذلك الاجتماع القبول باتفاقية السلام.

٣) شرط السلام

فى رده وافق الباب العالى - حسب تصريحات أدلى بها كمال باشا لجريدة المنار حينها - على أن تظل أدرنة مدينة مسلمة كما كانت دائمًا، وعلى أن تصبح –وكذلك مدن الإقليم بأكمله– مستقلة ومحايدة، بشرط ألا يتمادى التحالف البلقانى فى مطالبه إلى أبعد من ذلك. ويضيف كمال باشا: كما أننا نطالب أيضًا بأن يكون حاكم المدينة مسلمًا، بصرف النظر عن

جنسيته وأن يتم اختياره بواسطة كل الدول المرتبطة باتفاقية برلين (التى كانت الدولة العثمانية طرفًا فيها). وسيكون الباب العالي حينذاك مستعدًا لسحب حمايته عن مدينة أدرنة وكذلك عن خزائنها الحربية... أما بالنسبة لجزر بحر إيجة، فإننا نعتقد أنها يجب أن تظل في حوزة الإمبراطورية العثمانية.[217] بينما كانت الإمبراطورية تعيش أوقاتًا عصيبة، واصل الاتحاديون إثارة الجماهير ضد الحكومة واستعدوا لإسقاطها. انتهي مسئولوهم من دراسة احتمالات انقلاب عسكري بينما كان الوزراء يجتمعون لاستكمال الوثيقة النهائية التي كانوا سوف يقدمونها إلى الدول الأوربية.

الفصل الثامن

انقلاب الباب العالى

أطلق على ذلك الانقلاب، "انقلاب الباب العالى"، لأن قاعة مجلس الوزراء كانت مسرح الحدث أثناء اجتماع الحكومة فيه.. كان ذلك هو آخر انقلاب شهدته الدولة العثمانية التى حكمها الاتحاديون بعد ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. لقد وجهوا إليها ضربة قاضية، تفتت الإمبراطورية واحتلت أقاليمها، وتَفرَّق القادة الاتحاديون.

من المحتمل أن انقلاب الباب العالي ما كان ليقع لو أن قيادة أركان "ضباط الإنقاذ" كانت قد طبقت حرفيًا السياسة التى دشنوا بها وصولهم إلى السلطة. تقع المسئولية، دون أدنى شك، على اللواء ناظم باشا، وزير الحربية، الذى ارتكب خطأ سيكلفه حياته. كان الإجراء الأول الذى اتخذه المجلس الكبير، هو منع العسكريين من التدخل فى الشئون السياسية وإلاَّ تعرضوا للعزل. غير أن ناظم باشا قد بدا متساهلاً تجاه ضابطين من الاتحاديين – أنور بيه وجمال بيه – فقام بمنح كل منهما منصبًا فى الجيش مقابل قسمهما بعدم المشاركة فى الحياة السياسية. وبمجرد استقرارهما فى المنصب، كان أول ما خطط له هذان الضابطان هو الإعداد لعودة الاتحاديين إلى السلطة. شكلت الحرب مع بلاد البلقان وكذلك الأزمة التى كانت تعصف بالدولة ظرفًا مؤاتيًا. وسرعان ما تزايدت مظاهرات الاتحاديين فى العاصمة. وكان على رأس أنصارهم، أنور بيه وجمال بيه يستعدان لاقتحام قاعة مجلس الوزراء. فى الليلة السابقة، وكان ذلك الأخير قد مهد الطريق بإبعاد حرس الباب العالى عن معسكره (٢١٨).

آخذين بعين الاعتبار أهمية هذا الانقلاب وانعكاساته علي تداعي الدولة، سوف نقدم عنه تقريرًا مفصلاً من خلال أربعة سيناريوهات قدمتها الصحافة العربية. الأول

والثانى المقالات التى كتبها مراسلو صحيفتي المؤيد والأهرام فى إسطنبول، والثالث هو رأى الشيخ محمد رشيد رضا، الملم تماما بالفترة الأخيرة من حياة الدولة العثمانية وكذلك بشئون الاتحاديين السرية، ويتعلق الرابع بالرواية التى قدمها الصدر الأعظم كمال باشا بشأن الانقلاب، والذى قام الاتحاديون بنفيه.

١ـ مذبحة الباب العالى

لنرى فى البداية. تفاصيل الأحداث كما أوردتها جريدة المؤيد. والتى أكدت صحتها الصحافة العربية بأكملها: "فى الثالثة بعد ظهر الثالث والعشرين من شباط/ يناير عام ١٩١٣، "بينما كانت الوزارة الكمالية مجتمعة في الباب العالي للمداولة في الجواب المزمع إرساله إلى سفراء الدول بشأن مسألة أدرنة وجزر بحر إيجة إذ أقبل نحو الباب العالي زمرة من الاتحاديين وأتباعهم يحملون أعلام الجمعية وفي مقدمة الجميع اللواء جمال بك، وهو والي بغداد السابق، والعقيد إسماعيل حقي بك... ثم دخل المقدم أنور بك ورفقاؤه المذكورون إلى رحبة الصدارة وحاولوا الولوج إلى الغرفة التي يجتمع فيها الوكلاء فعارضهم نافذ بك ياور الصدر الأعظم وتوفيق بيه ياور ناظم باشا... ولكن أنور بك وجماعته هجموا بالقوة وقتلوا المرحوم نافذ بك وغيره من الحجاب... أما ناظم باشا فقد أقلقه انطلاق الرصاص داخل الباب العالي وعلى باب مجلس الوكلاء وكذلك قلق سائر الوزراء فخرج ناظم باشا من الباب وقبل أن يسمعوا كلامه أو يفهم مرادهم أطلق مصطفى نجيب رصاصة ثم انهمر الرصاص على ناظر الحربية... وبعد أن قتل ناظم باشا هجم أنور بك وجمال بك على الصدر الأعظم وطلب منه أن يستقيل فأجابه إلى ما أراد وكتب الاستقالة وسلمها إلى أنور بك فخرج هذا إلى جماعته الذين ينتظرونه فبشرهم... وذهب إلى سراي طولمة بهجة راكبًا أتومبيلاً فقابل السلطان وأخذ منه الإرادة السنية في الحال بتعيين محمود شوكت صدرًا أعظم وطلعت بك وكيلاً لنظارة الداخلية إلى أن تتألف الوزارة الجديدة".



أنور بيـــه

٢ ـ تشكيل الحكومة الجديدة

بناءً عليه، أرسل السلطان إلى الجنرال محمود شوكت خطاب التعيين التالى:"بناء على استعفاء كمال باشا ولأهمية الموقع الذي شغله رأينا توجيه مسند الصدارة إلى رجل مجرب الاقتدار ولما كان اقتداركم وكفاءتكم معلومين ومجربين لدينا وجهنا إليكم منصب الصدارة مع رتبة الوزارة والمشيرية السامية ونحن متفكرون في انتخاب ذات لمسند المشيخة الإسلامية. وقد صدرت لكم الإرادة بتشكيل الوزارة وعرضها علينا لتصديقها وفقكم الله للخير، آمين بحرمة سيد المرسلين.. ٢٣/ ١/ ١٩١٣ محمد رشاد" (نشر في المنار ج ١١،م م ١٤).

١) موجة اعتقالات

دشنْ الاتحاديون الاستيلاء على السلطة بموجة من الاعتقالات استهدفت كل المسئولين السابقين: الصدر الأعظم، وزير الداخلية وكذلك وزير المالية تم القبض عليهم ثم

نفيهم خارج الإمبراطورية، كما اعتقل قائد الشرطة، جعفر إلهامى بيه، هو الآخر بينما عُين سلفه عزمي بيه فى منصبه. فى مجال الصحافة، وقعت عدة اعتقالات مثل:المحرر الشهير، على كمال من جريدة علمدار ومعه مالكوها أيضًا. واعتقل مدير جريدة إقدام نور الدين بيه وأحد محررى جريدة يكي غزنة التى حوصرت مقراتها. عرف الكثير من معلمى مدرسة العلوم ومدرسة الإدارة نفس المصير، أو لاذوا بالفرار ... "[119].

٢) تبرير الانقلاب

لقد استقر طلعت باشا فى منصبه الجديد بصورة مؤقتة انتظارًا لتشكيل الحكومة الجديدة. وبصفته وزيرًا للداخلية وجّه إلى الأمة خطابًا قامت الصحف بنشره وهذا نصه: "لما كانت وزارة كمال باشا قد تجاوزت حقوق الأمة فتركت للأعداء ولاية أدرنة كلها وجزر بحر سفيد (إيجة) وجمعت في السراي السلطانية مجلس شورى الدولة ورؤساء الموظفين، ثار الشعب وأصبح في حال الغليان فقام بمظاهرة أمام الباب العالي أدت إلى استعفاء الوزارة فصدرت إلي الإرادة السنية بإدارة أمور نظارة الداخلية بالوكالة إلى أن تعين الوزارة وباشرت الأمر مستعينًا بقوته تعالى. ولما كنا سندافع بكمال العزم عن حقوق السلطنة المقدسة وبناء على احتمال رجوع الحرب نوصيكم بتشويق الأهالي بمساعدة الحكومة ماديًا ومعنويًا" الإمضاء طلعت [120].

٣) تصريح كمال باشا

بعد الانقلاب، ومن منفاه فى القاهرة أجرى كمال باشا فى فندق سميراميس بالقاهرة حوارًا مع مدير صحيفة المؤيد السيد علي يوسف، الذى أورد أقواله فى العبارات التالية: "إن الغاية الأولى لجمعية الاتحاد والترقي من الانقلاب هي التربع في دست السلطة، أما فائدة أو ضرر استمرار الحرب فتلك مسألة ثانوية في نظر الجمعية ولو كان هناك أقل أمل في الفوز والفائدة لكانت وزارتنا تستمر في الحرب إلى النهاية... ومن الاتفاقات الغريبة أن الوزارة الجديدة كانت تحسب إن الوزارة السابقة قد أبلغت جوابها إلى الدول (يقصد الجواب على مذكرة الدول الأوربية) موافقة على طلبهن مذعنة لشروط الصلح كما طلبتها الدول. ولكن لما رأت الوزارة الجديدة أوراق مجلس الوزراء علمت أن كل ذلك لم يكن، وأن اللائحة الجوابية لم تعط. وأنه لم يكن ثمة مندوحة لسلامة الدولة غير طريق الصلح فأسقط من يدها، وبعد

مفاوضات دامت يومين رأت أن تقسم مدينة أدرنة إلى شطرين بينهما نهر مريج اعتبرته حدًا فاصلاً... شطر تعطيه للبلغار والثاني طلبت أن يبقى للدولة العلية... وكان جواب البلغار ألا سبيل غير الحرب"(٢٢١)

هكذا عرفنا أن الاتحاديين لم يكونوا معارضين لمعاهدة السلام لأنهم كانوا قد شرعوا فى المفاوضات. ولكن بموقفهم هذا، أقحموا البلاد فى حرب لم تكن مستعدة لها. لقد ضحوا بآلاف المسلمين، أضاعوا على الدولة ملايين الجنيهات وجلبوا العار للإمبراطورية.

٤) تعاون عسكرى مع ألمانيا

تجدر الإشارة إلى أنه بعكس الانقلابات السابقة، لم يكن الأوربيون على علم بالأمر، باستثناء ألمانيا، وذلك لسبب بسيط وهو أن أنور بيه كان قد توَجه إلى سفارة ألمانيا عندما خرج من الباب العالى، وفى يده، استقالة حكومة كمال باشا. بحسب المصادر العربية، فإن ذلك يتفسر من واقع أن أنور بيه – الذى كان موظفًا فى برلين كمستشار عسكرى- كان مفتونًا بالجيش الألمانى. لقد كان هو من دفع الدولة العثمانية فى آيار/ مايو عام ١٩١٣ إلى طلب مساعدة عسكرية ألمانية من أجل إعادة تنظيم الجيش. على رأس تلك البعثة كان هناك الجنرال ليمان فون ساندرز، الذى لم يلبث أن تولى قيادة الجيش الأول المخصص للدفاع عن منطقة إسطنبول، الأمر الذى أدى إلى احتجاجات من جانب الروس والفرنسيين والإيطاليين (٢٢٢). ولموازنة النفوذ الألماني فقد كلفت الحكومة جمال باشا بتحديث الأسطول بمساعدة أحد الضباط البحريين البريطانيين وهو أدميرال آرثر لامبوس، وكلف البريطانيين بالإشراف على البحرية. غير أن الاستعدادات للحرب العالمية الأولى ووصول أنور بيه إلى وزارة الحربية قد قربت بين ألمانيا والإمبراطورية. وترقى ساندرز إلى رتبة أعلى ووصل إلى منصب المفتش العام للجيوش العثمانية.

٣ـ اغتيال الجنرال محمود شوكت

كان الوضع داخل البلاد، أكثر مدعاة للقلق: كان القانون العرفى يكبل المعارضة وكان الدستور معلقًا فى حقيقة الأمر، بعد فقدان الأقاليم الروميلية، صارت الإمبراطورية

مكونة من الأتراك والعرب فقط. كان أدنى حادث عارض بين القوميتين يمكن أن يوجه إليهما ضربة قاضية. كان الاتحاديون قد وضعوا محمود شوكت على رأس الحكومة لتعذر عثورهم على شخصية اتحادية مناسبة لهذا المنصب. ولقد خططوا لتدريب بعض قادتهم لإدارة السلطة. عندما بدأ الجنرال محمود شوكت فى انتقاد تدخل الضباط الاتحاديين فى شئون الدولة علانية، تقرر التخلص منه. بحسب المصادر التركية " فإن محافظ إسطنبول قد أخبر جمال بك أن المعارضة ترتب عملية لاغتيال الصدر الأعظم، ولكنه لم يخبر الصدر الأعظم الذي يرتبط به بذلك. رأى أن التخلص من الصدر الأعظم وفي الوقت نفسه اتهام المعارضة باغتياله وملاحقتهم سوف يلائم سياسة الحزب"[٢٢٣].

وفى صبيحة الحادى عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، وبينما كان يتوجه من وزارة الحربية إلى الباب العالى، وقع محمود شوكت ضحية كمين. أصيب بخمس طلقات نارية، توفى على إثرها بعد قليل. بناءً عليه قام الاتحاديون بإعدام تسعة وعشرين شخصًا من بينهم بعض الشخصيات المرموقة مثل اللواء دماد صالح باشا نجل الإصلاحى الكبير ورئيس الوزراء الأسبق خير الدين التونسى. كما قاموا بإحالة عدد من الضباط والموظفين إلى التقاعد. استولى الاتحاديون على جهاز الدولة بالكامل.

٤ـ حكومة الثلاثة (طلعت، أنور، جمال)

شكلت الحكومة الجديدة برئاسة الأمير سعيد حليم باشا الذى لم يكن سوى حاكم صورى لأن السلطة الحقيقية كانت بين أيدى الثالوث الحاكم – طلعت بيه، أنور بيه وجمال بيه – الأول كان فى الداخلية، كان للثانى القيادة المطلقة للجيش بينما تولى الثالث قيادة الأسطول وإدارة الولايات العربية. أما بالنسبة للرجل الرابع فى الجمعية، خليل منتشى بيه فقد كُلف برئاسة "مجلس المبعوثان". وبخصوص الرئيس السابق للحزب، أحمد رضا فقد طرد منه كما تم إعفاؤه من مناصبه كرئيس لمجلس المبعوثان. لم يكن الأمين العام الجديد للحزب، ضياء كوكالب، يخفى آراءه القومية التركية، كان شعاره هو "الجامعة الطورانية ".

غير أن الحكومة الثلاثية لم تكن على إجماع بشأن تحالفات الإمبراطورية مع الدول الأوربية. كان طلعت بيه يرغب فى تقارب مع إنجلترا. كان أنور بيه مؤيدًا للسياسة الألمانية وكان جمال بيه معجبًا جدًا بفرنسا وكان يحبذ سياستها الخارجية. لو كان قد تمكن من الاتفاق مع فرنسا وبناءً على ذلك مع إنجلترا – لكان قد استطاع أن يحول بين انخراط الأتراك إلى جانب ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى.

إلا أن باريس ولندن لم تكونا مستعدتين لقبول الاتفاق الذى عرضه عليهما، وعهدتا بجزر الأناضول إلى اليونان. من جانبها، قامت إنجلترا، بمجرد إعلان الحرب، بالسيطرة على بارجتين مدرعتين عثمانيتين كانت قد قامت بإصلاحهما من قبل وأكملت تجهيزاتهما فى الترسانات البريطانية وسدد ثمنهما مقدمًا. دفع هذا الموقف جمال بيه للانضمام إلى جانب ألمانيا. [٢٢٤]

١) تحرير أدرنة

اندلعت حرب البلقان الثانية بعد ثمانية عشر يومًا من مقتل محمود شوكت، وقد وقعت هذه المرة بين الدول البلقانية التى تنافست على الأراضى التى اكتسبتها من الإمبراطورية العثمانية. تحالفت هذه الأخيرة مع اليونان ومع الصرب ضد بلغاريا. واستطاع أنور بيه أن يستغل هذه الحرب التى تورطت فيها الأطراف المتحاربة من أجل تحرير أدرنة المحتلة من قبل البلغاريين. وعندما نجح أصبح بعدها بطلاً شعبيًا، أنعم عليه بلقب باشا وتزوج بأميرة من الأسرة العثمانية.

٢) جامعة إسلامية أم جامعة طورانية

انقسم الاتحاديون، من جهتهم، إلى فريقين. الأول، قومي تركي، كان هدفه تتريك القوميات وكان يدعو إلى الوحدة الطورانية (وحدة العرق التركى)، وهو ما قام به "الحزب القومي الدستورى"، والذي يحظى بدعم الأمين العام لجمعية "الاتحاد والترقى" ضياء كوكالب أما الفريق الثانى فقد فرضته الظروف الاستثنائية التى عاشتها الإمبراطورية نتيجة لدخولها الحرب. حيث سعى هذا الفريق من الاتحاديين إلى إرضاء القوميات غير التركية لضمان مساندتهم. وبناء عليه أعاد الاتحاديون تقوية مشاعر الجامعة الإسلامية التى كانت الإمبراطورية قد عرفتها من قبل.

فى عهد عبد الحميد الثانى، لاقت هذه السياسة (الجامعة الإسلامية) نجاحًا ما إذ إنها أزعجت الإنجليز، الفرنسيين والإيطاليين فى الأقطار التى كانوا يحتلونها. غير أنهم لم يلبثوا أن أحبطوها، وساعدهم فى ذلك غطرسة الاتحاديين الأتراك وشعورهم بالتفوق العرقى.

٣) أهداف السياسة الطورانية

وفقًا للمصادر العربية، كان للاتحاديين، فى إطار التعبئة من أجل الدعوة للطورانية أهداف محددة مثل: رفض الإسلام وتتريك قوميات الإمبراطورية. من أجل هذا، أنشأوا رابطة "طوران الجديدة " التى عرفت أيضًا تحت اسم "ترك أوجاغي"، التى امتدت إلى كل أنحاء الإمبراطورية. كانت مخططاتهم هى التالية:

- أن يجعلـوا من الأتراك أمة قائمة بذاتها مستقلة عن الدين الإسـلامي تمام الاستقلال.
- ترقية الروح العسكرية التركية والتركية فقط.
- إنشاء العلاقات التجارية وغيرها من الصلات بين مسلمي أذربيجان وبلاد روسيا في آسيا والأجزاء الجنوبية منها.
- تطهير اللغة التركية من الألفاظ العربية والفارسية ومن آداب هاتين اللغتين.

وأكبر آمال هذه الجمعية أن تجعل التركي العثماني يعد نفسه تركيًا قبل كل شيء وأما كونه مسلمًا فيعد عندها من المسائل الثانوية التي لا تهمه كثيرًا"[٢٢٥]

- بحسب ما تقول الصحافة العربية، فإن هذه الرابطة استفادت من دعم مالي من الدولة تحت مسمى "مساعدة الأمة التركية" وانتمى إليها أهم وأكبر المسئولين الاتحاديين. وكانوا بعيدين عن الإسلام بقدر ما تبعد السماء عـن الأرض [٢٢٦]. وقد تقرر أن تغطى نفقات الجمعية بالكامل عن طريق ميزانية الدولة، على حسـاب وزارات الأوقـاف والداخلية وغيرهما، ويستقطع الجزء الآخـر من مخصصـات النفقات الدينية... وتنتشر فروع الجمعية فى كل أنحاء البلاد تحت الواجهات التالية:

١ – "ترك أوردي أي المملكة التركية" مع أولوية توجيه اهتمام خاص بالأدب التركى، حذف المصطلحات والألفاظ العربية من اللغة، حتى لا يحتفظ إلا بالمغولى منها، إصدار كتب قومية بهذه اللغة التى لا تستخدم فى كتابتها الحروف العربية، تدريسها فى المدارس ونشرها فى كل أنحاء البلاد .

٢ – "ترك درنكي أي ثبات الترك" كان هدفه نشر الفكر القومى التركى بين العثمانيين الأتراك وغير الأتراك.

٣ – " ترك بلكيشي أي العلوم التركية " .

٤– "ترك كوجي أي القوة التركية" كانت تهدف إلى الاهتمام بصحة الأتراك، وإكسابهم بنية أكثر صلابة ونشر الرياضة بين السكان.[٢٢٧]". تبع ذلك سياسة واسعة للتتريك، تحدث عنها المؤرخ الأمريكى لوثورب ستودارت **Lothorp Stoddart** بالعبارات التالية: اندفع رجال تركيا الفتاة اندفاعًا كانوا فيه بعيدين عن التروي والحكمة يسوقهم سائق التعصب الجنسي الأعمى، محاولين تتريك المملكة قاطبة في فترة من الزمن يسيرة، فأهاج هذا الأمـــر أبناء العصبيات الأخـرى هيـاجًا كبيرًا حملهـــم على التنكـــر لثورة ١٩٠٨ "[٢٢٨].

تدهورت الأحوال عند البدء فى تنفيذ هذه السياسة بشكل رسمى. كان لها انعكاساتها على التعليم، فى الواقع أدخلت الحكومة فى برامج المدارس العليا، وخاصةً فى المدرسة الحربية فى إسطنبول وفى مدرسة الأركان العامة، دروسًا حول تاريخ الطورانيين، علومهم العسكرية وأدبهم. شرعت بعض الشخصيات مثل أحمدغايف بيه وأمين بيه فى عمل محاضرات حــول هذه الموضوعـات، لطـــلاب الكليات العسكرية، الحقـــوق، الطب، الهندسة،.... إلخ استبدلت كتب المدارس الابتدائية، والثانوية والعليا بمؤلفات مثل "المملكة التركية" و"السيف التركى" وكذلك بكتب عن تاريخ تيمورلنك، وجنكيزخان وكثير غيرهم. "[٢٢٩].

أُغرقت الحياة السياسية بمؤلفات طورانية ذات غرض دعائى استهدفت النخبة التركية. إليكم بعض الأمثلة: أعمال الكاتب التركى الشهير جلال نورى بيه وكتابه المعنون "قصة المستقبل"، الذى يتكلم فيه مستخدمًا هذه العبارات:....إن المصلحة تقضي على حكومة الأستانة بإكراه السوريين على ترك أوطانهم، وإن بلاد العرب ولا سيما اليمن والعراق يجب تحويلها إلى مستعمرات تركية، لنشر اللغة التركية التي يجب أن تكون لغة الدين، ومما لا مندوحة لنا عنه الدفاع عن كياننا، أن نحول جميع الأقطار العربية إلى أقطار تركية، لأن النشئ العربي الحديث صار يشعر اليوم بعصبية قومية"[٢٣٠].

تأثرت جهود دعاة الجامعة الإسلامية -أتراك وعرب- الذين كانوا يدعون إلى الجهاد من نتائج ذلك بشكل خطير. لكن الضربة القاصمة التى وجهت إليهم جاءت من الموقف العربى الحازم ضد الأتراك الذى قاده الشريف حسين عام ١٩١٦ من مكة.

الفصل التاسع

ردود فعل عربية

أثار الانقلابان العسكريان الأخيران ردود فعل قوية من جانب العرب، والتى تبلورت حول قضيتين. تعلقت الأولى باحتلال طرابلس الغرب من قبل الإيطاليين. وكانت الثانية ذات صلة بانقلاب الباب العالى ذاته، وذلك لأنه، مع عودة الاتحاديين إلى السلطة كان المسئولون العرب قد فقدوا كل أمل فى أن يروا تطبيقًا لسياسة لامركزية الإدارة التى وعد بها "ضباط الإنقاذ" التى كانوا يعتبرونها حافز تنمية بالنسبة لأقطارهم. إضافة إلى ذلك، برغم أنهم يمثلون أغلبية السكان، فإنهم لم يعودوا يلعبون أى دور فى الإمبراطورية نظرًا لأنهم كانوا قد أبعدوا من حكومة الـچنرال محمود شوكت. أكثر من ذلك، أن تلك الحكومة كانت تتكون من عدد من الرجال المعادين للمصالح العربية. فلنرَ إذًا ما هى ردود الفعل العربية التى نتجت عن هاتين الواقعتين.

١ـ ضياع طرابلس

كان الاتحاديون مسئولين عن ضياع طرابلس الغرب بحسب ما يرى العرب، ضياع طرابلس كان نتيجة لعدم اكتراث الاتحاديين بهذا الإقليم. بدلاً من تدعيم دفاعاتها، قاموا بسحب ثلثى قواتها العسكرية وأرسلوها إلى اليمن للقتال ضد الإمام أحمد الإدريسى. يذكر تقرير نواب طرابلس في "مجلس المبعوثان" أن الجيش النظامى المرابط فى الإقليم (كان يضم حتى ذلك الوقت ما بين خمسة عشر إلى عشرين ألف رجل ملحق بهم ما بين ثلاثين إلى أربعين ألف متطوع من بين السكان المحليين. تم تدريبهم على استعمال السلاح لمؤازرة الجيش النظامى. غير أن الديوان الوزارى لحقى باشا لم يرفض فقط وكليًا هذه الإمدادات... بل أسوأ بكثير، بعث بقسم من الجيش النظامى إلى اليمن... اليوم لا تمتلك طرابلس أكثر من خمسة آلاف جندى)[٣٣].

أُتخِذ هذا الإجراء بينما كانت الأطماع الاستعمارية لإيطاليا فى طرابلس الغرب معروفة ولم يكن يسعه إلا أن يزيد من تصميمها. من ناحية أخرى كان الصدر الأعظم حقى باشا قد عزل والى طرابلس، إبراهيم باشا، دون أن يستبدله بآخر، الأمر الذى عرّض، بشدة، دفاع الإقليم للخطر.

بعد الاحتلال، تراكمت مشاعر سخط العرب على حقى باشا الذي كانوا يتهمونه بموالاة العدو، بل بالتخابر معه، لم يعد إعجابه بحضارة المحتل بحاجة إلى إثبات فضلاً عن أنه تزوج بإيطالية. من جانبه، لامه السفير العثمانى فى روما لأنه قد تجاهل تحذيراته عامدًا. الحقيقة، أن السفير كان قد أعد تقريرًا استعرض فيه الإجراءات السرية التى اتخذها الإيطاليون للهجوم على طرابلس، لكن الصدر الأعظم قد أهمل التقرير ولم يعرضه على مجلس الوزراء. طالب النواب العرب بمثوله أمام محكمة استثنائية ليحاكم على جريمته فى حق مصالح الأمة (٢٣٢) . وفى هذا الشأن، عبر ممثلو طرابلس الغرب في "مجلس المبعوثان" عن مشاعرهم قائلين: إنهم قاموا بالفعل، فيما مضى، بتحذير المجلس بضرورة تدعيم دفاعات طرابلس البرية والبحرية معًا لكن الاتحاديين كانوا قد رفضوا الأخذ بهذه التحذيرات بل إنهم نشروا مقالاً فى صحيفتهم "طنين" أوضحوا فيها أن طرابلس الغرب من الولايات التي لا تفيد الدولة فائدة مالية يعتد بها بل إنها كانت تمثل عبئًا على اقتصاد البلاد وميزانية الدولة (٢٣٣) .

بعد احتلال الولاية، وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن إرسال أسطول بسبب الحصار البحرى الإيطالى، كما أنها لم تكن تستطيع أن ترسل بسرعة مزيدًا من القوات البرية لأن الإنجليز، الذين كانوا يحتلون مصر آنذاك، رفضوا مرورها. بيد أن بعض البرقيات والصحف أشاعت مؤكدة أن محمود شوكت باشا وأحمد باشا كانا يعتقدان أن الدفاع عن طرابلس كان خطأ نظرًا لأن البلاد لم تكن تملك السبل لذلك... اتهم نواب المعارضة الوزراء الاتحاديين بالخيانة وطالبوا بإحالة الصدر الأعظم حقى باشا وكذلك وزير الدفاع محمود شوكت باشا إلى المحاكمة (...). ورأى قادة الجمعية أن الشعب كان على وشك الانقلاب عليهم إذا لم يتراجعوا عن رأيهم، لذلك قامت الحكومة بإرسال بعض الضباط، ومعونة مالية

وكذلك حوالى مائة قطعة سلاح. هكذا أدرك الاتحاديون أن الجامعة الإسلامية تنطوى على قوة ما كان من الممكن استغلالها أو الاستفادة منها"[234].

من بين الضباط الذين تم إرسالهم إلى هناك لتأمين التنسيق بين السكان المحليين والقادة العسكريين وتنظيم المقاومة، كان هناك: مصطفى كمال، أنور بيه، عزيز المصرى وجعفر العسكرى... أما الجمعية من جانبها، فقد اكتفت بإرسال رسالة إلى أحمد الشريف السنوسى فى تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١١، جاء فيها: "نتيجة لأعمال الطليان البرابرة في طرابلس، ومن أجل الحفاظ على عزة الإسلام، فإن إخواننا المجتمعين في سلانيك قرروا أن من واجب صاحب مقام الإمارة الجليلة أن يتبنى هذه القضية ويعلن الجهاد ولا شك أن خطوة كهذه سوف تساهم مساهمة كبيرة في إحراز النصر"[235].

ها هو كل ما كانت الحكومة الاتحادية قادرة على القيام به من أجل أهل طرابلس أن تطلب منهم أن يعلنوا الجهاد لقتال دولة كانت الإمبراطورية العثمانية ذاتها عاجزة عن مواجهتها.

قوبل قرار الإمبراطورية بالإقدام على مساومات مع إيطاليا باستياء شديد من الصحافة العربية. فى هذا الشأن. صرح أحد النواب العرب في البرلمان وهو خالد البزرى، "بافتراض أن مرسومًا من السلطان يعترف بانضمام طرابلس إلى إيطاليا قد صدر... فإنى اضمن، باسم الشعب العربى، أننا سوف نبطل هذا المرسوم بدمائنا لو اقتضى الأمر، ولن نقبل به"[236].

هكذا بدأت أزمة الثقة من جانب العرب والقوميات الأخرى تجاه حكومة الاتحاديين. التى أفضت إلى حركة معارضة كانت تبحث عن حلول خارج الإطار الدستورى، أى باللجوء إلى الانقلاب العسكرى وإلى الدعم الخارجى. ألقت اتفاقية أوشى للسلام بالزيت على النار فى العلاقات العربية التركية. الواقع، أنها نصت على ضم طرابلس، التى كانت الإمبراطورية العثمانية قد تخلت عنها من خلال منح طرابلس وبرقة استقلالهما، وبناءً عليه سحب قواتها، وفى المقابل كانت إيطاليا قد سحبت جنودها المحتلين لجزر بحر إيجة. مثّل هذا الاتفاق صدمة للعرب الذين اعتبروه غدرًا من جانب الحكومة العثمانية. منذ ذلك اليوم، لم تكد ثقة العرب تجاه الحكومة تكف عن التدهور وكادت تؤدى إلى القطيعة الكاملة فى علاقاتهما.

٢ـ حكومة بدون وزراء عرب

عقب انقلاب الباب العالى الذى جاء بالاتحاديين إلى الحكم، كانت هناك مفاجأة تنتظر العرب مع تشكيل الحكومة الجديدة، الحقيقة أنها لم تكن تتكون إلا من أتراك كان فريق كبير منهم من اليهود المتعاطفين مع القضايا الصهيونية. وهكذا كتبت الصحف العربية بخصوص الحكومة الجديدة: ها هو تشكيل الحكومة الجديدة: محمود شوكت باشا، صدرًا أعظم، ووزيرًا للحربية، محمد سعيد أفندى، اتحادي كان الأمين السابق للفتوى شيخًا للإسلام، والحاج عادل بيه، وزيرًا للداخلية، وبساريا أفندى رئيس التحرير السابق لجريدة "تركيا الفتاة" التى صدرت بفضل الأموال الصهيونية والتى تسيطر عليها الجمعية وزيرًا للنافعة، رفعت بيه وزيرًا مؤقتًا للمالية انتظارًا لتعيين جاويد بيه الاثنين المقبل، شكرى بيه، وزيرًا للتعليم، من أنصار الاتحاديين، المتهم فى عملية الاغتيال الأولى التى قاموا بتمويلها والاشتراك فيها في سرس، البرنس سعيد حليم باشا، وزيرًا للعلاقات الخارجية، إبراهيم بيه، وزيرًا للعدل، الوالي السابق لإسطنبول، نسيم مازلياح، وزيرًا للتجارة والزراعة، نائب يهودى سابق عن إزمير، موفد "المنظمة الصهيونية" محمود جوراك شاول، وزيرًا للبحرية"[٢٣٧].

علقت صحيفة الأهرام على تشكيل الحكومة الجديدة مستخدمة العبارات التالية:" في الوزارة ثلاثة وزراء من قبل الجمعية الصهيونية: نسيم مازلياح، جاويد بيه وبساريا أفندي، أما العرب فلا يوجد لهم فيها ولا رجل واحد"[٢٣٨].

بالرغم من أن العرب كانوا يمثلون غالبية السكان، كانوا أكثر عددًا من الأتراك أنفسهم، فإن الحكومة الجديدة لم تكن تضم عربيًا واحدًا.

أثار انقلاب الاتحاديين ردود فعل معادية للغاية فى الأقاليم غير التركية. كان رجوعهم إلى الحكم صدمة بالنسبة للعرب وأجمعت أهم الصحف العربية فى تلك الفترة ـ الأهرام والمؤيد والمنار والمقطم- على حقيقة أن اليهود والمنظمة الصهيونية قد استأثروا بنصيب الأسد فى الحكومة الجديدة. هاجمت المنار الانقلابيين بهذه الكلمات: نهبوا أموال عبد الحميد خان وصادروا أكثر أغنياء الأمة، وباعوا بوسنة وهرسك للنمسا، وطرابلس الغرب لإيطاليا، واتفقوا مع الجمعية الصهيونية على بيعها أراضي السلطان عبد الحميد

الواسعة في فلسطين التي انتقلت ملكيتها للدولة وعلى تمهيد الأسباب لامتلاكها البلاد المقدسة لإقامة ملك إسرائيل فيها، ولهذا قال وزيرهم حقي باشا في خطبة علنية له: "إن مستقبل هذه الدولة العثمانية لليهود"[٢٣٩].

من جانبها أكدت المؤيد أن المنظمة الصهيونية كانت المحرك الأساسى للانقلاب، بإبرامها مسبقًا اتفاقًا مع الاتحاديين لتقسيم الحقائب الوزارية: "يشاع أنه، أثناء الإعداد للانقلاب كان من المقرر تعيين اليهودى نسيم مازلياح مندوب المنظمة الصهيونية فى وزارة التجارة، بدلاً من جلال بيه، وأن يُرسل هذا الأخير إلى إزمير بوصفه حاكمًا لها، كما كان من المقرر تعيين جاويد بيه وزيرًا للمالية وبساريا فى وزارة الأشغال العامة"[٢٤٠].

٣ـ عودة إلى الجامعة الإسلامية

بحسب الصحف العربية، كان من المحتم أن يفتتح وصول الحكومة الجديدة مرحلة المواجهة الحقيقية مع العرب. غير أن الحكومة الجديدة كانت ترى أن جوًا متوترًا كهذا كان فى غير صالحها ولذا عمدت، هذه المرة، إلى الحذر بالانخراط فى سياسة مزدوجة التوجه. من جانب قامت بإنشاء شرطة سرية مزودة بكل الوسائل الضرورية لجهاز قمع فعّال واتخذت إجراءات لإخضاع منافسيها السياسيين للمراقبة. ومن جانب آخر، ونظرًا لحالة عدم الثقة التى يضمرها لها القوميون غير الأتراك وبخاصة العرب، قررت الحكومة أن تغير من أساليبها فى العمل. متخوفة من أن تثير الولايات العربية حركات تمرد انفصالية فى الوقت الذى كانت فيه العاصمة العثمانية تواجه خطر الأسلحة البلقانية مباشرة، تراجعت الحكومة عن القرارات التى اتخذتها أثناء المؤتمر الذى عقده الاتحاديون فى سالونيك عام ١٩١١. وبناءً عليه، سرعان ما قام بعض المسئولين الاتحاديين بتغيير شعاراتهم، مستبدلين برنامجهم الداعى إلى الجامعة الطورانية ببرنامج يدعو إلى الجامعة الإسلامية، التى كان السلطان عبدالحميد يدعو إليها، وذلك فى سعى أخير لمحاولة تجميع الأتراك والقوميات الأخرى للإمبراطورية حول سياسة حكومية بغرض مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التى ظهرت. قام

الأستاذ زين الزين بتحليل سياسة الحكومة مستخدمًا العبارات التالية: يبدو أن قادة "تركيا الفتاة" فى الفترة من ١٩٠٩ إلى ١٩١٢، أصبحوا على يقين من أن دستورهم هذا لا يمكن أن يزيل فكرة الجامعة الإسلامية، كما أدركوا أن القوة الرابطة في الجامعة الإسلامية أقوى بكثير مما تصوروه سابقًا، لذا يبدو واضحًا بأن جمعية الاتحاد والترقي قررت نهائيًا تبني برنامج الاتجاه الإسلامي على الأقل في سياستها الخارجية"(٢٦٦).

غير أننا، بعكس الأستاذ زين الزين لا نعتقد أن الاتحاديين كانوا قد قرروا بالفعل تبني برنامج إسلامى لكن ذلك قد كان، كما سوف تثبته الأحداث، مناورة موجهة لتوطيد حكمهم. تم الأخذ بهذا النهج، كما قلنا مسبقًا، فى مؤتمر سالونيك الذى تقرر فيه: تهدئة المخاطر التى تمثلها القوميات غير التركية عن طريق مسايرة المشاعر الموالية للوحدة الإسلامية. بناءً عليه، اعتزم عقد مؤتمر إسلامي سنوي، يقام فى إسطنبول ويستقبل وفودًا من كل أرجاء العالم الإسلامي، إنشاء فروع للجمعية "الاتحاد والترقى" فى كل البلاد الإسلامية، تحريض المسلمين الروس على العمل الثوري داخل الجيش القيصري. كما نستطيع ملاحظة، أنه من أجل الخروج من الأزمة، لجأ الاتحاديون وحكومتهم إلى تملق المسلمين ومسايرتهم.

غير أن هذه السياسة باءت بالفشل ولم يلبث الاتحاديون أن كشفوا أقنعتهم عندما انطلقت، فى سنوات ١٩١٥-١٩١٨، هبة عنصرية على غرار الحركة الطورانية. كان لهذا التحول السياسى ردود فعل فورية بين القوميين غير الأتراك، ثم وسط السكان الأتراك أنفسهم فيما بعد.

٤ـ المؤتمر العربى الأول

على إثر خيبة أملهم، وترتيبًا على سياسة التتريك التى باشرتها الحكومة، قام بعض المسئولين غير الأتراك باختيار محفوف بالمخاطر والسير فى اتجاه مخالف لمبدأ الحفاظ على الدولة الإسلامية. بدأت رياح الانفصال تهب على الولايات العربية مع أول اتصال للشريف

حسين أمير مكة مع الإنجليز فى ربيع عام ١٩١٢ . واستمرت مع مطالب بعض الشخصيات العربية من أجل حقوقهم الوطنية، التى تبعها تجمع عربى فى باريس، من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، الذى عرف باسم "المؤتمر العربى الأول".

أثار انعقاد هذا المؤتمر ضجة كبرى فى الأوساط الإسلامية، عربًا وأتراكًا، لأنه كشف، للمرة الأولى، عن خطر كان حتى الآن مُتجاهلاً، هو الانفصال بين العرب وإخوانهم الأتراك. اعترض الأمير شكيب أرسلان، مفكر إسلامى بارز، بشدة على فكرة هذا المؤتمر ذاتها وهاجمه بالعبارات التالية: "إن مؤتمرًا كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريز لها ما لها من المطامح في سوريا، ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية، وقد فقدت قسمًا عظيمًا من السلطنة، وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية، إن سقوط أهمية الدولة لاينحصر ضرره في الترك وحدهم، بل يتناول جميع المسلمين لأن الأوربيين مهما اجتهدنا، ومهما حاولنا التظاهر بالقومية لا يعرفون المسلمين إلا أمة واحدة إذا سقط بعضهم رأيت الأوربيين احتقروا الجميع"[٢٤١].

غير أن بعض المؤتمرين مثل مختار بيهام والزهراوى، وسلام وطبارة، تراجعوا عن مواقفهم عندما أدركوا أن بعض الرفاق المسيحيين لم يكونوا يرغبون فى استقلال سوريا لكن فى الانفصال عن تركيا حتى تقع تحت الحماية الفرنسية. منذ ذلك الوقت، انقلبوا عليهم وأبلغوا الحكومة العثمانية برغبتهم فى العودة شريطة ألا يتم المساس بشرفهم. فى ذلك العهد، فضلت الحكومة الصفح عنهم وأرسلت إلى باريس مدحت شكرى – أحد مسئولى جمعية "الاتحاد والترقى" – الذى قام بمقابلتهم. وبهذه المناسبة تقررت عودتهم[٢٤٢].

٥ـ اتفاق لم يحترم

ترتيبًا على ذلك، دارت فى إسطنبول مفاوضات بين عبدالكريم الخليل، رئيس المنتدى الأدبى وممثل "الشبيبة العربية" وطلعت باشا، وزير الداخلية. أُبرم اتفاق بين المركز العام لـ"الاتحاد والترقى" و"الشبيبة العربية" من بين المواد الإحدى عشرة التى وردت به، سوف نقدم ملمحًا سريعًا عن بعضها:

- التعليم الابتدائى، الثانوى والعالى سوف يجرى باللغة العربية فى كل الأقطار العربية.
- فى وقت السلم، سوف يؤدى المجندون خدمتهم العسكرية فى الأقاليم العربية.
- تم القبول بحصول ثلاثة من العرب، على الأقل، على حقائب فى الحكومة كمبدأ أساسى.
- سوف يجري تعيين أعضاء مجلس الشيوخ العرب بنسبة اثنين لكل إقليم عربى.

وقع هذا الاتفاق، طلعت باشا عن الاتحاديين وعبد الكريم الخليل عن العرب[٢٤٤]. جرت انتخابات تشريعية جديدة، انعقدت الجمعية الوطنية فى الرابع عشر من آيار/ مايو ١٩١٤ دون ممثل عن مقدونيا وذلك للمرة الأولى منذ عقود. ضمت الجمعية ٢٤٥ عضوًا – ١٤٢ من الأتراك، ٦٩ من العرب، ١٦ من جنسيات أخرى، ١٥ من أرمنيا و٣ من اليهود- تم انتخاب خليل بيه رئيسًا لها.

فى تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٤، اندلعت الحرب العالمية الأولى. فى الحادى والثلاثين من نفس الشهر تحالفت الإمبراطورية مع ألمانيا. بدأت العمليات الحربية على الجبهة الشرقية، وكذلك على الحدود المصرية. عين جمال باشا قائدًا للجيش الرابع المتمركز فى بلاد الشام. أتيحت له كل الإمكانيات ليقود هجومًا مضادًا على قناة السويس. لكن الهجوم قد باء بالفشل، بعد فشل الهجوم، انسحب إلى الداخل، فى شباط/ فبراير ١٩١٥، لينقلب على العرب الذين كانوا قد عقدوا صلات مع الخارج وخاصة مع قنصلية فرنسا. فى شهر آب/ أغسطس عام ١٩١٦، أصدر جمال باشا حكمًا بإعدام واحد وعشرين عربيًا وقام بنفى عائلاتهم إلى الأناضول. كما أشارت المؤلفات التاريخية التركية كثيرًا، كان هناك سببان قد حملا جمال باشا على اتخاذ قرار بمحاكمة القوميين العرب بمثل هذه القسوة:

- كان الأول هو العلاقات التى كان بعضهم قد أقامهامع القنصلية الفرنسية.
- أما الثانى فكان تخوفه من أن يجدهم ينخرطون فى الثورة العربية التى أعلنها الشريف حسين فى مكة فى شهر حزيران/ يونيو ١٩١٦.

مثلت حالة العداء التى تسلطت على العرب وعلى الأتراك بعضهم تجاه بعض، ثغرة استطاع الأوربيون النفاذ من خلالها. هكذا تمكن ضابط المخابرات البريطانية، لورانس، من الانضمام إلى الثورة العربية فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦، وشغل منصب مستشار لدى الأمير فيصل الذى كان يتولى قيادة أحد الجيوش العربية الثلاثة. وكما يقول الندوي: "قام لورانس الداهية بدوره، فأشعل الحماس القومي، وأثار العرب على الأتراك، وثار الشريف حسين في الحجاز، وأهل الشام في الشام، وفضلوا الانضمام إلى راية الحلفاء على البقاء في جوار الأتراك المسلمين"[٥٠٥].

أما بالنسبة للعرب الذين كانوا يدعون إلى الانفصال، فقد برروا موقفهم استنادًا إلى عاملين:

- من جهة كانت التوجهات الطورانية لحكومة الاتحاديين، خاصة فى السنوات ١٩١٥ – ١٩١٨، التى كانت سياسة التتريك خلالها قد تجاوزت الحدود، قد صعّبت من عملية التعايش ومن كل عمل مشترك فى إطار دولة يربطها نظريًا الإسلام وعمليًا السيادة القومية والعلمانية.
- من جهة أخرى، كان الحلم بمملكة عربية موحدة قد ولد مع الكواكبى واكتسب بعدًا مهمًا فى النفوس مع الوعود البريطانية. اعتقد الزعماء العرب فى تلك الفترة، أنهم ما كانوا ليستطيعوا تحقيق هذا الحلم إلا بالتحالف مع الإنجليز ضد الأتراك.

هناك واقعتان عجلتا آنذاك بتداعي الإمبراطورية العثمانية وكذلك بحالة التمزق بين القوميتين العربية والتركية: أولاً الظروف التى جرى فيها المؤتمر العربى الأول فى باريس، ثم الحكم بإعدام القوميين العرب الذى أصدره جمال باشا. سوف نوضح هاتين المسألتين لكى نبلور أسباب النزاعات الدامية التى تواجه فيها العرب والأتراك.

كما قلنا مسبقًا، كان المؤتمر العربى الأول، الذى عقد فى باريس، قد تسبب فى إثارة بعض الاضطرابات فى الأوساط العربية. لم يكن ذلك يعنى أنها كانت ترفض أو لا تؤمن بضرورة الإصلاحات أو ضرورة المساواة بين العرب والأتراك، ولا كانت كذلك متفقة مع توجهات الحكومة الاتحادية التى كانت نفسها متأثرة بجماعة الضغط الصهيونية، على

العكس، كانت تلك الأوساط فى مجملها مناهضة للسياسة الاتحادية وكانت فى جانب "حزب الائتلاف" وحكومة كمال باشا، ضحية الانقلاب الأخير الذى دبره الاتحاديون. بحسب ما تقول الكتابات العربية فإنها أخذت على المشاركين فى المؤتمر أنهم أهملوا القنوات الشرعية الداخلية للمطالبة بالإصلاحات وأنهم لجأوا إلى أعداء الإمبراطورية. اعتبر هذا الموقف الأخير بمثابة إعلان حرب على الإسلام. وقد أضيف إلى الشعور بالعقوق والكفر تجاه الدين، الشعور بالخيانة حيال طائفة المؤمنين وحيال الدولة الإسلامية. إن هذا الشعور هو ما عبرت عنه البرقيات العديدة التى شجبت هذا المؤتمر.

قامت السفارة الفرنسية بإبلاغ الباب العالى بنص البرقية التالية: "نحن الموقعين أدناه علماء وأعيان المدينة أتينا لنقول إننا علمنا بأن جماعة خونة لدينهم قدَ اجتمعوا في القاهرة وشكلوا جمعية تدعى"اللامركزية" وأن بعض الشبان الجهلة المثقفين مع بعض الطلاب يريدون إقامة مؤتمر في باريس. إن هؤلاء يدعون أنهم يدافعون عن حقوق الوطن العربي، وفي الواقع ليس لدى هؤلاء هدف آخر غير تدعيم التأثير الأجنبي على سوريا والبلاد العربية الأخرى، إنهم خونة يخونون دينهم ووطنهم، نرجو من الله تفشيل كل مشاريعهم وإنزال العقاب الذي يستحقونه بهم.." البرقية موقعة من: مفتي المدينة الحنفي ومفتي المدينة الشافعي ونقيب الأشراف أو زعيم أمراء المدينة، ورئيس البلدية والشيخ أحمد عارف باسم كل سكان المدينة"[٢٤٦].

رددت الصحافة العربية أيضًا هذا الاستنكار. نشرت صحيفة المقتبس نصًا يحمل توقيع عبدالرحمن باشا، الأمير شكيب أرسلان وكذلك توقيعات ممثلى العديد من الجماعات المسيحية، إليكم محتواه:

"إن المؤتمر العربى الذى انعقد فى باريس لا يمثل المقاطعات السورية، إنه مبادرة تعود إلى أشخاص لا يمثلون إلا أنفسهم فقط" [٢٤٧].

وفي جريدة المنار اعترف الشيخ رشيد رضا بأنه: "قد قام كثيرون من أغنياء سورية كعبد الرحمن بيه اليوسف وفوزي باشا العظم ومن كتابها الأمير شكيب أرسلان والشيخ محيي الدين الخياط ومن أصحاب الجرائد كطه أفندي المدور صاحب جريدة الرأي العام

وعبد القادر أفندي المغربي صاحب جريدة البرهان، وكذلك جريدة الشعب المصرية التي يحررها أحداث الحزب الوطني، وقد غلا هؤلاء كلهم في التشنيع على المصلحين والقدح في اللامركزيين"[٢١٨].

مدافعًا عن المؤتمر، كان رشيد رضا يعتقد أن عودة الاتحاديين إلى السلطة ورفضهم الكامل للاستجابة لحركة الإصلاح قد أفسحا المجال لتأسيس "حزب اللامركزية" فى مصر، الذى امتد إلى الأقطار العربية الأخرى وتعاون مع "الجمعية البيروتية للإصلاح".

من ناحية أخرى، على إثر التصريح الذى أدلى به السيد بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية، أمام الجمعية الوطنية، فى باريس، الذى كان لبلاده، وفقًا لما جاء به، حقوق موروثة فى سوريا، وعقب رؤية السفن المدرعة الفرنسية فى الموانئ السورية، حاول المقيمون العرب فى العاصمة الفرنسية، متوجسين من تطور الأحداث وشاعرين بالخطر المحدق ببلادهم، فعل شىء ما لتفادى سقوطها تحت السيطرة الأجنبية. لذلك، اجتمعوا حتى تسمع فرنسا صوت رفضهم لاحتلال سوريا. من أجل هذا دعوا إلى مؤتمر فى باريس، طالبين من حزب "اللامركزية الإدارية" أن يرسل إليهم وفدًا سيكون أحد أعضائه رئيسًا له. للقيام بهذه المهمة اختار الحزب السيد عبد الحميد الزهراوى وإسكندر بيه عمّون.

تقرر أن يتضمن جدول الأعمال النقاط التالية:

١ - مقاومة الاحتلال الأجنبى.

٢- حقوق العرب فى الإمبراطورية العثمانية.

٣- ضرورة جعل الإدارة العثمانية لا مركزية.

٤ - المهاجرة من سوريا وإليها. "[٢١٩]

رأى المعارضون العرب للمؤتمر أن رشيد رضا كان قد وقع، دون أن يدرى، فى فخ نصبه المتعاونون مع فرنسا، وهذا لسببين:

يتعلق الأول بالنقطة الأولى من البرنامج. بالرجوع إليها، نلاحظ أنه لم يأت على أى ذكر لرفض الاحتلال أو أى إدانة للسياسة الفرنسية فى سوريا، بالعكس، يوجد فيه شكر

للحكومة الفرنسية لأنها استضافت المشاركين فى المؤتمر. لذلك، فالقضية الأساسية فى جدول الأعمال التى ذكرها رشيد رضا والتى كانت السبب وراء مبادرة العرب المقيمين فى فرنسا غير موجودة.

السبب الثانى يتعلق بخفايا هذا الحدث، بحسب الوثائق الفرنسية، كانت فرنسا قد اختارت أغلب المشاركين قبل بداية المؤتمر. باستثناء بعض المغرر بهم ومن بينهم الشيخ رشيد رضا وتؤكد ذلك الوثائق الفرنسية التالية:

فى خطاب موجه إلى وزير الداخلية، كتب القنصل الفرنسى فى بيروت "يتردد المرشحون العرب فى المشاركة فى المؤتمر، بعضهم يرفض لأنهم لا يرغبون فى الذهاب إلى بلد مسيحى. من الجدير بالملاحظة أنه، من بين أعضاء الوفد البالغ عددهم خمسة أشخاص، كان هناك ثلاثة من المسيحيين واثنان من المسلمين. هذان الأخيران هما: السيدان مختار بيهام وخليل زينية". ويدعو القنصل وزير خارجيته لكي يستقبل خليل زينية بشكل خاص استقبالاً حسنًا لأنه" برهن دائمًا عن كونه مخبرًا متفانيًا ومنبهًا مخلصًا لهذه القنصلية العامة، فلنا أن نعتبره بحق مواليًا لفرنسا بصدق"[٢٥٠] وعن ممثلى "حزب اللامركزية" إسكندر عمّون وعبدالحميد الزهراوى، كتب القنصل يقول: الأول مارونى، وهو رئيس الجمعية اللبنانية فى القاهرة، لم نعد نحصى عدد المرات التى أطلق فيها تصريحات موالية لفرنسا... أما بالنسبة للثانى، فهو يطمح إلى نظام أكثر ملائمة لسوريا... وهو يميل إلى الاعتقاد بأن ذلك النظام هو نظام النفوذ الفرنسي. "[٢٥١]

إلى ما سبق يضيف فى وثيقة أخرى: "وينسب للمؤتمر عدة مشاريع: البعض يقول بإمكانية القيام بخطوة أمام الحكومة الفرنسية، لمطالبتها بحماية سوريا. والبعض الآخر يفكر باحتمال اللجوء إلى افتعال الفوضى بواسطة استعمال القنابل وما شابه من الأدوات المضمرة لإثارة وتبرير التدخل الأجنبي... وينبغي الإشارة إلى ظاهرة مهمة جدًا من وجهة النظر الفرنسية: كل السوريين الموجودين في باريس والذين سوف يصلون، هم انفصاليون عن اقتناع، ويرغبون أن تتسلم فرنسا بلدهم وتكون تحت حمايتها"[٢٥٢].

فور إقامة المؤتمر، تراجع الاتحاديون بعد أن استمعوا إلى نصائح الشريف على حيدر الذى قابل طلعت بيه - أبرز قادة الجمعية فى ذلك الوقت - وعبدالكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبى العربى. وأعلماه بمطالب "حزب اللامركزية"، استكمل طلعت بيه وضع برنامج للإصلاح يتضمن أحد عشر بندًا. توجه عبد الكريم أفندى إلى باريس ومعه نسخة من البرنامج وعرضه على عبد الحميد الزهراوى وكذلك على المشاركين فى المؤتمر. بعد مناقشة وإضافة أحد البنود تم قبول البرنامج. عاد عبد الكريم أفندى إلى إسطنبول للحصول على موافقة الحكومة. بعد مرور بعض الوقت، نشرت وكالة رويترز الصحفية برقية تفيد بأن الحكومة العثمانية قد قبلت رسميًا المطالب العربية بالإصلاح وأنها كانت سوف تقوم بتعيين الزهراوى شيخًا للإسلام والشريف حيدر، رئيسًا للشورى.

بهذا النبأ، عمّ السكان حالة من الابتهاج، أسرع رفيق العظم رئيس"حزب اللامركزية" بنشر بنود الاتفاق. أما الاتحاديون من جهتهم فقد تعرضوا لهجوم من أنصارهم الذين استبد بهم السخط وحملوا على المشاركين فى المؤتمر. من جانبها نشرت جريدة "طنين" تكذيبًا (٢٥٣).

على إثر ذلك، زاد التوتر. غير أن مختلف الأطراف أبدت حالة من الهدوء انتظارًا لبقية الأحداث. يبدو أن الحكومة، رغم ذلك الموقف الحرج، كانت تأمل فى تسوية حقيقية للخلاف العربى – التركى.

فى الثالث والعشرين من شهر آب/ أغسطس ١٩١٣، نشرت صحف إسطنبول مرسومًا للسلطان ينص على تطبيق القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء بخصوص الإصلاحات الإدارية فى الأقاليم العربية. يتضمن جوهر الاتفاقات التى تم قبولها مسبقًا أن يعهد إلى السلطات الدينية المحلية بإدارة الأوقاف، فى أوقات السلم سوف يؤدى المجندون خدمتهم العسكرية فى بلادهم الأصلية، الموظفون العاملون فى الأقطار العربية، سيكون عليهم الإلمام بلغتها، سوف يجرى التعليم فى المدارس باللغة العربية، ابتداءً من اليوم، بالنسبة للمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية أما بالنسبة للتعليم الجامعى، فتدرس منذ الآن إمكانيات تعريبه (٢٥٤).

٦ـ القطيعة بين العرب والأتراك

الواقعة الثانية فى سبب القطيعة بين العرب والأتراك كانت واقعة إعدام القوميين العرب فى دمشق. حتى نفهم الوضع الذى جرت فيه تلك الواقعة يلزمنا أن نعرف بالتفصيل كيف كان الجو العام الذى ساد العاصمة السورية فى ذلك الوقت والذى مهد السبيل لاتخاذ إجراءات استثنائية.

فى الثامن من كانون الأول / ديسمبر ١٩١٤، اختير جمال أحمد باشا- العضو المرموق فى جمعية "الاتحاد والترقى" لقيادة الحملة التى كان عليها تحرير مصر من الاحتلال البريطانى. أسندت إليه سلطات استثنائية بوصفه حاكمًا عامًا لبلاد الشام وقائدًا للجيش الرابع... اختلف جمال باشا عن الاتحاديين الآخرين نظرًا لأنه كان معارضًا للتيار الطورانى، ولأنه دعا دائمًا إلى الجامعة الإسلامية وإلى المصالحة بين القوميات المختلفة وإلى العمل السياسى داخل إطار عثمانى. لهذا السبب، استقبل خبر وصوله بترحاب من جانب السكان المحليين ولقد حاول هو، من جانبه أن يكون مقبولاً من الجميع، حتى يتجاوز، بقدر ما يمكنه، العقبات أمام تعايش عربى –تركى هادئ.

قبل عدة أيام من وصول جمال باشا إلى دمشق، كان بعض الموظفين الأتراك قد هاجموا القنصليات الفرنسية فى بيروت "..." ودمشق وعثروا فيها على وثائق تثبت خيانة بعض الشخصيات العربية الإصلاحية. راغبًا فى التقريب بين جماعات السكان، أخفى جمال باشا أمر الوثائق وشرع فى اكتساب ثقة السكان وخاصة المسلمين حتي لا تستهويهم وعود الأوربيين المغرية. غير أن هدفه كان حملهم علي الاشتراك في الحملة العسكرية المصرية للدفاع عن الإمبراطورية ولإنهاء الاحتلال البريطاني. غير أن الحملة قد فشلت، لعدم كفاية الترتيبات العسكرية، وفي شهر شباط/ فبراير عام ١٩١٥، عاد جمال باشا منكسرًا. منذ ذلك الوقت، بدأ الرجل في الشك في أقرب معاونيه بينما كانت أزمة ثقة بين السكان المحليين قد بدأت في التفاقم، ممهدة الأرض لأحداث جسام.

بعد الهزيمة، كان جمال باشا في موقف شديد الحرج. اتخذته بعض الأوساط التركية هدفًا لنيرانها، متهمة إياه، من جهة، بأنه لم يستطع السيطرة على الضباط وضباط الصف

العرب في جيشه الذين قاموا بالاتصال بالعدو، ومن جهة أخرى، لأنه لم يدر شئون الولاية بشكل مناسب نظرًا لأنه تجاهل خيانة أغلب الشخصيات السياسية. يصف چورج أنطونيوس الوضع الذي كان سائدًا في ذلك العهد قائلاً !" توالت التقارير بالتدريج تتضمن سردًا للأدلة التي تتزايد شيئًا فشيئًا على النشاط السري للجمعيات القومية، فالجيش مملوء بالخلايا الثورية، وإنجلترا وفرنسا لهما عملاء في البلاد يحرضون على الثورة، ومن المتوقع نزول قوات الحلفاء على شواطئ الشام، وأن بعض الضباط العرب قد تعهدوا بمساعدة الحلفاء حينما ينزلون هناك، ومن النادر أن تستطيع المخابرات العسكرية متابعة غوامض المؤامرات السياسية... وقد أقلقت هذه الأخبار جمال باشا وبعثت في نفسه دواعي الاهتمام والرغبة في الانتقام ولكنه كان مضطربًا متحيرًا "(٢٤٤).

من المهم تسجيل أن معلومات من مصادر موثوق بها قد كشفت، مسبقًا، أن بعض مسئولي لجنة باريس في المؤتمر العربي الأول مثل نادر مطران، خيرالله خير الدين وجورج سمنة وشكري غانم كانوا قد دعوا لانضمام سوريا إلى فرنسا. كان خير الله هو أول متطوع للانضمام إلي الجيش الفرنسي وناشد العرب، أينما كانوا، أن يقوموا بنفس الشيء. شجع ذلك وزير الدفاع الفرنسي على إعداد "جيش الشرق" الذي ضم المتطوعين الأرمن والعرب الراغبين في محاربة الأتراك.

حتي نفهم الجو السياسي الذي ساد في دمشق في تلك الفترة بصورة أفضل وندرك أسباب التوتر الذي لم يتوقف عن التصاعد، وخاصة الموقف الشخصي لجمال باشا، فلنرجع إلي ما قاله المؤرخ وجيه كوثراني، والملخص هنا في عدة نقاط:

- عدم تطوع كثير من العرب للخدمة العسكرية.
- نكث العهد الذي أطلقه الشريف حسين وأولاده للأتراك الخاص بتقديم مساعدة عسكرية لجمال باشا.
- الهزيمة العسكرية التي مني بها الجيش العثماني في حملته على مصر.
- حصار موانئ بلاد الشام وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

أثارت كل هذه العوامل لدى الأتراك شعورًا قويًا بخيبة الأمل حيال العرب وبدأت بعض الشائعات في الانتشار تقول بأن الثورة العربية يمكن أن تندلع من لحظة إلى أخري. لتأجيج الموقف، فلنضف إلى ذلك تدخل مفتي الجيش أسعد الشقيري وكمال الأسعد اللذين أخبرا جمال باشا بأن الثورة العربية كانت على الأبواب وأن عليه أن يتخذ إجراءات احترازية قبل فوات الأوان."(٥٠)

وعند استطلاع المصادر العربية والأجنبية، ندرك أن التنظيم المسئول عن الجو السياسي الذى سيطر على الأقطار العربية لم يكن سوى "حزب اللامركزية" الذي كان قد قام بالإعداد والإشراف على المؤتمر العربي الأول. تبعًا لرأي الأستاذ ريتشارد هارتمان Richard Hartman: "منذ البداية، كان أعضاء "حزب اللامركزية"، الذين كان معظمهم من بلاد الشام، على قناعة راسخة بأن اتفاقا ما مع الأتراك كان أمرًا مستحيلاً، ولهذا لم يترددوا في الاتصال بالقوى الأجنبية والتماس حمايتها لمحاربة الأتراك. غير أنهم كانوا منقسمين حول مستقبل الدولة العربية بعد حصولها على الاستقلال. تمنى البعض اللجوء إلى معونة فرنسية بينما فضل آخرون معونة الإنجليز" (٥١).

وصفت معظم المصادر رد فعل جمال باشا بالحذر. بوصفه قائدًا للجيش الرابع، قام أولاً ببعض التدابير العسكرية موقفًا العمل بالمرسوم السلطاني الصادر في ١٣ آب/ أغسطس عام ١٩١٣ والذي كان أحد بنوده ينص على أن يؤدي الضباط والجنود العرب خدمتهم العسكرية فى الولايات العربية فقط. أرسل الفرقة الخامسة والعشرين – بكامل عناصرها العربية – إلى خارج الولايات العربية. كانت تلك الفرقة إحدى الركائز التي تعتمد عليها منظمة "العهد" في إنجاح اشتعال ثورتها. بعد ذلك، في كل المرات التي أتيحت له فرصة ذلك، أبعد الكتائب العربية عن بلاد الشام مستبدلاً إياها بكتائب تركية. وجه اهتمامه بعد ذلك إلى الشئون المدنية وقرر إنزال العقوبة بالأشخاص الذين وردت أسماؤهم في وثائق القنصليات الفرنسية في بيروت ودمشق. تم إلقاء القبض على عدد كبير من الأفراد وإحالتهم

إلى محاكم عسكرية(*) جرى اتهامهم بالتخابر مع العدو الفرنسي بغرض الانفصال عن الدولة. تم الحكم على معظمهم بالإعدام(*).

أضرت أحكام الإعدام تلك بالعلاقات العربية التركية ضررًا بليغًا. كل من كانوا يترددون حتى ذلك الوقت في اللجوء إلى الدول الأجنبية من أجل تسوية الخلاف العربي – التركي، وجدوا تبريرًا لاختيارهم.انضم أغلبهم إلى ما أطلق عليه "الثورة العربية"، التي قادها الشريف حسين وضابط المخابرات البريطاني لورانس. انخرط آخرون إلى جانب الجيش الفرنسي. أدى كل هذا إلى تقويض العلاقات الوثيقة التي نسجتها قرون من التعايش في كنف الإمبراطورية العثمانية. كان ذلك بداية حالة تمزق اتسعت وكان لها تبعات وخيمة بالنسبة للقوميتين لأنهما فقدتا ماكانتا تمتلكانه معًا وهو: الدولة الإسلامية. من جانبهم، لم يحصل العرب على المملكة العربية الكبرى التي وعدهم بها الإنجليز؛ على العكس تمزقت المنطقة العربية وجرى احتلالها بينما كان الكيان الصهيوني قد زرع أمراضه فى قلب العالم الإسلامي. الأتراك من جهتهم فقدوا كل شيء: انهار حلمهم الطوراني ولم يتبق لهم سوى دولة تركية في حالة تبعية، دولة أضاعت قرونًا من التاريخ الإسلامي دون أن تجني من الغرب شيئًا.

(*) تضمنت المجموعة الأولى من المحكوم عليهم كل من: عبد الكريم الخليل، سليم عبد الهادي، محمد ومحمود المحمصاني، محمود العجم، نور القاضي، عبدالقادرالخرسا نايف تللو، مسّلمّ عابدين، صلاح حيدر ومحمد الأرمانازي؛ تم إعدامهم في ٢١ أغسطس ١٩١٥ صباحًا في ساحة "البرج" في بيروت، تغير اسمها بعد ذلك إلى "ساحة الشهداء" تكونت المجموعة الثانية من ثمانية وعشرين رجلاً. تم تنفيذ الأحكام في نفس اليوم – ١٦ مايو ١٩١٦ في بيروت ودمشق. أعدم في دمشق الأمير عمر الجزائري، شفيق المؤيد، عبد الحميد الزهراوي، عبد الوهاب المليجي، شكري العسلي، رفيق سولم، رشيد الشمعة، بينما أعدم في بيروت سليم الجزائري، علي النشاشيبي، سيف الدين الخطيب، محمد الشنطي، أمين لطفي، توفيق البساط، جلال البخاري، الأمير عارف الشهابي، الشيخ أحمد طبارة، عبد الغني العريسي، جورجى الحداد، باترو باولي وسعيد عقل.

القسم الرابع

تحليل وخاتمة

تحليـــــل

بعد أن تابعنا المراحل المختلفة للانقلابات الخمسة، موضوع دراستنا، تجلى واقع معقد من البنى الاجتماعية والسياسية للإمبراطورية العثمانية فى ذلك العهد. سوف نرى كيف أثرت تلك الثقافات على مسار الأحداث، كيف ترقت في مراتب السلطة وما درجة مشاركتهم في القرار السياسي. قبل أن تنهار، كانت تلك البنى، باستثناء الجيش، قد تدهورت ببطء فى البداية مع تطبيق التنظيمات ثم بسرعة مطردة مع وقوع الانقلابات المتلاحقة.

١ – السلطـــان

كان السلطان هو رئيس الدولة وكذلك قائد الجيوش. الممسك بزمام السلطة سواء الزمنية أو الروحية. كانت الدولة ملك يمينه.

يمكن تقسيم السلاطين العثمانيين وفقًا لعصرين كبيرين: العصر الأول هو عصر السلاطين الفاتحين العظام الذين استمرت ولاياتهم قرابة ٢٦٧عامًا، أقاموا خلالها إمبراطورية امتدت رقعتها على قارات ثلاث، آسيا، وإفريقيا وأوربا. بدأت بعثمان الأول وانتهت بسليمان الأول (القانوني) الذى بلغت الإمبراطورية ذروتها فى عهده. نلاحظ خلال ذلك، أن كل الوزراء العظام كانوا من المدنيين.

العصر الثاني، الذى امتد حوالي ٣٥٧ عامًا، من السلطان سليم الثاني إلى عهد محمد السادس، كان عصر انحطاط أفلتت خلاله السلطة من أيدى السلاطين الذين بدأوا فى تعيين عسكريين فى مناصب الوزراء.

ومنذ بداية الدولة العثمانية وحتى عهد التنظيمات، لم تتغير مهام السلطان. كان صاحب السلطة المطلقة ويعاونه الديوان الإمبراطورى الذى كان يقوم بمهام الحكومة.

كان الديوان يتكون من الصدر الأعظم - أو رئيس الحكومة - والوزراء والعديد من رجالات الدولة البارزين من أمثال :

- شيخ الإسلام، وهو عضو الديوان الوحيد الذى يعين من قبل السلطان مباشرة.

- قاضيان للعسكر يمثلان الهيئة القضائية - الدينية للعلماء.

- دفترداران (الدفتردار هو صاحب السجلات والمسئول عنها) يشرفان على الإدارة المالية للإمبراطورية: واحد للجزء الأوربي منها، الروميلى، وواحد للجزء الآسيوى، الأناضول.

- نيشانچى، رئيس ديوان الإنشاء، كبير الكتبة ، المشرف على كتابة الفرمانات (الأوامر السلطانية).

- أميرال (أمير البحر) للبحرية العثمانية.

كان هذا التنظيم الإدارى يختلف فى الولايات بصورة محسوسة. كان الديوان يقوم بتعيين قاضى عسكر، ودفتردار للشئون المالية، وسنجق بيه **Bey sandjak** وبيلر بيه **beyler bey** للأمن العام والشئون العسكرية ، كان كل هذا مرتكزًا على نظام الإقطاع "تيمار" (انظر الرسم الإيضاحى ص(٥٨)....)

مع إصدار حزمة القوانين الإقليمية فى عام ١٨٦٤ - نظام منقول عن النموذج الفرنسى للإدارة المحلية - استبدلت الولايات القديمة بسبع وعشرين ولايةً يقوم بإدارة كل واحدة منها. وانقسمت الولاية إلى تقسيمات أصغر ، سنجق. ج. ثم إلى كازت **kâza-s**، نواح **nâhiye-s** وأخيرًا إلى قرى (١١٠).

وفقًا للقانون، كان الوزير الأعظم، يأتى فى الأهمية بعد السلطان. وفى بعض الفترات كان يحمل لقب "نائب السلطان " لأنه كان يحمل أختام السلطنة. أما شيخ الإسلام الذى كان منصبه دينيًا فكان ينظر فى المراسيم. ولعب قصر السلطان، أى السلاطين والخصيان، دورًا مهما بصورة ما، تبعًا لاختلاف العصور.

انقسم وكلاء الدولة إلى ثلاث فئات :

- الموظفون المدنيون أو القلمية(*) **Kâlemiye**، ويتبعون الأعظم، كانوا يشغلون المناصب الرئيسة فى الإدارة مثل الشئون المالية، والشئون الخارجية، ..إلخ

- الأفراد العسكريون أو السيفية **Sefîye**. الذين كانوا تحت سلطة القائد العام للجيش. جدير بالذكر أن معرفة إحدى اللغات الأوربية كان إجباريًا عند هذا المستوى(**).

- موظفو الإدارة القضائية – الدينية أو العلماء، كانوا يتبعون شيخ الإسلام ويقومون بتدريس العلوم الدينية. كان إتقان اللغتين العربية والفارسية إجباريًا لهم.

مع إقرار التنظيمات تم إدخال النظام الوزارى الأوربى :

- فى ١٨٣٩، إنشاء وزارة الأشغال المكلفة بتحسين التجارة والزراعة.
- فى ١٨٥٧، إنشاء وزارة التعليم.
- فى ١٨٧٠، إنشاء وزارة الشرطة (الداخلية)، أصبح ساري العسكر وزيرًا للحربية.
- فى ١٨٧٩، إنشاء وزارة العدل.

بمرور الوقت، ضعفت السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها السلطان بسبب انعكاسات الظروف الدولية على الدولة. وقاد التحديث الذى أجراه السلاطين على الجيش، وكذلك على بعض مؤسسات الدولة، إلى التنظيمات وهي محاولة إصلاحات هيكلية للنظام، منحت رعايا الدولة حقوقًا جديدة وأتاحت المساواة بين المسلمين وغير المسلمين. وحددت

(*) اسم "القلمية" سوف يستبدل بالملوكية Mülkiye. ابتداءً من عهد محمود الثانى (١٨٢٦).

(**) بعد التنظيمات، لن يعد للعلمية Imiyei إمكانية الوصول إلى المناصب الرئيسية فى الدولة، لكنهم سوف يظلون بدلاً من ذلك موجودين فى المساجد. المدارس الدينية و المحاكم الشرعية الإسلامية.

امتيازات السلطان الذي انتهى به الحال إلى الدخول فى نزاع عنيف مع الجيش، الأمر الذى أدى إلى إضعاف سلطته إلى حد حرمانه منها. لقد أوضحنا هذه النقطة من خلال سلسلة من الرسوم التوضيحية المتعلقة بالبنية الهيكلية للسلطة (صفحات ٢٢٢ - ٢٢٤).

٢ – الجيش

مثَل الجيش، فى نظر المجتمع العثمانى، قوة مسيطرة ومنفذة ولعب دورًا سياسيًا أساسيًا. لكن عندما يجرى الحديث عن الجيش، فهل يتعلق الأمر بكل الرُتب بلا تمييز أم بالـچنرالات فقط أم بالجنود ؟ هل كان الجيش طبقة اجتماعية منفصلة تمامًا عن المجتمع وهل كل يتصرف وفق مصالحه الخاصة؟

قبل كل شيء، سوف نقصر موضوعنا على الجيش الجديد دون الانشغال بجيش الإنكشارية للأسباب التالية : فقد انتزع الإنكشاريون من عائلاتهم منذ الطفولة وأخضعوا لتربية عسكرية. ولذلك كانوا معزولين عن المجتمع المدنى، لم يكونوا منتمين إلى طبقة اجتماعية معينة أو إلى أخرى، ولا يرتبطون بأى منها إلا أن يكون ذلك مع الجماعة (الطريقة) الصوفية "البكتاشية". وعليه فقد كانوا يمثلون مجتمعًا على حدة له مصالحه الخاصة، يدين بالطاعة للسلطان ويقوم بحماية الدولة. لهذا، فعندما سوف نتكلم عن الجيش سيكون المقصود دائمًا هو الجيش الجديد.

١) الأصول الاجتماعية للضباط العثمانيين

قال موريس چانوفيتز **Morris Janowitz** إن مهنة الجندية هى المهنة الوحيدة التى يبدو مستحيلاً فيها معرفة الأصول الاجتماعية للفرد.

إن علم الاجتماع العسكري مادة تعليمية حديثة للغاية. الحقيقة، أنه علم ظهر إلى النور فى ١٩٦٠، فى أمريكا، وفى فرنسا، وفى إنجلترا وفى ألمانيا، مع إنشاء جمعية بحوث "القوات المسلحة والمجتمع" فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع التى أنشئت عام ١٩٦٦.

تظهر دراسات علم الاجتماع العسكري أنه من الممكن تفسير الدور الإصلاحي والعصري للضباط فى السلطة من خلال انتمائهم الاجتماعى، لكننا نلاحظ فى الحالة العثمانية غياب الإصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية، فقد وضع الضباط كل طاقاتهم فى الدفاع عن الإمبراطورية ضد العدو الخارجي. غير أنه لو كان هناك بعض الإصلاحات، فإنها قد جرت بالأحرى على المستوى الاجتماعى – السياسى، مثل الدستور، والبرلمان، والانتخابات، والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين، مع غياب شبه كامل مع ذلك للهياكل والبنى التحتية الاقتصادية.

بتنحية هذا جانبًا، يتسنى لنا تكوين فكرة عامة عن الأصول الاجتماعية للضابط العثمانى. فيما عدا بعض الاستثناءات، يتحدث بعض المؤرخين بالأحرى عن الأصول "العِرْقِيِة" للضباط. على سبيل المثال : بالتعرف على هوية الضباط الانقلابيين العثمانيين فى عام ١٩٠٨ تبعًا لموطنهم الأصلي أو لانتمائهم الديني. كان العقيد نيازي بيه من أصل بلقاني، واللواء جمال باشا من أصل ألباني واللواء أنور باشا من أصل بولندي؛ واللواء محمود شوكت (انقلاب ١٩٠٩) من أصل عراقي، بينما كان العقيد رمزى بيه، أحد رفاق محمود شوكت، من أصل يهودي (كان ينتمى إلى طائفة الدونمة).

أخيرًا يمكننا مع ذلك ملاحظة بعض الحقائق الاجتماعية، وهى :

- أن كل الضباط الاتحاديين الانقلابيين كانوا من أصحاب الرتب الصغيرة باستثناء اثنين من اللواءات: صادق بيه ومحمود شوكت اللذان كانا على خلاف مع الضباط بشأن مسألة تدخل الضباط فى الحياة السياسية : استقال الأول وجرى اغتيال الثانى.
- كما لاحظنا ذلك من قبل، كان الضباط فى غالبهم ينحدرون من أُسر قروية شديدة التواضع، وكذلك من أوساط حضرية متوسطة، بخاصة من أبناء الضباط وأبناء صغار التجار وأنهم قد استفادوا من مجانية المدارس الحربية للترقي فى المراتب الاجتماعية.
- كان الضابط يعتبر مثقفًا فى زي عسكري، لأنه كان يمثل فى ذلك الوقت الطبقة الاجتماعية الأفضل علمًا وثقافة.
- بالرغم من تلقيهم تأهيلاً عسكريًا صحيحًا فإن هؤلاء الضباط لم يحظوا بالكفاءات الضرورية لإدارة الدولة.

لم يشكل هؤلاء المثقفون الوهميون العثمانيون طبقة مستقلة صانعة للقرار، على غرار طبقة المثقفين الفرنسية (الإنتليجانتسيا) فى القرن الثامن عشر التى تحالفت مع البرجوازية الثورية الوليدة.

استفاد الضباط العثمانيون من أفكار البرجوازية الصغيرة الوليدة لكن هذا التحالف وّلد الكثير من المشاكل المسماة "قومية" لدى العرب ولدى الأتراك لأن تلك البرجوازية كانت تتكون من يونانيين، وأرمن ويهود؛ خاصة عندما أشارت الصحف إلى تواطؤ هذه البرجوازية الصغيرة مع أعداء الدولة – ما حمل الاتحاديين على "البدء فى تكوين برجوازية تركية بتوفير دعم الدولة لها" (٦٦) – برجوازية وطنية سوف تتشكل فعليًا فيما بعد وفقًا لأماني أتاتورك.

كما أشرنا إلى ذلك من قبل، كان الجيش يمثل في تاريخ الدولة العثمانية، قوة يجب وضعها فى الحسبان. فلم يكن يمثل طبقة اجتماعية خاصة لكنه كان يتكون من أفراد من مختلف الطبقات لم يعبروا دائمًا عن مصالح طبقتهم الخاصة. واكتسب ضباط الجيش بسبب تنظيمهم العسكري معرفة جديدة وتماسكوا لكي يشكلوا جسمًا موحدًا ومجتمعًا بذاته له مصالحه الخاصة.

وأظهرنا من خلال دراستنا أن الجيش بشكل عام كان يتمتع باستقلال نسبي بالنسبة إلى الدولة. من جهة أخرى، تأثرت الدولة، فى أكثر من مناسبة بقرارات قيادة الجيش. برغم أن بعض الضباط المنتمين إلى الأوساط الاتحادية الحاكمة البارزة مثل أمير البحار صادق بيه واللواء شوكت باشا قد منعا الجيش من التدخل فى الشئون السياسية، فإن هؤلاء الضباط لم يوقفوا أنشطتهم على مستوى الدولة مطلقًا.

شعر ضباط الصف أنهم أكثر قربًا بكثير من الجنود عنهم بالنسبة للضباط لكونهم، باستثناء أقلية ضئيلة، لم يتعلموا فى المدارس العسكرية الحديثة. لقد بلغوا تلك الدرجة من المراتب العسكرية بفضل أقدميتهم وليس بفضل مستواهم التعليمى (فضلاً عن أن كثيرًا منهم كانوا أميين) لقد قادوا بأنفسهم انقلاب الجند ضد الضباط عام ١٩٠٩.

كان لابد لهذا الخلاف بين الضباط وضباط الصف داخل الجيش أن يزول مؤقتًا عقب المذبحة التى اقترفها شوكت باشا ضد الجنود فى أثناء انقلابه عام ١٩٠٩ والتى كان من أثرها أن نال طاعتهم العمياء لضباطهم وجعلت من المستحيل أن يصدر عن الجيش رأيان

مختلفان. يمكن أن نقوم بنفس التمييز كذلك بين "العلماء" وبين قضاة المدن الصغيرة الذين لم تكن طموحاتهم تتجاوز الإطار المحلي. لذلك اصطف الأوائل إلى جانب السلطان وإلى جانب السلطة، أثناء الاضطرابات ، بينما انحاز الآخرون إلى الشعب ضد علماء المدن الكبرى.

٢) الدور السياسي للضبـاط

تخرج الضباط الشباب من الكليات العسكرية الجديدة للإمبراطورية، متشبعين بالأفكار الليبرالية (التحررية). وكانوا تواقين إلى تقدم المجتمع بأسره، وكان لديهم توجهات ثورية. من المهم تسجيل أن هؤلاء الضباط الشباب كانوا ينحدرون من أصول شديدة التباين، فبينما كانت القيادة العثمانية تتكون من ضباط مسنين محافظين فى مجملهم وينتمون إلى البيروقراطية العسكرية. برغم أن الجو الثوري الذى عمّ الإمبراطورية قد دفع البعض منهم نحو المجال السياسى، فقد ظلوا، بوجه عام، على مواقفهم الأولى أى عدم التدخل فى الشئون السياسية.

أولى المجتمع العثماني طائفة الضباط أهمية كبرى ومنحها مكانة بروتوكولية (تشريفية) رفيعة. كان هؤلاء، بمجرد تخرجهم فى الكلية الحربية، يقطعون صلاتهم بأصولهم الاجتماعية ويتطلعون إلى الطبقات الأرقى فى المجتمع التى كانت تتمتع بالامتيازات. أدى تطور الجيش الجديد إلى ظهور معطى جديد: تزايد عدد الضباط الذين تبنوا النموذج الأوربى وتقنياته. كانت طبيعة أنشطتهم قد جعلت منهم قوة عصرية. لم يتوقفوا عن التعبير عن مرارتهم، مقارنين وضعهم المهني والاجتماعي بالمقتضيات التى كان يفرضها تطور العصر.

فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان الجيش يعتبر مدرسة وطنية، لأنه كان القطاع الأكثر عصرية فى الدولة وشرع فى مناوءة كل المؤسسات الأخرى. كان وضعه المتميز ومسئوليته التاريخية التى شعر بتوليها من خلال دوره فى حماية الدولة، قد دفعاه إلى وضع هذه الدولة تحت وصايته وإلى إخضاع المؤسسات الأخرى إلى سلطانه. والأكثر من ذلك، أنه صادر الحريات التى منحها الدستور، والتى من أجلها كان هو بذاته قد انتفض فيما مضى، بحجة أن ذلك يمكّن من مواجهة العدو الخارجى بشكل أفضل.

هذا هو ما دار خلال العهد الدستوري الذى جرت فيه خمسة انقلابات عسكرية، وما يستمر إلى وقتنا هذا في هذه البقعة من العالم. وهكذا أُعتبر تدخل الجيش فى الشأن السياسى أمرًا طبيعيًا، بل حتميًا لا مناص منه؛ لأنه كان على قناعة راسخة بأن واجبه أن يكون له دور سياسي. فتحت الهزائم التى منيت بها الدولة أمام الأوربيين عيون الضباط العثمانيين ليس فقط على ضعف وتهالك تنظيم الجيش وتقنياته بل أيضًا على تهالك النظام بشكل عام والتخلف الواضح فيما يتعلق بالاقتصاد والإدارة بشكل خاص.

فى مطلع القرن العشرين، كان الضباط العثمانيون مقتنعين بصحة مشروعية المبادئ الجمهورية، والدستورية، والقومية. غير أن العقبة الأساسية أمام تحقيق هذه المبادئ كانت :

- البنية الهيكلية / التراتبية الجامدة للغاية للجيش.

- نقص المؤسسات المدنية.

- غياب المبادئ الديموقراطية القادرة على تأسيس الدولة القومية.

وعليه سوف ندرك بلا عناء لماذا لم يستطع العسكريون الإفلات من نظام شمولى. لنذكر على سبيل المثال الانقلاب العسكرى لمحمود شوكت في ١٩٠٩، وكذلك كل الانقلابات التى توالت حتى عام ١٩٢٤، وهو التاريخ الذي ألغى فيه الضابط مصطفى كمال أتاتورك الإمبراطـــورية وأسس الجمهورية. غير أنه لم يتسامح مطلقًا مع أى حـــركة مُعارضة ولم يطبق أبدًا مبدأ نقل السلطات.

كان أنموذج هذه الدولة العسكرية هو الرائد لأغلب بلدان العالم العربي – الإسلامي، مثل:

- سوريا، منذ أديب شيشكلى عام ١٩٤٩.

- مصر، منذ جمال عبدالناصر عام ١٩٥٢.

- السودان، منذ إبراهيم عبود عام ١٩٥٨.

- العراق، منذ عبدالكريم قاسم عام ١٩٥٨.

- ليبيا، منذ معمر القذافى عام ١٩٦٩.

دون الحديث عن باكستان من عام ١٩٤٧، أندونيسيا منذ ١٩٦٥، وكذلك تركيا.

٢ – العلماء

لعب العلماء دورًا بارزًا للغاية فى الدولة. وكان لهم نظام هيكلي خاص بهم، يوجد فى قمته شيخ الإسلام، الذي حدد مكانته فى جهاز الدولة سليمان القانوني، وكان يتقدم على الصدر الأعظم فى البروتوكول (مراسم الدولة). كان شيخ الإسلام والصدر الأعظم الشخصيتين الوحيدتين اللتين يجرى تعيينهما من قبل السلطان شخصيًا. وكان الأول يتميز فى ذلك عن الثاني فى أنه كان يملك سلطة إلغاء أمر من أوامر السلطان إذا لم يكن موافقًا للشريعة(*). أكثر من ذلك ، كان الوحيد الذى يملك سلطة عزل السلطان بإصداره فتوى بذلك.

كان العلماء، بشكل عام، يمثلون الصلة بين الشعب والسلطة. وبحكم ذلك، كانوا محط اهتمام عامة الناس، التجار والحرفيين. كانوا يتمتعون بالعديد من الامتيازات مثل الاستعفاء من الضرائب، والسهولة فى إمكانية تملك الأراضي وممارسة الأنشطة التجارية، فضلاً عن المزايا التي كانوا يحصلون عليها من إدارة الأوقاف. إضافة إلى أن "التنظيمات" كانت تستثنى أبناءهم من الخدمة العسكرية الإجبارية. ساعد بعض العلماء الدولة في تطبيق سياستها، فيما يتعلق بالشئون المالية والتجنيد العسكري في ولايات الإمبراطورية. غير أنهم قد ثاروا على "التنظيمات"، المتعارضة، تبعًا لآرائهم، مع الشريعة. بكل تأكيد، كانت تلك التنظيمات قد أبعدتهم عن جهاز الدولة، وقلصت من نفوذهم. شيئًا فشيئًا، ففقدوا دورهم كوسيط بين الدولة وبين الشعب. تحول تعاطف الدولة إلى الشباب المتخرجين من المدارس الجديدة للإدارة. وفى نفس الوقت، بدأ العلماء في فقدان مزاياهم الاقتصادية (إنقاص مواردهم) والمعنوية (لم يعد الأطفال يرثون وظيفة "عالم" نظرًا لأنهم كانوا يلتحقون بالمدرسة العامة للإدارة حتى يضمنوا وظيفة فى الدولة).

شهد عهد التنظيمات، بالتوازي مع إضعاف العلماء، صعود الكتَّبة. كان هؤلاء الأخيرون قادرين على فهم مقتضيات الحكم الجديد والاستجابة لها. بتطور جهاز الدولة، توسعت إدارة الكتَّبة. قامت المدارس الحديثة بتنشئة وتدريب عدد كبير منهم. تحالف الكتَّبة مع السلطة، والجيش والولاة في منافسة "العلماء". أصبحوا، من خلال معرفتهم بمتطلبات

(*) بينما كان سليم الأول قد اتخذ قرارًا يمنح مسيحيي الدولة حق الاختيار بين اعتناق الإسلام أو الموت، أصدر شيخ الإسلام جمالي فتوى تقر بأن ذلك كان منافياً للشريعة. كان على السلطان أن يرجع عنه و يقوم بإلغائه وإلا جرى عزله.

تلك الفترة، أشخاصًا لا غنى للحكام عنهم، شاركوا فى اتخاذ القرارات وكانوا حلفاء للسلطة وفى نفس الوقت منافسين محتملين لها.

كان لإدارتهم، التى كانت الأكبر والأكثر فاعلية، هدف واحد : تولى أمور الخزانة، إمساك دفاتر الدولة ومراسلات السلطان. وهكذا شهد عصر التنظيمات، ومن خلال الاتصال مع أوربا وبمرور الوقت، انحطاط قيمة العلماء إلى حد أن موقع شيخ الإسلام كان قد تغير داخل جهاز الدولة.

منذ إنشاء، وزارتي التربية والتعليم، والعدل، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، لم يعد شيخ الإسلام مسئولاً عن التربية والتعليم ولا عن العدل داخل الدولة.

فى عام ١٨٧٦، اقترح الصدر الأعظم مترجم رشدى باشا على السلطان عبدالعزيز، باسم الحكومة، أن يتقدم وزير الحربية وقائد الأركان العامة حسين عونى باشا شيخ الإسلام حسن الدين أفندى على المستوى البروتوكولي.

للمرة الأولى فى تاريخ الدولة العثمانية، قام الصدر الأعظم بتعيين شيخ الإسلام. مع وصول الصدر الأعظم مدحت باشا فى عام ١٨٧٦ وولاية السلطان عبدالحميد، انحدرت مكانة شيخ الإسلام مرة أخرى فى تسلسل السلطة. عند مراسم تتويجه فى الواحد والثلاثين من آب/ أغسطس، قام السلطان بزيارة قائد الأركان العامة ثم بزيارة وزير الحربية وبعده وزير البحرية، على التوالى، وبعد ذلك شيخ الإسلام. كان هذا مخالفًا للدستور الذي أقره السلطان الذي كان ينص فى مادته السابعة والعشرين على المساواة بين شيخ الإسلام والصدر الأعظم، وهو ما كان يمثل بالفعل خرقًا للبروتوكول العثماني المتوارث. جاء تراجع دور "العلماء" لصالح العسكريين، ولم يكن ذلك سوى البداية.

٤ – التجـــار

لعب التجار دورًا مهما فى تطور الحياة الاقتصادية للدولة. غير أنه مع تهاوي الإمبراطورية على المستوى الدولي، ومع الأزمة الاقتصادية، تناقص دورهم. إن ملاحظتنا بشأن هذه الطائفة الاجتماعية لا تتعلق إلا بعهد انحطاط الإمبراطورية. إذا أردنا مقارنة المجتمع العثماني في ذلك الوقت بالمجتمعات الأوربية، من المناسب أولاً، وقبل كل شيء أن

نبدي ملاحظة اجتماعية مهمة ، أي إيضاح التباين بين مجتمع يتطور فى بيئة تقليدية، وآخر فى بيئة عصرية حديثة؛ أو بعبارات اقتصادية، فى نظام قبل رأسمالى، وفى نظام رأسمالى؛ بين مجتمع خاضع لإيقاع بطيء وآخر خاضع لإيقاع سريع. أعاقت هذه الثنائيات وكثير من التشعبات الأخرى أيضًا نمو الإمبراطورية.

فى بداية القرن العشرين، حاولت طبقة من التجار التشبه بالبرجوازية الصغيرة الناشئة، طرحت (تلك الطبقة) تبنى روح المبادرة هذه برغم الظروف الاقتصادية، الدين العام ونظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يشجع مبادرة التجار الأجانب على حساب التجار العثمانيين، وكان يخدم المصالح الأوربية. بيد أن جزءًا من تلك الطبقة الاجتماعية، المكونة من تجار الأرمن، اليونانيين والألبان، تمكنت من نسج شبكة مصالح قوية، شكلت الركيزة لتراكم رأس المال الذى كان ملحوظًا برغم ذلك.

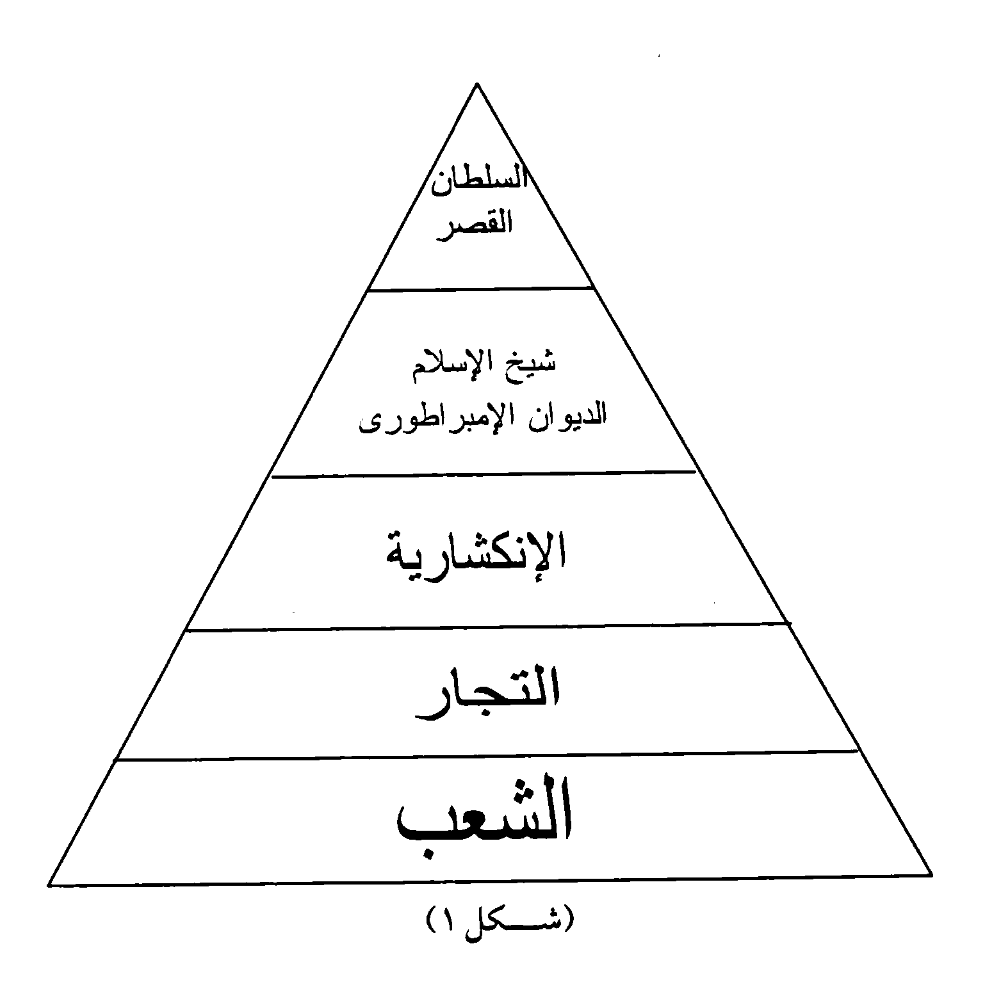
رأى الاتحاديون أن سير عملية التحول الاقتصادى كان غير كاف، لأنه لم يسفر إلا عن إصلاحات جزئية. لهذا، دعوا إلى إقامة نظام رأسمالي وشرعوا فى بناء اقتصادي وطني. من أجل عرقلة البرجوازية الناشئة (المكونة من تجار الأرمن واليونان والألبان) التى كانت تمثل عائقًا أمام مصالحهم، شجعوا على تكوين برجوازية مكونة من الأتراك والإسرائيليين وذلك باستنفار الآلة العسكرية. باءت تلك المبادرة بالفشل بسبب الدين الخارجي وبسبب الوضع الهامشي لتلك البرجوازية التى لم يكن لها أساس اقتصادي مستقل وعانت من وصاية البيروقراطية التقليدية لدولة شديدة المركزية. إضافة إلى ذلك، كان كبار موظفي الإدارة يختلسون الموارد المالية المتحصلة من الإنتاج الزراعي ويبذلون قصارى جهدهم فى الحفاظ على المزايا التى كانت مناصبهم تمنحها لهم.

ساهم التجار فى فتح الأسواق العثمانية أمام المنتجات الأوربية التي زاحمت المنتج المحلي. ساعدت البداية المترددة لصناعة وطنية فى إنهاك الصناعات الحرفية وتسببت فى زيادة عدد العاطلين. كان فشل الاتحاديين فى إقامة قواعد اقتصادية رأسمالية متينة، وكذلك تراجع السوق المحلي أمام اجتياح المنتجات الأجنبية قد أديا إلى بعض الصراعات التى سوف تعتبر بمثابة "الكلفة" الاجتماعية لعملية "التطور".

ساهموا أيضًا فى هز استقرار المجتمع الذي كانت أبرز ظواهره هي نزوح أهل القرى إلى المدن، وعدم استقرار سوق العمل، وانتشار الأمراض الاجتماعية وفساد الأخلاق.

البنية الاجتماعية ـ السياسية للإمبراطورية العثمانية

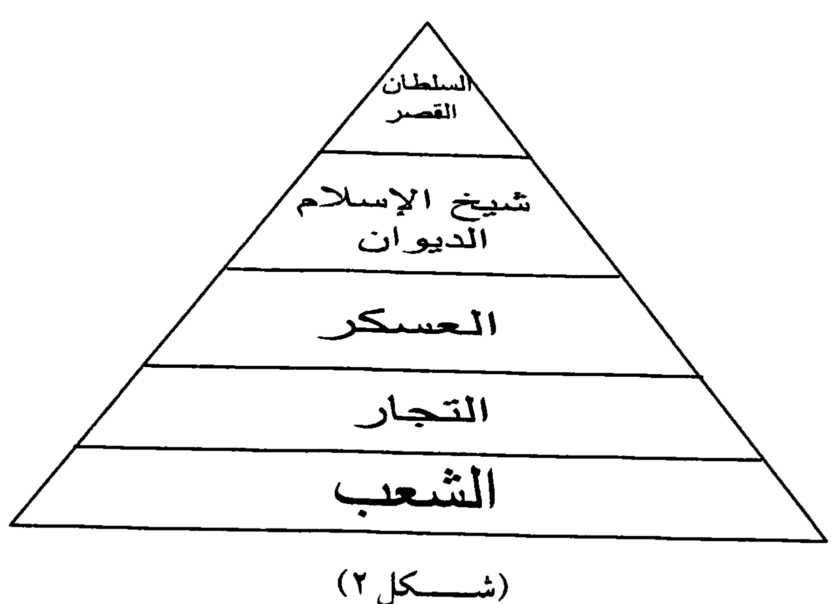
فى عصر سليمان القانوني.



(شـــكل ١)

البنية الاجتماعية السياسية للإمبراطورية العثمانية

فى عهد عبدالمجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١)



(شـــــكل ٢)

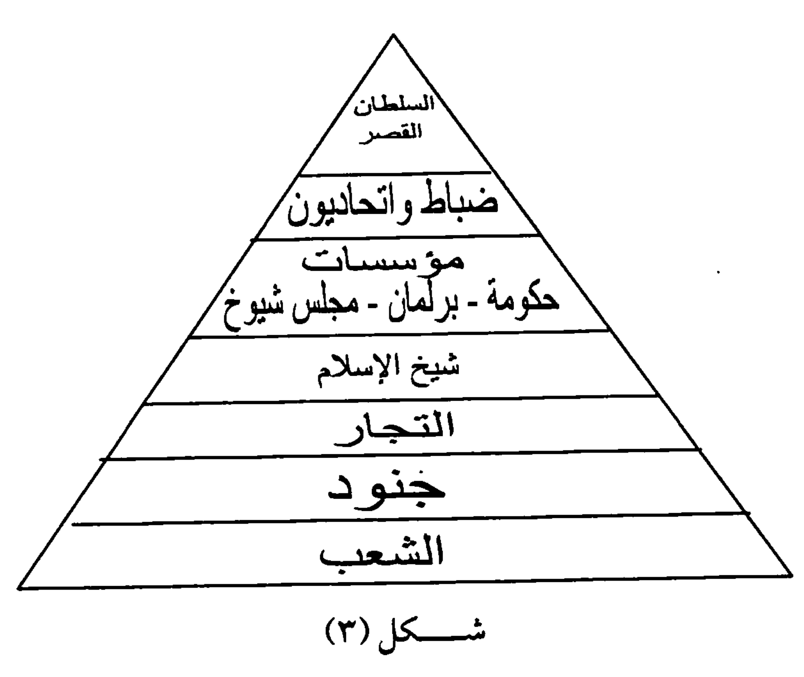
يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية :

١ – استبدال جيش الإنكشارية بالجيش الجديد.

٢ – التقليص الكبير لنفوذ شيخ الإسلام الذى فقد استقلاله تجاه الباب العالى. فى ١٨٨٤، استحداث وزارة التربية والتعليم التي وضعت كل المدارس الحديثة تحت وصايتها، بينما ألحقت المدارس الحربية، إلى أحد قواد الجيش (سرعسكر). لم يتبق إذًا تحت إشراف شيخ الإسلام سوى المدارس القرآنية.

٣– كان التحالف فى ذلك التسلسل هو التالى : العلماء – الجنود – غالبية السكان ضد السلطان – الضباط – التجار.

البنية الاجتماعية السياسية للإمبراطورية العثمانية بعد انقلاب ١٩٠٨



شـــــكل (٣)

بعد انقلاب عام ١٩٠٨، يلاحظ التالى :

١ – الأهمية التى منحها الاتحاديون للجيش حتى أصبح القوة الثانية فى الدولة مباشرة بعد السلطان وبعد الباب العالى والمؤسسات الدستورية.

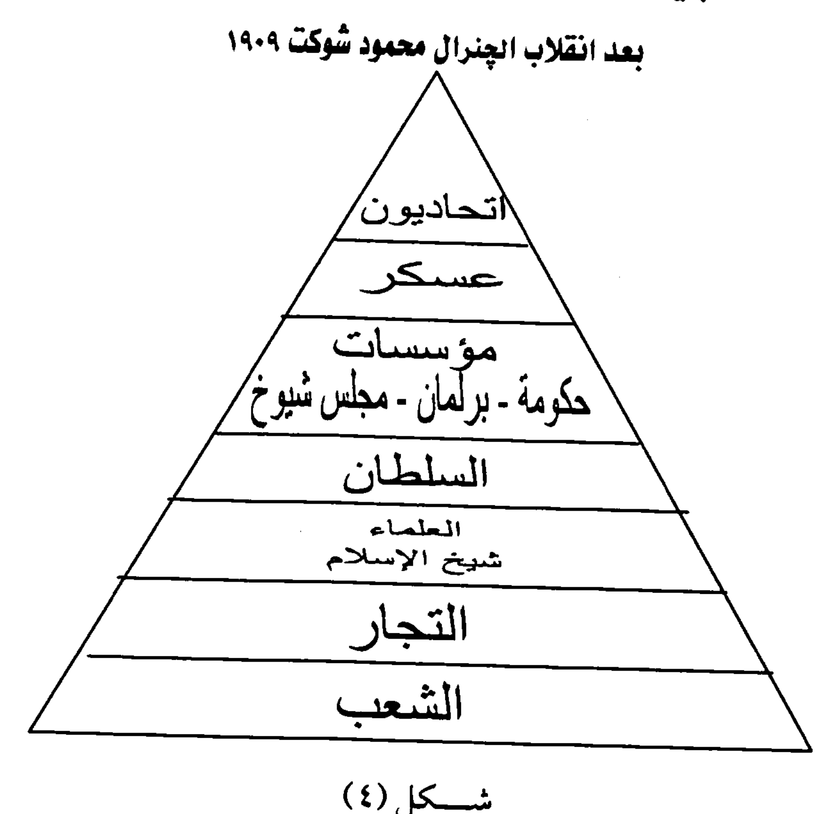
٢ – تردى سلطة العلماء فى الترتيب، الذين هبطوا من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة.

٣ – الفارق الواسع فى هذا الترتيب بين الضباط والجنود. شكل الأوائل جزءًا من النخبة ومثلوا تيارًا عصريًا كان الآخرون من أصول اجتماعية شديدة التواضع (طبقة الفلاحين على وجه الخصوص) وظلوا مرتبطين جدًا بتقاليدهم.

٤ – نموذج التحالف : السلطان – العلماء – الجنود – غالبية السكان ضد الباقى.

البنية الاجتماعية ـ السياسية للإمبراطورية العثمانية

بعد انقلاب الجنرال محمود شوكت ١٩٠٩



شكل (٤)

١ – بعد عزل السلطان عبد الحميد لاحظنا انعكاس المراتب بين السلطان والاتحاديين. صار الاتحاديون القوة المهيمنة فى الإمبراطورية بينما تراجع السلطان إلى المنزلة الرابعة وجاء بعده العلماء.

٢ – لم يعد هناك فصل بين الضباط والجنود بعد سحق ثورة الجند.

٣ – نموذج التحالف : سلطان – علماء – جزء كبير من الشعب.

من أجل تحليل أكثر دقة للعلاقات الاجتماعية- السياسية التي ما فتئت تتزايد تعقيدًا بين التشكيلات السياسية ، وحتى ندرك تطور الخطاب السياسى لمختلف ممثلي قوى المجتمع الحية وتوجهاتهم الاجتماعية – السياسية، قمنا بدراسة مُقارنة لشعارات ومواقف التيارين المتعارضين فى المجتمع العثماني المتنافسين من أجل السيطرة على السلطة المطلقة.

جدول رقم ١

التيارات السياسية المتعارضة فى الإمبراطورية قبل انقلاب «تركيا الفتاة(*)».

إصلاحيون (تركيا الفتاة)	محافظون
شعارات	
وحدة بين الجنسيات.	وحدة إسلامية.
أهداف	
إقامة دستور وبرلمان.	تخوف من أن تؤدي هذه التغيرات إلي إضعاف السلطة المركزية.
المساواة بين الجنسيات والمذاهب الدينية ضمانة الحفاظ علي وحدة الإمبراطورية.	تؤدي إلي تفكك الإمبراطورية.
انتقال الولاء للسلطان أو للدين أو الانتماء العرقي إلي الدولة.	الاحتفاظ بالوضع الراهن لكي لا تتزعزع سيادة المسلمين في الدولة وهم حجر زاويتها .
إدخال نوع من اللامركزية.	مركزية يرغب السلطان في المحافظة عليها كضمان للوحدة للإمبراطورية.

(*) وصل النزاع إلى حد أن السلطان عبد العزيز استعاد سلطاته شيئًا فشيئًا وحاول تجميع المسلمين حوله لاعباً على البعد الروحي للخليفة، وهذا ، بغرض الحد من أثر التنظيمات.

جدول رقم٢

تغيرات في شعارات الإصلاحيين بعد وصولهم إلي السلطة تحت اسم الاتحاديين عقب انقلاب عام ١٩٠٨

الاتحاديون	أنصار اللامركزية(*)
تفوق العنصر التركي واتحاد كل الأتراك في دولة طورانية.	اتحاد مختلف الجنسيات.
رؤية للدستور كأداة للهيمنة التركية	رؤية للدستور كمدخل للمساواة بين جميع العثمانيين.
الولاء للقومية التركية وللاتحاديين بصفة خاصة علي حساب الولاء للدولة.	الولاء للعثمانية.
مركزية السلطة.	اللامركزية الإدارية.
تجمع الأتراك والإسرائيليين.	تجمع العرب والجنسيات الأخري.

(*) أنصار اللامركزية - خصوصًا "حزب الأحرار"، "جمعية الوحدة الإسلامية" و "المستقلون" - كانوا من معارضى الاتحاديين. يلاحظ أن الإصلاحيين و هم أنصار "تركيا الفتاة" ثم أصبحوا اتحاديين قد غيروا أهدافهم تماماً بعد الاستيلاء علي السلطة.

جدول رقم ٣

مقارنة التيارات التي كانت السبب

في الانقلابين العسكريين ضد الاتحاديين في السلطة

انقلاب الجند ١٩٠٩	انقلاب عصبة ضباط الإنقاذ ١٩١٢
المحاولة الأخيرة للتيار الإسلامي لاستعادة أهميته في الإمبراطورية.	المحاولة الأخيرة للقوميات للمحافظة على مكانتهم في الإمبراطورية.
أوكل إلى رجال دين وجري بموافقة السلطان.	وقع بموافقة "حزب الائتلاف والحرية" والسلطان.
الهدف : إعادة العمل بالشريعة	إعادة العمل بالدستور.
ينادي باللامركزية الإدارية .	ينادي باللامركزية الإدارية .
شارك فيه الإسلاميون، المسيحيون، اليونانيون، والألبان.	شارك فيه كل معارضي الاتحاديين أي العرب والقوميات الأخرى، الإسلاميون، الأحرار، ... إلخ.
لم يتأت عن تيار عسكري له برنامج محدد.	دبرته قيادة عسكرية منظمة ودعمته بعض الأحزاب التي كان لها برامج محددة.

خاتمة

١ – الطابع العسكري للإمبراطورية العثمانية

يعتبر عدد من المؤرخين أن الدولة العثمانية كانت فى المقام الأول دولة عسكرية لأنها أسست قواعدها على مفهوم "الجهاد" ضد البيزنطيين. لكثرة غزواتها الحربية سيطرت على مساحات واسعة تقع فى ثلاث قارات : أوربا، آسيا وإفريقيا، اشتملت على العديد من القوميات.

فى الفترة الأخيرة من عهد الإمبراطورية، صار الأتراك، القابضون على السلطة، أقلية وسط سكان الإمبراطورية، لجأوا إلى الاستبداد لفرض مشيئتهم. كان الجيش وقصر السلطان هما أحدث ما يوجد في الإمبراطورية ، والأكثر كلفة لميزانية الدولة أيضًا. عندما بدأت الإمبراطورية فى الضعف وتوالت هزائمها العسكرية، رفض الجيش أن يعترف بواقع الحال وحمّل عبء ذلك على المؤسسات الأخرى التى كانت بحسب ما يرى ذات نظم بالية. صار ذلك الضعف الذى انتاب الإمبراطورية ما يشبه الحافز بالنسبة للجيش الذى تصاعد نفوذه ليصبح مع وصول الاتحاديين إلى السلطة فى عام ١٩٠٨، أعلى مراتب السلطة، مختطفًا الحياة السياسية فى البلاد.

خلال تاريخ الإمبراطورية العثمانية، مر الجيش بمرحلتين مختلفتين تمامًا: مرحلة الإنكشارية – الذين تم القضاء عليهم فى ١٨٢٦ – ومرحلة الجيش الجديد التى تلتها.

عبر هاتين الحقبتين، كان للجيش أدوار مختلفة تمامًا واستمر الصراع مع السلاطين فى نزاع اختلفت طبيعته باختلاف كل من المرحلتين، اللتين يمكن أن نلخص سماتهما العامة كما يلي :

الفترة الأولى - جيش الإنكشارية	الفترة الثانية - الجيش الجديد
- الصراع مع السلاطين ذو طبيعة اقتصادية	- الصراع مع السلاطين ذو طبيعة سياسية
- عقيدة: تنتمى للطريقة الصوفية البكتاشية(*).	- عقيدة: تنتمى للعلوم العسكرية الأوربية.
- الترقية: مسلكية.	- الترقية: تبعًا للكفاءة الشخصية ومستوى التعليم.
- الزى العسكرى: اللباس التركى التقليدى.	- الزى العسكرى: لباس أوربى عصرى.
- تحالف قوى مع رجال الدين.	- نزاع شبه دائم مع رجال الدين.
- المحافظة على التقاليد الإسلامية.	- التطلع إلى العصرية.
- التمسك بالأعراف.	- التمسك بالدستور.

بالنظر إلى الاختلافات الناتجة عن طبيعة التنظيمين العسكريين ذاتها، يلاحظ أن الضغوط التى كانا يمارسانها على السلطة كانت تتمايز فى الدوافع والأهداف على حد سواء. برغم من أن النزاع بين العسكر والسلاطين قد بدأ مبكرًا جدًا، فإنه لم يكن سياسيًا على الإطلاق فى زمن الإنكشارية الذين كان هدفهم باستمرار هو الوصول إلى مزيد من الامتيازات. اتخذ تحركهم شكل حركات تمرد موجهة لإسقاط الحكومة أو عزل السلطان وتتويج آخر يمكنهم أن يحصلوا منه على بعض المزايا. فى المرحلة الثانية، تغيرت الأمور تمامًا لأنه، مع إنشاء الجيش الجديد، صار الخلاف نوعيًا لأنه أفضى إلى الانقلاب. إضافة إلى ذلك، كان للجيش الجديد برنامج محدد طالب بمقتضاه بإجراء إصلاحات سياسية وبالتحديث.

(*) جماعة دينية (طريقة) كان شيخها، الحاج بكتاشى والى، قد جاء من إيران إلى الأناضول فى القرن الثالث عشر. ترجع الأهمية السياسية لهذه الجماعة إلى علاقتها المتميزة مع الإنكشارية. فى عام ١٩٢٥، حلت الطريقة البكتاشية، كما حلت كل جماعات الدراويش فى تركيا. لا يزال أصحاب الطريقة البكتاشية مستمرون فى الوجود إلى الآن فى شبه جزيرة البلقان، خاصة فى ألبانيا.

يورد هذا الجدول حالات عزل السلاطين بالقوة، وأهمية الجيش فى الإمبراطورية :

السلطان	تاريخ العزل	القائمون بالعزل
بايزيد الثانى	١٥١٢	الإنكشارية
مصطفى الأول	١٦١٨	المفتي والإنكشارية
عثمان الثانى	١٦٢٢	الإنكشارية – تم اغتياله
مصطفى الأول	١٦٢٣	الحكومة والإنكشارية
إبراهيم الأول	١٦٤٨	الإنكشارية – تم اغتياله
محمد الرابع	١٦٨٧	الحكومة
مصطفى الثانى	١٧٣٠	الحكومة والإنكشارية
أحمد الثالث	١٧٠٢	الإنكشارية
سليم الثالث	١٧٠٨	الإنكشارية – تم اغتياله
مصطفى الرابع	١٨٠٨	الإنكشارية – تم اغتياله
عبدالعزيز	١٨٧٦	انقلاب – تم اغتياله
مراد الخامس	١٨٧٦	انقلاب عسكري
عبد الحميد الثانى	١٩٠٩	انقلاب عسكري
عبد المجيد بن عبدالعزيز(*)	١٩٢٤	الجيش (مصطفى كمال)

(*) الأمير يوسف عز الدين كان قد تم اختياره وريثاً للعرش قبل تتويج عبدالمجيد. وكان معارضاً للاتحاديين، وقد جرى اغتياله على يد هؤلاء الأخيرين فى عام ١٩١٦.

فى جميع الأحوال، كانت النزاعات دامية. من بين سبعة وثلاثين سلطانًا حكموا الإمبراطورية منذ عام ١٢٢٩ إلى ١٩٢٤، تم عزل ثلاثة عشر منهم (عزل السلطان مصطفى الأول مرتين) قتل منهم خمسة. ويتفسر ذلك بالوقائع التالية :

- النزاعات بين القوى المسيطرة الأساسية فى المجتمع، أي، السلطان، الإنكشارية، الحريم، الخصيان والعلماء.
- القتل المقنن[*] لأشقاء المطالب بالعرش ونظام الحبس [٢٦٢]. هذه الخصائص، المعارضة لمبادئ الإسلام، جعلت من الإمبراطورية دولة مختلفة تمامًا عن الدول الإسلامية الأخرى.

اختلفت أيضًا عن الدول الأخرى من خلال الدور العسكرى الذى لعبه السلطان أثناء الحروب والغزوات. الواقع، أنه منح لقب "غازى" (الفاتح) الشرفي لأنه كان شخصيًا فى مقدمة الجيوش. مع ذلك، يمكن مقارنة الإمبراطورية العثمانية بنظام المماليك لأن كليهما كانا مثالين نموذجيين للنظام الذى يشكل فيه الجيش قوة اجتماعية. فاعلة تقوم بلعب دور سياسي.

وختامًا، فإن الإمبراطورية العثمانية كانت، تبعًا لما يقول المؤلف الموسوعى التركى حاجى خليفة: «تستند إلى أربع قوى أساسية : العسكريون، العلماء، التجار والشعب»[٢٦٣].

٢ – صراع وجود بين القديم والحديث

لقد كانت الانقلابات العسكرية الخمسة، موضوع دراستنا هذه، التى وقعت فى مدى خمس سنوات معبرة عن النزاع العنيف الذى لا يزال المجتمع الإسلامى فريسة له حتى يومنا

(*) كان محمد الثانى (١٤٢١ – ١٤٥١) هو من أصدر القانون الذى يقر بقتل أشقاء المطالب بالعرش. و كان يعتمد على واقع أن "موت أحد الأمراء أقل مدعاة للآسف من فقدان أحد الأقاليم".
وفقاً لهذا القانون، يرث العرش أشد أبناء السلطان بأساً الذى يقوم بقتل كل أشقائه مخافة أن يزاحموه.
أما بالنسبة لنظام الحبس فقد حل محل القانون السابق فى نهاية القرن السادس عشر، كان وريث العرش فيه أقل قسوة، بدلاً من قتل أشقائه، كان يقوم بسجنهم و منعهم من الزواج. كان هؤلاء يقضون كل حياتهم فى السجن إلا إذا تم اختيارهم لارتقاء العرش.

هذا، صراع القديم والحديث. صراع الأصيل والمستعار. من الأساسى التمييز بين التحديث والتجديد : التحديث، كنموذج أوربى، سياق يأتي من الخارج ويضرب صفحًا عن القديم بينما يحتفظ التجديد بالقديم ويقوم بتطويره. أوربا العصرية لم تقم بمحو أوربا القديمة لكنها صنعت نفسها انطلاقًا منها. لقد استوعبت فكرها، انتقدته، وتجاوزته. كان التحديث – تعبير يتخذ هنا معنى التجديد – الذى جرى على مؤسستها حقيقيًا وفعالاً. في المقابل، كان التحديث، بالنسبة للنخبة المسلمة الحاكمة، يعني استعارة نموذج أوربي وإقحامه وسط المجتمعات المسلمة دون معرفة ما إذا كان المجال مناسبًا له فيها أم لا.

لذلك، فإن تحديث الإمبراطورية قد جرى بتهميش القديم والأصيل، والقيام أحيانًا باستبعاده. في هذا السياق دخل الجيش الجديد في الصراع من أجل الوجود ضد الجيش القديم حتى التخلص منه جذريًا. لم تكن الانقلابات العسكرية الخمسة مجرد أحداث تاريخية مهمة أفلحت أو باءت بالفشل بصورة مؤقتة ضمن إطار هذا الصراع الطويل لأن ذلك الصراع، في نفس الوقت، قد دار على عدة مستويات وتناول جوانب في غاية الأهمية. علي سبيل المثال، ألغي نظام التعليم الأوربي المدارس القرآنية، انتزعت القوانين الوضعية العلمانية من الفقيه المسلم دوره في التشريع بينما كان النظام الرأسمالي يقضى على الصناعات الحرفية. إن القول بأن النظام القديم كان يحتاج إلى إصلاح عميق أمر لا يأتي بجديد.

إلا أن الإمبراطورية كانت عاجزة عن اللحاق بالدول التي كانت تتقدم بمثل تلك السرعة. بناءً عليه، أكان من الواجب نقل تجارب الآخرين دون مراعاة للخصوصيات الداخلية؟ هل كان من الممكن تأمين تطور يفتقر للأسس القاعدية التي يُرتكز عليها؟ هل كان ذلك قابلاً للتحقيق حينما كانت السلطة وقفًا على السلطان أو على حزب واحد فقط؟ ارتبط التحديث الآتي من الخارج بنخبة محصورة ضمن إطار محدود، تنتمي إلى طبقة اجتماعية راقية، ولهذا ظلت كقشرة معلقة تفتقر إلى قاعدة اجتماعية متينة. لقد تمثّل مشروع تحديث الإمبراطورية فى النخبة داخل المدن، وأبناء الحضر فى الريف والدرك فى القرى. فى كل الأحوال كان يرمز إلى سلطة خارجية، لذلك انفصل عنه الشعب وشارك فى كل تظاهرات الاحتجاج على هذا التحديث الذي يستبعده.

٣ – النزاع العربي - التركي

إن تاريخ الإمبراطورية العثمانية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يبين لنا أن تحديث مؤسسات الدولة كان مرتبطًا مباشرة بتطور النزعة القومية التركية. واقع الأمر، أنه كان الوسيلة التى استخدمها القوميون، الاتحاديون فى هذه الحالة، للاستيلاء على مقاليد السلطة فى البلاد. سنحت الفرصة إذًا أمام أوربا لإضعاف الإمبراطورية بتشجيع القوميات الأخرى على التمرد على سياسة التتريك، سياسة مستهجنة بشدة من جانب العرب، الذين كما نعرف، لم يترددوا فى الانخراط إلى جانب البريطانيين فى الثورة العربية التى أطلقها الشريف حسين عام ١٩١٦.

على مر الانقلابات المختلفة، كانت هناك سيطرة واضحة للتوجهات الطورانية والصهيونية فرضت نفسها على الأحداث، كانت القوميات الأخرى ضئيلة التمثيل فى قلب المؤسسات الحكومية(*) المختلفة، دون الحديث عن بعض الحكومات التى لم يكن لهم فيها تقريبًا أى وزراء.

إضافة إلى ذلك، لنسجل إجراءات تقسيم الأقاليم العربية كما كان الحال فى مسألة طرابلس وميول بعض القادة الاتحاديين الذين شجعوا الاستعمار الصهيونى فى فلسطين.

(*) برغم أن الأتراك لم يشكلوا سوى ٧.٥ مليون من ضمن ٢٢ مليون نسمة هم تعداد سكان الإمبراطورية (١٠.٥ مليون من العرب، و ٤ ملايين من يونانيين، ألبان، أرمن و أكراد)، كان للأتراك ١٥٠ نائبا في مجلس المبعوثان بينما لم يتجاوز عدد النواب العرب ٦٠ ممثلاً. أما مجلس الشيوخ، من بين ٤٥ عضوًا كان هناك ٥ من العرب فقط. يقدم الكاتب التركى فيراز أحمد تركيبة النواب فى المجلس من ١٩٠٨ إلى ١٩١٤ كالتالى :

العام	العدد الإجمالى	أتراك	عرب	ألبان	يونانيون	الأرمن	يهود	سلاف
١٩٠٨	٢٨٨	١٤٧	٦٠	٢٧	٢٦	١٤	٤	١٠
١٩١٢	٢٨٤	١٥٧	٦٨	١٨	١٥	١٣	٤	٩
١٩١٤	٢٥٨	١٤٤	٨٤	-	١٣	١٣	٤	-

- فى – فيراز أحمد، تركيا الفتاة ، لندن، ١٩٦٩ صفحة (١٥٥-١٥٦) – منشورات oup.

إذا أردنا تحليل الانقلابات العسكرية من حيث تأثيرها على السيادة التركية يمكننا القول إن نجاحها كان محدودًا نظرًا لأن الأتراك في نهاية الأمر خسروا إمبراطورية شاسعة وكان عليهم أن يقنعوا بدولة صغيرة المساحة نسبيًا. إذا قمنا بدراستها وفقًا لمعايير سياسية، أي تأثيرها على تحول الإمبراطورية إلى دولة دستورية، فإن الانقلابات العسكرية قد فشلت كليًا لأنها لم تقم إلا باستبدال حكم استبدادي بآخر، لم تقدم للشعب شيئًا سوى أنها أقامت نظامًا لحزب واحد وحملت ملايين القوميين الأتراك إلى مزيد من التطرف المطرد، ما أثار رد فعل مناهض لدى العرب وأدى إلى القطيعة بين القوميتين ، فاتحةً بذلك الطريق لتقسيم الإمبراطورية ولاستعمار المنطقة.

الهوامش

تمهيد

١- قيس جواد، "جذور ظاهرة الانقلابات العسكرية في الفكر النهضوي الإسلامي و مترتباتها على الواقع الحالي"، في مجلة الحوار، العدد السادس، السنة الثانية، صيف ١٩٨٧.

٢- م. كوديرك ، د.بيجو، د. هيرنانت "مشاكل منهجية"، دراسات جدلية،عدد رقم ٤١ك : الانقلابات العسكرية ، الفصل السنوي الأول ١٩٨٧، ص ٥١.

٣- لقد حاولت في كتابي الذي يحمل عنوان "الفكر الإسلامي المعاصر" الصادر في بيروت عن "دار الرازي" عام ١٩٩٢، أن أعرض بعض جوانب هذه الإشكالية.

مدخل

٤- ابن منصور ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، ص ٢٨٥-٢٨٦.

٥- انظر القرآن الكريم ، سورة البقرة، آية رقم (١٩١).

٦- دانيل هيرمان، "نطاق الدولة والانقلابات"، دراسات جدلية، العدد رقم (٤١)، الفصل السنوي الأول ١٩٨٧.

٧- قاموس "روبير الصغير "-الجزء الأول - باريس ،فايار،١٩٨٩، ص ٧٠١.

٨- قاموس "لاروُس"، المعجم الموسوعي، باريس، مكتبة لاروُس، ١٩٨٦، ص ٥١٦.

9- Hasan Urun , Tukce Suzlik , Ankra, Turk del Kurumu,1988, 2tome

١٠- فرنسوا جورجيون ،"موت إمبراطورية"، في : روبير مانتران، تاريخ الإمبراطورية العثمانية، باريس، فايار، ١٩٩٠، ص ٥٨٤.

١١- راجع صامويل هنتنجتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، نيو هافن، كونيتيكت، مطبوعات جامعة يل ،١٩٦٨، ص ١٩٨-٢٣٧.

الجندي والدولة ، كامبريدج، آذار/ مارس ١٩٥٧، ص ٧-١٧.

١٢- دافيد ستيفن ر.انقلابات العالم الثالث والأمن الدولي، بالتيمور، مطبوعات جامعة جون هوبكنز،١٩٨٧.

١٣- هيرفيتز جاكوب كولمان،" البعد العسكري"، في سياسات الشرق الأوسط، نيويورك، ١٩٦٩، ص ١٥-١٨.

١٤- حداد جورج ميري، الثورة والحكم العسكري في الشرق الأوسط، نيويورك،١٩٦٥-١٩٧٣ ، الجزء الثالث، ص ١٧.

١٥- روستو دانكوارت إليكساندر، الجيش في مجتمع وسياسات الشرق الأوسط ، في سيدني ميلتون فيشر،" الجيش في الشرق الأوسط" كولمبوس، ١٩٦٣، ص ٧.

١٦- مانفريد هالبرن، جيوش الشرق الأوسط والطبقة الوسطى الجديدة في ج .ج جونسون، دور الجيش في البلاد النامية، برانستون، ص ٢٧٨.

- سياسات التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، برانستون، ١٩٦٣، ص ٢٥٣.

١٧- مجيد خضوري، "الاتجاهات السياسية في العالم العربي "، دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٦.

١٨- مانفريد هالبرن، جيوش الشرق الأوسط و الطبقة الوسطى الجديدة ،المصدر المذكور آنفًا، ص ٢٧٨.

١٩- إليعاذر بيري، " ضباط الجيش في السياسة و المجتمع العربي "، ترجمة بدر رفاعي، سينا للنشر ،القاهرة، ١٩٩٠.

٢٠- راجع جان بول شارنيه،" الإسلام و الحرب "، باريس، فايار، ١٩٨٦، ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

٢١- عبد الله العروي، مفهوم الدولة "، دار التنوير، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ١٣٩.

٢٢- جان بول شارنيه ،المجتمع العسكري والانتخاب السياسي في فرنسا منذ ١٧٨٩ ، سيفبن،١٩٦٤، ص ٢٩.

٢٣- راجع ،ج كليمن، الحرب التركية الروسية في ١٨٧٧-١٨٧٨، باريس ، ن. د. ص ٤١.

٢٤- جاك الميرا، الهروب إلى القسطنطينية أو حياة الكونت دو بونفال، دار ميركور دو فرانس، ١٩٨٦، ص ٣٢٤.

القسم الأول

الفصل الأول

٢٥- راجع. محمد فريد بيه المحامي "تاريخ الدولة العليا العثمانية" . تحقيق الدكتور إحسان عباس ،بيروت، دار النفيس، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦.

- يلماظ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول ، إسطنبول، مؤسسة فيصل للتمويل ، ١٩٨٨ .

٢٦- راجع.يلماظ أوزتونا، المصدر السابق، المجلد الأول ، ص ٣٥٢.انظر أيضًا: محمد فريد بيه ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢.

٢٧- البير حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٨٩-١٩٣٩، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥٣.

٢٨- جان بول شارنيه، الإسلام و الحرب، المصدر المذكور آنفًا، ص ٢٤٩.

٢٩ -، ديمتري كيتسكيس، الإمبراطورية العثمانية، باريس، 1985،PUF، ص ٩٦.

٣٠- المصدر السابق نفسه، ص ٩٥.

٣١- لوسيت فالنسي، فينسيا و الباب العالي، مولد الاستبداد، باريس، هاشيت، ١٩٨٧، ص ١٠٦.

٣٢- ستانفورد شاو، تاريخ الإمبراطورية العثمانية، باريس، نورفات، ١٩٨٣، ص ٤١٨-٤١٩.

٣٣- راجع. أحمد عبد الرحمن مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٢، ص ١٥٢-١٥٣.

لوسيت فالنسي، المصدر السابق ، ص ١٠٨.

٣٤- دائــرة المعــارف الإســلامية، النــسخة العربية،المجلــد الــسابع، بــيروت، دار المعرفــة، ١٩٣٣، ص ٢٣٦- ٢٣٧.

٣٥- روبير مانتران، "تاريخ تركيا "،PUF، 1975، ص ٧٥.

Robert Mantran, Histoire de la Turquie .

٣٦- المصدر السابق نفسه ، ص ٤٨- ٤٩.

٣٧- برنار لويس، إسلام و علمانية، فايار، باريس، ١٩٨٨، ص ١٥٤.

Bernard Lewis, "Islam et Laicite" Fayard, Paris, 1988, p 154.

٣٨- المصدر السابق نفسه، ص ٤٨- ٤٩.

٣٩- رضوان السيد، الإسلام المعاصر: نظرات في الحاضر و المستقبل، بيروت: دار العلوم العربيـة، ١٩٨٦، ص ٢٠٧.

٤٠- محمود أفندي، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، طرابلس، مطبوعات جيروس، ١٩٨٥، ص ٩.

الفصل الثاني

٤١- الموسوعة الإسلامية، باريس، ١٩٣٤، المجلد الرابع، ص ٩٢٧.

Encyclopedie de l' islam, Paris, 1934,tome IV,P.9.

٤٢- راجع. – لوثورب ستودارد، "حاضر العالم الإسـلامي "، ترجمـة عجـاج نـويهض، لبنـان، دار الفكـر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣، ص ١١١.

- ساطع الحصري، محاضرات في نـشوء الفكـرة القوميـة، بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٨٥، ص ٩٣.

٤٣- الموسوعة الإسلامية، المصدر السابق ذكره، ص ٩٢٨.

٤٤- قيس جواد، "جذور الفكر القومي التركي " في: الدولة العثمانية : قراءة جديدة في عوامل الانحطـاط"، الولايات المتحدة، WISE، 1994.

45- Lothorp Stoddard , op.cit. p. 14.

46- Robert Mantran, op.cit. p. 556.

٤٧- قيس جواد، "العرب والترك "، بحث مقـدم إلى نـدوة حـول الجغرافيـا الـسياسية للعـالم الإسـلامي، طرابلس، ١٩٩١.

48- Encyclopedie de l' Islam, op.cit.,p. 927.

49- Bernard Lewis, op.cit. p. 140.

٥٠- إرنست رامسور Ernest Ramsaur، " تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨"،ترجمة صالح أحمـد العـلي، بـيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦٠، ص ٤٩- ٥٠.

٥١- روبير مانتران، " تاريخ الإمبراطورية العثمانية " ،المصدر السابق ذكره، ص ٥٦٩-٥٧٠.

٥٢- راجع. السلطان عبد الحميد، " مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨ "، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧، ص ٩٩.

٥٣- أحمد السعيد سليمان، " التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة "، القاهرة دار المعرفة، ١٩٦١، ص ٤٥.

54- Ernest Ramsaur. op.cit. .p.56.

٥٥- راجع. توفيق علي بارو "العرب والترك في العهد الدستوري العثماني "، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠، ص ١٩١-١٩٢.

56- Ernest Ramsaur. op.cit.. pp-64-65.

٥٧- المصدر السابق نفسه، ص ٦٧.

٥٨- انظر مذكرة السفارة الفرنسية في إسطنبول الموجهة إلى وزير الخارجية الفرنسية ، أرشيف وزارة الخارجية، N.S. 8/6/1897 ، تركيا، المجلد الأول .

٥٩- نجدت فتحي صفوت، أوراق عربية رقم ٤ ، الماسونية في الوطن العربي، لندن، مركز الدراسات العربية ، ١٩٨٠، ص .٨.

٦٠- السلطان عبد الحميد الثاني،المصدر السابق ذكره، ص ٧٣.

٦١- وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية و السياسية في جبل لبنان و المشرق العربي،١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت ،معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢، ص ١٣٠.

٦٢- وثائق أرشيف "محفل الشرق العظيم" بفرنسا، النهضة، خطاب يوم ٢٧/ ٧/ ١٩٠٨، الذى أورده – ذكره بول دومون Paul Dumont "تركيا فى وثائق أرشيف محفل الشرق العظيم – بفرنسا : المحافل الماسونية الخاضعة للنفوذ الفرنسى فى إسطنبول" فى كتاب "اقتصاد و مجتمعات فى الإمبراطورية العثمانية. Economies et societies dans l'émpire ottoman, paris, CNRS, 1983.

٦٣- حسن حلاق موقف الدولة العثمانية من الحركة السياسية، بيروت، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ٢٩٢ – ٢٩٣.

٦٤- صبرى جريس "تاريخ الصهيونية" ١٨٦٢ – ١٩١٧، المجلد الأول ، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينى" ١٩٨١، ص ١٦٤.

٦٥- المصدر نفسه ص ١٦٥.

٦٦- السلطان عبد الحميد، المصدر السابق ذكره، ص ٣٤ – ٣٦.

٦٧- يوميات هيرتزل (Le journal de Herzal).

٦٨- المصدر cf. شاهين مكاريوس، تاريخ الإسرائيليين، القاهرة، دار المقتطف، بدون تاريخ، ص ٢٠٣، قام مؤلف هذا الكتاب بإهدائه إلى ممثل الطائفة اليهودية فى مصر، نيكلاس سواريس Niklas Suaris.

٦٩- نجدت فتحى صفوت، المصدر المذكور آنفًا، ص ٢٥.

٧٠- سهاد نصار، اليهود المصريون بين المصرية و الصهيونية، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨٠، ص ٣٦ – ٣٧.

٧١- الخطاب السري الذي أرسله السفير البريطاني بإسطنبول السير جيرالد لاوثر Gerald Lawther إلى وزارة الخارجية، رقم 1882 FO 371–20299 .

٧٢- نجدت فتحي صفوت، المصدر المذكور آنفًا، ص ٢٥.

٧٣- السلطان عبدالحميد، المصدر المذكور آنفًا، ص ١٧٧.

٧٤- محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٥٤، ص ١٦٥.

٧٥- توفيق على بارو، المصدر المذكور آنفًا، ص ٥٤.

٧٦- زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية فى العلاقات العربية التركية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ٢٠٢.

٧٧- جون هاسلب، السلطان الأحمر، عبدالحميد، ترجمة فيليب عبدالله، بيروت، دار الروائع الجديدة، ١٩٧٤، ص ٢٨٩.

القسم الثاني

الفصل الثالث

٧٨- يلماظ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الثاني، منشورات موسوعات فيصل، ١٩٩٠، ص ٨٣.

٧٩- الأميرال إسماعيل سارهيك Sarhik، تاريخ الدولة العثمانية، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨، ص ٣٤٩.

٨٠- يلماظ أوزتونا، المصدر المذكور آنفًا ص ٨٥.

٨١- الأميرال إسماعيل سارهيك – انظر سابقه، ص ٣٥٦.

٨٢- سليم قبعين، الدستور و الأحرار، القاهرة، المطبعة العمومية، ١٩٠٨، ص ٦٤.

٨٣- إرنست رامسور، المصدر السابق ص ٦٤.

٨٤- جوزيف مغيزل، الحوار القومي الديني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص ٨٢

٨٥- ساطع الحصرى، البلاد العربية و الدولة العثمانية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩٢

٨٦- توفيق على بارو، المصدر السابق ذكره، ص ٥٥

٨٧- روبير مانتران Robert Mantran، تاريخ الإمبراطورية العثمانية Histoire de l`empire ottoman، المصدر السابق ذكره، ص ٥٧٢ – ٥٧٣.

٨٨- جون هاسلب، انظر سابقه، ص ٢٩٧، انظر أيضًا إرنست رامسور، المصدر السابق ذكره، ص ١٣٤ .

٨٩- الموسوعة العالمية، Encyclopaedia Universalis، الإمبراطورية العثمانية، باريس، ١٩٧٦، المجلد ١٢، ص ٢٩٤.

٩٠- سليم قبعين، المصدر المذكور سابقًا، ص ٥٤.

٩١- جون هاسلب، المصدر المذكور سابقًا، ص ٣٠٠

٩٢- سليم قبعين، المصدر المذكور سابقًا، ص ٩ – ١٠.

هذا التصريح (الفتوى) الذى أكدته بعض الوثائق العربية يضم بعض العناصر المتناقضة مع ادعاءات الاتحاديين بأن الشيخ أبو الهدى الصيادي ربما كان معارضًا لإعادة الدستور. بيد أن الشهادة السابقة تظهر أنه كان يأمل فى إقامة "شورى"؛ لقد وضع نفسه فى جانب الإدارة الشعبية و كان يرى أن السلطان إذا كان لا يحترم القانون الإلهى (الشريعة) فيجب أن يجرد من لقب الخليفة.

٩٣- رشيد رضا، "الأمة العثمانية و الدستور"، المنار، آيار/ مايو، ١٩٠٨.

٩٤- إرنست رامسور، المصدر السابق ذكره، ص ١٦.

٩٥- المقتطف – المجلد ١٠ تشرين أول / أكتوبر، ص ٨١٥.

٩٦- يعتقد البعض أن طلعت باشا كان يهوديًا، لقد حاول أن يقنع الحكومة العثمانية أن تستجيب لطلب الصهاينة فى فلسطين. انظر، أنيس صايغ، الهاشميون و قضية فلسطين، بيروت، منشورات جريدة المحرر و المكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ٢٤

٩٧- زين نورالدين زين، نشوء القومية العربية، المصدر السابق ذكره، ص ٨٦

٩٨- سليم قبعين، المصدر السابق ذكره، ص ١٤

٩٩- رشيد رضا، الأمة العثمانية و الدستور، المنار، آيار/ مايو ١٩٠٨.

١٠٠- كانت الحكومة تتشكل من رجب باشا، وزير الدفاع؛ حسن فهمى باشا، وزير العدل؛ توفيق باشا سكرتير الصدر الأعظم و رئيس الشورى، ضياء باشا، وزير المالية؛ الأميرال (لواء بحرى) عارف باشا، وزير البحرية؛ محمود أكرم باشا، الأوقاف؛ حاجي باشا، وزير التعليم(المعارف)؛ نور دانچيان بيه، وزير الصحة؛ مورو توروداتو بيه، وزير الزراعة.

١٠١- تورجوت أوزال، تركيا فى أوربا La turquie en Europe، باريس، بلون Plon، 1988، ص ١٩٤ – ١٩٥.

١٠٢- چورچيس أنطونيوس Georges Antonions، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسعد، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨، ص ١٧٩.

١٠٣- خطاب السلطان عند افتتاح البرلمان، المقتطف،كانون الثاني / يناير ١٩٠٨.

١٠٤- نورالدين زين، المصدر المذكور سابقًا، ص ٧٩.

انظر أيضًا فيروز أحمد؛ "تركيا الفتاة" "The young Turks" منشورات O.U.P، لندن، ١٩٦٩، ص ١٥٥.

١٠٥- تصريح كمال باشا لمجلة المنار، نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٢١٩ – ٢٣٢.

الفصل الرابع

١٠٦- مأخوذ من افتتاحية جريدة "Le temps" الفرنسية – الصادرة فى ١٩ نيسان/ أبريل عام ١٩٠٩. سوف نلاحظ تباينًا كبيرًا فى الأعداد التي توردها المصادر العربية، التركية و الفرنسية.

١٠٧- أمل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية، المجلد الأول ، بيروت، الفارابي، ١٩٧٩، ص ١٢٩.

١٠٨ - انظر، چورچي زيدان، وثوب المستبدين بعهد الدستور : سهول الموت، الهلال، الجزء الثامن، العام السابع عشر، ١٩٠٩ . انظر كذلك جريدة الاتحاد العثمانى الصادرة فى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

١٠٩ - انظر، "الإصلاح الأهم المقدم فى المملكة العثمانية"، المنار، المجلد الأول ، ١٢ شباط/ فبراير، ١٩٠٩، ص٢٧. انظر أيضًا المقطم عدد ٢٠ آذار/ مارس ١٩٠٩.

١١٠ - توفيق على بارو، المصدر السابق ذكره، ص ٣٢٥ .

١١١ - انظر، تصريح الصدر الأعظم كمال باشا بعد عزله، المنشور بالمنار، عدد ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

١١٢ - المصدر نفسه .

١١٣ - سليم قبعين، المصدر السابق ذكره، ص ٤١.

١١٤ - انظر، المنار، عدد ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٢٢٠.

١١٥ - المصدر نفسه .

١١٦ - توفيق على بارو، المصدر السابق ذكره، ص ١٢٠.

١١٧ - موسوعة الإسلام، Islam`Encyclopédie de L، ليدن، باريس، المجلد الرابع، ص ٨١٣

١١٨ - روبير مانتران Robert Mantran، تاريخ الإمبراطورية العثمانية Histoire de l`empire ottoman، المصدر المذكور سابقًا، ص ٥٨٢

١١٩ - "الفتنة فى الأستانة" مقال كتبه أحد قاطني العاصمة، القاهرة، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٥

١٢٠ - مقطع مأخوذ من الخطاب الذى أرسله السلطان إلى الشيخ "أبو الشامات". و الذى قام بترجمته الشيخ أحمد القاسمى مدير الأوقاف فى الإقليم السورى، و الذى نشره سعيد الأفغانى للمرة الأولى فى مجلة العربى الكويتية، العدد رقم ١٦٩، فى كانون أول/ ديسمبر عام ١٩٧٢.

١٢١ - راجع، التقرير السري، بتاريخ ٢٩ آيار/ مايو ١٩١٠، الذى أرسله السفير البريطانى بإسطنبول، السير جيرالد لاوثر Gerald Lawther إلى وزير الخارجية البريطانى،هاردنج F.O 800/193A

١٢٢ - "اغتيال سياسى وراء الثورة فى إسطنبول" مراسل المقطم فى إسطنبول، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

١٢٣ - "اغتيال حسن فهمى"، الاتحاد العثمانى، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، راجع أيضًا، المقطم، نفس العدد.

١٢٤ - چون هاسلب John Haslep، المصدر السابق ذكره، ص ٣١٦.

١٢٥ - ارجع إلى تقرير لاوثر - المذكور عاليه.

١٢٦ - المقطم، المصدر المذكور آنفًا، انظر كذلك "الاتحاد العثمانى"، ١٠ آذار/ مارس ١٩٠٩.

١٢٧ - "الفتنة فى الأستانة" مقالة عالم المقيم، المقطم، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ ص ٥.

١٢٨ - المصدر نفسه .

١٢٩ - انظر المقطم - عدد ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، و كذلك الاتحاد العثمانى عدد ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٠٩.

١٣٠ - الاتحاد العثمانى، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

١٣١ - الاتحاد العثمانى، ٥ آيار/ مايو ١٩٠٩.
١٣٢ - مراسل المقطم فى إسطنبول :" الحدث الجلل : الجنود أرباب الأمر و النهى، الأستانة تحت رحمة الله" وكذلك ثورة الأستانة - الحوادث و الأخبار - الوكلاء الجدد، المقطم عدد ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٢٠.
١٣٣ - الاتحاد العثمانى عدد ٤ آيار/ مايو ١٩٠٩. ترجمة صحيفة غير تركية.
١٣٤ - المقطم عدد ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٢.
١٣٥ - مراسل المقطم فى إسطنبول :" الفتنة فى الأستانة " : وصف حوادثها ساعة بساعة، ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٤.
١٣٦ - المقطم، ثورة الأستانة، المصدر السابق ذكره.
١٣٧ - المقطم، ثورة الأستانة، المصدر السابق ذكره، ص ٤.
١٣٨ - المصدر نفسه.
١٣٩ - مبعوث خاص للمقطم فى إسطنبول "الحدث الجلل : الجنود أرباب الأمر و النهي" ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.
١٤٠ - المقطم، برقية رويتر Telegraph Reuter، 21 نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٥
١٤١ - راجع، فردريك زاريك Frédérik Zarik، "أخبار الإسكندرونة"، المقطم، ٢٣ آيار/ مايو ١٩٠٩، ص ١.

الفصل الخامس

١٤٢ - جون هاسلب John Haslep، المصدر السابق ذكره، ص ٣١٤.
١٤٣ - الهلال، المجلد الثامن، العام السابع عشر، ص ٤٨٦.
١٤٤ - راجع تقرير السفير البريطانى بإسطنبول، جيرالد لوثر، المصدر السابق ذكره، بتاريخ ٢٩ آيار/ مايو ١٩١٠.
١٤٥ - جون هاسلب Hohn Haslep، المصدر السابق ذكره، ص ٣٢٠
١٤٦ - الحوادث الخطيرة .. حصار الأستانة، المقطم، عدد ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.
١٤٧ - "صدى فتنة الأستانة فى الولايات العثمانية"، المقطم، عدد ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.
١٤٨ - المصدر نفسه.
١٤٩ - الاتحاد العثمانى، ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.
١٥٠ - المقتطف، آب/ أغسطس ١٩١٣، ص ٥٩ - ٦٠
١٥١ - جون هاسلب John Haslep، المصدر السابق ذكره، ص ٣٢٢
١٥٢ - أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية و الدينية، المصدر المذكور آنفًا ص ٤١

١٥٣ - المقطم "الأستانة تحت الحصار" ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ١.

١٥٤ - جون هاسلب John Haslep، المصدر السابق ذكره، ص ٣١٩.

١٥٥ - الخطابات الثلاثة نشرت فى الصفحة الأولى بجريدة المقطم، المصدر السابق ذكره، ص ١.

١٥٦ - يلهاظ أوزتونا، المصدر المذكور آنفًا، المجلد الثانى، ص ١٨٣.

١٥٧ - المقطم، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

١٥٨ - المصدر السابق.

١٥٩ - الهلال، المجلد الثامن، العام السابع عشر، ص ٤٨٦.

١٦٠ - جون هاسلب John Haslep، المصدر سابق ذكره، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.

١٦١ - المنار، الفتوى بخلع السلطان عبدالحميد، الجزء ٨، المجلد ١٢، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

١٦٢ - المنار، المصدر السابق ذكره، ص ١٨٧ - ١٨٨.

١٦٣ - جون هاسلب John Haslep، المصدر السابق ذكره، ص ٣٣٣.

١٦٤ - الهلال، "مجلس المبعوثان" المجلد الثامن، العام السابع عشر، ١٩٠٩.

١٦٥ - المنار، المصدر المذكور آنفًا، ص ٣٣٥.

١٦٦ - بول دومون Paul Dumont تركيا فى وثائق أرشيف محفل الشرق العظيم، المصدر السابق ذكره، ص ١٩٦.

١٦٧ - مأخوذ من تقرير السفير البريطانى، السيد جيرالد لاوثر، إلى وزارة الخارجية، المصدر السابق ذكره.

١٦٨ - المصدر نفسه.

١٦٩ - وثائق أرشيف محفل الشرق العظيم – فى فرنسا، النهضة، خطاب ميشيل نورادونفيان Michel Noradounghian، بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

الفصل السادس

١٧٠ - انظر: محمد عبده، العروة الوثقى، العدد الثامن، ١٨٨٤.

١٧١ - اليقظة العربية، العدد الثانى، ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

١٧٢ - حسن على حلّاق، موقف الدولة العثمانية، المصدر المذكور آنفًا ص ٢٨٦.

١٧٣ - جيرالد لاوثر Gerald Lawther، المصدر السابق ذكره.

١٧٤ - بيان الحوت، القيادات و المؤسسات الفلسطينية ١٩١٧ – ١٩٤٨، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٨ إلى ٤١.

١٧٥ - خيرية قاسمية، دور المقاومة العربية للصهيونية فى أواخر العهد العثمانى ١٩٠٨ – ١٩١٧، فى "دراسات تاريخية"، العام الأول، العدد الحادى عشر، كانون الثاني / يناير ١٩٨١، ص ٥٦.

١٧٦ - راجع الهلال، "مجلس المبعوثان"، المجلد الثامن، العام السابع عشر، انظر أيضًا المنار، ١٩١٢، المجلد السادس عشر.

١٧٧ - ريتشارد هارتمان Richard Hartman، الجمعيات السياسية العربية فى الفترة ما قبل الحرب الأول ، ترجمة : رضوان السيد، "دراسات عربية"، العدد العاشر، رقم ١٠، آب/ أغسطس ١٩٨٠.

١٧٨ - الأهرام ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٩.

١٧٩ - بيان الحوت، المصدر المذكور آنفًا، ص ٢٩.

١٨٠ - راجع بيان الحوت و كذلك المؤسسات الفلسطينية، المصدر السابق ذكره، ص ٤٤

١٨١ - بيان الحوت، المصدر السابق ذكره، ص ٤١.

١٨٢ - المصدر نفسه.

١٨٣ - خيرية قاسمية، المصدر السابق ذكره، ص ٥٧.

١٨٤ - يوسف أسعد داغر، قاموس الصحافة اللبنانية، ١٨٠٨ - ١٩٧٤، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٧٨.

١٨٥ - يوسف خوري، مدونة الصحافة العربية، المجلد الأول ، مصر - بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥.

١٨٦ - يوسف خورى، الصحافة العربية فى فلسطين ١٨٧٦، ١٩٤٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

١٨٧ - العصا لمن عصى - عدد ٢٧ شباط/ فبراير ١٩١٢.

١٨٨ - حسن حلّاق، المصدر السابق ذكره، ص ٣٠٠.

١٨٩ -"بيان أمير الآلاى، صادق بيه"، فى الدستور و الجيش و السياسة العثمانية و الماسونية و الاتحاد والترقى"، المنار، الجزء الرابع، المجلد ١٤، ١٩١١.

١٩٠ - إيلي قدوري، "تركيا الفتاة ، الماسونيون و اليهود" "Young Turks, freemasons and Jews" (دراسات شرق أوسطية)، العدد الأول ، ١٩٧١، ص ٩٢-٩٤، ذكر آرثور بيليريا Arthur Beyleria ، فى "القوى العظمى، الإمبراطورية العثمانية، الآرمن، مجموعة وثائق، باريس، السوربون، ١٩٨٣، الجزء السادس عشر. Le grandes puissances, L'empire" ottoman et les Arméniens".

١٩١ - بومبار Bompard، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بيرا Pèra 26/4/1911، رقم ٢١٠، A.M.A.E، مجموعة جديدة، تركيا المجلد الثامن.

١٩٢ - "الماسون فى الدولة العثمانية"، المنار، الجزء الأول ، المجلد ١٤، آذار/ مارس ١٩١١، ص ٨٠٠.

١٩٣ - حسن حلاق، المصدر المذكور سابقًا، ص٣١١.

١٩٤ - المصدر السابق، ص٣٠٤.

١٩٥ - سليمان موسى، الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧، ص٢٦. انظر زين نورالدين زين، نشوء القومية العربية، مع الدراسة التاريخية فى العلاقات العربية التركية، المصدر السابق ذكره، ص ٨٥.

القسم الثالث

الفصل السابع

١٩٦ - بيان أميرالآلاى صادق بيه، المصدر السابق ذكره. و راجع كذلك "عبر الحرب البلقانية خطر المسألة الشرقية – مقدمة ابن خلدون فى هذه الحروب"، المنار، الجزء الثانى، المجلد ١٦، ١٩١١.

١٩٧ - رشيد رضا، "أميرالآلاى صادق بيه و جمعية الاتحاد و الترقى"، المنار، الجزء الرابع، المجلد ١٤، ١٩١١.

١٩٨ - "الإصلاح الأهم المقدم فى المملكة العثمانية"، المنار، الجزء الأول، المجلد ١٢، ١٩١١.

١٩٩ - توفيق على بارو، المصدر المذكور سابقًا، ص ٨٤

٢٠٠ - المصدر نفسه.

٢٠١ - أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية و الدينية .. ، المصدر المذكور سابقًا، ص٤٣.

٢٠٢ - توفيق على بارو، المصدر السابق ذكره، ص٣٠١ – ٣٠٢.

٢٠٣ - المصدر نفسه، ص٤٣.

٢٠٤ - سليمان موسى، المصدر السابق ذكره، ص٢٩. غير أن بعض المراجع الأخرى تذكر ستة مقاعد للمعارضة، انظر برنارد لويس Bernard Lowis، إسلام و علمنة Islam et laicité، ص١٩٦.

٢٠٥ - يلماظ أوزتونا. المصدر السابق ذكره، ص٢١٨.

٢٠٦ - توفيق على بارو، المصدر السابق ذكره، ص٤١٨.

٢٠٧ - المفيد، الصادر فى ٢٠ آب/ أغسطس ١٩١٢.

٢٠٨ - المصدر نفسه.

٢٠٩ - المفيد – الصادر فى ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٢.

٢١٠ - المصدر نفسه.

٢١١ - المنار، "بيان حزب اللامركزية الإدارية العثمانية" الجزء الثالث، المجلد ١٦ ١٩١٢.

٢١٢ - ساطع الحصرى، البلاد العربية و الدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠، ص١٨٤

٢١٣ - المصدر نفسه، ص ١٨٨ - ١٨٩.

٢١٤ - ڤيكتور بيرار Victor Berard، السلطان، الإسلام و القوى .. ، باريس، منشورات آرمان كولان Armand Cloin، 1907، ص٥٣.

٢١٥ - أحمد عبدالرحمن مصطفى، المصدر السابق ذكره، ص٢٧٦.

٢١٦ - توفيق على بارو، المصدر السابق ذكره، ص٢٤.

٢١٧ - المنار، "حديث كمال باشا مع مؤسس المؤيد"، الجزء الثالث، المجلد ١٦، ١٩١٢.

الفصل الثامن

٢١٨- يلماظ أوزتونا، المصدر السابق ذكره، ص٢١٧-٢١٨.

٢١٩- مقال جريدة المؤيد و الذى أعيد نشره فى المنار، "كيفية الانقلاب الثوري الاتحادي" الجزء الثانى، المجلد ١٦، ١٩١٣، ص-١٥٤-١٥٥، انظر المنار أيضًا "حالة الدولة .. كيف قلب الاتحاديون الوزارة الكمالية"، الجزء الثاني، المجلد ١٦، ص١٤٦.

٢٢٠- الأهرام، المصدر السابق ذكره.

٢٢١- المنار، "حديث كمال باشا مع مؤسس المؤيد"، الجزء الرابع، المجلد ١٦، ص٢٣٢-٢٣٦.

٢٢٢- أحمد عبدالرحمن مصطفى، فى أصول التاريخ العثماني المصدر السابق ذكره، ص ٢٨٢-٢٨٣.

٢٢٣- يلماظ أوزتونا، المصدر السابق ذكره، المجلد الثانى، ص٢٢١.

٢٢٤- المصدر نفسه، ص٢٢٦ .

٢٢٥- المنار، "الحركة الطورانية الجديدة فى تركيا"، الجزء الثامن، المجلد ١٥، ١٩١٧، ص٥٠١-٥٠٢.

٢٢٦- الأهرام، عدد ١٤/ ٩/ ١٩١٦، انظر أيضًا: المنار، "الإسلام و الجامعة الطورانية"، الجزء الرابع، مجلد ١٩، ١٩١٦، ص٢٣٦ .

٢٢٧- المنار، عدد ٤/ ٥/ ١٩٢٤، "الجمعيات الاتحادية لتكوين العصبية التركية"، ص ٢٥ .

٢٢٨- لوثورب ستودّارت، المصدر السابق ذكره، ص٩٦ .

٢٢٩- المنار، "الجماعات الاتحادية .. " المصدر السابق ذكره.

٢٣٠- مؤلف مجهول، ثورة العرب ضد الأتراك"، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٠١-٢٠٤.

الفصل التاسع

٢٣١- "التقرير الذي قدمه مبعوث طرابلس الغرب لمجلس المبعوثان و طالب بمحاكمة حقي باشا"، المنار، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١، ص ٨٦٤ .

٢٣٢- انظر المقتطف، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١، ص٥١٧-٥١٨ .

٢٣٣- "مقدمات حرب إيطاليا لطرابلس الغرب"، المنار، كانون الأول / ديسمبر ١٩١١، و أيضًا "تقرير طلب محاكمة حقى باشا"، المنار، المصدر السابق ذكره.

٢٣٤- رشيد رضا، " الحرب البلقانية و خطر المسألة الشرقية : مقدمة بن خلدون فى حديث الحروب"، المنار، كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، ص١٤٢.

٢٣٥- سليمان موسى، الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، المصدر السابق ذكره، ص-٢٨، مستخلص من جون موراى Jhon Murray : سير رونالد وينجات Ronald Wingate, Wingate of the Sudan، لندن، ١٩٥٥، ص١٧٦.

٢٣٦- الرأى العام، تموز/ يوليو ١٩١٢، العدد ٦٨٧.

٢٣٧- المنار، "وزارة الثورة الاتحادية"، الجزء الثانى، المجلد ١٤، ١٥٧.

٢٣٨- الأهرام، المصدر السابق ذكره، العدد١٠٦١٨، ١٩١٣.

٢٣٩- المنار، "الانقلاب الخطير و جمعية الأحمرين"، ١٩١٣، ص ١٤٥ .

٢٤٠- المؤيد، عدد ٥/ ٢/ ١٩١٣.

٢٤١- زين الزين، نشوء القومية العربية، المصدر السابق ذكره، ص٨٥

٢٤٢- الأمير شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، دار الطلائع، بيروت، ١٩٦٩، ص١-٨، و ص ١٠٩ .

٢٤٣- المصدر نفسه، ص ١٠٩-١١٠ .

٢٤٤- إرنست رامسور Ernest Ramsour، "تركيا الفتاة و ثورة ١٩٠٨"، المصدر السابق ذكره، ص ٣٥-٣٦ .

٢٤٥- أبو الحسن الندوي، "القومية و الوطنية فى العروبة"، الوحدة، السنة الأولى، العدد السادس، ١٩٨٠، ص ٣٩ .

٢٤٦- ذُكر فى نص البرقية أن الدوائر السياسية و التجارية بالسفارة الفرنسية فى إسطنبول أرسلت إلى وزارة الخارجية فى ٣١/ ٥/ ١٩١٣ تحت رقم ٤٩٩. ترجمة وجيه كوثراني فى : وثائق المؤتمر العربى الأول ١٩١٣؛ الدولة العثمانية و ظروف نشأة الحركة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ٨٩-٩٠.

٢٤٧- المقتبس، حزيران/ يونيو ١٩١٣.

٢٤٨- رشيد رضا، مقاومة أنصار الاتحاديين للإصلاح، المنار، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٢٤٩- رشيد رضا، "المؤتمر العربى بباريس و حزب اللامركزية بمصر، المنار، أيلول/ سبتمبر ١٩١٣، ص-٣٩٣-٣٩٤.

٢٥٠- وجيه كوثرانى، المصدر السابق ذكره، ٨٠-٨١ .

٢٥١- المصدر السابق، ص٨٥- ٨٦.

٢٥٢- المصدر السابق، ص٩٠-٩١ .

٢٥٣- رشيد رضا، "كيف كان اتفاق الاتحاديين مع العرب"، المنار، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٢٥٤- انظر، "الإرادة السلطانية بشأن الإصلاح فى البلاد العربية"، المنار، كانون الأول / ديسمبر ١٩١٣، ص ٧٢٠

٢٥٥- چورج بيلو George Picot، الذي كان القنصل الفرنسي فى بيروت فى ذلك الوقت، كان، قبل إعلان الحرب، قد عهد بمبنى القنصلية إلى القنصل الأمريكى قبل أن يقوم أولاً بإتلاف أو نقل الوثائق. انظر خيرية قاسمية، المصدر السابق ذكره، ص ٣٢.

٢٥٦- جورج أنطونيوس George Antonios، المصدر السابق ذكره، ص ٢٧٩ .

٢٥٧- وجيه كوثراني، المصدر السابق ذكره. ص ٩٨- ١٠٢ .

٢٥٨- هارتمان Hartman، المصدر السابق ذكره، ص ٥٩-٦٠ .

٢٥٩- جورج أنطونيوس George Antonios، المصدر السابق ذكره، ص ٢٧٩

القسم الرابع
تحليل وخاتمة

٢٦٠- تورجوت أوزال، المصدر السابق، ص ١٩٧ .

٢٦١- راجع صالح زرتونا، أنماط الاستيلاء على السلطة فى البلاد العربية، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٢، ص ١٦٩.

٢٦٢- ساطع الحصرى، البلاد العربية و الدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٠، ص ٣٢.

المصادر والمراجع

وثائق / موسوعات / قواميس / أبحاث

١- وثائق الأرشيف

أ) أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية :

- مذكرة السفارة الفرنسية في إسطنبول الموجهة إلى وزير الخارجية ، سلسلة جديدة، ٨ حزيران/ يونيو ١٨٩٧ ، تركيا ،المجلد الأول .
- رسالة بومبار Pombard، إلى وزير الخارجية بيرا Pera، في ٢٦-٤-١٩١٤، A.M.A.E. سلسلة جديدة، رقم ٢١٠، تركيا، المجلد الثامن.

ب- أرشيف محفل الشرق العظيم في فرنسا : المحافل الماسونية التابعة للنفوذ الفرنسي في إسطنبول في القرن التاسع عشر عشية الحرب العالمية الأولى :

- محفل النهضة : رسالة برودوس Proodos في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٠٨.
- محفل النهضة : رسالة نورادونغيان Noradounghian في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٩.

ج – وثائق الأرشيف البريطانية، السجلات العامة، وثائق وزارة الخارجية:

- رسالة السفير البريطاني في إسطنبول، سير جيرالد لاوثر Gerald Lawther، إلى وزير الخارجية سير إدوارد جريEdward Greey، في ١٦ آيار/ مايو ، ١٩٠٩، رقم ٢٠٢٩٩، F.O.. 882/371.
- رسالة سير جيرالد لاوثر Gerald Lawther إلى وزير الخارجية البريطاني هاردنج Harding، (29 F.O.800/193 A 0 مايو ١٩١٠).

د – وثائق منشورة

- بيليريا (آرثر) ، القوى العظمى، "الإمبراطورية العثمانية و الأرمن "في وثائق الأرشيف الفرنسية (١٩١٤-١٩١٨)، مجموعة الوثائق، باريس، السوربون، ١٩٨٣.

Beyleria (Arthur), les grandes puissances, "L'empire ottoman et les Arméiens" dans les archives françaises (1914-1918). Recueil de documents. Paris, la Sorbonne, 1983.

- كوثراني (وجيه) وثائق المؤتمر العربي الأول ، ١٩١٣، بيروت، ١٩٨٠.

٢- موسوعات و قواميس.

- دائرة المعارف الإسلامية، المجلد ١٣، بيروت Encyclopédie de L'Islam
- داغر (يوسف أسعد) قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٠٨-١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٨.
- الموسوعة العالمية، المجلد ١٢، باريس، ١٩٦٨.
- الموسوعة الإسلامية، المجلد ٥، باريس، ١٩٣٤.
- جلاس Glasse (سيريل) (Cyril)، المعجم الموسوعي للإسلام، باريس، بورداس Bordas، 1991.
- ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٥، بيروت، دار سدر خورى (يوسف).
- مدونة الصحافة العربية، ٣ أجزاء، بيروت، ١٩٨٥.
- مدونة الصحافة العربية فى فلسطين ١٨٧٦ - ١٩٤٨، بيروت، ١٩٨٦.
- لاروس، المعجم الموسوعى، باريس، لاروس، ١٩٨٦.
- روبير (بول)، Robert (Paul)، قاموس روبير الصغير ١ - ، باريس، لو روبير، ١٩٨٣.

Urun (Hasan Prof.) turkce suzlik, Ankra, turk del kurumu, 1988.

٣- المذكرات

- عبدالحميد (السلطان)، "مذكراتى السياسية" ١٨٩١-١٩٠٨، بيروت، ١٩٧٧.
- أرسلان (الأمير شكيب)، "السيد رشيد رضا و إخاء أربعين سنة"، دمشق، ١٩٣٧.
- حلّاق (حسن)، "مذكرات سليمان على سالم"، ١٨٨٦ - ١٩٣٧، بيروت، ١٩٨٢.
- صايغ (أنيس)، يوميات هرتزل، بيروت، ١٩٦٨.

الكتب

- العربية

- عبدالملك (أنور)، "الجيش و الحركة الوطنية"، بيروت، ١٩٧٤.
- الأعظمى (أحمد عز)، اليقظة العربية : أسبابها، مقدمتها، تطورتها و نتائجها، بغداد، ١٩٣١.
- الشناوى (عبدالعزيز)، الدولة العثمانية، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٨٣.
- الحامود (نوفان)، العسكر فى بلاد الشام فى القرنين السادس و السابع عشر، بيروت، ١٩٨١.
- الحصري (ساطع) :
- آراء و أحاديث فى الوطنية و القومية، بيروت، ١٩٨٥.

- البلاد العربية و الدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠.
- الحوت (بيان) :
- "القيادات و المؤسسات الفلسطينية - ١٩١٧ - ١٩٤٨"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.
- النقيب (خلدون حسن)، "الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر"، بيروت، ١٩٩١.
- الصواف (بكر فايق)، "العلاقات بين الدولة العثمانية و إقليم الحجاز ١٨٧٦ - ١٩١٦"، القاهرة، ١٩٧٨.
- عمار (فاروق)، "الخلافة العباسية فى عصر الفوضى العسكرية ٨٦١ - ٩٨٤" ، بغداد، ١٩٧٤.
- أنطونيوس (چورچيس)، "يقظة العرب : تاريخ حركة العرب القومية"، ترجمه عن الإنجليزية أسعد نصر الدين، بيروت، ١٩٧٨.
- العروي (عبدالله)، "مفهوم الدولة"، بيروت، ١٩٨٣.
- السيد (رضوان)، الإسلام المعاصر، بيروت، ١٩٨٦.
- مؤلف مجهول، ثورة العرب ضد الأتراك، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٧.
- بيرى (اليعازر)، ضباط الجيش فى السياسة و المجتمع، القاهرة، ١٩٩٠.
- بيهم (جمال محمد)،
- "فلسفة التاريخ العثماني : أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية و زوالها"، جزءان، بيروت، ١٩٥٤.
- "العرب و الترك، و الصراع بين الشرق و الغرب"، بيروت، ١٩٥٧.
- بارو (شفيق محمد)، شكيب أرسلان : مقدمة الفكر السياسى، بيروت، ١٩٨٣.
- فريد بيه (محمد)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، ١٩٨٦.
- حلّاق (حسن)
- موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩"، بيروت، ١٩٧٨.
- "دور اليهود و القوى الدولية فى خلع السلطان عبدالحميد الثانى" بيروت، ١٩٨٢.
- حماد (مجدى)، "العسكريون العرب و قضية الوحدة"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- هاسلب (چون)، "السلطان الأحمر عبدالحميد"، ترجمه عن الإنجليزية فيليب عطا الله، بيروت، ١٩٧٤.

- حوراني (ألبير)، "الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩"، ترجمه عن الإنجليزية كريم عزقول، بيروت، ١٩٧٧.
- جواد (قيس)،
- "الفكر الإسلامي المعاصر"، بيروت، دار الرازي، ١٩٩٢.
- الدولة العثمانية :" قراءة جديدة لعوامل الانحطاط"، ، الولايات المتحدة: فلوريدا، مركز دراسات الإسلام والعالم، ١٩٩٤.
- كوثراني (وجيه)، الاتجاهات الاجتماعية و السياسية فى جبل لبنان و المشرق العربى، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، بيروت، ١٩٨٢، الطبعة الثالثة.
- قدوری (مجید)، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى، بيروت، دار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.
- مكاريوس (شاهين)، "تاريخ الإسرائيليين"، القاهرة.
- مغيزل (جوزيف)، "التنظيمات الجديدة فى الدولة العثمانية"، طرابلس، ١٩٨٥.
- موسى (سليمان)، "الحركة العربية : المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ - ١٩٢٤"، بيروت، ١٩٧٧.
- مصطفى (عبدالرحمن أحمد)، "فى أصول التاريخ العثمانى"، بيروت، ١٩٨٢.
- نصّار (سهام)، "اليهود المصريون بين المصرية و الصهيونية"، بيروت. ١٩٨٠.
- قبعين (سليم)، "الدستور و الأحرار"، القاهرة، ١٩٠٨.
- قاسمية (خيرية)، "الحكومة العربية فى دمشق"، بيروت، ١٩٨٢.
- رفيق (عبدالكريم)، "العرب و العثمانيون"، دمشق، ١٩٧٤.
- رامسور (إرنست)، "تركيا الفتاة و ثورة ١٩٠٨"، ترجمه عن الإنجليزية علي صالح أحمد. بيروت، ١٩٦٠.
- صفوت (فتحى نجدت)، "الماسونية فى الوطن العربى"، لندن، ١٩٨٠.
- صايغ (أنيس)،
- "الهاشميون و قضية فلسطين"، بيروت، ١٩٨٠.
- "يوميات هرتزل"، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينى، ١٩٦٨.
- سيرهنك (الأميرال إسماعيل)، "تاريخ الدولة العثمانية" بيروت، ١٩٨٨.
- ستودار (لوثروب)، "حاضر العالم الإسلامى"، ترجمه عن الإنجليزية عجاج نويهض، بيروت، ١٩٧٤.
- سليمان (أحمد السعيد)، "التيارات القومية و الدينية فى تركيا المعاصرة"، القاهرة، ١٩٦١.

- أوزتونا (يلماظ)، "تاريخ الدولة العثمانية"، جزءان، إسطنبول، ١٩٨٨.
- زين (نورالدين زين)، "نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية"، بيروت، ١٩٧٢.
- زرتونا (صالح)، "أنماط الاستيلاء على السلطة في البلاد العربية"، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٢.

• اللاتينية

- أحمد (فراز)، "تركيا الفتاة"، لندن، أوكسفورد، ١٩٦٩.
- ألميرا (جاك)، "الهروب إلى القسطنطينية أو حياة الكونت بونفال

- Batu H. & Baque Grammont J.K. L'Empire Ottoman, La Répuplique de turquie et la france, Istanbul, Paris .
- Bazin (Louis). La vie intellectuelle et culturelle dans l'empire ottoman, Paris, Fayard. 1989.
- Bernard (Victor). Le sultan. L'islamet les puissances. Paris. Armand Colin, 1907.
- Beyleria (Arthur). Les grandes puissances. L'empire ottoman et les Armaniens. Recuil de documents, Paris. La Sorbonne. 1983.
- Cahun (Léon). Introduction á l'historie d'Asié, Paris. 1896.
- Charnay (Jean Paul)
  - Technique et géosociologie : La guerre du Rif. Le nucleaire en Orient. Paris. Editions. Anthropos. 1984.
  - Islam et La guerre. de la guerre juste la revelution sainte. Paris. Sevpen. 1964.
  - Société militaire et suffrage politique en france depuis 1789, Paris, Fayard. 1986.
- Cohen (Moïs Tekin Alp). Turkismus and Panturkismus, Weimar. 1915.
- David (Steven), Third world coups d'Etat and International security, Baltimore. Mad., Johns Hopkins University presse 1987.
- Davids (Lumley), Grammaire turque, Londres, 1832.
- Davison (R.F). Reform in the ottoman Empire 1856 – 1878. Princeton, N.J Princeton. University presse. 1963.

- De Guignes (Jean), Histoire Générale des turks, des Mongols, et des huns, Paris, 1756.
- Dumont (Paul), "La turquie dans les archives de grand orient de france", en : Economie et societies dans l'Empire ottoman, Paris, CNRS, 1983.
- Gergeon(François).la mort d'un empire,en histoire de l'empire otoman ,paris,fayard,1989 .
- Halpern (Manferd(
  - Middle eastern armies and the new middele class, in J.Johnson, ed, the role of the military in underdeveloped countries, Princeton . 1962.
  - The politics of social change in the Middle East and North Africa, Princeton, 1963 .
- Hutington (Samuel P.), political order in changing societies , new haven conn. , yale university press , 1988.
- Hurewitz (J.C)
- Diplomacy in the near and Middle East ,vol I , London march 1958.
- The Middle East and North Africa in world politics, Vol2, 1914 -1945, London, Yale University Press, 1988.
- Ibn Khaldûn, Discours sur l'histoire universal, traductions Vincent Montiel, 2 Vol, Beyrouth, 1969.
- Kançal (Salgur), La conquéte du marché interne ottoman par le capitalism industeriel concurrentiel (1838 – 1881), en Economie et societies dans l'empire ottoman, Paris, C.N.R.S,1983.
- Kitsiliks (Dimitri), L'empire ottoman, Paris, PUF, 1985.
- Lewis (Bernard)
  - Islam et laicïté : La naissance de la turquie moderne, Paris, Fayrad, 1988.
  - Comment l'islam a decouvert l'Europe, Paris, La decouverte, 1984.
  - Le langage politique de l'Islam, Paris, Gallimard, 1988.
- Mantran (Robert)
  - Histoire de l'empire Turquie, Paris, PUF, 1975,
  - Histoire de l'empire Ottoman, Paris, Fayard, 1989.

- Őzal (Turgul), La turquie en Europe, Paris, Plon, 1988.
- Parry (V.J) & Yapp (M.E), War, technology and society in the Middle east, London, Oxford, University Press, 1975.
- Rustow (Dank wart & Alexandre), The Military in the middle eastern society and politics, in Sydney Nettleton Fisher, ed, The military in the middle east : Problems in Society and Government, Graduate Institute far World Affairs, Columbus, 1963.
- Shaw (Standford), Histoire de l'empire ottoman, et de la turquie, Paris, Editions Horvath, tome1.
- Thobie (Jacques) ,Intéréts et imperialismı francais dans l'empire ohoman (1895-1974), paris , publications de la sarbonne
- Valensi (lucette), venise et la sublime porte , la naissance de la despote . paris Hachetle , 1987 .
- Vambery (Arminius) , voyage d'un jeune deryiche dans l'asie central , paris .1865.
- Vrun (Hassan) tukce suzlik , Ankara , turk del kurumu , 2vol 1988.

دوريات

● عربية

- أفغاني (سعيد) ، أسباب خلع السلطان عبد الحميد وثيقة بتوقيعه ، العربي ، العدد ، رقم ١٦٩ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ .
- الأهرام ، برنامج حزب الأحرار ، العدد رقم ٩٦٤١ ، ١٩٠٩ ، الانقلاب الخامس ، العدد رقم ١٠٦١٨ ، ١٩١٣ .
- الهلال ، أعضاء مجلس المبعوثان ، العدد رقم ٨ ، ١٩٠٩ .
- الاتحاد العثمانى ،
  - جمعية الإخاء العربى العثمانى ، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨ .
  - مقتل حسن فهمى ، ١٣ نيسان/ أبريل ، ١٩٠٩ .
  - آفاق عربية : "الرسالة السرية للسفير البريطانى فى إسطنبول " ، العدد رقم ٩ ، آيار/ مايو ١٩٧٨ .
  - برنامج جديد لجمعية الاتحاد و الترقي ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٨ .
  - الضحية الأولى لحرية المطبوعات ، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ .

- المشرق ، القانون الأساسى (الدستور) ، العدد رقم ٩ ، أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨ .
- المنار ، الأمة العثمانية و الدستور ، العدد رقم ٧ ، آيار/ مايو ١٩٠٨ .
  - بيان أمير الألالي ، صادق بيه : فى الدستور و الجيش و السياسة ، المجلد الرابع ، ١٤، ١٩١١ .
  - خلع السلطان عبد الحميد ، العدد رقم ٤ ، تشرين أول / كتوبر ١٩٠٩ .
  - الفتوى بخلع السلطان عبد الحميد ، العدد رقم ٤ ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٠٩ .
  - الإصلاح الأهم المقدم فى المملكة العثمانية ، ١٢ شباط/ فبراير ١٩٠٩ .
  - حديث كمال باشا بعد خلعه ، نيسان/ أبريل ١٩٠٩ .
  - الانقلاب الخطير ، العدد رقم ٢ ، شباط/ فبراير ١٩١٣ .
  - الحركة الطورانية الجديدة فى بلاد تركيا ، العدد رقم ٨ ، كانون أول/ ديسمبر ١٩٠٧ .
  - الماسون فى الدولة العثمانية ، المجلد الأول ، ١٤ آذار/ مارس ١٩١١ .
- المقاصد ، العرب و الفكر العثماني فى عام ١٩٠٨ ، العدد الأول ، كانون الثاني/ يناير ١٨٨٢ .
- المؤيد ، اللامركزية الإدارية ، العدد ٦٩٣٩ ، ٢٢ آذار/ مارس ١٨٩٢ .
- المفيد
  - بلاغ حزب الحرية والتئلاف ، آيار/ مايو ١٩١٢ .
  - بيان الأميرال عالى صادق بيه ،حزيران/ يونيو ، ١٩١١ .
  - الماسون فى الدولة العثمانية ، آذار/ مارس ، ١٩١١ .
  - عبر الحرب البلقانية و خطر المسألة الشرقية ، مقدمات الخذلان فى هذه الحروب ، آب/ اغسطس ١٩١١ .
  - الحزبان و حركة الانتخابات ، ١٩ آذار/ مارس ١٩١٢ .
  - بيروت و الرأي الأوربي ، ١٤ آذار/ مارس ١٩١٤ .
- المقطم ، الجنود أرباب الأمر والنهي ، ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ .
  - ثورة الأستانة ، ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ .
  - الفتنة فى إسطنبول ، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ .
  - صدى فتنة الأستانة فى الولايات العثمانية ، ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ .
- المقتبس ، القديم و الحديث ، العدد الأول ١٩٠٩ .
- المقتطف
  - الثورة العثمانية ، العدد رقم ١٥ ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٠٨ .
  - خطاب السلطان فى افتتاح مجلس المبعوثان ، كانون الثاني/ يناير ١٩٠٨ .

- مجلس المبعوثان العدد رقم ٦ ، كانون الثاني/ يناير ١٩٠٩
- الماسونية في البلاد العثمانية ، العدد رقم ٢ ، شباط/ فبراير ١٩٠٩
- الجنرال محمود شوكت يحكي قصة الزحف على الأستانة ، آب/ أغسطس ١٩١٣ .

• المستقبل العربي ، الجامعة العربية و الجامعة الإسلامية ، العدد رقم ٢٤ ، ١٩٨١ .
• الندوى (أبو الحسن) ، القومية و الوطنية في العروبة ، السنة الأولى ، العدد رقم ٦ ، ١٩٨٠ .
• هارتمان (ريتشارد) ، الجماعات السياسية في فترة ما قبل الحرب الأولى ، دراسات عربية ، العدد رقم ١٠ ، آب/ اغسطس ١٩٨٠ .
• جواد قيس ، "جذور ظاهرة الانقلابات العسكرية في الفكر النهضوي الإسلامي ومترتباتها على الواقع الحالي" ، في مجلة الحوار ، العدد رقم ٦ ، السنة الثانية ، صيف ١٩٨٧.
• قاسمية (خيرية) ، دور المقاومة العربية للصهيونية في أواخر العهد العثماني ، ١٩٠٨-١٩١٧ ، دراسات تاريخية ، العدد رقم ١١ ، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
• رضا (رشيد) أميرالاي صادق بيه و جمعية الاتحاد و الترقي ، حزيران/ يونيو ١٩١١ .
• زاريق (فريدريك) ، أخبار الإسكندرونة ، المقطم ، ٢٣ آيار/ مايو ١٩٠٩ .
• زيدان (جورجي) ، وثوب المستبدين بأهل الدستور ، العدد رقم ٨ ، ١٩٠٩ .

• **latins**

Couderc M., Bigo D., Hernant D. "Problèmes méthodologiques", *Etudes polémologiques*, n° 41 : Les coups d'Etat, 1er trimestre 1987, p. 51.

Haddad (George Meri), *Revolution and military rule in The Middle East*, New-York, 1965-1973, 3 vol., p. 17.

Hernant (Daniel), "Coups de l'Etat et coups d'Etat", *Etudes polémologiques*, n° 41, 1er trimestre 1987.

Hurewitz (Jacob Coleman), "The Military Dimension", in *Middle east Politics*, New York, 1969, pp. 15-18.

Kedourie (Elie), 'Young Turks, Freemasons and Jews', *Middle Eastern Studies*, vol. 7, N°1, janv. 1971.

Revue de l'occident musulman, *Les ottomans en Méditerrannée*, N° 39, 1/9/1985 et de la Méditerranée

Rustow Dankwart Alexander, *The Military in Middle Eastern Society and Politics*, in Sydney Nettleton Fisher, The Military in the Middle East, Columbus, 1963, p. 7.

Shaw (Stanford), "The origins of ottoman military reform", *Journal of Modern History*, vol. 37, 1965.

Temps (Le), "Editorial" du 19 avril 1909.

تأريـــخ

التسلسل الزمني لحركة الإصلاح الدستوري

٣/ ١١/ ١٨٣٩ مرسوم خط شريف كلخانة.

(أصدره السلطان عبد المجيد الأول عام ١٨٣٩ و كان من بنوده وضع نظام ثابت للضرائب و جمعها بدلاً من نظام الالتزام. - المترجم).

١٨/ ٣/ ١٨٥٦ الخط الهمايوني.

(قانون عثماني وضعه السلطان عبد المجيد الأول في فبراير ١٨٥٦ لتنظيم بناء دور العبادة فى كل الولايات التابعة للدولة العثمانية و يطبق على الملل و الأديان غير الإسلامية - المترجم).

٢٩/ ٦/ ١٨٦٨ مولد "شباب العثمانيين".

١٦/ ١٢/ ١٨٧٦ إعلان الدستور.

١٩/ ٣/ ١٨٧٨ حل البرلمان.

١٤/ ٧/ ١٨٨٩ مولد "تركيا الفتاة".

٤-٩ / ١ / ١٩٠٢ المؤتمر الأول "للعثمانيين الأحرار" بباريس.

ديسمبر ١٩٠٧ المؤتمر الثاني "للعثمانيين الأحرار" بباريس.

٢٤/ ٧/ ١٩٠٨ إعادة الدستور.

١٧/ ٤٢/ ١٩٠٨ افتتاح البرلمان العثماني الثاني.

١٨-٢٣/ ٦ / ١٩١٣ المؤتمر العربي الأول في باريس.

مُعجم الكتاب

أغا Agha : لقب يمنح لأصحاب المنزلة الرفيعة، خاصة فى قيادة الإنكشارية أو إلى رؤساء الخصيان فى القصر.

آلاي بيه Alay bey : قائد كتيبة.

أكتاش Aktche : قطعة نقد صغيرة (آسبر) Aspre إكتش.

بيلر بيه Beyler bey : قائد فيلق الحرب فى الريف، بالتوازي مع وظائفهم المدنية. والٍ لإقليم (ولاية).

بكتاشي (*)

شريعة a'Charî : القانون الإلهي المُنزّل، القانون الشرعي الإسلامي كما جاء نصًا بالقرآن و السنة موضوعة وفق القواعد التحليلية للمدارس الفقهية (المذاهب) الأربعة المجمع عليها.

شيخ الإسلام : لقب بُدء فى استخدامه في عهد البويهيين. و في عصر الخلافة العثمانية ارتبط اللقب تدريجيًا بوظيفة مخصصة، ليصبح منصبًا لزعيم ديني أو مستشار قانوني عظيم الأهمية.

دماد Dâmâd : لقب يمنح لرجل ينتمي إلى أسرة أنسباء السلطان.

دفتردار : رئيس الإدارة المالية فى الإمبراطورية العثمانية. كان بعض الدفتردارية يصاحبون الجيوش.

دونمة : (**)

فتوى : رأي أو حكم، يتعلق بالعقيدة أو الشريعة الدينية أعلن أو صدر.

الحميدية : فرق عسكرية من "الأشداء"، تابعة للسلطان عبدالحميد يتكون قسم كبير منها من الأكراد.

الإنكشارية(***) Janissaires

(*) هذه الكلمات مشروحة داخل الكتاب.

إقطاعي : (حرفيًا "تخصيص"، "قطعة أرضية"). قطع الأرض الزراعية التي كان العباسيون يمنحونها إلى قواد جنودهم من الأتراك. كان عائد هذه الإقطاعيات يضمن راتبًا لهؤلاء القادة، بدلاً من جباية مباشرة للضرائب عن طريق الدولة.

جهاد : جهاد بالنفس و المال للدفاع عن الإسلام، غالبًا ما يجري تشبيهه بالحرب المقدسة ضد الكفار.

جند : الجنود (الجيش).

خاص Khas : و هو ما يتبع السلطان؛ تيمار Timar ذات عوائد مرتفعة جدًا تخصص للمقربين من السلطان أو إلى أصحاب الرتب الرفيعة جدًا (أكثر من مئة آسبر Aspres).

كُتاب : (جمع كاتب)، أمناء السر (سكرتارية).

مشروطية : من أصل لغوي عربي، تعني هذه الكلمة "شرط".

مـــال : نقود.

أوجاق Odjak : فرقة عسكرية من الإنكشارية.

القانوني : (حرفيًا المشرع)، لقب شهرة أطلق على السلطان سليمان القانوني.

سنجق بيه Sandjak bey : قائد فرقة عسكرية.

ساري عسكر : القائد العام للجيش.

سباهي : فارس (خيّال).

تنظيمات : القوانين الجديدة لتنظيم الإمبراطورية التى أعلنها السلطان ابتداءً من ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٩.

تيمار Timâr : نظام عسكري واجتماعي- قانوني للإمبراطورية. أرض يُخصص عائدها إلى أحد المقطعين، عسكري أو مدير مدني (محافظ).

علماء (جمع عالم) : عالم فى الشريعة الإسلامية، رجل قانون و عالم بأصول الدين.

أمـــة : جماعة أو دولة، خاصة الأمة الإسلامية، التي تسمو فوق الفروق و الحدود العرقية و السياسية على الأقل تقليديًا، و حتى ظهور القوميات الحديثة ذات النمط العربي.

وقف : (حرفيًا "دائم" ، "موقوف")، و منها الدوام أو الأبدية، مؤسسة خيرية. هبة أو وقف لمال أو ملكية، بشكل أبدي، إلى الدولة الإسلامية للإنفاق على الجمعيات الخيرية أو من أجل الصالح العام.

زعيامت Ze'âmet : إقطاع (تيمار) عائده أقل من ٢٠٠٠٠ آسبر Aspres.

المؤلف في سطور:

قيس جواد العزاوي

- دكتوراه في التاريخ الحديث وعلم الاجتماع بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى في جامعة السوربون.
- وضع العديد من الكتب منها: رايش والتحليل النفسي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الفكر الإسلامي المعاصر، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين، في الثقافة والحريات الإعلامية، في الاختلاف والتنوير..إلخ، وعشرات البحوث ومئات المقالات .
- عمل سفيرًا لبلاده (العراق) في جامعة الدول العربية وأسس مع كوكبة مرموقة من المثقفين العرب الصالون الثقافي العربي في القاهرة.

المترجم في سطور:

عاصم عبد ربه حسين

- ولد فى القاهرة عام ١٩٥٣، تخرج فى كلية الزراعة – قسم الاقتصاد عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧. ذهب كعادة شباب جيله إلى فرنسا عام ١٩٧٩. مارس أعمالاً شتى خلال أكثر من عقدين من الزمن. عاملاً يدويًا، مترجمًا، رسامًا، بعد أن درس اللغة و تردد هاويًا على مدرسة الفنون الجميلة.
- عمل مترجمًا إلى العربية مكتب الهجرة وزارة الخارجية الفرنسية ومؤسسة "أكرا" التى تهتم بمساعدة أسر المساجين العرب.
- عاد إلى القاهرة بعدها (١٩٩٩) .

ترجم إلى العربية عدة كتب منها:

- جرائم المعلوماتية – لحساب قسم التعليم الحر – جامعة ٦ أكتوبر. ٢٠٠٢.
- تاريخ عقود الامتياز – لنفس الجهة ٢٠٠٣.
- مسرح الطقس «الفودو» - لنفس الجهة ٢٠٠٥.
- تاريخ الحركات الصوفية فى إقليم جنوب الصحراء – مركز الدراسات العربية – القاهرة.
- إصلاحى فى جامعة الأزهر – فكر وأعمال مصطفى المراغى – ٢٠١٠ – المركز القومى للترجمة.
- مصر التحرير – ميلاد ثورة – ٢٠١٢ – المركز القومى للترجمة.
- رواية الغريب – ألبير كامو – الهيئة العامة لقصور الثقافة .
- رواية رحلة إلى آخر الليل – سيلين – الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- اليهود والمال و العالم – جاك آتالى – المركز القومى للترجمة.

التصحيح اللغوى : محمود فتحى
الإشراف الفنــى : حسن كامل

يرى البروفيسور جان بول شارنيه مدير مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة السربون "أن الكتاب إلى جانب كونه مساهمة في السيسيولوجيا العسكرية المقارنة وتفكر نقدي للمصير العربي، هو تاريخ لطريقة وظروف وقوع خمسة انقلابات عسكرية لا يعرف عن بعضها حتى الأساتذة المتخصصين في العثمانيات، ويرى الچنرال جان دالماس وهو رئيس المجلس الفرنسي للدراسات العسكرية أن الكتاب"تسجيل تأريخ انفلتت أحداثه التفصيلية من تدوين حتى المتخصصين بالتاريخ العثماني". فهو يكشف لنا عن عالم لا نعلم عنه الكثير، كما أنه يقدم لنا الانقلابات العسكرية العثمانية نماذجًا للانقلابات العسكرية العربية المعاصرة، ويقول البروفيسور أندريه كورفيزيه أستاذ كرسي علم الاجتماع العسكري في جامعة السربون أنه مؤلف قوي لأن فكرة دراسة الانقلابات العسكرية فكرة حصيفة لأنها تقدم لنا مساهمة مهمة لدراسة المرحلة الأخيرة من حياة الإمبراطورية العثمانية. ويذكر أستاذ التاريخ العثماني والأوروبي في السربون بروفيسور جان بيرنجيه أنه استفاد كثيراً مما جاء به المؤلف لأنه ألقى أضواء جديدة على السنوات الأخيرة للإمبراطورية العثمانية، كما أنه يقيم الصورة الجديدة التي قدمها المؤلف للسلطان عبد الحميد الذي عرف بالسلطان الأحمر في الغرب في وقت تبين فيه أن هذا السلطان عمل كل ما بوسعه لإنقاذ الإمبراطورية بتأكيده على وحدتها الدينية وحرصه على تآلف أقلياتها القومية.

تصميم الغلاف: عبد الحكيم صالح